شؤون فلسطينية

١١٥ حزيران (يونيو) ١٩٨١

شؤون فلسطينية

١١٥ حزيران (يونيو) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣	رئيس التحرير	تراث من الجهد
٤	بلال الحسن	الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، دورة «التدقيق» في القرار السياسي
١٤	روز مصلح	العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة: ١ - سياسة الاحتلال وأثرها على القوة العاملة في الضفة والقطاع
٣٠	الرائد الركن واصف عريقات	المدفعية الفلسطينية
٣٩	د. جميل هلال	ملاحظات أولية حول مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتاج
٦٤	د. حمدان بدر	المخابرات الاسرائيلية، تاريخها وفروعها وفشلها
٨٥	الرائد يوسف رضيعي	الاجراءات البريطانية المضادة لثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ في فلسطين
١٠٤	يوسف سامي اليوسف	تجربة فدوى طوقان ١ - المرحلة الأولى: التفاعل مع الحياة المعيشة تنوّر الفنان وقوته

١١٨	تقارير	وفد الكتاب والصحافيين الفيتناميين، من الميكونغ إلى الليطاني، علي فياض المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب، قرارات لفلسطين ولبنان، غانم زريقات فرنسا ميتران والقضايا العربية، علي خالد
١٢٨	شهريات	المقاومة الفلسطينية - سياسياً، غسان حسام الدين المناطق المحتلة، صلاح عبدالله اسرائيليات، محمد عبدالرحمن و حنّه شاهين
١٦٥	وثائق	الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين، مهمة استطلاعية في الأراضي التي تحتلها اسرائيل، ترجمة محمد النصر

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان شفيق رضوان

المدير العام: صبري جريس * رئيس التحرير: بلال الحسن

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كراوملياني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان، ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحات، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

تراث من الجهد

بدءاً من هذا العدد يغيب اسم محمود درويش عن مجلة «شؤون فلسطينية»، وهو الذي رافقها منذ تموز (يوليو) ١٩٧٣ مشاركاً في التحرير، ومنذ أيار (مايو) ١٩٧٧ رئيساً للتحرير. وإذ يغيب اسم محمود درويش عن المجلة فهو يبزغ في أماكن اخرى، في رئاسة تحرير مجلة «الكرمل» التي يصدرها «الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين»، وفي الجامعة العربية التي اختارته مستشاراً ثقافياً لها.

ومع اسم محمود درويش يغيب أيضاً اسم الزميل فيصل حوراني، الذي تحمّل عبء إصدار المجلة في مرحلة انتقالية صعبة، واستطاع رغم تلك الظروف، أن يحافظ على انتظام صدورها وعلى انتظام صلتها بقرّائها وكتّابها. وكان قد غاب أيضاً اسم الزميل الياس خوري الذي أعطى للمجلة نكهة الاهتمام الوطني اللبناني بالقضية الفلسطينية.

وإذ تغيب هذه الأسماء لا ننسى أسماء اخرى غابت عن المجلة، ولها الآن مواقفها الثقافية البارزة. لا ننسى د. أنيس صايغ مؤسس المجلة ومُطلقها، والذي أعطاها من جسده الجريح قدر ما أعطاها من فكره وأعصابه... ولا ننسى أيضاً ابراهيم العابد الذي رافق الدكتور صايغ في مهام الانطلاقة الصعبة.

نذكر كل ذلك لنقول ان «شؤون فلسطينية» قد تحوّلت من مجرد مجلة، إلى مجلة ذات تاريخ وتراث، يتسلم المسؤولية فيها اسم جديد، حين يتفرغ المسؤول الذي سبقه لمسؤوليات ثقافية اخرى، وفي موقع نضالي آخر. وأمل كل مسؤول جديد أن يستطيع المحافظة على تراث بناه مَن سبقه.

وحين تغيب هذه الأسماء كلها في مهامها الثقافية والنضالية، فإن صلتها بـ«شؤون فلسطينية» لا تنقطع بقدر ما تأخذ مساراً آخر، وفي هذا المسار تظل صلة هذه الأسماء بقراء المجلة مفتوحة إلى أبعد حد، وبهذا فإنهم يبقون معنا دائماً من خلال عطائهم الذي لا يتوقّف.

فتحية لمحمود درويش، وتحية لكل من سبقه.

رئيس التحرير

الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني
دورة «التدقيق» في القرار السياسي

بلال الحسن

كانت الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني من أهدأ دورات المجلس، باعتراف الكثيرين من أعضائه الذين كانوا يرددون ذلك متضايقين، بينما كان البعض يعتبر هذا الهدوء الذي يسود المناقشات والمداخلات دليلاً على فشل المجلس منذ بدايته.

أما أن المجلس كان هادئاً، فهذه حقيقة واقعة، وأما أنه كان فاشلاً، فهذه مسألة تحتاج إلى إثبات. ولكن لماذا الهدوء؟ ولماذا هذا النوع من الحديث الذي يدور لأول مرة بين الأعضاء؟

لقد اعتاد أعضاء المجلس الوطني، أن يشهدوا في كل دورة من الدورات، حواراً وصراعاً حول مجموعة من المسائل، أو حول مسألة مركزية واحدة تستقطب الاهتمام في النقاش، ثم اعتاد أعضاء المجلس، أن يجدوا أنفسهم منحازين إلى جانب هذا الرأي أو ضده، بحيث ينقسم المجلس تلقائياً إلى تيارين متواجهين، ويكون النقاش بالتالي حاراً وحاداً وعاصفاً، ولا يعود الهدوء إلى القاعة إلا حين تكون العملية الديمقراطية حكماً في أي خلاف، فتحسمه على طريقتها. أحياناً كانت خلافات المجلس الوطني الحارة تتمحور حول اتجاهات فكرية، كما حصل في الدورة السادسة حينما قدمت الجبهة الديمقراطية طروحاتها الفكرية الأولى، وأحياناً كانت هذه الخلافات تتمحور حول اتجاهات سياسية كما حدث في الدورة الثانية عشرة عندما طرح برنامج النقاط العشر وتزعمت جبهة الرفض معارضة هذا البرنامج، وأحياناً أخرى كانت هذه الخلافات تدور حول قضايا تنظيمية تتعلق ببنية الوحدة الوطنية، أو بعلاقات الفصائل بعضها بالبعض الآخر، كما حدث في أكثر من دورة. وفي هذه الدورات كلها وخلافاتها، كان عضو المجلس يحس صراع الآراء

والاتجاهات وراءه، ويعيش بالتالي حرارة الخلاف، وينحاز، تلقائياً، إلى جانب هذا الرأي أو ضده. أما في المجلس الوطني الاخير، فقد كانت القضايا المطروحة أمام المجلس من نوع مختلف، وكانت الآراء حولها متقاربة سلفاً، بحيث انصب النقاش حول دقّة الصياغة المطلوبة للتوصيات والقرارات، بما تعنيه هذه الدقة من تحديد وتحكم بالتكتيك السياسي الذي سيتّبع عند الخوض فيها عملياً، وبسبب ذلك ساد الهدوء جو النقاش، وشعر كثير من الاعضاء بجو لم يألفوه من قبل، حتى ظن بعضهم أن لا وجود لقضايا مركزية يتمحور حولها النقاش، بينما كانت عملية التدقيق في المواقف السياسية، وصياغتها بالدقة المطلوبة، عملية من أهم العمليات التي واجهها المجلس الوطني، وعكست مدى النضج السياسي الذي وصل إليه العقل السياسي الفلسطيني، وأبرزت تقدير القيادات لأهمية كل كلمة تقال وضرورة التدقيق فيها، كما أبرزت ادراك هذه القيادات إلى أن الكثير من مراكز القوى العالمية، تنتظر ما سيقوله المجلس الوطني، وتستعد للتدقيق فيه، لتحدد سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه الصراع العربي – الاسرائيلي.

ثمة سبب آخر لهدوء النقاش لا بد من تسجيله بنوع من التقدير، فقد سبقت انعقاد المجلس حملة اعلامية ضد منظمة التحرير وضد قيادة فتح بالذات، شارك فيها العديد من المنظمات، سواء في صحفها الخاصة أم في أحاديثها ومقابلاتها مع الصحف الأخرى، ووصلت هذه الحملات إلى حد التشكيك برموز قيادية معروفة، وكان المراقبون ينتظرون أن تتواصل هذه الحمـــلات داخل المجلس، ولكن الذي حصل عملياً كان عكس ذلك تماماً، إذ تراجعت المنظمات المعنية عن حملاتها، وغيرت تماماً من لهجة حديثها، وبدلاً من الاتهام والتشهير، لجأت إلى أسلوب عرض آرائها ومواقفها السياسية بكل هدوء وروية، مطالبة باحداث تعديلات في المواقف هنا وهناك، دون أن تتنازل عن رؤيتها للمسائل المطروحة.

... والآن، ماذا كانت القضايا الاساسية المطروحة في المجلس؟ لقد كان شريط القضايا طويلاً وشاملاً، يمتد من لبنان إلى الحرب العراقية – الايرانية، مروراً بقضايا جبهة الصمود، وقضايا المناطق المحتلة والأسرى وعائلات الشهداء، وقضايا التربية والتعليم والعلاج، ولكن أبرز ما شكل قضايا ساخنة، وأثار جدلاً ملحوظاً كان ثلاث قضايا سياسية هي: الحوار مع الاردن، والمبادرة الأوروبية، والموقف من مبادرة بـريجنيف، بالاضافة إلى قضية تنظيمية عنوانها: تشكيل اللجنة التنفيذية، ومضمونها: ثلاث قضايا: طلب فتح زيادة أعضائها، وطلب ثلاثة تنظيمات دخول اللجنة، وإحداث تغييرات في تمثيل المستقلين. وفي حين دار الحوار حول القضايا السياسية علناً في جلسات المجلس العامة وفي جلسات اللجان، دار الحوار حول القضية التنظيمية في أجواء الكواليس، مع تسرب كامل لهذه الاجواء إلى أعضاء المجلس جميعهم تقريباً.

وبالنسبة للقضايا السياسية الثلاث المذكورة، لعب تقرير اللجنة التنفيذية الذي قدمه فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية، دوراً مهماً في انتزاع فتيل التوتر داخل المجلس، وأثبت أن ما يبدو خلافاً عميقاً بين مواقف بعض المنظمات ومواقف منظمة

التحرير أو مواقف قيادة فتح، ليس بالعمق الذي يعتقده البعض، بل إن هامش الاتفاق، على صعيد المواقف، كان أكثر مما يعتقدون.

الحوار مع الأردن

فحول الحوار مع الأردن، سجل تقرير اللجنة التنفيذية القضايا التالية:

أولاً: إن الحوار بين منظمة التحرير والأردن قد بدأ بناء على قرار من المجلس الوطني الرابع عشر، والتزاماً «بالقاعدة التي حددها البرنامج السياسي كأساس للعلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تشترط التزام الأردن بقرارات القمة العربية في الجزائر والرباط وبغداد، ورفضه لاتفاقات كامب ديفيد ونتائجها، والتي تنص على تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة مسؤولياتها النضالية والشعبية ضد العدو الصهيوني انطلاقاً من الساحة الأردنية...».

ثانياً: أثبت تقرير اللجنة التنفيذية أن الحوار الذي دار مع الأردن، في عدة لقاءات وعلى عدة مستويات، بقي حواراً يدور في حلقة مفرغة «لم نتوصل من خلاله إلى انجازات تذكر، وهنا نسجل أمام مجلسنا الوطني بأن الحوار مع الأردن قد توقف، بعد أن وصل إلى طريق مسدود».

ثالثاً: أشار تقرير اللجنة التنفيذية إلى أن عمل منظمة التحرير ضمن اللجنة المشتركة الأردنية – الفلسطينية هو «مساهمة في لجنة مالية اقتصادية محضة ليس لها أي طابع سياسي، مهمتها البحث في توصيل وتمويل المشاريع الاقتصادية في الأرض المحتلة... وذلك بقرار من مؤتمر القمة العربي في بغداد».

ولم يعد ممكناً، بعد هذا التوضيح، أن يثور خلاف حاد حول «حوار متوقف»، لذلك انصب النقاش، حول شروط تجديد الحوار، وحول ضوابط استمرار العمل في اللجنة المشتركة. لقد عارض تنظيمان استمرار العمل مع الأردن من خلال اللجنة المشتركة. عارضت ذلك الجبهة الشعبية داعية إلى وقف التعاون مع الأردن حتى داخل هذه اللجنة، لأن «المسألة ليست مالية وإنما سياسية»، منسجمة، في ذلك، مع موقفها السابق المعلن في المجلس الوطني الرابع عشر الذي يرفض مبدأ الحوار مع الأردن. وعارضته، أيضاً، الجبهة الشعبية – القيادة العامة مشيرة إلى أهمية ما ورد في تقرير اللجنة التنفيذية لأنه «يسهل علينا إقرار اسلوب التعاطي مع الأردن»، ولكنها رأت، نظراً لدور الأردن المخرب، «ضرورة أن يقطع الحوار معه حتى في لجنة دعم الصمود»، مع ممارسة حملة ضغط «من خلال جبهة الصمود والتصدي ومن خلال العمل الرسمي العربي لتحويل دعم صمود أهلنا في الأرض المحتلة إلى منظمة التحرير وحدها».

وفي المقابل، عالج تنظيمان آخران المسألة بمنظور عملي آخر، لا يدعو إلى مقاطعة اللجنة، ولكنه يدعو إلى العمل لانتزاع قرار عربي جديد يضع مسؤولية دعم الصمود بين يدي منظمة التحرير وحدها، فأكدت منظمة الصاعقة على «حق منظمة التحرير الفلسطينية في الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة في توظيف الدعم العربي لصمود شعبنا في الوطن

الممثل»، وكذلك دعت الجبهة الديمقراطية إلى «العمل الجاد والمكثف لإعادة طرح الموضوع بكامله على نطاق عربي، ومطالبة الدول العربية جميعاً باعادة التأكيد على قرارات قمة بغداد الخاصة بهذا الشأن، والضغط على الجانب الاردني لفرض التزامه الدقيق بها، والمطالبة بتحويل كافة المساعدات التي قررتها قمة بغداد لدعم الصمود إلى منظمة التحرير الفلسطينية».

وعلى ضوء هذا النقاش، صدر بيان المجلس دون ان يتضمّن أي نقد لسياسة المنظمة السابقة مع الأردن، مع تدقيقات في الموقف تشير إلى أن «المسؤولية تقع على النظام الأردني في عدم الوصول إلى صيغة ايجابية تجسد عملياً أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في شتى أماكن تواجده». أما حول أعمال لجنة التنسيق، فلم يدع المجلس إلى وقف المشاركة في أعمالها بل دعا إلى «العمل على المستوى العربي من أجل أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الكاملة في هذا الصدد»، كما أكد «دور الجانب الفلسطيني في اللجنة وأهمية وضع خطة شاملة وفق أولويات محددة لدعم صمود شعبنا ومؤسساته الوطنية، بمشاركة فصائل الثورة والكفاءات الوطنية داخل الوطن وخارجه».

إن هذه المناقشة، وما انتهت إليه من قرار، حول قضية من أكثر القضايا حساسية، نموذج لما أشرنا إليه من أن المهمة الاساسية في المجلس كانت مهمة التدقيق في المواقف السياسية، وصياغتها بما يضمن التحكم أكثر بالتكتيك، ومن ضمن اتفاق أشمل على صحة التكتيكات التي يجب ان تتبع. كذلك فإن هذه المناقشة التي خلت من المهاترات والاتهامات التي قيلت قبل المجلس حول مسألة الحوار مع الأردن، دليل على احساس الجميع، لحظة اتخاذ القرار، بوطأة المسؤولية، ودليل أيضاً على أن ما وُجّه قبل المجلس من اتهامات، إنما يخدم أهدافاً ذاتية وتنظيمية لا علاقة لها بالقرار العملي المطلوب، بدليل التخلي عنها لحظة اتخاذ القرار.

المبادرة الأوروبية

ولم يتغير الأمر كثيراً عند معالجة قضية المبادرة الأوروبية. فتقرير اللجنة التنفيذية كان واضحاً ودقيقاً في تحديد ما في المواقف الأوروبية من سلبيات وايجابيات، وفي تحديد مدى النزعة الاستقلالية الأوروبية عن الولايات المتحدة الأميركية، ومدى نجاحها في ذلك. وسجل التقرير أن هناك تفاوتاً في المواقف الأوروبية المنفردة، بين مواقف تؤيد سياسة كامب ديفيد علناً ومواقف أخرى تتحفظ عليها، ولكنه سجل، بالمقابل، أن دول أوروبا، ومن خلال تعاملها الجماعي في قمة السوق المشتركة بالبندقية، أخفقت في التعامل مع عناصر القضية الفلسطينية كلها، كما أخفقت في تطبيق سياسة التوازن التي تدعي انتهاجها في الصراع العربي – الاسرائيلي، وسجل التقرير أنه، نتيجة لذلك «لم نقبل بيان البندقية، واعتبرناه مجرد خطوة لا بد من تطويرها ودفع الدول الأوروبية إلى مواقع أكثر ايجابية وأكثر فعالية». والمسألة، في هذا الاطار، تبقى مسألة نشاط سياسي يبذل لتحقيق بعض المنجزات، ولا تتجاوزه لمراهنات غير محسوبة. وقد عبرت المنظمات، في مناقشاتها للمبادرة الأوروبية، عن مواقف لا تعترض على النشاط الفلسطيني في أوروبا، ولكنها تختلف حول

مدى الجزم بإمكانية تطوير الموقف الاوروبي أو بقائه تحت المظلة الاميركية، كما تختلف حول بعض المواقف العملية التي أذيعت وتنتقدها. فالجبهة الشعبية قالت في المجلس أنها لا تؤمن بوجود مبادرة أوروبية بل بدور أوروبي هدفه «التدويخ... والقتل المتدرج لمواقفنا الواضحة»، وجزمت بأنه «لن تسمح الولايات المتحدة الاميركية لقرار أوروبي أن يستقل في المنطقة عن ارادتها»، ولكنها أشارت، في النهاية، إلى أنها ليست «ضد التكتيك ولا ضد العمل السياسي والديبلوماسي»، وركزت على أن المشكلة تكمن في «غياب التصور التكتيكي الواضح في داخل إطار القيادة الفلسطينية وكيفية ادارة الحركة على أساس هذا التكتيك ومراميه وأهدافه وغاياته».

وتطرقت الجبهة الشعبية – القيادة العامة إلى المسألة نفسها بأسلوب مشابه، فقالت: إن التحرك الاوروبي موجه أساساً لأهداف اقتصادية خاصة بأوروبا، وهو «ذو طابع انتظاري مراوغ». ولكنها سجلت بالمقابل «ان المكاسب السياسية والاعلامية من الحوار مع أوروبا، وحتى من المبادرات الأوروبية إن وجدت، أمر مشروع ومطلوب، تؤيده وتحدده طبيعة التعاطي السياسي المنطلق من الخط السياسي الواضح لمنظمة التحرير الفلسطينية، غير المراهن على جديته، أو المنخدع بطبيعة وحجم ونوايا ونتائج هذا الحوار وتلك المبادرات».

أما الجبهة الديمقراطية، فسجلت أن قادة أوروبا يلعبون دوراً في محاولة إخراج مخططات كامب ديفيد من مأزقها، وذلك بالتنسيق والتحالف مع السياسة الاميركية، وأن أي دور مستقل لأوروبا عن السياسة الأميركية، عليه أن ينطلق من ادانة سياسة كامب ديفيد، وتأكيد ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل، والإعتراف بحق شعبنا الفلسطيني في أقامة دولته المستقلة، وبأن منظمة التحرير وحدها هي الممثل الشرعي الوحيد، و«أن أية مبادرة لا تلتزم هذه الاسس الواضحة وتنطلق منها، لا يمكن أن تكون، في النتيجة العملية، إلا تكميلاً لمخطط كامب ديفيد وتجميلاً لوجهه القبيح».

وفي النتيجة، جاءت توصيات اللجنة السياسية مؤكدة ضرورة الاستمرار في النشاط السياسي الفلسطيني تجاه أوروبا، مع تأكيد الضوابط لهذا التحرك. وقالت التوصية «ان من حق الثورة الفلسطينية، ومن واجبها، أن تواصل تحركها ونشاطها السياسي والديبلوماسي على الصعيد العالمي، بما في ذلك بلدان أوروبا الغربية». وحددت التوصية شروط رفض اتفاقات كامب ديفيد والتسليم بالمطالب الفلسطينية الاساسية «كمحك فعلي لجدية وايجابية أي مبادرة أوروبية دولية». وحثت الدول العربية والاسلامية وبخاصة النفطية منها كي تضغط على الدول الرأسمالية الصناعية كي تعترف بمنظمة التحرير وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، ورفض سياسات كامب ديفيد.

ومرة ثانية، خلت المناقشات التي دارت حول المبادرة الأوروبية من الاتهامات التي قيلت حول النشاط الفلسطيني المتعلق بها، وجاءت القرارات مع ضرورة استمرار هذا النشاط، مرفقة بمزيد من التدقيق في الضوابط المطلوبة للتحرك، وبما يضمن اتفاقاً أشمل حول التكتيك وأسلوب ممارسته.

مبادرة بريجنيف

تبقى المسألة السياسية الأساسية الثالثة المتعلقة بمبادرة ليونيد بريجنيف، رئيس مجلس السوفيات الأعلى، والتي أعلنها في المؤتمر الاخير للحزب الشيوعي السوفياتي. لقد تجاهلت المنظمات كلها، تقريباً، الاشارة إلى مبادرة بريجنيف في الكلمات الرسمية التي ألقتها داخل المجلس، ووردت الاشارة إليها في مناسبتين فقط، في تقرير اللجنة التنفيذية، وفي كلمة الجبهة الديمقراطية (كما وردت في خطاب عرفات الذي سنتطرق إليه بعد قليل).

لخص تقرير اللجنة التنفيذية بنود المبادرة وقال: «لقد شكلت هذه المبادرة رصيداً جديداً لنا في عملنا السياسي ... وهكذا يؤكد الاتحاد السوفياتي، مواقفه المبدئية الثابتة نحو قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، ونحو حقوق شعبنا الوطنية».

وذكرت الجبهة الديمقراطية، في كلمتها، أن الأوساط الوطنية التقدمية استقبلت بالترحيب مبادرة بريجنيف وموقف الاتحاد السوفياتي الثابت في دعم حقوق الشعب الفلسطيني.

وقد دارت، حول الموقف من المبادرة، مناقشة مستفيضة في اللجنة السياسية، برزت، خلالها، ثلاثة مواقف:

موقف يعارض المبادرة، انطلاقاً من بند فيها يشير إلى حق دول المنطقة في الوجود والسيادة «بما فيها اسرائيل».

موقف مؤيد لها دون تحفظ، استناداً إلى ما تدعو إليه من رفض لاتفاقات كامب ديفيد، ومن دعوة لحل جماعي، ومن مشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد، ومن ضمان لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، وفي المقدمة حقه في انشاء دولته المستقلة على أرضه.

وموقف ثالث يرى أن المبادرة تخدم التحرك السياسي الفلسطيني، ومواجهة سياسة كامب ديفيد، ولكنه لا يستطيع أن يمنحها تأييده المطلق بسبب ما ورد فيها حول دولة اسرائيل في الوجود والسيادة، مبيناً أن منظمة التحرير لا تستطيع أن تقدم تأييداً لمثل هذا البند.

وفي حصيلة هذا النقاش تم الاتفاق، في اللجنة السياسية، ثم في الجلسة العامة للمجلس على توصية تقول: «يعلن المجلس ترحيبه بما أعلنه الرفيق بريجنيف... حول أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية كأساس صالح للحل العادل، كما يرحب بتأكيده على الدور الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في حل أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين وضرورة تطبيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وكذلك بدور الامم المتحدة في حل هذه المسألة».

لقدوفرت هذه الصيغة الاتفاق في الاراء، وسجلت موقفاً ايجابياً من المبادرة، دون أن تلزم نفسها بالبنود المتحفظ عليها، ويبرز فيها أيضاً الاتفاق في الموقف السياسي العام، مع التدقيق في فهمه وصياغته.

لقد شكلت هذه القضايا الثلاث أبرز قضايا الحوار السياسي في المجلس، دون ان يكون هناك اهمال لاهمية القضايا الاخرى التي طرحت والتي لم تكن موضع جدل أو خلاف، وخاصة منها القضايا المتعلقة بشؤون المناطق المحتلة. ولكن هذا العرض لا يكتمل دون الإشارة إلى كلمة رئيس اللجنة التنفيذية، وإلى بعض القضايا التي طرحت ولم تأخذ مداها في النقاش.

كلمة عرفات

لقد ألقى ياسر عرفات، في نهاية جلسات النقاش العامة، وبعد أن ألقت المنظمات كلماتها الرسمية، كلمة سياسية مطولة، استعرض فيها مجموع القضايا السياسية المطروحة، محدداً موقفاً عملياً منها، هو في الوقت نفسه اعلان لموقف فتح ومنظمة التحرير، وجواب على بعض القضايا التي وردت في كلمات المنظمات.

وقد كان عرفات، في كلمته، حريصاً على تحديد مكانة منظمة التحرير عربياً وعالمياً، وعلى تأكيد أهمية علاقاتها الواسعة مع حركات التحرر في العالم، وعلاقاتها الرسمية مع العديد من الدول الأجنبية، وأهمية تحركها السياسي في أوروبا لرفع الحصار الصهيوني السياسي والاعلامي. وركز على النجاحات التي حققتها الثورة الفلسطينية في المؤتمرات الدولية، وفي مجلس الأمن الذي اجتمع خمس مرات لبحث القضية الفلسطينية، منتهياً إلى القول بأن الشعب الفلسطيني قد عاد إلى الخارطة السياسية، ومن يعود إلى الخارطة السياسية يعود إلى الخارطة الجغرافية.

كذلك، كان عرفات حريصاً على تأكيد ديمقراطية البنية الداخلية لمنظمة التحرير، سواء في المجلس الوطني أم في مؤسساتها القيادية الأخرى، كما كان حريصاً على ابراز تنوع مسؤولياتها، من مسؤوليات عسكرية وسياسية إلى مسؤوليات اقتصادية واجتماعية وتربوية. وركز، في هذا الإطار أيضاً، على وقوف منظمة التحرير ضد الارهاب وضد الفاشية والنزعات النازية، وتمسكها بالشرعية الدولية، التي من ضمنها حق الشعوب في النضال من أجل نيل حقوقها.

وكان عرفات حريصاً، في كلمته، على توضيح حجم الهجمة الامبريالية الأميركية التي تشن ضد الثورة الفلسطينية وضد المنطقة العربية، مشيراً إلى أن ثلاثة أساطيل أميركية تحاصر المنطقة؛ وهدفها، منذ كيسنجر، إلغاء الرقم الفلسطيني من المعادلة. وأشار، في هذا السياق، إلى أن ما يبقي الرقم الفلسطيني موجوداً هو شلال الدم الفلسطيني الذي يقدمه الشهداء والجرحى، ولكن شلال الدم هذا يصطدم بالزمن العربي الرديء، الذي يواجه أخطاراً كثيرة، وحصاراً واسعاً، ولكنه لا يستعمل سلاحه ولا نفطه ولا ماله لمواجهة أميركا وسياسة وزير خارجيتها الكسندر هيغ.

وانتقل عرفات من هذا التصوير للوضع إلى تحديد المواقف السياسية التالية:
موقف ضد محاولات التدويل في لبنان، وضد الدور الفرنسي في هذه المحاولات بشكل خاص.

وموقف يضع المبادرة الاوروبية في حجمها الطبيعي، «لأنها لم تزل حتى الآن بيانات وأسئلة، بينما يتجاوزها ليونيد بريجنيف إلى مبادرة كاملة... تصلح كأساس للبحث».
وموقف من جبهة الصمود والتصدي التي حققت الفرز الاستراتيجي في المنطقة العربية.

وموقف مع العمل الجاد لإنهاء الحرب العراقية – الايرانية، مع دعوة للطرفين «للوصول معنا إلى حل لإيقاف النار» لأن ذلك في مصلحة الجميع.

لقد شكل خطاب عرفات عنصر استقطاب سياسي في المجلس إذ حدد، من موقع المسؤولية العملية، مواقف منظمة التحرير وحدود حركتها السياسية، والتوجهات الأساسية لها في المرحلة المقبلة. وبهذا المعنى كان له تأثير مباشر على مجرى المناقشات السياسية التي دارت فيما بعد، وبشكل خاص على أسلوب صياغة التوصيات التي قدمت للمجلس.

نقاش لم يكتمل

أما القضايا التي طرحت ولم تأخذ مداها في النقاش، فأبرزها قضيتان:

الأولى طرحها ياسر عرفات، ودعا فيها إلى أهمية دراسة المجتمع الاسرائيلي من الداخل، دراسة تتناول تناقضاته الاجتماعية والحزبية، واستنباط وسائل استغلال هذه التناقضات لتفتيت المجتمع الاسرائيلي من الداخل. ولكن الذين ناقشوا هذه القضية، ناقشوها من زاوية الاتصال بالقوى الصهيونية، وهو موقف مرفوض مبدئياً من قبل المجلس الوطني، ومع أن مناقشتهم لهذه المسألة كانت مناقشة صحيحة، وتمت بأسلوب هادىء ودون مهاترات، إلا أنها لم تعالج المسألة المطروحة، ولم تحاول أن تستنبط إجابات عملية عليها، تحافظ على المبدأ وتحقق الهدف التكتيكي. وقد تم اختصار هذه المناقشة، واقرار توصية بشأنها شبيهة بتوصيات المجالس السابقة، حول الاتصال بالقوى الديمقراطية الاسرائيلية المعادية للصهيونية «اسلوباً وممارسة».

أما القضية الثانية فطرحها صلاح خلف (أبو اياد)، وتطرق فيها إلى الهجمة الامبريالية الاميركية على المنطقة، وإلى ما يطلقه التقدميون العرب، وما تطلقه فصائل الثورة أحياناً من تهديدات ضد المصالح الاميركية. وقال صلاح خلف ان استمرار هذه التهديدات دون ممارسة لها يجعل منها مجرد كلمات دون تأثير، وتساءل عن امكانية تشكيل لجنة لبحث هذه القضية. ومع أهمية هذه الفكرة وخطورتها وما تنطوي عليه من احتمالات عملية في مواجهة التهديدات الأميركية للثورة والمنطقة، إلا أنها لم تحظ بنقاش يترجمها إلى خطة عمل.

القضية التنظيمية

يبقى الجانب الآخر من عمل المجلس، وهو الجانب المتعلق بالقضية التنظيمية،

وعنوانها الرئيسي: انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة. وهنا تبرز ملاحظة هامة، وهي أن المجلس خلا هذه المرة من أي تكتل تنظيمي، بينما شهد المجلس السابق تكتل سبع منظمات في مواجهة «فتح»، وكان هذا التكتل موحد الموقف آنذاك بصدد مناقشة تشكيل اللجنة التنفيذية، الأمر الذي جعل الاتفاق متعذراً، ودفع عرفات إلى الانسحاب من الجلسة الختامية، ثم دفع رئاسة المجلس إلى اعلان انتهاء أعمال الدورة وبقاء اللجنة التنفيذية على حالها، بينما سهل عدم وجود تكتلات في المجلس الأخير في انجاز عملية الاتفاق على اللجنة التنفيذية الجديدة، التي تشكلت باضافة عضو جديد لحركة فتح هو محمود عباس (أبومازن) ودخول الجبهة الشعبية إلى اللجنة من جديد وقد مثلها أحمد اليماني (أبوماهر)، واستبدال ثلاثة من المستقلين بثلاثة أعضاء جدد هم: جمال الصوراني، د. حنا ناصر ود. صلاح الدباغ وتثبيت عضوية الصاعقة التي مثلها محمد خليفة. وبذلك يكون قد غاب عن عضوية اللجنة ثلاثة أعضاء هم: مجدي أبورمضان، حبيب قهوجي وعبدالجواد صالح. وبدا واضحاً، حسب هذه النتيجة، أن اللجنة تشكلت حسب المنظور الذي أرادته حركة فتح، وذلك بالرغم من الجدل الطويل الذي دار في الكواليس وكانت فيه للصاعقة والجبهة الديمقراطية طلبات لم تجد طريقها للتنفيذ، وأبدت المنظمتان في النهاية مرونة سهلت عملية الاتفاق.

وقد دار جدل طويل حول تمثيل كل من جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي في اللجنة التنفيذية، إلا أن ذلك لم يتم، وكانت الحجة المعلنة أن ذلك سيؤدي إلى زيادة أعضاء اللجنة التنفيذية عن الحد الذي يسمح به النظام الداخلي (١٥ عضواً)، ولكن الحقيقة أن بعض المنظمات كانت تعارض دخول التنظيمين، بينما لم يكن البعض الآخر معنياً بدخولهما، وفي الحالين يمكن القول إن التنظيمين لم يستطيعا بعد، فرض نفسيهما على توازنات الوضع الفلسطيني الداخلي. وقد أثار التنظيمان، في الجلسة الختامية، ضجة حول موضوع استبعادهما، وألقى مندوب عن كل تنظيم متهما كلمة حدد فيها موقف تنظيمه على ضو قرار استبعاده. وما أنجزه المجلس، بصدد هذين التنظيمين، هو تأكيد تمثيلهما في مؤسسات منظمة التحرير كلها.

ولكن المسألة التنظيمية طرحت أيضاً في المجلس من منظور آخر، يتناول طبيعة العلاقات داخل مؤسسات منظمة التحرير، وكان أكثر التنظيمات وضوحاً في طرح هذه المسألة الجبهة الشعبية – القيادة العامة، التي قالت في كلمتها الرسمية، أنه يبدو من خلال التجربة العملية، أن تحقيق الوحدة الاندماجية أمر غير ممكن، ولذلك فإن استمرار تجربة التحالف في إطار منظمة التحرير هو الأمر الممكن والمفيد «ويظل من الضروري تصحيح العلاقات داخلها... وذلك من خلال المشاركة في التحرك السياسي والقرار السياسي»، إضافة إلى ضرورة تنشيط المجلس المركزي في المنظمة وتشكيل لجان متخصصة في إطاره للمراقبة والمشاركة.

وتناولت الجبهة الديمقراطية المسألة نفسها ولكن بإشارة عامة ترى أن الوضع «يتطلب، أولاً، وقبل كل شيء، تنفيذ البرنامج التنظيمي بما يتضمنه من دعوة لمشاركة كافة

فصائل الثورة وسائر القوى الوطنية المناضلة في مؤسسات منظمة التحرير على أسس ديمقراطية جبهوية، تضمن سيادة مبدأ القيادة الجماعية». كذلك تناولت الجبهة الشعبية الموضوع بإشارة عامة أيضاً فقالت «ان ما هو قائم بيننا حتى اليوم هو تعايش وطني وليس وحدة وطنية بالمعنى الجبهوي الحقيقي الفاعل، وهذا ما لا يجب أن يقبله مجلسنا الوطني». ودعت الصاعقة، بدورها، إلى ضرورة تطبيق قرارات المجالس الوطنية السابقة بصدد القضية التنظيمية، ثم أثيرت هذه القضية بشكل أوسع في مناقشات اللجنة السياسية، وتمت صياغة توصية تدعو لتمثيل الفصائل كلها في مؤسسات منظمة التحرير وانجاز الوحدة العسكرية ووحدة المنظمات الجماهيرية، وتوفير الأسس لمشاركة جميع فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية في أجهزة منظمة التحرير ودوائرها.

وبحصيلة هذه القضايا يمكن القول، انه بقدر ما كانت نقاشات المجلس الوطني الخامس عشر بعيدة عن الإثارة والضجيج، كانت ميالة لصياغة قرارات واقعية ومتفق عليها، بعيداً عن محاولات سابقة جرت فيها صياغة قرارات «ثورية» دون أن تكون معبرة عن قناعات جماعية، أومنسجمة مع التطورات الفلسطينية والعربية والدولية. وبهذا المعنى الواقعي يمكن القول بنجاح أعمال المجلس، كما يمكن القول أيضاً بأن التطبيق العملي يبقى المقياس الأدق للجزم بمدى النجاح أو الفشل.

روز مصلح

العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة
١ – سياسة الاحتلال وأثرها على القوة العاملة في الضفة والقطاع

مقدّمة

تهدف هذه الدراسة إلى رصد التحولات التي رافقت بنية القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ الاحتلال الاسرائيلي في حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧ حيث تتناول الحلقة الاولى النتائج المباشرة للاحتلال التي أسفرت عن تفريغ المناطق العربية من السكان، وما ترتب عن ذلك من آثار على التركيب السكاني في هذه المناطق، وبالتحديد على الفئات الشابة التي هي في سن العمل. كما يعالج السياسة الاسرائيلية التي عملت على إضعاف القطاعات الرئيسية المنتجة وانعكاساتها على القوى العاملة، وجعلها مرتبطة بحاجات الاقتصاد الاسرائيلي، من حيث استغلال نسبة من قوة العمل هذه لسد متطلبات السوق الاسرائيلية، أو من خلال تحويل اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة إلى منشأة كبيرة يتم فيها توظيف القوة العاملة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي، وتتتبع الحلقة الثانية العوامل التي أثرت على بنية القوة العاملة في المناطق المحتلة والناجمة عن انتقال العمال العرب للعمل داخل اسرائيل. أما الحلقة الثالثة فتتناول السياسة الاسرائيلية نحو العاملين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل، كما تتطرق إلى أهمية «العمل العربي» للاقتصاد الاسرائيلي، وجرأته النابعة من مرونته وقدرته على سد النقص في الأيدي العاملة اليهودية في قطاعات الانتاج الرئيسية، فضلاً عن الفوائد التي يحققها القطاع الخاص الاسرائيلي باستغلاله للعمال العرب بأدنى الأجور.

هذا القسم هو الاول من هذه المادة، وستنشر الاقسام التالية في الاعداد القادمة.

الاحتلال الاسرائيلي
وسياسة تفريغ الأراضي من السكان

بلغ عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٩، ١١٤٥,٧ ألف نسمة[١]، تبلغ نسبة الذين هم في سن العمل منهم ٥٥,٥٪[٢] غير أن قوة العمل البالغة ٦٣٥,٧ ألف شخص لا تتجاوز ٣٥,٧٪ من مجموع السكان الذين هم فوق سن الرابعة عشرة، والذين يبلغ عدد العاملين منهم ٢٢٦,١ ألف شخص[٣]، أي ١٩,٧٪ من مجموع السكان. ويرجع السبب في انخفاض هذه النسبة إلى طبيعة الهيكل السكاني الذي يتميّز بارتفاع عدد الاطفال وانخفاض نسبة من هم في سن العمل، وذلك نتيجة للهجرة المستمرة، فضلاً عن عدم مساهمة المرأة بشكل فعّال في الانتاج. هذا، عدا عن عجز الاقتصاد نفسه عن توفير فرص العمل للراغبين فيه.

وتجعل الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية سنة ١٩٦٨ أساس انطلاقها لرصد تطور الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة. أي أنها تنطلق من الفترة التي كان الاقتصاد فيها مشلولاً والبطالة منتشرة، بسبب الحرب. وهذا الانطلاق يهدف إلى إظهار عودة الاقتصاد في المنطقتين إلى ما كان عليه قبل حرب ١٩٦٧ وكأنه تطور قياساً إلى ما كان عليه سنة ١٩٦٨ المأخوذة أساساً لانطلاق الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية. لذلك، ينبغي علينا معرفة الوضع الاقتصادي الذي كان قائماً قبل الحرب لتقدير حجم الضرر الحقيقي الذي ألحقه الاحتلال الاسرائيلي به. ففي أيار (مايو) سنة ١٩٦٧، بلغ عدد سكان الضفة الغربية ٨٠٣,٦ آلاف نسمة[٤]، انخفض إلى ٥٩٥,٩ ألف نسمة في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه[٥]. أما في قطاع غزة، فقد انخفض العدد من ٤٥٧,٩ ألف نسمة بلغها في بداية سنة ١٩٦٧[٦]، إلى ٣٨٩,٧ ألف نسمة صار إليها في أواخر السنة نفسها؛ أي أن من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٧، حدثت هجرة اضطرارية يزيد عدد الذين قاموا بها على ٢٨٥ ألف شخص من المنطقتين. هذا، إذا ما أخذت الزيادة الطبيعية بعين الاعتبار. كما انخفض عدد السكان، بعد ذلك، وحتى نهاية السنة المذكورة، بمقدار ١٩ ألف شخص كما يبيّن الجدول رقم ١: مما يشير إلى حدوث هجرة أكثر من ٢٥ ألف شخص جديد في تلك السنة.

وقد تركت عملية النزوح هذه أثرها على القوة العاملة؛ فإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن عدد العاملين في قطاع الزراعة وحده في الضفة الغربية بلغ سنة ١٩٦٧، ١٣٩٩٢٨ عاملاً[٩]، وأن مجموع العاملين في القطاعات كافة بلغ، في السنة التي تلت، ٨٣,٥ ألف عامل فقط، كما يبيّن الجدول رقم ٢، يتبين مدى الانخفاض الذي أصاب القوة العاملة، وبخاصة في قطاع الزراعة الذي انخفض فيه عدد العاملين من الذكور سنة ١٩٦٨ إلى ٢٤ ألف* عامل فقط[١٠]، أي ما يعادل نسبة ١٧,٢٪ من الذكور العاملين فيه قبل الاحتلال مباشرة.

---

* لا يتضمن هذا الرقم عدد العاملين في القطاع الزراعي في مدينة القدس إلا أن عددهم ليس كبيرا لاعتماد اقتصادها على السياحة والفنادق.

الجدول رقم ١

الزيادة السنوية والطبيعية؛ المهاجرون من الضفة الغربية وقطاع غزة بالالاف(٨)

الضفة الغربية				قطاع غزة		
	الزيادة الطبيعية	الزيادة السنوية	المهاجرون	الزيادة الطبيعية	الزيادة السنوية	المهاجرون
١٩٦٧	٣,٠	١٠,٢ –	١٣,٢	٣,٣	٨,٨ –	١٢,١
١٩٦٨	١١,٧	٤,٠ –	١٥,٧	٧,٤	٢٥ –	٣٢,٤
١٩٦٩	١٢,٣	١٣,٥ +	١,٢	٩,٢	٦,٣	٢,٩
١٩٧٠	١٣,٧	٨,٧ +	٥,٠	٨,٢	٥,٥	٢,٧
١٩٧١	١٥,٩	١٣,٤ +	٢,٤	١٠,٦	٨,٢	٢,٤
١٩٧٢	١٦,٨	١١,٧ +	٥,١	١١,٥	٧,٦	٣,٩
١٩٧٣	١٦,٩	١٧,٢ +	٠,٣ –	١٢,١	١٣,٧	١,٦ –
١٩٧٤	١٨,١	١٤,٨ +	٣,٣	١٣,٢	١١,٣	١,٩
١٩٧٥	١٨,٦	٣,٥ +	١٥,١	١٣,٨	١٠,٥	٣,٨
١٩٧٦	٢٠,٣	٥,٨ +	١٤,٥	١٤,٨	١٠,٥	٤,٣
١٩٧٧	٢٠,٥	١٠,٣ +	١٠,٢	١٥,٣	١١,٧	٣,٦
١٩٧٨	١٨,٦	٨,٦	١٠,٠	١٤,١	٩,٥ +	٤,٦

أما في قطاع غزة، فقد بلغ عدد العاملين، فوق سن الرابعة عشرة، ١٠٦ آلاف شخص انخفض سنة ١٩٦٨(١٢) إلى ٤٤,٢ ألف شخص كما يبين الجدول رقم ٢ أي ما يعادل

الجدول رقم ٢

السكان فوق سن ١٤؛ قوة العمل؛ العاملون وغير العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام ١٩٦٨(١١)

	مجموع السكان فوق سن ١٤		قوة العمل		عاملون		غير عاملين	
	بالآلاف	مئوي	بالآلاف	مئوي	بالآلاف	مئوي	بالآلاف	مئوي
الضفة الغربية								
مجموع	٣٠٩,٥	١٠٠,٠	٩٣,٧	٣٠,٣	٨٣,٥	٨٩,١ –	١٠,٢ –	١٠,٩
ذكور	١٤٣,٨	١٠٠,٠	٨٠,١	٥٥,٧	٧٠,٦	٨٨,١	٩,٥	١١,٩
قطاع غزة								
مجموع	١٨٢,٨	١٠٠,٠	٥٣,٢	٢٩,١	٤٤,٢	٨٣,٠	٩,٠	١٧,٠
ذكور	٧٩,٩	١٠٠,٠	٤٦,٦	٥٨,٤	٩٣,٩	٨٥,٦	٦,٧	١٤,٤

٤١٪ من العدد الأصلي للعاملين، وهذا يشير إلى حجم الاستنزاف الذي أصاب القوة العاملة بسبب الاحتلال؛ حيث عانى قطاع غزة أصلاً من حدة البطالة التي بلغت نسبتها بين اللاجئين، الذين يشكلون ثلثي مجموع السكان في القطاع، ٨٣٪ ممن هم في سن العمل. هذا، فضلاً عن وجود بطالة بين السكان غير اللاجئين بلغت حسب إحصاء سنة ١٩٦٠، ٣٥,٥٪(١٣).

أما نسبة البطالة بين العاملين، كما بينها الجدول رقم٢، فهي رغم استمرار ارتفاعها في قطاع غزة، مقارنة مع الضفة الغربية، انخفضت بشكل عام، قياسا للسابق؛ وذلك نتيجة لهجرة الباحثين عن عمل وبخاصة في القطاع، حيث كانت نسبة النازحين من الذكور تفوق نسبتهم من الاناث. ويتضح هذا من مقارنة نسبة الذكور، من مجموع السكان الذين هم فوق سن الرابعة عشرة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية، ٤٦,٥٪ مقابل ٤٣,٧٪ في القطاع. كما إن ارتفاع نسبة قوة العمل، والعاملين من الذكور في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية يشير إلى أن الهجرة من الضفة الغربية كانت بصفة عامة هجرة عائلات، إما بسبب تهجير قوات الاحتلال لمخيمات بكاملها، أو بسبب اضطرار أفراد العائلة للالتحاق بارباب أسرهم في الضفة الشرقية، بعكس قطاع غزة الذي اتسمت الهجرة فيه بالبحث عن عمل.

ولا تظهر الاحصاءات الاسرائيلية حجم الضرر الذي أحدثته الحرب؛ حيث يبيّن الجدول رقم٢ أن النقص في مجموع العاملين من الذكور لم يتجاوز ١٤٪ في الضفة الغربية و٢٥٪ في قطاع غزة؛ وذلك لان الأرقام التي أعطيت للإشارة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل سنة ١٩٦٧ تعبّر عن عدد الذين شملهم الاحصاء الاسرائيلي في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٧، وكانوا قد عملوا قبل الحرب، ولا يتناول القوة العاملة الفعلية التي كانت موجودة آنذاك. كما أن الجدول لا يبين حجم الضرر الذي لحق بالقطاعات الاساسية المنتجة في هذه المناطق؛ فبينما تظهر الاحصاءات الاسرائيلية أن عدد العاملين في قطاع الزراعة لم ينخفض بأكثر من ١٥٪ في الضفة الغربية، وأنه ارتفع في قطاع غزة، تدل الارقام التي مرت سابقا على أن الانخفاض كان أكثر من ذلك بكثير. كما ان قطاع الصناعة الذي بلغ عدد العاملين فيه، حسب الاحصاء الأردني، ١٧٠٣٢ عاملاً سنة ١٩٦٧(١٤)، لم يتجاوز ١١٢٠٠ عامل حسب التقدير الاسرائيلي سنة ١٩٦٨(١٥).

وبالرغم من أن عدد العاملين في قطاع الصناعة قد بدأ يعود في سنة ١٩٦٩ إلى وضع مشابه لما قبل حرب ١٩٦٧، إلا أن قطاع الزراعة ظل يعاني من الانخفاض المستمر في عدد العاملين فيه؛ وهذا عائد للسياسة الاسرائيلية الهادفة إلى تخريب القطاع الزراعي الذي كان يستوعب أكبر نسبة من القوة العاملة بهدف دفع السكان، بطريقة غير مباشرة، للهجرة.

وقد ظلت الهجرة سمة ملازمة للقوة العاملة طوال فترة الاحتلال؛ تزيد حدتها أو تقل، بحسب الظروف المرافقة للاقتصاد والمرتبطة بالسياسة الاسرائيلية تجاه المناطق

المحتلة. ويبين الجدول رقم١ السنوات التي ارتفعت فيها وتيرة الهجرة بشكل ملفت للنظر. ففي سنة ١٩٦٨، اضطرّ قسم كبير من القوة العاملة في المنطقتين إلى النزوح من أجل البحث عن فرص عمل في الخارج، خصوصا وأن الاقتصاد أصبح مشلولاً بسبب نتائج الحرب؛ حيث وصل عدد المهاجرين إلى ٤٧ألف شخص. كما ارتفعت وتيرة الهجرة، في الضفة الغربية، بشكل خاص، منذ سنة ١٩٧٥، حيث أدى التباطؤ الاقتصادي في اسرائيل إلى نقص عدد العاملين، من الضفة الغربية وقطاع غزة، في اسرائيل. كما إن الانخفاض المستمر لقيمة الأجور الفعليّة المترافق مع الارتفاع في المستوى المعيشي للسكان في المناطق، دفع بكثير من العمال من الضفة الغربية للهجرة. ويبين الجدول رقم ١ أن معدل النزوح قد بدأ بالانخفاض منذ سنة ١٩٦٩؛ حيث تم فتح المجال للعمال العرب للعمل في اسرائيل، وقد تزايد عددهم بسرعة حتى أنه لم تحدث هجرة في سنة ١٩٧٣، إذ استوعب الاقتصاد الاسرائيلي في تلك السنة نسبة عالية من القوة العاملة من المناطق المحتلة.

الجدول رقم٣

العاملون من الذكور في المناطق المحتلة حسب القطاع الاقتصادي لسنة ١٩٦٨(١٦)

	القطاع الاقتصادي	١٩٦٧	١٩٦٨
الضفة الغربية	مجموع	٨٢,٧	٧٠,٦
	زراعة	٢٧,٦	٢٤,٠
	صناعة	١٢,٠	١١,٢
	بناء وأشغال عامة	١٢,٥	١٠,٦
	كهرباء	٠,٧	١,٢
	تجارة	٩,٨	١٠,٢
	مواصلات	٥,٤	٣,٩
	خدمات عامة وخاصة	١١,٨	٩,٣
	غير محدد	٢,٨	٢,٠
قطاع غزة	مجموع	٤٥,٩	٣٩,٩
	زراعة	١٠,٥	١٠,٩
	صناعة	٦,١	٥,٤
	بناء وأشغال عامة	٤,١	٤,٢
	كهرباء	٠,٦	٠,٩
	تجارة	٧,٢	٨,٠
	مواصلات	٣,٨	٣,٥
	خدمات عامة وشخصية	١١,٨	٦,٩
	غير محدد	١,٨	٠,١

ورغم أن هجرة حدثت سنة ١٩٧٤، إلا أنها كانت صغيرة قياسا بالسنوات الأخرى. يلاحظ أنه، في تلك السنة ، بلغت نسبة العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل أعلى نسبة لها وهي ٣٣٪. وقد ساعد على ذلك الارتفاع الكبير في أجور العمال في اسرائيل مقارنة بالأجور التي تدفع في المناطق المحتلة.

ورغم الزيادة العددية لقوة العمل التي يبيّنها الجدول رقم ٤، إلا أن نسبتها، من المجموع العام للسكان الذين هم فوق سن الرابعة عشرة لم ترتفع بوتيرة مماثلة. فحتى سنة ١٩٧١، ورغم زيادة العدد حوالي ٩الاف عامل عن سنة ١٩٦٩ إلا أن نسبة القوة العاملة قد انخفضت؛ مما يشير إلى أن الهجرة كانت من القوة العاملة. كما أن السنوات التالية حتى سنة ١٩٧٤، شهدت زيادة في اعداد القوة العاملة بمقابل ارتفاع في نسبتها، من مجموع السكان فوق سن الرابعة عشرة، بلغ أقصاه. وهذا مؤشر آخر إلى أن الهجرة التي انخفضت، في هذه الفترة، عائدة، إلى حد ما، إلى توفر فرص عمل في الاقتصاد الاسرائيلي. وسرعان ما عادت نسبة القوة العاملة إلى الانخفاض، فبعد أن بلغت سنة ١٩٧٤، ٣٧٪ من السكان الذين هم فوق سن الرابعة عشرة، انخفضت إلى ٣٥٪ سنة ١٩٧٥، ثم إلى ٣٣,٤٪ سنة ١٩٧٨. أي إلى أقل مما كانت عليه سنة ١٩٦٩. ويتبين من ارتفاع نسبة

الجدول رقم ٤
تطور القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة
حتى سنة ١٩٧٨(١٧)

السنة	مجموع السكان فوق سن ١٤	قوة العمل		غير العاملين	نسبة القوة العاملة من مجموع السكان فوق سن ١٤	نسبة العاملين من القوة العاملة
		المجموع	العاملون			
١٩٦٩	٥٠٢,٧	١٧٢,٨	١٦٢,٨	١٠,٠	٣٤,٤	٩٤,٢
١٩٧٠	٥١٩,٧	١٨٠,٨	١٧٣,٣	٧,٥	٣٤,٨	٩٥,٩
١٩٧١	٥٣٠,٧	١٨١,٦	١٧٦,٦	٥,٠	٣٤,٢	٩٧,٢
١٩٧٢	٥٤١,٦	١٩١,١	١٨٨,٧	٢,٤	٣٥,٣	٩٨,٧
١٩٧٣	٥٥٢,٠	١٩٦,٣	١٩٤,٥	١,٨	٣٥,٦	٩٩,١
١٩٧٤	٥٧٣,٨	٢١٢,٥	٢١٠,٥	٢,٠	٣٧,٠	٩٩,١
١٩٧٥	٥٩١,٩	٢٠٦,٦	٢٠٤,٧	١,٩	٣٤,٩	٩٩,١
١٩٧٦	٦٠٢,٥	٢٠٧,٥	٢٠٥,٧	١,٨	٣٤,٤	٩٩,٢
١٩٧٧	٦١٨,٩	٢٠٦,١	٢٠٤,٥	١,٦	٣٣,٣	٩٩,٢
١٩٧٨	٦٣٩,٥	٢١٣,٦	٢١١,٩	١,٧	٣٣,٤	٩٩,٢

العاملين من القوة العاملة أن أية زيادة، في قوة العمل، في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان محكوما عليها بالهجرة. خاصة وأن عدد العاملين في اقتصاد المناطق نفسها أخذ بالنقصان. أما الزيادة العددية التي يبيّنها الجدول، فهي ناتجة عن استيعاب الاقتصاد الاسرائيلي لنسبة معينة من القوة العاملة من هذه المناطق وبالتالي، فهي ليست مؤشرا لتطور اقتصادها بقدر ما هي دليل آخر على ضعفه.

وقد كانت الهجرة بين الذكور أكثر منها بين الاناث بسبب طبيعتها، فهي هجرة للبحث عن عمل. ويبين الجدول رقم ٥ أن نسبة القوة العاملة من الذكور ممن هم من هذه الفئة في سن العمل قد انخفضت، بشكل واضح، بعد سنة ١٩٧٤، وقد استمرت بالانخفاض حتى نهاية سنة ١٩٧٨. أما نسبة القوة العاملة من الاناث، فلم تنخفض بالحدة نفسها؛ وذلك لأن معظم العاملين من المناطق المحتلة في اسرائيل هم من الذكور؛ ولذلك فهم أكثر تأثرا من الاناث بالوضع الاقتصادي في اسرائيل. ويبين الجدول أن ما يقال عن زيادة عدد الاناث العاملات في المناطق غير دقيق؛ وذلك لأن نسبة هؤلاء من مجموع الاناث اللواتي هن في سن العمل لم تصل إلى ما كانت عليه في سنة ١٩٦٩. وفي الواقع، فقد تراجع العدد الفعلي للعاملات من الاناث عما كان عليه قبل الاحتلال مباشرة؛ حيث بلغ عدد العاملات، في قطاع الزراعة وحده في الضفة الغربية فقط، ٢٨٦٣٩ عاملة[١٩] والواضح أن

الجدول رقم ٥

تطور القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس للسنوات ١٩٦٩ – ١٩٧٨[١٨]

	الذكور فوق سن ١٤			الاناث فوق سن ١٤		
	المجموع بالالف	قوة العمل بالالف	نسبة قوة العمل من المجموع	المجموع	قوة العمل بالالف	نسبة قوة العمل من المجموع
١٩٦٩	٢٣٤,٤	١٤٥,٥	٦٢	٢٦٨,٢	٢٧,٣	١٠,٢
١٩٧٠	٢٤٤,١	١٥١,٤	٦٢	٢٧٥,٦	٢٩,٤	١٠,٧
١٩٧١	٢٥٠,١	١٥٤,٩	٦١,٩	٢٨٠,٦	٢٦,٧	٩,٥
١٩٧٢	٢٥٥,٦	١٦٧,٥	٦٥,٥	٢٨٧,٠	٢٣,٦	٨,٢
١٩٧٣	٢٦٠,٣	١٧٢,٥	٦٦,٣	٢٩١,٧	٢٣,٨	٨,٢
١٩٧٤	٢٧٢,٤	١٨٠,٧	٦٦,٣	٣٠١,٤	٣١,٨	١٠,٦
١٩٧٥	٢٨٢,٠	١٧٧,٣	٦٢,٩	٣٠٩,١	٢٨,٧	٩,٣
١٩٧٦	٢٨٧,٣	١٧٧,٩	٦١,٩	٣١٥,٢	٢٩,٦	٩,٤
١٩٧٧	٢٩٦,١	١٧٧,٤	٥٩,٩	٣٢٢,٨	٢٨,٧	٨,٩
١٩٧٨	٣٠٦,٩	١٨٢,٠	٥٩,٦	٣٣٢,٦	٣٠,٦	٩,٢

تضرّر قطاع الزراعة قد أثر على انخفاض نسبة الاناث العاملات. ورغم زيادة عدد العاملات في قطاع الصناعة، إلا أن هذا ليس مؤشرا على تطور إيجابي لدخول المرأة سوق العمل، حيث كان الارتفاع ضئيلاً بالمقارنة مع الانخفاض الحاصل في قطاع الزراعة.

ويبين الجدول رقم ٦ أن النقص في نسبة قوة العمل من الذكور يتزايد بين فئتي العمر: ٢٥ – ٣٤سنة و٣٥ – ٤٤سنة. ففي الضفة الغربية، حصل انخفاض من ٩٥,٤٪ في سنة ١٩٧٣ إلى ٧٦,٩٪ في سنة ١٩٧٨ في فئة العمر الأولى ومن ٩٤,٥٪ إلى ٨٦,٣٪، في الفترة نفسها من فئة العمر الثانية. أما في قطاع غزة، فقد انخفضت نسبة قوة العمل، من الذكور، من فئة العمر ٢٥ – ٣٤سنة من ٩٧٪ إلى ٨٢,٣٪ في الفترة المذكورة أعلاه. ويلاحظ أنه، في قطاع غزة، حافظت الفئات الأخرى إما على ثبات أو زيادة نسبة قوة العمل فيها بخلاف الضفة الغربية التي انخفضت فيها نسبة قوة العمل أيضا من فئة العمر ١٨ – ٢٤ خاصة منذ سنة ١٩٧٣، حيث أن معظم العاملين العرب في اسرائيل هم

الجدول رقم ٦

نسبة القوة العاملة من الذكور في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات العمر للسنوات ١٩٧١ – ١٩٧٨(٢٠)

		١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الضفة الغربية	١٤ – ١٧	١٨,٨	٢٤,٥	٢٥,٦	٢٨,٣	٢٦,٨	٢٦,٧	٢٤,٤	٢٤,٥
	١٨ – ٢٤	٦١,٦	٧٠,١	٧٠,٤	٦٥,٣	٥٨,٣	٥٢,٩	٥١,٣	٥١,٣
	٢٥ – ٣٤	٩٢,٢	٩٥,٧	٩٥,٤	٩٢,١	٨٢,٧	٨٠,٦	٧٨,٢	٧٦,٩
	٣٥ – ٤٤	٨٩,٨	٩٣,٥	٩٤,٥	٩٣,٥	٩٠,٠	٨٩,٤	٨٧,٦	٨٦,٣
	٤٥ – ٥٤	٨٣,٥	٨٩,٢	٨٨,٢	٨٨,٠	٨٥,٦	٨٥,٩	٨٤,٨	٨٤,٤
	٥٥ – ٦٤	٦٦,٤	٧١,٠	٧٠,٤	٧٣,٠	٧٢,٧	٧١,٦	٧٢,٢	٧٦,٠
	٦٥ +	٢٤,١	٢٧,٤	٤٠,١	٤١,٣	٣٩,٠	٣٩,٣	٣٧,٠	٣٧,٨
قطاع غزة	١٤ – ١٧	١٥,٦	٢٠,٨	٢٢,٦	٢٥,٦	٢٤,٠	٢٧,٠	٢٦,٨	٢٨,٠
	١٨ – ٢٤	٦٠,٥	٦٧,٥	٦٨,٦	٦٧,٧	٦٤,٧	٦٥,٢	٦٠,٥	٦٢,٠
	٢٥ – ٣٤	٩٤,٦	٩٦,٥	٩٧,٠	٩٥,٤	٨٧,٩	٨٥,٢	٨٣,٢	٨٢,٣
	٣٥ – ٤٤	٩١,٧	٩٢,٠	٩٥,٨	٩٥,٩	٩٥,٠	٩٤,٧	٩٣,٧	٩٤,٢
	٤٥ – ٥٤	٨٦,٧	٨٥,٣	٨٨,٠	٨٨,٠	٨٧,٨	٨٩,٣	٩١,٨	٩١,١
	٥٥ – ٦٤	٧٦,٦	٦٢,٤	٦٢,٩	٦٤,٩	٦٦,١	٧٤,٢	٧٦,٥	٧٧,٨
	٦٥	٢١,٠	٢٤,٠	٢٧,٨	٢٨,٩	٣٠,٦	٣٣,٣	٣٦,٩	٣٤,٨

من فئة العمر هذه، والذين، نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي أحدثته حرب تشرين، تراجعت اعداد العاملين منهم من الضفة الغربية حيث توجهوا للبحث عن ظروف عمل أفضل في الأردن ودول الخليج. ورغم أن الاقتصاد الاسرائيلي تمكن من استيعاب جزء كبير من العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حوالي نصف العاملين في هذه المناطق، إلا أن هناك ترابطاً ضعيفاً بين عدد العمال المهاجرين والعاملين في اسرائيل، وهذا عائد في الاساس، إلى أنه، إضافة إلى أن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعد باستطاعته استيعاب المزيد من القوة العاملة، فإن الاقتصاد الاسرائيلي، حسب الاحصاء الرسمي، قد استوعب نسبة معينة من القوة العاملة العربية يحاذر أن يتجاوزها. وبالتالي فإن وتيرة الهجرة قد ظلت مرتبطة بقدرة اقتصاد المناطق المحتلة أو عجزه عن استيعاب الطاقة البشرية المستجدة في قوة العمل.

السياسة الاسرائيلية وأثرها على القوة العاملة للضفة الغربية وقطاع غزة

تركت السياسة الاسرائيلية نتائج هامة وخطيرة على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من حيث اضعاف القطاعات المنتجة وجعلها عاجزة عن المحافظة على القوة العاملة التي تستخدمها. ورغم ما صرح به من أهمية انشاء مشروعات، في داخل المناطق المحتلة، من قبل المسؤولين الاسرائيليين، الا أنه، حتى الآن، لم يتم إقامة اي مشروع يمكن أن يساهم في تنمية الاقتصاد. وما تم انشاؤه كان مقتصراً على المستوطنات الاسرائيلية القائمة في المناطق المحتلة بهدف تكريس وجود هذه المستوطنات كأمر واقع، وإيجاد فرص عمل للمستوطنين، مما يكفل استمرارية بقائهم فيها. فالسياسة الاسرائيلية التي تهدف الى تفريغ الاراضي من سكانها، وبالتحديد من الفئات الشابة، تستدعي عدم إيجاد فرص عمل لهم، بل هي أميل الى التقليل من هذه الفرص وجعلها مرهونة بالقرار الاسرائيلي.

وفي الواقع، فقد كان قيام المستوطنات عبئاً ثقيلاً على اقتصاد المناطق المحتلة؛ اذ ساهم في مزيد من إضعافه وتبعيته؛ حيث اقيمت هذه المستوطنات على أفضل الاراضي الزراعية في المناطق المحتلة. ففي الضفة الغربية مثلاً، تجاوزت مساحتها ١٣٪ من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، كما استهلكت هذه المستوطنات التي تعتمد على الزراعة المروية نسبة كبيرة من مياه المناطق. هذا، اضافة الى مياه الآبار التي حفرت بعمق يزيد عن ٥٠٠ متر، علماً بأن الآبار العربية لا يزيد عمقها عن ٦٠ متراً، مما ادى الى انخفاض مستوى المياه الجوفية وزيادة ملوحتها. وقد ساهم ذلك في مزيد من اضعاف قطاع الزراعة؛ الذي ادى الى تسريع هجرة العمال الزراعيين ودفعهم للبحث عن فرص عمل اخرى خارج هذا القطاع.

كما عملت السلطات الاسرائيلية على عرقلة إقامة منشآت جديدة، ووضعت العراقيل أمام القائم منها؛ وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية وعدم تسهيل استيراد المواد الخام، وتصدير المنتجات، زراعية كانت أم صناعية.

وقد أدت منافسة المنتجات الاسرائيلية التي تعتمد على الرأسمال المكثف والمدعمة من قبل الحكومة، لمنتجات الضفة الغربية وقطاع غزة التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف الى تحوّل في بنية قطاعي الصناعة والزراعة بحيث صارت المناطق المحتلة مختصة في تأمين احتياجات الشركات الاسرائيلية من المنتجات التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف والذي يصعب توافره في اسرائيل بسبب ندرة الأيدي العاملة. كما أدت المنافسة المذكورة إلى نمو المحاصيل والمنتجات التسويقية التي يمكن تصديرها، عن طريق اسرائيل، إلى اوروبا على حساب حاجة المناطق المحتلة نفسها، مما جعل استهلاك الضفة الغربية وقطاع غزة من المنتجات الزراعية والصناعية معتمداً على ما يستورد من اسرائيل، او بواسطة الشركات الاسرائيلية. وفي الوقت الذي تعتمد فيه المنتجات المصدرة من المناطق المحتلة على العمل اليدوي، المكثف، وتباع باسعار رخيصة، فإن ما يستورد من اسرائيل بالمقابل، والذي يعادل حوالي ضعفي ما يصدر لها، يعتمد على الرأسمال المكثف ويكون عادة مرتفع التكاليف. وبذلك، يتحول قطاعا الصناعة والزراعة من كونهما عاملين يساهمان في استقلال نسبي للمناطق المحتلة، الى وسيلة تستخدم في السيطرة عليها.

وقد أدى هذا الضعف الذي أصاب اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وجعله غير قادر على استيعاب التزايد المستمر، في القوة العاملة، أو بالاحرى جعله عاجزاً عن المحافظة على القوة التي يستخدمها الى تفريغ المناطق المحتلة من أهم ثرواتها. ونعني بها الفئات الشابة التي هي في سن العمل، اما من خلال استقلال نسبة معينة في سد متطلبات سوق العمل الاسرائيلية بأدنى الاجور، او من خلال دفع الزائد عن حاجة الاقتصاد الاسرائيلي الى الهجرة.

الجدول رقم ٧

المغادرون من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الهدف من المغادرة والجنس والمنطقة للعام ١٩٧٨ بالآلاف(٢١)

	مجموع		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	للعمل	للدراسة	للعمل	للدراسة		للدراسة
المجموع	١٤,٨	١٥,٨	١٢,٢	٧,٧	٢,٦	
منهم ١٨ – ٢٤	٦,٦	١٣,٢	٥,٧	٦,٨	٠,٩	
٢٥ – ٣٤	٥,٤	٢,٤	٣,٩	٠,٧	١,٥	
٣٥ +	٢,٤	٠,١	٢,٢	٠,١	٠,٢	
منهم ذكور مجموع	١٢,٩	١٢,٣	١١,٦	٦,٧	٢,٣	٦,٦
منهم ١٨ – ٢٤	٦,٣	١١,٠	٥,٥	٦,٠	٠,٨	٥,١
٢٥ – ٣٤	٤,٩	٢,١	٣,٧	٠,٧	١,٢	١,٤
٣٥ +	٢,٢	–	٢,٠	–	٠,٢	–

ويبين الجدول رقم ٧ حجم الهجرة في طلب العمل؛ حيث غادر حوالي ١٥ الف عامل المناطق المحتلة في العام ١٩٧٨ للعمل في الخارج. واذا ما أخذ بعين الاعتبار أن عدد العاملين العرب، من المناطق في اسرائيل، قد ارتفع، في تلك السنة، الى الحد الاقصى الذي بلغه في العام ١٩٧٤، يتضح ان عدد المهاجرين، في هذه السنة، هو أقل من المعدل للسنوات السابقة.

وقد بلغت نسبة المغادرين للعمل من الضفة الغربية ٨٢.٤٪ من مجموع المغادرين للسبب نفسه من المنطقتين، بعكس قطاع غزة الذي انخفضت فيه نسبة المغادرين للعمل بسبب الصعوبات التي ترافق ذلك. كما يبين الجدول رقم ٧ ان معظم المغادرين هم من الذكور؛ حيث بلغت نسبتهم ٨٩٪ من مجموع المغادرين.

وقد ساهم الطلب على الايدي العاملة الفنية، في الاردن ودول النفط، إلى تسريع هجرة العمال من الضفة الغربية بشكل خاص. وقد قدمت السلطات الاسرائيلية التسهيلات الضرورية لتحقيق ذلك، فعلى سبيل المثال، تم السماح لمجموعة من المقاولين والمتعهدين العاملين في المملكة العربية السعودية بالتعاقد مع عمال الضفة الغربية للعمل هناك[٢٢]. ونظرا لارتفاع الاجور المدفوعة للعمال في تلك الدول، مقارنة بتلك المعمول بها في المناطق المحتلة، فقد ازداد عدد المهاجرين الباحثين عن عمل وبخاصة من عمال البناء.

وكما نرى، فقد أدت السياسة الاسرائيلية بإضعافها اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، الى تغيير في بنية القوة العاملة؛ حيث جزئت الى فئتين: الاولى تساهم في بناء اقتصاد مشروط بتبعيته للاقتصاد الاسرائيلي؛ والثانية تعمل بشكل مباشر في بناء الاقتصاد الاسرائيلي وحمايته من ازماته المتفاقمة.

الجدول رقم ٨

العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة: العاملون منهم في اقتصاد المناطق؛ العاملون منهم في اسرائيل[٢٣].

	مجموع العاملين في الضفة والقطاع		منهم عاملون في الضفة والقطاع		منهم عاملون في اسرائيل	
	بالالف	٪	بالالف	٪	بالالف	٪
١٩٧٠	١٧٣,٣	١٠٠,٠	١٥٢,٧	٨٨,١	٢٠,٦	١١,٩
١٩٧١	١٧٦,٦	١٠٠,٠	١٤٢,٧	٨٠,٨	٣٣,٨	١٩,١
١٩٧٢	١٨٨,٧	١٠٠,٠	١٣٦,٣	٧٢,٢	٥٢,٤	٢٧,٨
١٩٧٣	١٩٤,٥	١٠٠,٠	١٣٣,٤	٦٨,٦	٦١,١	٣١,٤
١٩٧٤	٢١٠,٥	١٠٠,٠	١٤١,٨	٦٧,٣	٦٨,٧	٣٢,٧
١٩٧٥	٢٠٤,٧	١٠٠,٠	١٣٨,٦	٦٧,٧	٦٦,١	٣٢,٣
١٩٧٦	٢٠٥,٧	١٠٠,٠	١٤٠,٩	٦٨,٥	٦٤,٨	٣١,٥
١٩٧٧	٢٠٤,٥	١٠٠,٠	١٤١,٤	٦٩,١	٦٣,١	٣٠,٩
١٩٧٨	٢١١,٩	١٠٠,٠	١٤٣,٧	٦٧,٨	٦٨,٢	٣٢,٣

العاملون في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة: انخفض عدد العاملين في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم زيادة مجموع العاملين من المنطقتين؛ وذلك، كما يبين الجدول رقم ٨، ناتج عن زيادة في عدد العاملين من هاتين المنطقتين في اسرائيل. ويتضح من الجدول مدى تأثر تلك الزيادة بحرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، حيث انخفضت، منذ سنة ١٩٧٤، وبشكل مستمر، أعداد العاملين العرب، ولم يعد عدد هؤلاء الى ما كان عليه قبل الحرب الا في سنة ١٩٧٨.

ومقابل الانخفاض الحاصل في أعداد العاملين في اسرائيل، حصلت زيادة بسيطة في أعدادهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. والملاحظ، أن هناك علاقة ترابط تزيد عن المتوسط لكنها عكسية بين اعداد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة فيها، والعاملين منها في اسرائيل *.

وقد ازدادت نسبة العاملين في اسرائيل لتصل الى حوالي ثلث مجموع العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة. والواضح ان الاقتصاد، في كل من المنطقتين، لم يعجز عن استيعاب تزايد القوة العاملة فحسب، بل عجز ايضاً عن المحافظة على الطاقة التي كان يستخدمها. حيث انخفض عدد العاملين، سنة ١٩٧٨، عما كان عليه سنة ١٩٧٠ بمقدار ١٠ آلاف عامل. وكما مر سابقاً، فقد كان قطاع الزراعة وحده في الضفة الغربية، يستوعب، قبل حرب ١٩٦٧، أكثر من ١٣٩ الف عامل.

الجدول رقم ٩

توزع العاملين في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب القطاع الاقتصادي للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٨(٢٤)

	مجموع		زراعة	صناعة	بناء	اخرى
	بالآلاف	٪				
١٩٧٠	١٥٢,٧	١٠٠,٠	٣٨,٧	١٢,٨	٨,٤	٣٩,١
١٩٧١	١٤٢,٧	١٠٠,٠	٣٦,٨	١٣,٨	٥,٦	٤٣,٨
١٩٧٢	١٣٦,٣	١٠٠,٠	٣٣,٥	١٣,٩	٦,٢	٤٦,٤
١٩٧٣	١٣٣,٤	١٠٠,٠	٣١,٢	١٥,١	٦,٤	٤٧,٢
١٩٧٤	١٤١,٧	١٠٠,٠	٣٣,٨	١٤,٠	٦,٢	٤٦,٠
١٩٧٥	١٣٨,٦	١٠٠,٠	٣١,٨	١٤,٥	٧,٣	٤٦,٤
١٩٧٦	١٤٠,٩	١٠٠,٠	٣١,٤	١٤,٤	٨,٢	٤٦,٠
١٩٧٧	١٤١,٤	١٠٠,٠	٣٠,٥	١٤,٢	٩,١	٤٦,٢
١٩٧٨	١٤٢,٧	١٠٠,٠	٢٩,٨	١٥,٢	٩,٥	٤٥,٥

* يبلغ عدد العمال العرب الفعلي في اسرائيل حوالي ضعف ما يشير اليه الجدول، ولذلك فان اثر انتقال العمال العرب على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة مضاعف، وبما أنه لا توجد ارقام دقيقة للعاملين بطرق غير رسمية، فقد تم التعامل وفق المعطيات الرسمية.

توزع العاملين حسب القطاع الاقتصادي: يبين الجدول رقم ٩ أن اكثر القطاعات تضررا في ظل الاحتلال الاسرائيلي هو قطاع الزراعة: حيث انخفضت نسبة العاملين فيه، من مجموع العاملين، من ٣٨,٧٪ في سنة ١٩٧٠ الى ٢٩,٨٪ في سنة ١٩٧٨. ويسجل الجدول رقم ٩ أن هذا القطاع قد خسر ١٧,٦ الف عامل في الفترة المذكورة.

اما قطاع الصناعة، فقد ارتفعت نسبة العاملين فيه من مجموع العاملين، وهذه الزيادة، في الحقيقة، مضللة لان عدد العاملين في هذا القطاع انخفض منذ سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٧٣، حوالي الف عامل، رغم ما تبينه النسبة في الارتفاع. ولم يرتفع العدد الى ما كان عليه الا في سنة ١٩٧٨ حيث بلغ ٢١,٧ الف عامل. اما قطاع البناء فقد خسر بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧١، ما يعادل ٤,٨ آلاف عامل، إلا أنه بدأ يستعيد عماله تدريجيا الى أن وصل في سنة ١٩٧٨ الى ١٣,٦ الف عامل بعد أن كان في بداية الفترة يعادل ١٢,٨ الف عامل.

وقد سجل قطاع الخدمات تزايدا في نسبة العاملين فيه على حساب القطاعات الأساسية. فبعد أن كان يضم ، سنة ١٩٧٠، ٥٩,٧ الف عامل اسنوعب، سنة ١٩٧٤، ٦٥,٢ الف عامل اي بزيادة مقدارها ٥,٥ آلاف عامل. وقد حافظ هذا القطاع على ثبات نسبته من القوة العاملة ويتبين من الجدول رقم ٩ ان النمو الذي حصل في عدد العاملين كان، في قطاعي البناء والخدمات، فقط. اما قطاعا الزراعة والصناعة فقد حصل فيهما انخفاض يشير الى مزيد من التشويه في اقتصاد المناطق مما يزيد من تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي.

العاملون باجر في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة: حصل انخفاض واضح في نسبة العاملين باجر، في اقتصاد المناطق المحتلة من مجموع العاملين فيها؛ وذلك عائد، كما مر سابقا، الى السياسة الاسرائيلية التي استهدفت اضعاف القطاعات المنتجة وتفريغ القوة العاملة فيها. ورغم تحول كثير من ارباب المؤسسات والحيازات الصغيرة الى عاملين باجر، إلا ان جهد هؤلاء لم يصب في دائرة الانتاج المحلي، حيث أدى عدم توفر فرص العمل لهم محليا الى توجههم للعمل، اما في اسرائيل او في الخارج.

كما ساهم ارتفاع مستوى المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانخفاض القيمة الشرائية لليرة الاسرائيلية، الى تدني القيمة الفعلية للاجور الممنوحة للعمال، في هذه المناطق؛ مما دفعهم للتوجه للعمل في اسرائيل؛ حيث ارتفعت الاجور، قياسا بالمعمول به في المناطق المحتلة، وبخاصة في السنوات الاولى للاحتلال، او للهجرة للعمل في الاردن ودول الخليج كما كان الحال منذ سنة ١٩٧٥.

الجدول رقم ١٠

العاملون بأجر ونسبتهم من العاملين في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات ١٩٧٥ – ١٩٧٨(٣٥)

		١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الضفة الغربية	مجموع العاملين	١٣٨,٦	١٤٠,٩	١٤١,٤	١٤٢,٧
	العاملون بأجر	٥٩,٧	٦٢,٤	٦٢,٨	٦١,٢
	النسبة	٪٤٣,١	٪٤٤,٣	٪٤٤,٤	٪٤٢,٧
	مجموع العاملين	٩١,٩	٩٢,٦	٩١,٩	٩٤,٠
	العاملون بأجر	٣٦,٨	٣٨,٦	٣٨,٦	٣٩,٥
	النسبة	٪٤٠	٤١,٧	٪٤٢	٤٠
قطاع غزة	مجموع العاملين	٤٦,٧	٤٨,٣	٤٩,٥	٤٨,٧
	العاملون بأجر	٢٢,٩	٢٣,٨	٢٤,٢	٢١,٧
	النسبة	٪٤٩	٪٤٩,٣	٤٨,٩	٤٤,٦

ويبين الجدول رقم ١٠ حدوث انخفاض ملحوظ في نسبة العاملين بأجر من من مجموع العاملين في اقتصاد المناطق في سنة ١٩٧٨. وهذا عائد الى ارتفاع نسبة العمال من المناطق المحتلة التي استوعبها الاقتصاد الاسرائيلي في تلك السنة. وهؤلاء العمال، في الغالب، عمال بأجر. بينما ارتفعت نسبة العاملين بأجر في اقتصاد المناطق منذ سنة ١٩٧٥ كما يبين الجدول رقم ١٠ نظرا لتراجع نسبة العاملين منهم في اسرائيل، خاصة بعد الأزمة التي المت بالاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين. ونظرا لان معظم العاملين في اسرائيل هم من العاملين بأجر في المناطق المحتلة، فان اعداد هؤلاء وتوزعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة يكون اكثر عرضة للتاثر من اعداد وتوزع العاملين نتيجة للعمل العربي في اسرائيل.

وتنخفض نسبة العاملين بأجر، في الضفة الغربية، عنها في القطاع، حيث لم تتجاوز ٤٠٪ من مجموع العاملين فيها؛ مما يشير الى ارتفاع نسبة العاملين لانفسهم وللاسرة وارباب العمل مقارنة بالعاملين بأجر، وهذا يشير الى التداخل القائم بين علاقات العمل والعلاقات العائلية وزيادة الاعتماد على الاطفال والنساء، مما يضعف، الى حد بعيد، امكانية تبلور طبقة عاملة ثابتة، كما ان تحول عدد كبير من فئة العاملين لانفسهم وللاسرة الى عمال مأجورين لم يتم ضمن ظروف تمركز الانتاج كما يحددها قانون التطور الرأسمالي، بل ان هؤلاء خرجوا نهائيا من دائرة الانتاج.

توزع العاملين بأجر: كان قطاع الزراعة اكثر القطاعات تأثراً بالعمل المأجور في اسرائيل من حيث خسارته للعديد من فئة العاملين بأجر. وقد ساهم، في ذلك، عدم قدرة أرباب الحيازات الصغيرة على رفع أجور عمالهم؛ مما دفع بهم للبحث عن مجالات عمل اخرى

تمكنهم من مواجهة الارتفاع الدائم بمستوى المعيشة. كما أن أرباب الحيازات الكبيرة اضطروا، أمام المنافسة الاسرائيلية، الى الاعتماد على المكننة في الانتاج الزراعي بدلاً من اعتمادهم على الايدي العاملة المرتفعة الأجر؛ مما دفع مزيداً من العمال بأجر الى الانتقال للعمل في اسرائيل.

الجدول رقم ١١

العاملون بأجر حسب القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات ١٩٧٥ – ١٩٧٨(٢٦)

	المجموع				الضفة الغربية				قطاع غزة			
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
المجموع بالالف	٥٩,٧	٦٢,٤	٦٢,٨	٦١,٢	٣٦,٨	٣٨,٦	٣٨,٦	٣٩,٥	٢٢,٩	٢٣,٨	٢٤,٢	٢١,٧
مئوي	١٠٠,	١٠٠,	١٠٠,	١٠٠,	١٠٠,	١٠٠,	١٠٠,	١٠٠,	١٠٠,	١٠٠,	١٠٠,	١٠٠,
زراعة	١٥,٨	١٣,٢	١٢,٤	٨,٣	٧,٦	٦,٥	٦,٢	٤,٩	٢٨,٨	٢٤,٤	٢٢,١	١٤,٦
صناعة	١٦,١	١٧,٩	١٧,٥	١٩,٦	١٩,٦	٢٠,٢	٢٠,٧	٢١,٦	١٠,٥	١٤,٣	١٢,٤	١٥,٧
بناء	١٢,١	١٣,٨	١٦,١	١٦,٧	١٥,٠	١٧,٩	٢٠,٠	٢٠,٧	٧,٤	٧,١	٩,٩	٩,٨
اخرى	٥٦,٠	٥٥,٠	٥٤,٠	٥٥,٤	٥٧,٨	٥٥,٤	٥٣,٠	٥٢,٨	٥٣,٢	٥٤,٢	٥٥,٦	٥٩,٩

ويبين الجدول رقم ١١ انه، منذ سنة ١٩٧٥، انخفضت نسبة فئة العاملين بأجر في قطاع غزة، اكثر من انخفاضها في الضفة الغربية، ولكن اذا ما أخذت الفترة، ابتداء من سنة ١٩٦٩، حيث كانت نسبتهم من مجموع العاملين في هذا القطاع تعادل ٢٤٪(٢٧)، والتي اصبحت سنة ١٩٧٨، تعادل ٥٪ فقط يتضح مدى تضرر هذا القطاع في الضفة الغربية.

أما ارتفاع اعداد العاملين بأجر، في قطاع الصناعة، فقد قابله انخفاض في مجموع العاملين، في هذا القطاع؛ وذلك لان الارتفاع الحاصل في نسبة العاملين بأجر، منذ سنة ١٩٧٥ وحتى سنة ١٩٧٨، من المنطقتين تزيد عن ضعفي الارتفاع في نسبة العاملين للفترة المذكورة. وهذا مؤشر على تحول كثير من العاملين لانفسهم وأرباب العمل الى عمال بأجر.

ويبين الجدول رقم ١١ ان الانخفاض الذي تم في قطاع الزراعة لم يتم امتصاصه في قطاع الصناعة، وحتى قطاع الخدمات، فقد عجز عن استيعاب اي قوة جديدة؛ حيث انخفضت نسبة العاملين فيه من مجموع العاملين بأجر في المنطقتين.

وقد ارتفعت نسبة العاملين بأجر في قطاع البناء، مقارنة بالفروع الاخرى. ولدى مقارنة الجدولين، رقم ٩ ورقم ١١، يتضح ان معظم العاملين في هذا القطاع هم عاملون بأجر. وان الزيادة الحاصلة في أعداد العاملين هي في الواقع في اعداد هؤلاء. وقد بدأ عددهم بالانخفاض منذ سنة ١٩٧٧؛ مما يشير الى حدوث هجرة جديدة للعمال، خاصة

وان الظروف المعيشية لسكان المناطق المحتلة اصبحت صعبة نظرا لانخفاض قيمة الليرة الاسرائيلية، وارتفاع تكاليف المعيشة للسكان، المترافقة مع عدم توفر فرص عمل كافية.

---

(١) Israel Central Bureau of stalistics, *Administered Territorier Statistics Quarterly*, VolIX, no2, jerusalem, 1979, Table A/1,p.1.

(٢) *Ibid*, Table EX1, p.34.

(٣) *Ibid*.

(٤) George Kossaifi, *Evolution de la population D'origine Palestinienne Residant sur les Rives Est Et Ouest Du jourdan 1948-1972*. Nemorie pour le Diploma D'expert Demegraphe, Paris, 1975, p.64.

(٥) Central Bureau of Statistics *Statistical Abstract of Israel 1968, (SAI)*, No2, jerusalem 1970, Table p.632.

(٦) جاكلين جريصاتي، «الشعب الفلسطيني: أرقام ومؤشرات»، **شؤون فلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٥، العدد ٤٢، جدول رقم ٤، ص٤٥.

(٧) *SAI 1970*, p.632.

(٨) *SAI 1978*, Table XXVII/p765.

(٩) المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، **السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧**، عمان: مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٦٨، جدول رقم٥.

(١٠) *SAI 1969* Table X17, p637.

(١١) *SAI 1969*, no20I Table x/5, p.635.

(١٢) محمد علي خلوصي، **التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٦**، القاهرة: المطبعة التجارية المتحدة، ١٩٦٧، ص٦١ -- ٦٣.

(١٣) خلوصي، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٤ – ٦٢.

(١٤) «روز مصلح «الصناعة في الضفة الغربية ١٩٦٧ – ١٩٧٩»، **شؤون فلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٨، العدد ٩٩، ص٧.

(١٥) *SAI 1969* , Table X/7, p.637.

(١٦) *SAI 1969* 20 Table x/7 p.637.

(١٧) *Administered Territories ...1979*, no2, Table1, p.126.

(١٨) *Administered Territories... 1979*, no2, Table1, p.126.

(١٩) **دائرة الاحصاءات العامة، «السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧»، مصدر سبق ذكره**، ص٤٥.

(٢٠) *SAI 1979*, Table XXVII&20 p.736.

(٢١) *Administered Territotories...*,1979, no2 table4, p.129

(٢٢) **المنار** (لندن)، ١١ شباط، ١٩٧٨.

(٢٣) *SAI 1979*,table الجدول رقم ٤ و XXVII/22, p.740

(٢٤) *SAI, 1979*, table XXVII&22, p.740.

(٢٥) يرجى مراجعة الجدولين رقم ٩ ورقم ١١.

(٢٦) *Administred Territories... 1979*, 2 Table 15, p.139.

(٢٧) موشى ليفي، **تطور الزراعة في منطقة يهودا والسامرة من سنة ١٩٦٧-١٩٧٦**، ص٧.

الرائد الركن
واصف عريقات

المدفعية الفلسطينية

المدفعية هي المصدر الرئيسي لقوة النيران، وهي من أقدر الأسلحة على تقديم أكبر كمية من النيران، لإسناد سائر أسلحة المقاتلين، في أي وقت، وأي طقس، مع الدقة الكبيرة في إصابة الهدف، وسهولة تنسيق خططها مع خطط الأسلحة البرية الأخرى. وبالرغم من التطور الذي وقع في الأسلحة الجوية، فما زالت المدفعية تحتفظ بمكانتها الخالدة. وقد أثبتت تجارب الحروب الأخيرة صحة هذا الاعتقاد. ولذلك أصبحت القاعدة المتبعة هي: الاعتماد على المدفعية في تقديم الاسناد الرئيسي للنيران، والالتجاء للطيران فيما يتعذر على المدفعية تحقيقه.

لذا فإن وجود المدفعية يعتبر عاملاً أساسياً في أي معركة؛ ولهذا أصبح من المحتم على ضابط المشاة أن يعرف خواص المدفعية، وقدرتها التعبوية، حتى يتمكن من استخدامها الاستخدام الصحيح، وبالتالي يمتلك القدرة على التفاهم مع ضابط المدفعية الذي يقدم الاسناد له.

ومنذ القرن السادس فصاعداً، حيث بدأ التسجيل المتسلسل للحروب، استخدمت الجيوش سلاحاً أو آخر يعمل على طريقة المدفعية، حيث سميت هذه الأسلحة بـ «آلات الحرب». إلاّ أن المدفعية بقيت مهملة حتى القرن السابع عشر رغم استمرار الدراسة لتطويرها.

فأول استخدام دفعي كان بالمقلاع الجلدي (*Leather Sling*) الذي يعبر عن الصورة البدائية لاستخدام المدفعية؛ حيث استعمل في قذف كتل من الصخور الملساء الصغيرة لمسافات كبيرة. وقد استعمل في بلاد ما بين النهرين ومصر بين سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد وسنة ٣٠٠٠ قبل الميلاد. ثم المنجنيق (*Catapult*) وهو مورتر او هاوتزر هذه الأيام، والذي ظهر لأول مرة في سوريا، حيث كان يسمى بالعقرب. والمنجنيق (*Trebuchet*) الذي صمم من قبل العالم الشهير ارخميدس في سنة ٢١٤ وسنة ٢١٢ قبل الميلاد.

لقد بقي استخدام كل هذه الأسلحة مع التطور الذي أجري عليها، لفترة زمنية، حتى بعد اكتشاف البارود والمدفع. وتشير المصادر نفسها إلى أن أول استعمال مناسب للبارود كان في اوروبا في معركة كرتسي (*Crecy*) سنة ١٣٤٦.

المدفع الأقدم (*Early Cannon*): تقول معظم التكهنات أن المدفع العربي (*Madfaa*)، هو الأصل الذي نقل إلى الغرب، لكن كيف؟ ومتى صنع هذا؟ غير معروف ! وتشير المصادر نفسها إلى أن البربر (*Moor*)، هم أيضاً أول من استعمل مثل هذه الأسلحة في ساراغوسا (*Saragossa*) سنة ١١١٨، وأن الاسبان استعملوها في حصار قرطبة في سنة ١٢٨٠، وفي احتلال جبل طارق سنة ١٣٠٦. وتقول أيضاً، أن هذه المدافع القديمة، كانت صغيرة جداً مثل المزهريات، ومصنوعة من الحديد أو الفولاذ البرونزي، بسبطانة مدفع ترتفع بواسطة تكويم التراب، وكانت تستخدم في دفع السهام مثل القذائف، وتأخذ واجباً مهماً خلال المعارك، خاصة في عمليات الحصار.

استمر هذا الوضع – وفي نهاية القرن الرابع عشر أصبحت المدفعية أساساً في كل الجيوش الاوروبية –إلى أن جاء عهد القذف بالقنابل، وذلك نتيجة للتقدم التقني في السبك والصب والصهر، واستخدام البارود. وكان ذلك في القرن الخامس عشر، حيث استخدمت هذه المدفعية، رغم ثقل وزنها، وقصر سبطاناتها، وقلة مداها، في حصار القسطنطينية سنة ١٤٥٣.

وفي سنة ١٦٧١ من القرن السابع عشر، أنشأ لويس الرابع عشر الفرنسي أول تنظيم للمدفعية، وشكل كتيبة مدفعية، ومدرسة لتأسيس المدفعيين. وفي سنة ١٧١٦، أنشأت انكلترا كتيبة المدفعية الملكية.

وفي القرن التاسع عشر، حيث تطورت الصناعات التقنية، واستخدم البارود بشكل أفضل على أيدي المدفعيين البارعين. وأثناء حصار باريس، كان هناك شعور بضرورة تطوير مدى المدفعية وقوة تأثيرها، لتصبح قادرة على السيطرة على الهدف، ومسكه من بعيد، دون الحاجة للمشاة. ومن هنا تم التغلب على كثير من المشاكل، وتطورت صناعة المدافع، وظهرت الأجزاء الميكانيكية سريعة الحركة، ومما ساعد في تطويرها أكثر، وقوع الحربين العالميتين الأولى والثانية، واللتين كانتا بمثابة ميادين تجارب للأسلحة .ومنها المدفعية، التي تطورت صناعتها وأخذت الأشكال الحالية المتطورة من مختلف العيارات والاحجام، خاصة المدافع الذاتية الحركة، المدرع منها، والشبه مدرع، والتي ترمي القذائف المتفجرة والرؤوس النووية.

تطور المدفعية في الثورة الفلسطينية

كانت المدفعية الفلسطينية في المراحل الأولى من تطور قوات الثورة الفلسطينية، مؤلفة من مدافع المورتر الصغيرة الحجم، قليلة المدى، من عيار ٦٠ ملم، و٨١ ملم، والتي شكلت السلاح الأساسي للمدفعية الفلسطينية، وكان الهاون ١٢٠ ملم يشكل السلاح الثانوي، لثقله النسبي في ذلك الوقت. وبعد ذلك أصبح الهاون ١٢٠ ملم السلاح الأساسي

المرغوب، ويبرهن على أنه أكثر المدافع ملاءمة للتشكيلات آنذاك، والمكونة من مجموعات صغيرة، تقاتل وتتحرك.

ولقد استطاعت هذه المدفعية الاضطلاع بواجباتها، وبشكل محدود، منسجمة مع طبيعة عمليات الثورة، وأشكالها القتالية، فاقتصرت واجباتها على:

١ – قصف الأهداف الصهيونية داخل الأراضي المحتلة.

٢ – مشاغلة العدو الصهيوني، وتضليله عن الوجهة الحقيقية لعمليات ثوارنا بالداخل.

٣ – تقديم نار الاسناد اللازمة بعد تنفيذ العمليات «لتغطية انسحاب دورياتنا المقاتلة».

وقد استمر دور المدفعية مقتصراً على الواجبات أعلاه، ولم تطرأ عليه أية تعديلات أساسية، حتى سنة ١٩٦٨، حيث وقعت معركة الكرامة، وأصبحت الحاجة ملحة لتنظيم مدفعية الثورة لتصبح قادرة على مواجهة التطور في الشكل القتالي الجديد مع العدو الصهيوني. ولكن، سرعان ما انفجرت معارك ايلول (سبتمبر) وما قبلها، سنة ١٩٧٠، وأدى انهماك الثورة المستمر بالدفاع عن وجودها إلى تأخير وإعاقة تنظيم المدفعية؛ ومع كل هذا استطاعت الاضطلاع بواجباتها. إلى أن جاءت الرحلة إلى سوريا، وهناك كان لمدفعية الثورة فرصة أكبر، إن على صعيد الوقت، أو على صعيد الاستقرار. وكلاهما عامل هام من أجل تطوير المدفعية. فالمدفعية كما هو معروف عنها، علم ديناميكي، سريع التطور. وهي علم مزدوج الجانب، نظري وعملي. فالجانب النظري يحتاج إلى الوقت، والجانب العملي يحتاج إلى الاستقرار الذي يشكل العمق.

استهلت خطة المدفعية في أوائل سنة ١٩٧١، ونفذت على مرحلتين: المرحلة الأولى شملت تجميع العناصر الفنية المتخصصة بالمدفعية وإعادة تدريبها، حيث شُكلت أول كتيبة للمدفعية في الثورة الفلسطينية، بإسناد قوات اليرموك (وهم صفوة من الجيش الأردني، رفضوا أوامر هذا الجيش بضرب شعبهم وثورتهم، وأخذوا مواقعهم الطبيعية بانضمامهم لثورة شعبهم).

والمرحلة الثانية، وهي الاصعب، تمثلت في إدخال تجربة جديدة، فريدة من نوعها، وذلك بالجمع ما بين النظرية الشرقية والغربية في التدريب ومجال عمل المدفعية، بما يتلاءم وظروف هذه الثورة.

وغني عن التعريف، ان التدريب بنظرية واحدة موحدة يحتاج إلى جهد كبير، ومهارة فائقة من جهة، وتدريب شاق مستمر من جهة أخرى، بالاضافة إلى ضرورة توفر الامكانيات اللازمة. فكيف يكون ذلك حينما يتم التدريب على نظريتين مختلفتين تماماً عن بعضهما البعض وفي آن واحد، وفي ظل إمكانيات متواضعة؟ ومع ذلك نجحت التجربة نجاحاً ملموساً، وأعطت الفائدة المتوخاة منها. في أول تطبيق عملي.

كان ذلك عند وقوع معارك الأحراش في جرش؛ حيث كان لكتيبة المدفعية الأولى

بمختلف عياراتها شرف المشاركة فيها، وقامت بدور الاسناد الفعّال لقوات الثورة الفلسطينية من الأراضي العربية السورية، المحاذية للحدود الاردنية. ثم صدر قرار الاخ القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية لمقاتلي فتح والعاصفة بأن يتسلقوا جبل الشيخ، الموقع الذي يعطي البعد الاستراتيجي في التحليل العسكري السليم، لما لهذا الموقع من أهمية بالغة في النضال ضد العدو الصهيوني؛ فهو يؤثر إيجاباً على الروح المعنوية لدى المقاتلين من جهة، ومن جهة ثانية، يؤكد وجود مقاتلي الثورة فيه تصفيهم على مواجهة العدو الصهيوني في موقع هو من أصعب المواقع وأقساها على التعايش العادي، فكيف بالتعايش والقتال؟ وأكثر من ذلك، دون أن تتوفر الامكانيات اللازمة لهم! وعلى سبيل المثال، فإن تصميم الالبسة العسكرية يقوم على مواصفات علمية دقيقة، لتتناسب وطبيعة الموقع، على اعتبار أنها تحافظ على التوازن الديناميكي بين حرارة الجسم البشري وحرارة المحيط الخارجي، فيحتاج المقاتل إلى ٣٢ من درجة الحرارة تحت ثيابه في منطقة جبل الشيخ ليصبح في وضع طبيعي يساعده على القتال، وهذا لم يكن متوفراً لدى الثورة. ومع هذا صمد أبطال الثورة الفلسطينية في جبل الشيخ، ومعهم كان رجال المدفعية، الذين أخذوا على عاتقهم الواجب المتقدم لإسناد القوات هناك. لم تكن المهمة سهلة، ولا أريد أن أتحدث هنا عن كل الصعوبات التي واجهت المدفعية، فهي كثيرة ومتعددة، ولكنني سأتوقف للحديث عن بعضها:

كان أكثر هذه الصعوبات تعقيداً هو إدخال المدافع إلى مواقعها المتقدمة، في ظل وجود السلطة اللبنانية التي رفضت ذلك وبشدة، مما أعاق وصولها في الوقت المحدد، لأن نقلها تم على فترات زمنية، وبأساليب متعددة، وتحت ظروف قاسية. والصعوبة الثانية كانت تكمن في حرية الحركة والمناورة، لا سيما وأن المدفعية هدف مهم لسلاح الجو، فإن لم تتوفر له الحماية الجوية اللازمة، فسلاحه الوحيد ضد الطيران هو المرونة والحركة، وهذه كانت مقيّدة بسبب تعليمات الأركان اللبنانية. والصعوبة الثالثة تجلت في كيفية إدامة وجود الذخيرة للمدفعية، لا سيما وأن قوات الثورة الفلسطينية ظلت في حالة مواجهة قتال دائم ضد العدو الصهيوني وبحاجة إلى إدامة تعويض الذخيرة المستهلكة.

وكان للمدفعية ما أرادت، حينما وقعت معركة الأيام الأربعة في العرقوب سنة ١٩٧٢، حيث استخدمت المدفعية أقصى طاقاتها في قصف أرتال الدبابات المتقدمة للقوات الغازية الصهيونية، فأعاقت تقدمها وأوقعت في صفوف العدو خسائر جسيمة، مما حدى بالطيران الاسرائيلي لمهاجمة مواقع المدفعية، فتصدت لها مدافع المقاومات، فاستشهد عدد من الرجال الأبطال ومن بينهم الملازم برهم الذي كان يقاوم الطائرات المغيرة بواسطة رشاش ٢٣ ملم رغم معرفته لكثافة الطائرات المغيرة والتي كانت تتفوق على كثافة الموقع بثلاثين ضعفاً.

ولقد ساهمت هذه المدفعية بتعزيز صمود أبطالنا المقاتلين في معاركهم على الجبهة الثالثة أثناء حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، حيث ضربت وبشدة مواقع العدو الصهيوني في شمال فلسطين، وعملت على عزل هذه المواقع بعضها عن بعض، وقطعت

طرق إمداد ومواصلات العدو، التي كان يستخدمها في تعزيز قواته ضد الجبهة السورية، فأوقعت في صفوفه الخسائر الجسيمة، وأربكته، وأثرت على معنوياته.

بقيت المدفعية على هذه الحال إلى أن ظهرت بوادر استكمال المؤامرة الامبريالية الصهيونية عن طريق الانعزاليين، حيث كان لزاماً على قوات الثورة الفلسطينية الحفاظ على وجودها في مواجهة العدو الصهيوني، وفي نفس الوقت، الحفاظ على الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية اللبنانية من التصفية، في المخيمات، والمناطق الوطنية اللبنانية. ومن هنا كان على المدفعية أن تأخذ دوراً في هذا المجال. وبالرغم من مواجهة الصعوبات السالفة الذكر، في النقل والحركة والادامة، أخذت المدفعية مواقعها، وأخذت تعدّ نفسها لقتال أخذ شكلاً جديداً وصعباً، ألا وهو القتال في المناطق المبنية والسكنية.

حينما اندلع القتال في لبنان، وتعرضت الثورة لمؤامرة التصفية، وبدأت العناصر الوطنية من الجيش اللبناني تأخذ موقعها الطبيعي إلى جانب الثورة الفلسطينية، انضمت مدافع كانت للجيش اللبناني، منها المتوسطة ومنها الثقيلة، إلى الصف الوطني اللبناني والفلسطيني، بعد أن كانت هذه المدافع معباة ومصوبة نحوه. ولقد تم إدخال هذه المدافع في إسناد قوات الثورة والحركة الوطنية على الفور، بالرغم من العقبات العديدة التي برزت آنذاك وأهمها:

١ – تعطيل الأجهزة الدقيقة لهذه المدافع من قبل العناصر الانعزالية في الجيش اللبناني قبل فرارهم.

٢ – عدم توفر المعدات الفنية اللازمة، لوجودها في مستودعات الجيش اللبناني الواقعة في المنطقة الشرقية من بيروت. وهنا لا بد من الحديث في هذا المضمار، عن دور الاخوة في اللجنة العلمية، حيث استطاعوا صناعة قطع احتياطية عجزت عن صناعتها جيوش عربية بتصرفها إمكانيات أوفر من إمكانيات الثورة الفلسطينية، وأدخلت تعديلات فنية، بحيث كانت سبباً في تجديد الحياة لمدافع كانت تعتبر مشطوبة في نظر الجيش اللبناني – ولهذا استخدمها الجيش اللبناني في هذه المناطق – وبقيت هذه المدافع بعد التعديل عليها في الاستخدام التعبوي حتى الآن.

٣ – عدم توفر الذخيرة الكافية، وقلة الموارد. ومن أجل الاقتصاد في ذلك، ارتفع شعار «وخزة الدبوس على القلب قاتلة». ولتحقيق هذا الشعار فقد كان على قوات المدفعية أن ترفع مستواها الفني وكفاءتها القتالية.

٤ – عدم توفر العناصر المتخصصة فنياً. ولهذا جرى الاعتماد على مواقع المدافع المتعددة المهام، والقادرة على تحويل نيرانها من محور لآخر.

فبإرادة الثوار التي لا تقهر دائماً، أمكن التغلب على كل هذه الصعوبات، وبرز دور المدفعية في الذود عن وجود الشعب الفلسطيني وثورته، والشعب اللبناني وحركته الوطنية فوق أرض لبنان.

لقد كانت الواجبات الملقاة على عاتق المدفعية من أعقد الواجبات للمدفعية في العالم، حيث استخدمت، بالاضافة لواجباتها الأساسية، في بناء حزام ناري قوي حول المخيمات، ومنع الانعزاليين من الاقتراب منها، وذلك بقنص دباباتهم وعرباتهم التي تقدمت لاحتلال هذه المخيمات وإبادة سكانها. واستخدمت المدفعية الثقيلة أيضاً، ولأول مرة، في إرشاد مجموعاتنا التي خرجت من تل الزعتر بعد الحصار الطويل وضلت طريقها أثناء الليل؛ وذلك بإطلاق قذائف المنثار التي تنفجر على ارتفاع ٥٠ قدم. لقد عمل الانعزاليون على تضليلهم، برماية طلقات الاشارة ليتجهوا نحوهم، وكان لا بد من استخدام نوع مميز من القذائف لهذا الغرض، وتحقق النجاح، وأرشدت المجموعات ووصلت أماكنها بسلام. أما الامر الاكثر تعقيداً في استخدام المدفعية فكان قصف مواقع الخصم القريبة جداً من مواقع الثورة. فقد فرضت ظروف معينة قصف مواقع كهذه، وخصوصاً حين لم تتوفر الذخيرة في المواقع الثورية، بسبب الحصار الطويل المفروض عليها. كان هذا هو الحال، مثلاً، بالنسبة لتل الزعتر الذي حوصر لمدة ٥٥ يوماً، حيث لم تكن مواقع الانعزاليين تبعد عنه بأكثر من عشرات الامتار. وبالرغم من إدراك المدفعية الفلسطينية لمحاذير ومخاطر القصف في حالة كهذه، فقد أمكن إنجاز المهمة بنجاح ودون تسجيل أية مخاطر تذكر. ومن المعروف أن هذا النوع من الرمي، والذي يسمى في علم المدفعية «رمي الاهداف القريبة من قواتنا ورمي الأهداف الدقيقة»، يحتاج إلى مواصفات خاصة في المدفع، يشترط أولها أن يكون الموقع في الربع الأول من حياته، على اعتبار أن للمدفع أربعة أرباع حياة. كما يشترط أيضاً أن تؤخذ بعين الاعتبار الاحوال الجوية وتصحيحاتها، وهذا يتطلب برقية جوية؛ بالاضافة إلى وجوب الاعتماد على ضبّاط ملاحظة أكفّاء لهذا النوع من الرمي، وهنا لعب الأخوة في تل الزعتر دوراً بالغ الأهمية في هذا المضمار وساعدوا على إنجاح مثل هذه الرميّات.

لقد أطلق اسم «رميّات الاعصاب» على مثل هذا النوع من الرمي، لما يحتاجه من دقة ليست عادية، وحسابات غير بسيطة، بالاضافة لانقباض الاعصاب منذ اللحظات الأولى لمشاغلة الهدف وحتى الانتهاء من ذلك، والتأكد من نجاح الرمي، وعدم إيذاء المواقع الصديقة. وهنا كانت مرحلة جديدة وتجربة غنية للمدفعية الفلسطينية.

أما المرحلة الأخيرة، والمستمرة إلى الآن، والتي يمكن اعتبارها المرحلة المميزة للمدفعية الفلسطينية، فهي التي أثبتت فيها تفوقها التكتيكي على أي شكل من أشكال التنظيم المدفعي السائد في العالم، نسبة للإمكانيات المتواضعة، والمتوفرة لها في الثورة. فعلى امتداد تاريخ الحرب الطويلة مع العدو الصهيوني – الحرب الطويلة مقابل الحرب القصيرة – تقف المدفعية الفلسطينية وجهاً لوجه أمام جيش مسلح بأحدث المعدات المتطورة، في حرب المواجهة، بين الامكانيات والمعدات المتطورة اللامحدودة، وبين الارادة الثورية اللامحدودة أيضاً، والغلبة دائماً لأصحاب الارادة. وتاريخ الحروب حافل بالبرهان.

سمات متميزة للمدفعية

ولرجال المدفعية في الثورة الفلسطينية، مثلهم مثل باقي إخوتهم المناضلين، مزايا

أكسبتهم أهمية في تاريخ الحروب بشكل عام، وحروب المدفعية بشكل خاص، حيث كان لسلاح المدفعية الفلسطيني دور بارز في الدفاع عن الثورة، وفي كثير من الأحيان، في تحويل الدفاع إلى هجوم. ففي معركة علما الشعب، التي وقعت يوم ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٧، حينما حاولت سرية مشاة محمولة من العدو الصهيوني، معززة بسرية دبابات، احتلال هذه البلدة، تصدت لها المجموعات المقاتلة داخل البلدة، ولم يكن في إسناد هذه المجموعات سرية دبابات أو بطارية مدفعية، بل كان في إسنادها مدفع واحد من عيار ٧٦ ملم، سوفياتي الصنع (ومنه اليوغوسلافي الصنع حيث استخدم في الحرب العالمية الثانية) مداه ١٣,٢ كم ووزن مقذوفه ٦,٢ كلغ، ولقد استطاع هذا المدفع – الذي ينتمي إلى فئة المدافع الخفيفة – من إعاقة تقدم القوات الصهيونية الغازية، بمعدل رمي بلغ ١٥ قذيفة بالدقيقة، وعلى محاور تقدمه المختلفة، مما أربك العدو وأوقع فيه الخسائر، وارتد على أعقابه دون أن يحقق هدفه باحتلال البلدة. ولقد راقب الأخ القائد العام ياسر عرفات سير المعركة عن كثب وأعطى التوجيهات اللازمة. وفي نفس اليوم شهد وإخوانه من أعضاء القيادة، وكبار الضباط، وحشد كبير من الجماهير الفلسطينية واللبنانية مناورة للمدفعية بالرماية الحية. استخدمت فيها المدافع الشرقية الصنع من عيار ١٣٠ ملم، ١٢٢ ملم، ٨٥ ملم، ٧٦ ملم، بنفس الكفاءة التي استخدمت فيها المدافع الغربية الصنع من عيار ١٥٥ ملم وغيرها. ولقد استطاعت طواقم هذه المدافع تحطيم الرقم القياسي العالمي في سرعة الرمي والاتقان، حيث شكرهم الأخ القائد العام وأطلعهم على مدى إعجابه بهذا المستوى.

وأثناء حرب الخيام من نفس العام، والتي استغرقت إثني عشر يوماً، ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي – الاسرائيلي، قصفت المدفعية الفلسطينية عمق الاراضي المحتلة، وضربت أهدافاً كان العدو الصهيوني يعتبرها خارج متناول مدفعية الجيوش العربية، وشملت هذه الأهداف مواقع القيادة العسكرية، وتجمع الصهيونيين العسكري بمدينة عكا المحتلة – الحي الصهيوني، وكانت الاصابات دقيقة ومباشرة، أوقعت العديد من الخسائر الجسيمة بالأرواح، فعززت صمود أبطال المدافعين في الخيام، وخلقت واقعاً جديداً، كانت له انعكاساته على ساحة المجابهة فيها.

لقد استطاعت المدفعية الفلسطينية، تحقيق هذا الدور، من خلال التدريب المتواصل والتنظيم الجيد الذي تتمتع به، والعلاقات الثورية السليمة بين رجال المدفعية، وما يميز هذا الدور هو التطوير الذي أحدثته في الاستخدام التعبوي، وقدرتها على تنسيق خططها مع خطط الاسلحة الأخرى، والعمل في الظروف الصعبة. والدليل على ذلك، أن العدو الصهيوني حاول بكل ما لديه من إمكانيات ضرب مواقع المدفعية، وبالرغم من استخدامه لاسراب الطائرات المتنوعة، وفي أوقات متعددة من سنة ١٩٧٩، إلاّ أن كل محاولاته باءت بالفشل، لكنه كان ينجح في تحقيق الاصابات العديدة في أشجار البرتقال والليمون، ظناً منه أن المدافع في ظلها، فيصاب بخيبة أمل تتعمق أكثر عندما تنفجر قذائف هذه المدافع فوق رأسه ومن حوله، قبل أن يقدّم طياروه تقارير قصفهم ونتائج مهمتهم. وكان هذا بسبب اعتماد رجال المدفعية على الدراسة التحليلية المستمرة للعدو الصهيوني، وهو ما شكّل

الرد العملي على قساوة موشي دايان حينما سئل من قبل أحد ضباطه، كيف استعمل نفس خطة سنة ١٩٥٦ في سنة ١٩٦٧؟ ولم يخش أن يحتاط العرب للأمر، ويعرفوا أسلوب القتال في الهجوم؟ فأجاب: أنا متأكد أن العرب لا يقرأون.

دور سلاح المدفعية الفلسطيني سنة ١٩٨٠

وفي عام ١٩٨٠، الذي كان بالنسبة للمدفعية عام نشاط وحيوية، واكتساب خبرة أكثر، عام تجارب وتطوير، ضاعفت المدفعية من وحداتها وتدريباتها، ومن التكيف مع الأحوال الجوية، لمواجهة كافة احتمالات المعركة. ولهذا كان للمدفعية في سنة ١٩٨٠ الميزات التالية:

١ – الحصول على مبدأ المفاجأة بنيران المدفعية الثقيلة.
٢ – تجميع نيران المدفعية في الوقت والمكان المطلوبين.
٣ – الاحتفاظ باحتياط سريع وقوي من قوة النيران في يد القائد.

لقد فشل العدو الصهيوني في تقديره للموقف، بأعمال ممكنة، إتضح له عدم جدواها، وكان ذلك نتيجة لاستنتاجات خاطئة وقع فريستها في كثير من الأحيان: لقد تضمنت «فقرة المهمة» في كل خططه، وتخطيطه العام للمعارك أمراً بإبطال فعالية سلاح المدفعية الفلسطيني، وإخراجه من العمل، حتى يسهل عليه الانقضاض وتفرّده بالأهداف. لكن يقظة المقاتلين وإخوانهم رجال المدفعية، وتهيأهم للخطط المتنوعة، حالا دون تمكين العدو من تنفيذ مخططاته كما يشتهي. ومن الأدلة على ذلك، الخسائر الكبيرة التي وقعت في صفوف قوات العدو أثناء معركة المحمودية سنة ١٩٨٠، حيث قامت مدفعية القوات المشتركة بتوجيه ضربة موجعة للأهداف الصهيونية والانعزالية، وفق خطة رمي منسّقة.

وفي مقابلة معه، بعد معركة الانزال الفاشلة على النبي طاهر ليلة ١٦ – ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠، صرح رئيس الأركان الصهيوني رافائيل ايتان أن العملية نفذت في ظروف صعبة، علماً بأنه استخدم الطائرات المروحية الحديثة لنقل قواته، تحت حماية مظلّة جوية كاملة، وإسناد مدفعي كثيف. فما هي إذن «الظروف الصعبة» في العملية؟! إنها ليست سوى مواجهة المقاتل الفلسطيني، وخوف العدو الصهيوني من مواجهة هذا المقاتل وسلاح إسناده. وما هو المبرر لاستخدام أحدث أنواع الطائرات الاميركية، المصممة لضرب الأعماق، في قصف أهداف لا تبعد سوى مئات الأمتار عن الحدود، بعد فشله في العثور على مواقع المدفعية التي أربكته، وألحقت الهزيمة بقواته بأرنون، وأطالت أمد المعركة؟! إنه ليس إلا هزيمة العدو المنكرة، وتقديره الخاطىء للموقف.

عمليات البحر

هذا بالنسبة للعمليات البرية والجوية، أما بالنسبة لعمليات العدو البحرية، حيث ركز العدو الصهيوني خلال سنة ١٩٨٠ على عمليات الساحل، سواء بالقصف المدفعي أو بالقصف من طائراته المروحية أو بكمائن قطع الطرق المنقولة جواً أو بحراً، فإن هذا النوع من العمليات سهل في ظل إمكانيات العدو اللامحدودة، والتي لا تعتمد أساساً على

شجاعة الجندي وإقدامه، بل تعتمد على العدد والعدة. والعدو مدعوّ للمقارنة وهو يعدّ لمثل هذه العمليات؛ إذ عليه أن يتذكر عمليةً مثل عملية سافوي أو عملية الشهيدة دلال المغربي، وأن يقارن بين حشد القوى لعملياته ونتائجها، وبين مثل هذه العمليات ونتائجها.

يلجأ العدو لمثل هذه العمليات للأسباب التالية:

١ – عدم جدوى العمليات المباشرة والمواجهة في الجنوب.

٢ – إرباك الثورة بضربها بالعمق، وجعلها تصبّ اهتمامها على أوضاعها الامنية، بدلاً من دفع العمليات باتجاه المواقع الصهيونية في الشريط الحدودي.

٣ – التأثير على معنويات المقاتلين، بضرب طرق مواصلاتهم.

٤ – ضرب معنويات الجماهير.

أما نتائج هذه العمليات، فمن شأنها، كما تعترف بهذا جهات صهيونية، أن تعزز الثقة لدى الفدائيين بقدرتهم الدفاعية، وتؤدي، فيما تؤدي إليه، إلى تعاظم القدرة الهجومية لقوات الثورة الفلسطينية.

عند قراءة تاريخ الحروب العسكرية يظهر للقارىء عامل أساسي وهو أن هذا التاريخ يشهد بأن التفوق بين سلاحين لا يقاس بالكم فقط وإنما بالاتقان أيضاً. وهذا شكل من الاشكال المتنوعة للنصر. فلو استعرضنا فقرة الاتقان في سلاح المدفعية الفلسطيني، لوجدنا الملاحظات التالية:

١ – دقة في الرمي بمعدات غير مكتملة وظروف غير قياسية.

٢ – عمل سريع ناتج عن المجهود الشخصي والجماعي، لا عن التطور في المعدات، كما هو الحال عند العدو الصهيوني.

٣ – عمل في الظروف الصعبة، لا سيما في ظل غياب الغطاء والحماية الجوية اللازمة.

وهذا يقودنا إلى خلاصة القول بأن العنصر البشري هو العنصر الحاسم في المعركة. وعلى هذا العنصر تعتمد الثورة الفلسطينية في مواجهة آلة الحرب الصهيونية المتطورة، وتدرك جيداً أن حشد كافة الطاقات والامكانيات هو العامل الأهم في المحافظة على الوجود وتحسين شروط استمراريته، الذي سيطول، ضد العدو الصهيوني.

د. جميل هلال

ملاحظات أولية
حول مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتاج

قليلة جداً هي الدراسات التي تعالج أوضاع المرأة الفلسطينية (والعربية أيضاً)، وبخاصة فيما يتعلق بجانب حيوي من جوانب حياتها الاجتماعية: المشاركة في عملية الانتاج. ولا شك بأن الاهتمام المتدني المعطى لهذا الجانب مرتبط بمجمل الايديولوجيا السائدة تجاه المرأة في مجتمعاتنا العربية. فالاحصاءات الرسمية التي تصدرها الجهات الحكومية المختصة لا تشمل كافة جوانب وضع المرأة، وهي تقوم باستثناءات تفرضها الايديولوجيا السائدة ذاتها (الزواج، الطلاق، الخصوبة...)، كما ان واقع الشتات الذي يعيشه الشعب الفلسطيني يضاعف من هذه الصعوبات، التي تزداد بخاصة أمام ندرة الدراسات الميدانية لواقع المرأة الفلسطينية.

تتيح المعلومات المتوافرة إبداء عدد من الملاحظات الاولية حول مساهمة المرأة الفلسطينية في عملية الانتاج. وهذه الملاحظات لا تتعدى كونها مدخلاً لدراسة أوضاع المرأة الفلسطينية في التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني والتغييرات التي طرأت على هذه التجمعات خلال العقود الاخيرة. ويمكن ايجاز الملاحظات العامة حول مشاركة المرأة الفلسطينية في عملية الانتاج بما يلي:

١ – ١: لا تزال مساهمة المرأة الفلسطينية في النشاط الاقتصادي محدودة، وان كانت قد وصلت في بعض مناطق تجمع الشعب الفلسطيني إلى نسب أعلى من مساهمة المرأة العربية[١]. ففي الضفة الغربية المحتلة، تساهم المرأة بنسبة ١٨٪ من مجمل قوة العمل (مجموع الاشخاص الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً)، وتتراوح هذه النسبة ما بين ٥٪ و١٥٪ في باقي التجمعات الفلسطينية (راجع جدول رقم ١). هذه النسبة من المساهمة في قوة العمل غير كافية لتبيان تدني مساهمة المرأة الفلسطينية في النشاط الاقتصادي:

فنسبة النساء المشاركات في النشاط الاقتصادي من مجموع النساء في سن العمل (١٤ عاماً فما فوق)، بلغت، عام ١٩٧٩، التالي (راجع جدول رقم ٤):

الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨	٪١٢	مقارنة مع ٦٣٪ لدى الذكور.
الضفة الغربية	٪١٢	مقارنة مع ٥٦٪ لدى الذكور.
قطاع غزة	٪٣,٥	مقارنة مع ٦٥٪ لدى الذكور.

وفي مخيمات لبنان وسوريا (راجع الجدولين رقم ٥ و٦) تتراوح النسب ما بين ٥٪ و١٤٪. فقد بلغت النسبة ٥,٥٪ في مخيم شاتيلا، و٦٪ في مخيم صبرا، و٥٪ في عين الحلوة، و٥٪ في مخيم المية ومية و٥٪ في برج البراجنة و١٤٪ في مخيم الدامور، و٧٪ في مخيم الجليل، وبلغت في مخيم اليرموك (سوريا) ٦٪ وفي مخيم خان دنون (سوريا) ١٤٪. النسب للإناث ١٠ سنوات فما فوق للعامين ١٩٧٩/١٩٨٠). وبلغت النسبة بين المرأة الفلسطينية في العراق ٥٪ (١٠ سنوات فما فوق عام ١٩٧٧: راجع الجدول رقم ٧).

هذه النسبة المتدنية من النساء الفلسطينيات اللواتي يمارسن نشاطاً اقتصادياً (مدفوع الاجر) يقابلها نسبة عالية من النساء المتفرغات للعمل المنزلي والامومة (غير مدفوع الاجر). وتتراوح هذه النسبة الاخيرة، في مخيمات لبنان، على سبيل المثال ما بين ٥٠٪ و٦٠٪ من مجموع النساء في سن العمل (١٠ سنوات فما فوق) في حين تتراوح نسبة الطالبات ما بين ٢٥٪ إلى ٣٥٪. وبتعبير آخر، نجد ان غالبية الذكور الذين هم في سن العمل تشارك في الانتاج وتتفرغ اغلبية الباقي للدراسة والتاهيل، في حين يتفرغ الجزء الاكبر من الاناث للعمل المنزلي ومهمات الامومة. وما يتبقى من الطالبات ونسبة محدودة (٥٪ – ١٥٪) تشارك في النشاط الاقتصادي. كما ان العمل المأجور خارج المنزل لا يعفي المرأة من عملها البيتي – العائلي، بل يأتي العمل المأجور ليضيف عبئاً إلى اعباء المرأة تجاه المنزل والامومة.

٢ – ١: إن هذا يدل على تبلور تقسيم عمل يقوم على أساس جنسي (بين الرجل والمرأة) ذي سمات خاصة: تقسيم عمل يقوم على تخصيص المرأة للاعمال والمهام البيتية والعائلية (العمل المنزلي + الامومة) وتخصيص الرجل للنشاط الاقتصادي الاجتماعي. ان تقسيم العمل هذا ليس هو ذات التقسيم الذي كان قائماً في مراحل سابقة (المرحلة شبه الاقطاعية) حيث انحصرت مساهمة المرأة الفلسطينية، خارج المنزل، في الزراعة غير المدفوعة الاجر. كونها، في معظم الحالات، كانت تمارس عملها على أرض الاب أو الزوج، وحيث كانت العائلة تعمل كوحدة إنتاجية واستهلاكية في الوقت ذاته. إن النكبة والتغييرات اللاحقة اخرجت الانتاج من نطاق العائلة، وحوّلت العمل (بعد تدمير الزراعة التقليدية والصناعات الحرفية) إلى سلعة، وارتبط الانتاج بالسوق، وتم فصل قوة العمل المنزلي عن الانتاج السلعي. أي مع تدمير اسس المجتمع الفلسطيني الزراعي – الحرفي التقليدي بشكل كلي تقريباً وتعميق ارتباط التجمعات الفلسطينية بالعلاقات الرأسمالية والانتاج السلعي الرأسمالي، بدأ العمل المنزلي يتخصص بشكل أساسي للتوالد والتنشئة الاجتماعية واعداد الاستهلاك لتجديد قوة العمل المصروفة.

٢ - ١: إن تقسيم العمل هذا يعكس نفسه في طبيعة النشاط الاقتصادي والمهني الذي تمارسه المرأة الفلسطينية العاملة. فالملاحظ هو تمركز المرأة في المجالات التي لها علاقة ما بعملها البيتي - العائلي (الادارة المنزلية + إعداد الطعام + الامومة)، أو في المجالات التي تعد امتداداً لهذا العمل. فهناك نسبة عالية من النساء اللواتي يمارسن نشاطاً اقتصادياً يمارسنه في قطاع الخدمات (أي في مجالات العمل التي لا تنتج خيرات مادية أو أدوات انتاج كالعمل في الزراعة والمناجم والصناعة بفروعها المختلفة).

إن هذا يعود إلى عاملين رئيسيين: يعود الأول منهما إلى التفتت والتشتت الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني، وإلى ارتباط أوضاع التجمعات الفلسطينية الاقتصادية بأوضاع الاقطار المتواجدة فيها، وبطبيعة العلاقات السائدة في هذه الاقطار ودرجة تطورها. ففي المناطق المحتلة، حيث تم إلحاق اقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي، وحيث جرت، ولا تزال تجري، عملية تدمير منظمة لبقايا البنى الاقتصادية التقليدية الحرفية والفلاحية الصغيرة، وبسبب من طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي نفسه المرتبط بعلاقات ووشائج مختلفة بالسوق الرأسمالي العالمي، والمعتمد بدرجة عالية جداً على الدعم والمعونات الخارجية المختلفة؛ في هذا الاقتصاد، كما في اقتصاديات الاقطار العربية، يهيمن قطاع الخدمات على القطاعات الانتاجية نتيجة التشويه اللاحق بها، بسبب من علاقات التبعية التي تميز علاقاتها مع الامبريالية والسوق الرأسمالي العالمي والتحولات التي دخلت على المجتمعات العربية خلال فترة الاستعمار وطبيعة القوى الطبقية التي لا تزال تسيطر عليها. هذا التضخم القائم في قطاع الخدمات أوجد مجالات عمل للمرأة، وبخاصة لتلك التي تملك المؤهلات التعليمية والمهنية والفنية العالية والمتوسطة. أي أن الحاجة إلى عمل المرأة في هذه المجالات هي التي اتاحت المجال للمرأة العربية، ومن ضمنها المرأة الفلسطينية، لممارسة العمل المأجور.

أما العامل الثاني فله علاقة بالقيم الاجتماعية السائدة التي باتت تتقبل عمل المرأة في هذه المجالات (التعليم، الصحة، السكرتاريا...) ومن موقع حاجة قطاعات من الاقتصاد لعملها المأجور. بل وتجد فيه تكريساً لتقسيم العمل القائم بين الرجل والمرأة. فالتعليم مثلاً يجمع بين المرأة العاملة والاطفال (استمرار لدور الامومة) ويبقيها بعيدة عن الاحتكاك بالرجل ومنافسته في مجالات عمل محدد (فالتعليم المختلط لا يزال ظاهرة نادرة في معظم الاقطار العربية). وهذا ما يفسر كون نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات، من مجموع العاملات، أعلى بكثير مما هي عليه بين الذكور كما تبين الارقام التالية:

بلغت نسبة اللواتي يمارسن نشاطهن الاقتصادي في قطاع الخدمات من مجمل القوة العاملة النسائية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ أكثر من ٤٧٪، مقابل ٢٤٪ بين الذكور (عام ١٩٧٨). وفي الضفة الغربية، عمل نحو ٤٦٪ من مجموعات المستخدمات (الموظفات والعاملات باجر) في مجالات مهنية وفنية وأكاديمية مقابل ٨٪ من الذكور من الفئة نفسها. وفي غزة، بلغت النسبة ٦٢,٥٪ بين الاناث مقابل ٦,٦٪ بين الذكور (١٩٧٩). وفي مخيمات لبنان بلغت نسبة الاناث اللواتي يمارسن عملاً في المجال المهني

والفني والاكاديمي، وفي مجال الخدمات الاخرى نحو٤١٪ من مجموع القوة العاملة النسائية، مقابل ٢٢٪ بين الذكور. في حين بلغت هذه النسبة ٦٤٪ في مخيم اليرموك مقابل ٢١٪ فقط بين الذكور (١٩٧٩). ونجد الظاهرة نفسها في الاماكن الاخرى للتجمعات الفلسطينية: ففي العراق (١٩٧٧)، بلغت النسبة ذاتها ٤٦٪ مقابل ٢٤٪ بين الذكور. وفي الكويت، بلغت النسبة أكثر من ٨٣٪ مقابل ٣٣٪ بين الذكور (١٩٧٨)، في حين تجاوزت ٩٣٪ في السعودية (١٩٧٤) مقابل ٥٤٪ بين الذكور، وفي دولة الامارات بلغت ٧٩٪ مقابل ٣٠٪ بين الذكور. وفي الاردن، بلغت نسبة الاناث العاملات في الخدمات العامة (قطاع الدولة) ٨٧٪ من مجموع العاملات (موظفات + عاملات بأجر) مقابل ٤٦٪ بين الذكور (أرقام ١٩٧٥، باستثناء قطاع الزراعة) (راجع الجداول رقم ٢ – ٨). ولا شك بأن العمل في قطاع الخدمات العامة يقدم بعض التسهيلات للمرأة كون قطاع الدولة أكثر حرصاً على تطبيق قوانين العمل الخاصة بالمرأة (اجازة الامومة، العطل، التعويض) من القطاع الخاص.

٤ – ١: هذه النسبة العالية للعاملات في قطاع الخدمات (التعليم والصحة والمهن الادارية كالارشيف والطباعة والسكرتاريا والمواصلات اللاسلكية...) والتي تعبر كما قلنا عن تبلور تقسيم عمل معين بين الرجل والمرأة، لا تعني أن المرأة الفلسطينية لا تشارك في العمل الانتاجي، فهي تساهم وان بنسب متباينة في القطاعات الانتاجية: ففي المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ شكلت النساء العاملات في قطاعات الزراعة والصناعة نحو ٤٣٪ من مجموع قوة العمل النسائية (عام ١٩٧٨). وفي الضفة الغربية نحو ٧٣٪ (١٩٧٩)، وفي قطاع غزة نحو ٥٥٪ (١٩٧٩)، (راجع الجدولين رقم ١٠ و١١). ويعود الارتفاع في الضفة الغربية إلى وجود نسبة كبيرة من العاملات في الزراعة من العاملات لحسابهن وليس من العاملات بأجر. فنسبة العاملات لحسابهن الخاص في الزراعة من مجموع العاملات في الزراعة في الضفة الغربية عام ١٩٧٩ نحو ٩٣٪ (راجع جدول رقم ٣) ويعد هذا استمراراً لعلاقة المرأة الفلسطينية – عبر العائلة – بالعمل الانتاجي المخصص للاستهلاك العائلي المباشر وليس للسوق.

الا أن هذه المجالات أيضاً تعكس وجود تقسيم عمل: فالغالبية من النساء العاملات يتوجهن إلى الصناعات الخفيفة التحويلية المرتبطة، بشكل أو بآخر، بالمهارات اليدوية التي تكتسبها المرأة من خلال ممارستها للعمل المنزلي (النسيج، التطريز، الخياطة، الصناعات الغذائية، تعبئة الأدوية...) أو تلك المرتبطة بالعمل البيتي – العائلي مثل بعض الاعمال المتعلقة بالزراعة. وهي في غالبيتها أعمال تتسم بالروتينية والمهارة اليدوية (المكتسبة من مزاولة الأعمال البيتية أساساً). كما أن المرأة تمارس العمل الزراعي على الأرض التي يملكها زوجها أو والدها كجزء من عملها المنزلي (انطلاقاً من الوظيفة التقليدية للعائلة كوحدة تجمع بين الانتاج والاستهلاك). والمعلومات البسيطة المتوافرة في هذا المجال، تشير إلى أن غالبية النساء العاملات في مجال الصناعة التحويلية هن من الشابات ومن غير المتزوجات ومن الأميات أو ذوات مستوى تعليمي متدن. وتشير المعلومات أيضاً إلى أن فترة العمل وجيزة أي اعتبار العمل المأجور أمراً مؤقتاً وثانوياً. وهذا العمل المؤقت للمرأة

يخدم مصالح أرباب العمل كونه يعفيهم من دفع التعويضات واجازات الامومة ويبقي الأجور منخفضة إلى الحد الادنى، ولا يشكل عوائق أمام استمرارية العمل كون غالبية هذه الأعمال لا تحتاج إلى فترات تدريب طويلة. ففي دراسة لأوضاع المرأة العاملة في الضفة الغربية المحتلة، تبين أن ٩٥٪ من النساء العاملات في مجال الصناعة التحويلية غير متزوجات. وأن نحو ٨٠٪ منهن دون سن ٢٨ عاماً وأن معظم الاسر التي تنتمي إليها العاملات يزيد عدد أفرادها عن ٦ أشخاص (إشارة إلى الدافع الاقتصادي لعمل المرأة خارج المنزل). كما تشير الدلائل المتوافرة إلى أن دوافع المرأة غير المتعلمة لممارسة العمل المأجور تتمثل بالحاجة الاقتصادية، في حين قد تتوافر دوافع أخرى بالنسبة للمرأة المتعلمة(٢).

ويمكن القول أن عمل المرأة في مجال الخدمات العامة والاجتماعية يرتبط، بالاضافة إلى العوامل السابقة المذكورة، بتدني الأجور في هذه المجالات؛ مما يبقي دخل المرأة محصوراً في حدود المساهمة الداعمة لدخل الرجل، ومما لا يشكل أساساً كافياً للاستقلال الاقتصادي وإن كان بالتاكيد يساهم في رفع دخل العائلة. كما أن طبيعة عمل المرأة في المجالات غير المأمرة (الصناعات البسيطة التحويلية) واستمراره لفترات قصيرة لا يشكل أرضية كافية لتوليد نزعات نحو الاستقلالية.

٥ – ١: ورغم الخطوات الجادة التي انجزت في مجال تعليم المرأة الفلسطينية بسبب من الضغوط الخاصة المتولدة عن حالة اللجوء والتشرد وانقطاع مصدر العمل التقليدي خارج المنزل (الزراعة)، ورغم نمو قطاع الخدمات وتضخمه (وبخاصة التعليم والصحة والادارات الحكومية) في المجتمعات العربية المضيفة. فعلى سبيل المثال استوعب قطاع الخدمات النسب التالية من مجموع قوة العمل في الدول العربية التالية (منتصف السبعينات): **الأردن**: ٤٢٪، **سوريا**: ٢٩٪، **لبنان**: ٥٧٪، **الكويت**: ٧٤٪، **السعودية**: ٤٥٪، **البحرين**: ٦٠٪، **الامارات العربية**: ٥٣٪(٣).

وتزعزع العلاقات العشائرية وفقدان الايديولوجية الاقطاعية والأبوية السلطوية لاسسها المادية (بفقدان الملكية وخاصة للأرض)، رغم هذا كله، لا يزال هناك تمايز كبير بين تعليم المرأة الفلسطينية وبين تعليم الرجل الفلسطيني. فنسبة الأمية بين الاناث لا تزال مرتفعة جداً وهي تتراوح ما بين ضعفي وثلاثة أضعاف نسبة الامية بين الرجال، والمعروف أن الأمية بين الاناث في العالم العربي من أعلى النسب في العالم (راجع جدول رقم ١٢). هذا بالاضافة إلى ظواهر أخرى تؤدي إلى الاستدلال ذاته: نسبة أعلى من مغادرة الدراسة بين الاناث، نسبة أدنى من التعليم العالي، ونسبة متدنية وان في تحسن من التوجه نحو التعليم المهني والمتخصص. هذا بالاضافة أيضاً إلى غياب مراكز التاهيل والتدريب المهنية والفنية والمتخصصة للمرأة العربية بشكل عام بما ينعكس على الامكانات المتاحة كذلك للمرأة الفلسطينية.

إن هذا التمييز في مجال التعليم هو أحد أهم آليات تثبيت تقسيم العمل القائم بين

الرجل والمرأة وإعادة انتاجه ويتكامل، مع هذا الجانب، المحتوى الايديولوجي لمناهج التعليم (بالاضافة إلى وسائل الاعلام الجماهيري)، في الاقطار العربية المحيطة بفلسطين المحتلة، والتي تحاول تبرير تقسيم العمل هذا من خلال تصوير أن العمل الرئيسي للمرأة يمارس في البيت وان وظيفتها الأساسية بل والوحيدة هي تدبير المنزل وانجاب الاطفال ورعايتهم وتأمين الخدمات البيتية للزوج والاطفال.

٦ – ١: ويعكس تقسيم العمل القائم بين الرجل والمرأة نفسه في ظواهر أخرى تساهم بدورها في استمرارية هذا التقسيم؛ فالزواج المبكر لا يزال العرف السائد بخصوص المرأة الفلسطينية. فالاحصاءات المتوافرة عن سن الزواج في المخيمات (لبنان وسوريا) تبين الفروقات الواسعة القائمة بين الرجل والمرأة على هذا الصعيد. فاغلبية النساء يتزوجن ما بين سن ١٤ – ١٩ (تتراوح النسبة ما بين ٦٠٪ و٧٥٪) في حين يتزوج غالبية الرجال ما بين سن ٢٠ و٢٩ سنة (٦٥٪ إلى ٧٥٪). وفي الضفة الغربية، تبين من احدى الدراسات التي تناولت وضع مئة امرأة متزوجة أن ٧٥٪ منهن تزوجن قبل سن العشرين، وان أكثر من ٥٠٪ تزوجن من اقرباء لهن[٤]. هذا رغم أن الهجرة بين الشباب من العوامل التي ساهمت في تاخير سن الزواج في الضفة الغربية والقطاع المحتلين. إن نسبة التكاثر بين الشعب الفلسطيني لا تزال من أعلى النسب في العالم. وفي ظل غياب المؤسسات الاجتماعية الخاصة برعاية الطفولة، وفي ظل التخلف والتشويه الاقتصاديين اللذين يسودان المجتمعات العربية التي تتواجد فيها التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني، وفي ظل الايديولوجيا المسيطرة، تقع أعباء الأمومة المكثفة هذه على كاهل المرأة بشكل رئيسي، وتقف هذه الاعباء والمسؤولية كحواجز موضوعية أمام مشاركة المرأة الجدية في النشاط الاقتصادي وفي المجال الانتاجي بالتحديد.

إن بعض الأرقام المتوافرة عن حجم الأطفال الأحياء للفئات العمرية من النساء المتزوجات، كافية لاعطاء صورة عن حجم هذه الأعباء وما لها من اثار اجتماعية وصحية (في ظل غياب مؤسسات جدية لرعاية الطفولة والأمومة والعناية بصحة الأم) وحتى فكرية على أوضاع المرأة الفلسطينية وبخاصة بين الطبقات والفئات الكادحة من الشعب الفلسطيني (وهي الفئات ذات النسبة الأعلى من التكاثر وذات الأوضاع الاقتصادية والصحية المتردية). فعلى سبيل المثال[٥]: نجد في مخيم **عين الحلوة** (لبنان) أن أكثر من ٢٨٪ من النساء المتزوجات ما بين سن ١٥ و١٩ لديهن طفل واحد على الأقل. وبين فئة ٤٥ – ٤٩ تبلغ نسبة النساء اللواتي لديهن ١٠ أطفال فاكثر (أحياء) ٣٢٪. وفي مخيمات أخرى تصبح هذه النسبة أعلى. ففي مخيم **الجليل** (لبنان) تبلغ نسبة النساء بين سن ١٥ – ١٩ سنة واللواتي لديهن طفل واحد على الأقل ٣٣٪ من هذه الفئة، وتبلغ نسبة النساء بين سن ٤٥ – ٤٩ واللواتي لديهن ١٠ أطفال أحياء على الأقل ٥٩٪ من هذه الفئة وفي مخيم **شاتيلا** (لبنان) نجد أن ٦٧٪ من النساء ما بين ١٥ – ١٩ سنة لديهن طفل واحد على الأقل وان ٣٢٪ من النساء ما بين سن ٤٥ – ٤٩ سنة لديهن عشرة أطفال فاكثر. وفي مخيم **اليرموك** (سوريا) نجد ان ٣٣٪ من النساء ما بين ٢٠ – ٢٤ لديهن

٣ أطفال على الاقل وان ٥٨٪ من النساء ما بين سن ٤٥ – ٤٩ سنة لديهن ٨ أطفال على الاقل. وفي مخيم عين دنون (سوريا) تبلغ نسبة النساء اللواتي لديهن طفل واحد على الاقل ما بين سن ١٥ – ١٩ نحو ٧٨٪، وفي حين تزيد نسبة النساء ما بين سن ٤٠ – ٤٩ واللواتي لديهن أكثر من عشرة أطفال عن ٤٠٪. إن نسبة التوالد العالية هذه تجعل الشعب الفلسطيني من الشعوب الفتية جداً في العالم (راجع جدول رقم ١٣)، وما يعنيه هذا من نسبة عالية من الاعالة؛ أي أن مسؤوليات تأمين شروط الحياة لاعداد كبيرة من الأطفال تقع على عاتق عدد محدد من العاملين.

٧ – ١: إن تقسيم العمل هذا، المفروض على المرأة الفلسطينية في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني المختلفة جزء من الواقع الطبقي وامتداد للتركيبات الاقتصادية – الاجتماعية للمجتمعات التي يتواجد فيها شعبها، ويجد انعكاساته في الايديولوجية الرجعية والبورجوازية السائدة. إن وضع المرأة الفلسطينية امتداد لظروف الاحتلال والاقتلاع والتشرد من جهة ولتركيبة المجتمعات العربية التي تعيش ضمنها التجمعات الفلسطينية ولطبيعة الدولة الصهيونية وسياستها التوسعية الاستيطانية من جهة اخرى. ومن هنا، هذا التداخل الحاد بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية بالنسبة للمرأة الفلسطينية. ومن هنا، تداخل نضال المرأة الفلسطينية مع نضالات الطبقة العاملة الفلسطينية والعربية. فاضطهاد المرأة وكافة أشكال الشوفينية التي تتعرض لها جزء من الواقع الطبقي الذي تعيشه وانعكاس للايديولوجية السائدة. والعلاقات العائلية القائمة ضمن الاسرة الفلسطينية تشكل جزءاً من البناء الفوقي في المجتمع الفلسطيني في تداخلاته مع المجتمعات العربية وضمنها، وتعتمد بالتالي، في تطورها، على التغيرات التي تحدث في مستوى تطور قوى الانتاج وطبيعة علاقات الانتاج في المجتمع؛ أي أنها ترتبط بمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في العالم العربي: بمهمات تطوير قوى الانتاج (التصنيع) واطلاق الحريات الديمقراطية والسياسية ورفع المستوى الثقافي للشعب، وتوحيد السوق والقضاء على البنى شبه الاقطاعية والعشائرية. لقد فرضت التغييرات التي طرأت على المجتمعات العربية خلال العقود الاخيرة (نمو العلاقات الرأسمالية في ظل التبعية للامبريالية...) وسياسة الالحاق الاقتصادي للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧، تحرراً نسبياً ومحدوداً للمرأة العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص بما يخص بيع قوة عملها. وادخلت اعداداً من النساء في عملية الانتاج الاجتماعي. إلّا أن هذا التحرر النسبي يبقى محكوماً بسقف الحواجز المفروضة على تطور قوى الانتاج بفعل النمو الرأسمالي التابع والمشوه للمجتمعات التي ترتبط بها تجمعات الشعب الفلسطيني، وبحكم السياسة الاقتصادية الالحاقية الكولونيالية والتوسعية الاستيطانية التي يتعرض لها هذا الشعب تحت الاحتلال سواء في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧.

يضع النظام الرأسمالي، بشكل عام، حواجز على المشاركة الفعلية للمرأة في الانتاج ويعمل على تثبيت تقسيم عمل بين الرجل والمرأة يقوم على فصل العمل إلى ما هو عام (إجتماعي) وخاص (عائلي) وعلى تخصيص المرأة للعمل المنزلي (غير المدفوع الأجر). إلّا أن الانظمة البورجوازية العربية، بسبب من قوانين تطورها في ظل الهيمنة الاستعمارية

والسيطرة الامبريالية والارتباط التبعي لاقتصادها باحتياجات السوق الرأسمالي العالمي ومتطلباته تضع حواجز مضاعفة أمام مشاركة المرأة في الانتاج. وهي، أي الانظمة، تستفيد، في هذا، من الايديولوجية السلفية والاقطاعية الابوية المتوارثة والتي لا ترتكز على تقسيم عمل تقليدي بين الرجل والمرأة فحسب بل وعلى الفصل الكامل تقريباً بين عالم المرأة وعالم الرجل بما يبقي الأول داخل «الاحواش» المغلقة ووراء الاحجبة، ويجرد المرأة ضمن آلية محكمة: اقتصادية وايديولوجية وحتى لغوية، من اية شخصية أو حتى من أي قدرة على التفكير والادارة محولاً إياها من ذات فاعلة إلى موضوع سلبي. لقد جرى تراجع نسبي عن هذه الايديولوجية ليتم التركيز على ايديولوجية تحاول تبرير تقسيم العمل القائم والأخذ في التبلور بعوامل بيولوجية ونفسية (كفروقات بين الرجل والمرأة) وأحياناً وظيفية إجتماعية محضة.

إن عدم قدرة الانظمة البورجوازية العربية على تشغيل كافة الطاقات وعلى إيجاد فرص العمل الكافية لها في المجتمع وتأمين مستلزمات ذلك، هو السبب في استمرارية تقسيم العمل القائم ولفترة قد تطول. فتقسيم العمل الحالي بين المرأة والرجل يخدم مصالح طبقية محددة. فالتوالد ورعاية الاطفال والأمومة (تجديد قوة العمل) ضرورة اجتماعية لاستمرار المجتمع، إلاّ أن هذه المهمة – كونها عملية غير مربحة، من وجهة نظر الرأسمالية – فانها تحال إلى المرأة، رغم أهميتها للاقتصاد التبادلي النقدي (الرأسمالي). ففي ظل العلاقات الرأسمالية، يتم التركيز على تأهيل المرأة لادوار تتناسب مع دورها العائلي، كزوجة وأم، وبما يمكّن من انتاج الأجيال الجديدة من العمال بأرخص كلفة ممكنة.

وكون مسألة إعادة انتاج قوة العمل (التوالد ورعاية الأطفال وتأهيلهم الاجتماعي) تبقى معرّضة للفوضى الرأسمالية – وبشكل أحدّ في المجتمعات التابعة كمجتمعاتنا العربية – يجعل وضع المرأة في غاية الصعوبة. فالاعباء البيتية تجعل المرأة أقل قدرة على المنافسة في سوق العمل وبخاصة في ظل شروط تمتعها بدرجة أدنى من التعليم والتأهيل. كما أن القيود المفروضة على المرأة (الأمومة، عدم التأهيل...) تدفع المرأة، عند الحاجة، للبحث عن أي عمل كان، وهذا يفيد الرأسمالية كونه يبقي على جيش احتياطي من اليد العاملة.

٨ – ١: إن بقاء الأمومة (رعاية الطفل والعناية البيتية) مهمة محصورة بالمرأة يشكل القاعدة المادية لعدم المساواة بين الجنسين. ولا بد من تحويل الأمومة إلى وظيفة اجتماعية لتأمين المساواة بين الرجل والمرأة في العملية الانتاجية. فالرأسمالية لن تقوم بهذه العملية لانها غير مربحة. كما أن التغييرات المطلوبة لاحداث مثل هذا التغيير هي ذاتها المطلوبة في عملية التحول الاشتراكي. ومن هنا ارتباط النضال التحرري للمرأة بالنضال الوطني الديمقراطي بشكل عام وبنضال الطبقة العاملة السياسي والمطلبي بشكل خاص.

إن مشاركة المرأة في الانتاج لا يكفي لرفع الاضطهاد والاستغلال عنها، بل المطلوب

هو اندماجها الكلي في الانتاج، وشرط أساسي من شروط هذا الاندماج (المساواة) في الانتاج هو تامين الحلول الاجتماعية لوظائف رعاية الطفل والعناية البيتية. وهذه الحلول لن تتوفر إلاّ عند إلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج حيث يتم خلق الشروط التكنولوجية والاجتماعية للمساواة بين الرجل والمرأة (بما في ذلك دور الحضانة، المطاعم الجماعية، فرص التعليم المتساوي، اعتبار الامومة مهمة اجتماعية يتحمل تكلفتها المجتمع ويؤمن كذلك كافة متطلبات ومستلزمات تحويلها إلى وظيفة اجتماعية). إن الحل النهائي لقضية المرأة يكمن في الاشتراكية.

إن التاكيد على أن تقسيم العمل بين الجنسين يرتكز بالاساس على حصر وظيفة الامومة بالمرأة دون التعامل معها كوظيفة اجتماعية، ان هذا التاكيد ضروري حتى يتم توجيه النضال من أجل تحرر المرأة ومساواتها بالاتجاه الصحيح، فمشكلة اضطهاد المرأة والتمييز ضدها لا تكمن، بالاساس، في القيم الاجتماعية والافكار السائدة بل في تقسيم العمل القائم بين الجنسين والمستند على حصر وظيفة الامومة والعمل المنزلي بالمرأة. ويؤكد تحليل طبيعة النظام الرأسمالي والتجربة العملية خلال هذا القرن، ومنذ انتصار الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، بأن لا حل جذري لهذه المسالة إلاّ في ظل الاشتراكية.

إن هذا يعني أن هناك ترابطاً استراتيجياً بين قضية الطبقة العاملة وقضية المرأة من حيث أن الحل الجذري لهما واحد: إلغاء أساس النظام الرأسمالي وبناء النظام الاشتراكي.

إن هذا الترابط الاستراتيجي بين قضية المرأة وقضية الطبقة العاملة يملي على تنظيمات الطبقة العاملة في البلدان العربية واحزابها إعطاء الاهتمام الجدي لقضية المرأة العربية. ويملي أيضاً درجة عالية من التنسيق بين التشكيلات النقابية للطبقة العاملة والمرأة في النضال من أجل تحسين شروط العمل للعمال كافة ولتبني قضايا المرأة العاملة.

٩ – ١: هذه الملاحظة لا تتعدى تحديد المدخل العام لدراسة أوضاع المرأة الفلسطينية وبخاصة تجاه الحواجز التي تقف أمام مشاركتها في الانتاج. وهي، بالتالي، لم تدخل في خصوصيات مشكلات المرأة الفلسطينية في عدد من التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطيني والتمايزات الموجودة بين هذه التجمعات ذاتها من جهة، وبين هذه التجمعات والمجتمعات التي تعيش بينها من جهة اخرى. فعلى سبيل المثال تتباين بشكل واسع نسبة الاناث العاملات في الزراعة بحيث تشكل ٦٢٪ من مجموع القوة العاملة النسائية في الضفة وأقل من ١٢٪ في قطاع غزة وتنعدم بين الفلسطينيين في السعودية ودولة الامارات والكويت والعراق. ويمتد التباين هذا ليشمل المخيمات أو التجمعات الفلسطينية داخل البلد الواحد (راجع جدول رقم ٥ على سبيل المثال). كما أن الحجم العددي للمرأة العاملة الفلسطينية ليس تصاعدياً بشكل واضح بل يتعرض للتذبذبات سنوية (راجع الجداول رقم ١٤، ١٥، ١٦). وتشمل هذه التباينات مناحي عديدة اخرى مثل التركيبة الديمغرافية ونسبة الجنس بين السكان... الخ (راجع جدول رقم ١٧). إن

هذه الدراسات التفصيلية ضرورية لتحديد المهمات النضالية التفصيلية وأشكالها في هذه المرحلة من مراحل النضال الوطني التحرري الفلسطيني. إلاّ أن بامكاننا أن نحدد المحاور النضالية التالية للمرأة الفلسطينية انطلاقاً من العرض الذي تقدم:

١ - **النضال من أجل الاجر المتساوي للعمل المتساوي**. فلا تزال السمة الغالبة لعمل المرأة، وبخاصة المرأة العاملة (في العمل اليدوي) هي انخفاض مستوى أجرها عن الرجل. ومن هنا أهمية بناء علاقة خاصة بين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد العام لعمال فلسطين.

٢ - **العمل على تنظيم المرأة الفلسطينية في النقابات والاتحادات**. ويقع على الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وضع دراسة وتوجهات مفصلة عن أفضل السبل لانجاز هذه المهمة وفي كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، ودعم نضال النقابات والاتحادات العربية في هذه الأماكن في نضالها المطلبي والديمقراطي والسياسي الوطني، ودعم نضالات القوى التقدمية العربية في النضال من أجل انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية. فنسبة المرأة الفلسطينية المنضوية في اتحادات وهيئات نقابية لا تزال محدودة جداً.

٣ - **المطالبة بدور الحضانة ورعاية الأطفال وفرص التعليم المتساوي** لتحسين فرص مشاركة المرأة في العمل المنتج، أولاً عبر دعم نضالات المرأة العربية في هذا المجال، وثانياً عبر تعميم دور الحضانة ورعاية الأطفال في مؤسسات الثورة الفلسطينية كافة.

٤ - **محاربة الأفكار الرجعية تجاه المرأة**. وهنا أيضاً يقع عبء تنظيم هذه العملية، وتحديد محاور النضال الايديولوجي وعلى صعيد كل ساحة بما يمكن من مجابهة فعالة مع كافة الأفكار المتخلفة والرجعية والبورجوازية، على عاتق الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

٥ - **تطوير وعي المرأة الفلسطينية كشرط ذاتي ضروري من أجل إشراك قطاعات المرأة في النضال الوطني والاجتماعي والمطلبي**. فالقطاعات الأوسع من المرأة الفلسطينية لا تزال تعتبر أبرز المشكلات **التي تواجهها مشكلات شخصية وذاتية**، دون وعي كونها مشكلات اجتماعية بالاساس، ودون وعيها، بالتالي، أن حل هذه المشكلات يتطلب تشديد النضال السياسي والاجتماعي. إن هذا يجب أن يتم بشكل أساسي عبر تنظيم المرأة الفلسطينية في لجان اتحاد المرأة الفلسطينية، وتولي هذه، وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، مهمة تطوير دوره تجاه محو الأمية في صفوف المرأة.

١٠ - ١: إن تأمين الشروط الذاتية لتطوير نضالات المرأة، على طريق الوصول إلى الحلول الجذرية للمشكلات الوطنية والاجتماعية، يستدعي من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ايلاء عملية **تنظيم المرأة ورفع مستوى وعيها اهتماماً أكبر وجهوداً أكبر**. فتقسيم العمل بين الرجل والمرأة القائم يدفع المرأة، بسبب من طبيعة عملها المنزلي المعل

والمرهق وطبيعة علاقاتها العائلية المحددة والمسيطر عليها، إلى تغليب التفكير اللاسياسي واللااجتماعي.

إن بعض سمات السلوك الفردي واللاسياسي هذا والتي تسود لدى قطاعات واسعة من المرأة تجد قاعدتها المادية في تقسيم العمل هذا الذي يبلد الذهن ويضعف الارادة.

إن هذه الملاحظات لا تنتقص من قيمة وأهمية النضالات البارزة التي مارستها وتمارسها المرأة الفلسطينية، ولا تقلل من الأعباء الجسيمة التي تتحملها نتيجة الكفاح الضاري الذي يخوضه شعبها، بل تهدف إلى إبراز أهمية إخراج المرأة الفلسطينية من نشاطها المحصور في العمل البيتي – العائلي عبر تنظيمها وتنشيط العمل الاجتماعي بين صفوفها وتركيز جهود أكبر لرفع الوعي لديها.

وللثورة الفلسطينية مصلحة حقيقية وكبيرة في تنظيم المرأة ورفع مستوى وعيها وزجها في النشاط والنضال السياسي والاجتماعي. **فبدون المشاركة الواسعة للمرأة الفلسطينية لن تستند الثورة إلى حركة جماهيرية حقيقية، وبدون الثورة تفقد المرأة سندها الرئيسي في نضالها من أجل الانعتاق والتحرر ومن أجل انجاز حقوق الشعب الوطنية في العودة والاستقلال.**

جدول رقم (١)
مساهمة المرأة الفلسطينية في قوة العمل
(نسبة النساء العاملات إلى مجموع القوة العاملة)
حسب المناطق والسنة

المنطقة	النسبة	السنة
الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨[٦]	٪١٥,٦	١٩٧٩
الضفة الغربية	٪١٨	١٩٧٩
قطاع غزة	٪ ٥,٩	١٩٧٩
لبنان (المخيمات)[٧]	٪١٠,٤	١٩٧٩
سوريا (مخيم اليرموك)[٨]	٪١٠,٢	١٩٧٩
العراق[٩]	٪ ٧,٦	١٩٧٧
الكويت (دراسة بالعينة)[١٠]	٪١٥,٥	١٩٧٨
السعودية[١١]	٪١١,٩	١٩٧٤
دولة الامارات[١٢]	٪ ٩,٥	١٩٧٥
الاردن (المؤسسات)[١٣]	٪١٢,٢	١٩٧٥

جدول رقم (٢)

توزع القوة العاملة (١٤ سنة فما فوق) للعرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حسب المهن والجنس

(الارقام تقريبية) ١٩٧٩[١٤]

المهنة	المجموع بالالاف	ذكور بالالاف	ذكور ٪	اناث بالالاف	اناث ٪
المهنيون والفنيون والاكاديميون والمرتبطون بهم	١٢,٥	٧,٧	٪ ٧,٤	٤,٨	٪٢٥,١
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية	١,٢	١,٢	٪ ١,١	...	...
المشتغلون بالاعمال الكتابية ومن إليهم	٦,٧	٤,٥	٪ ٤,٤	٢,٢	٪١١,٥
المشتغلون بالبيع والشراء	٨,٠	٧,١	٪ ٦,٩	٠,٩	٪ ٤,٧
المشتغلون بالخدمات	١٢,١	١٠,٤	٪١٠,١	١,٧	٪ ٩,٠
المشتغلون بالزراعة	١٥,١	١٢,٥	٪١٢,١	٢,٦	٪١٣,٦
عمال الانتاج ومن إليهم والعاملون في البناء والنقل والفعلة...	٦٦,٩	٦٠,٠	٪٥٨,٠	٦,٩	٪٣٦,١
المجموع	١٢٢,٥	١٠٣,٤	٪١٠٠	١٩,١	٪١٠٠

جدول رقم (٣)

توزع القوة العاملة في الضفة الغربية حسب الجنس والمهن (١٩٧٩)

(الارقام تقريبية)[١٥]

المهنة	مجموع المشاركين في النشاط الاقتصادي: ذكور بالالاف	ذكور ٪	اناث بالالاف	اناث ٪	المستخدمون (الموظفون والعاملون باجر): ذكور بالالاف	ذكور ٪	اناث بالالاف	اناث ٪	ارباب العمل والعاملون لحسابهم: ذكور بالالاف	اناث بالالاف
المهنيون والفنيون والاكاديميون والمرتبطون بهم	٦,٤	٥,٩	٢,٩	١٦,٢	٥,٩	٨,٤	٢,٧	٤٦,٢	٠,٥	٠,٢
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية	٠,٧	٠,٦	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٢	٠,٣	٠,٠١	٠,١	٠,٥	...
المشتغلون بالاعمال الكتابية ومن إليهم	٢,٧	٢,٥	٠,٧	٢,٩	٢,٥	٣,٥	٠,٥	٦,٣	٠,٢	٠,٢-
المشتغلون بالبيع والشراء	١٢,٢	١١,٢	٠,٩	٢,٥	٦,٣	٩,٨	٠,٦	٩,٣	١١,٠٠	٠,٥
المشتغلون بالخدمات	٨,٢	٧,٥	١,١	٤,٦	٦,٩	٩,٨	٠,٩	١١,٦	١,٢	٠,٢
المشتغلون بالزراعة	١٨,٩	١٧,٤	١٤,٨	٦٩,٧	٥,٤	٧,٦	١,٠	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٨
عمال الانتاج ومن إليهم والعاملون في البناء والنقل والفعلة	٥٩,٦	٥,٥	٢,٨	١١,٧	٤٨,٤	٦٨,٦	١,٧	٣١,٢	١١,٢	١,١
المجموع	١٠٨,٨	١٠٠	٢٤,٠	١٠٠	٧٠,٦	١٠٠	٨,٠	١٠٠	٣٨,٢	١٦,٠

جدول رقم (٤)

توزع القوة العاملة في قطاع غزة حسب الجنس والمهن (١٩٧٩)[١٦]

(الارقام تقريبية)

	مجموع المشاركين في النشاط الاقتصادي				المستخدمون (الموظفون والعاملون باجر)				ارباب العمل والعاملون لحسابهم	
	ذكور		اناث		ذكور		اناث		ذكور	اناث
	بالالاف	٪	بالالاف	٪	بالالاف	٪	بالالاف	٪	بالالاف	بالالاف
المهنيون والفنيون والاكاديميون والمرتبطون بهم	٢,٦	٤,٨	١,٦	٣٦,٤	٢,٣	٥,٦	١,٥	٦٢,٥	٠,٢	٠,١
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية	٠,٢	٠,٣	٠,٠١	٠,٢	—	—	—	—	٠,٣	٠,٠١
المشتغلون بالاعمال الكتابية ومن إليهم	١,٨	٢,٤	٠,١	٢,٢	١,٨	٥,٧	٠,١	٤,١	٠,٠٠	٠,٠٠
المشتغلون بالبيع والشراء	٧,٧	١٠,٢	٠,٢	٤,٥	١,٨	٤,٤	٠,٠٢	٠,٩	٧,٣	٠,١٨
المشتغلون بالخدمات	٥,٨	٧,٧	٠,٣	٦,٧	١,٧	٤,٧	٠,٢	٨,٣	١,١	٠,١
المشتغلون بالزراعة	١٥,٢	٢٠,٢	٠,٦	١٣,٦	٨,١	٢٦,٢	٠,٢	١٢,٥	٧,١	٠,٢
عمال الانتاج ومن إليهم والعاملون في البناء والنقل والفعلة...	٤٠,٩	٥٤,٤	١,٦	٣٦,٤	٢٩,٦	٦٣,٢	٠,٣	١٢,٥	٩,٣	١,٢
المجموع	٧٥,٢	١٠٠	٤,٤	١٠٠	٤٩,٩	١٠٠	٢,٤	١٠٠	٢٥,٣	٢,٠

جدول رقم (٥)
توزع القوة العاملة الفلسطينية في لبنان (المخيمات) حسب الجنس والمهن
(١٠ سنوات فما فوق)[١٧]

المهنة	لبنان (١٩٧٩)* ذكور٪	اناث٪	لبنان (١٩٨١) مخيم عين الحلوة ذكور٪	اناث٪	لبنان (١٩٨٠) مخيم الجليل ذكور٪	اناث٪	لبنان(١٩٧١) دراسة بالعينة ذكور واناث
المهنيون والفنيون والاكاديميون والمرتبطون بهم	٦,١	١٧,٦	٧,٧	٢٤,١	١٤,٨	١٨,٦	٪ ٣,٤
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٠	٠٠٠	٠٠٠	٪ ١,٣
المشتغلون بالاعمال الكتابية	٣,٢	١١,٠	٢,٦	٥,٤	٣,٦	٧,١	٪ ١,٣
المشتغلون بالبيع والشراء	١٢,٠	٦,٦	٧,٨	٦,٠	١٠,٦	١,٤	٪١٤,٢
الخدمات	١٦,٢	٢٣,٢	٦,١	٢١,٠	٨,١	١١,٤	٪ ٨,٢
الزراعة والصيد	٥,٠	٣,٦	١٧,٢	١٢,٥	٤,٢	٣٧,١	٪٢٣,٠
عمال الصناعة والحرفيين وعمال النقل والفعلة	٥٤,٨	٣٦,٤	٥٨,٢	٣٠	٥٨,٧	٢٤,٢	٪٤٢,٨
متعطلون ولم يسبق لهم العمل	٢,٤	١,٤	—	—	—	—	٪ ٧
المجموع الكلي	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
العدد	٥٢٧٢	٦٦٥	٣٥٩٥	٣٤٩	٤٧٢	٧٠	١٩٠٢٠

	المخيمات (١٩٧٩) ذكور٪	اناث٪	مخيم عين الحلوة ذكور٪	اناث٪	مخيم الجليل ذكور٪	اناث٪
صاحب عمل	٪ ٢,٢	٪ ٠,٨	٪ ١,٠	٪ ٠,٣	٪ ٠,٦	٠٠٠
يعمل لحسابه	٪١٧,٢	٪١٠,٤	٪١٢,٥	٪١٨,٩	٪١٤,٢	٪ ٧,٢
مستخدم بأجر	٪٧٨	٪٨٧,٢	٪٨٦,٥	٪٨٠	٪٨٤,٩	٪٩٢,٨
يعمل لدى ذويه	٠٠٠	٪ ١,٤	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠

* تشمل المخيمات التالية: شاتيلا، صبرا، برج البراجنة، مار الياس (نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل ١١,٢٪).

– نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل في مخيم عين الحلوة ٩٪، وفي مخيم الجليل تشكل نسبة المرأة في قوة العمل ١٣,٢٪.

– نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل (عام ١٩٧١) ٨,٣٪.

جدول رقم (٦)

توزع القوة العاملة الفلسطينية في سوريا حسب الجنس والمهن

المهنة	مخيم اليرموك (١٩٧٩)*[١٨]		مخيم خان دنون (١٩٧٩)**[١٩]		التعداد العام للسكان (١٩٧٠)***[٢٠]	
	ذكور ٪	اناث ٪	ذكور ٪	اناث ٪	ذكور ٪	اناث ٪
المهنيون والفنيون والأكاديميون والمرتبطون بهم	١١,٧	٥٠,٧	٧,٤	٢,١	١٠,١	٢١,٥
المديرون والمشتغلون بالأعمال الادارية	٠,٩	...	...	...	٠,٦	٠,٢
المشتغلون بالأعمال الكتابية	٧,٠	٦,٨	٤,٢	...	٧,٦	٥,٤
المشتغلون بالبيع والشراء	٨,٦	١,٤	٢,٤	١,٤	٨,٣	٠,٦
المشتغلون بالخدمات	٩,٤	١٣,٢	٢٠	١٤,٠	٦,٢	١١,٥
المشتغلون بالزراعة	٠,٥	...	١١,٢	٥٢,٤	٧,٤	١٥,٣
عمال الصناعة والحرفيون وعمال النقل والفعلة	٦١,٨	٢٧,٩	٥٣,٧	٢٠,١	٥٣,٢	٢٧,٠
متعطلون ولم يسبق لهم العمل وغير مبين	—	—	—	—	٦,٦	٨,٥
المجموع ٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
العدد	١٩١٥	٢١٩	٥٢٥	١٤٣	٢٩,٨٦٩	٢٦٨٤

---

* (دراسة بالعينة ١٠٪ من السكان): من ذوي النشاط الاقتصادي عمل على صعيد الذكور نحو ٧٠٪ لقاء اجور ٢٥٪ لحسابهم الخاص و٤٪ كاصحاب عمل. من بين النساء من ذوي النشاط الاقتصادي عملت ٨٥٪ لقاء اجور، ١٢,٦٪ لحسابهن الخاص، واقل من ١٪ كصاحبات عمل.

** على اساس المسح الشامل للمخيم (٩١,٤٪ من ذوي النشاط الاقتصادي من الذكور يعملون لقاء اجور: ٧,٢٪ يعملون لحسابهم، وما تبقى كاصحاب عمل. بين النساء يعمل نحو ٩٦,٥٪ لقاء اجر و٣,٥٪ لحسابهن الخاص).

مساهمة المزاة في قوة العمل: مخيم اليرموك = ١٠,٣٪، مخيم خان دنون = ٢٦,٤٪، عموم سوريا (١٩٧٠) = ٨,٢٪.

*** – على صعيد الذكور عمل (عام ١٩٧٠) نحو ٧٤٪ من القوة العاملة لقاء اجر و١٦٪ عمل لحسابه و٢,٢٪ كارباب عمل.

– على صعيد النساء عمل نحو ٨١٪ لقاء اجر و٧٪ لحسابهن الخاص وعدد محدود جداً كصاحبات عمل.

جدول رقم (٧)

توزع القوة العاملة الفلسطينية في العراق والكويت حسب الجنس والمهن

	العراق (١٩٧٧)*[٢١]		الكويت (١٩٧٨)**[٢٢]		الكويت (١٩٧٠)***[٢٣]	
	ذكور٪	اناث٪	ذكور٪	اناث٪	ذكور٪	اناث٪
المهنيون والفنيون والاكاديميون والمرتبطون بهم	١٥,٥	١,٨	٢٩,٩	٧١,٤	٢٠,٨	٧٢,٧
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية	٣,٢	٠,٣	٦,٦	٠٠٠	١,٣	٠,٠٥
المشتغلون بالأعمال الكتابية	١٢,٨	٢٢,٣	١٨,٩	٩,٥	١٧,٨	١٤,٤
المشتغلون بالبيع والشراء	٧,٧	١,٠	٩,٧	٠٠٠	٨,٦	١,٣
المشتغلون بالخدمات	٨,٤	٤,٥	٣,٠	١٢,٠	٨,٤	١٠,٤
المشتغلون بالزراعة	٠,٥	٠٠٠	٢,٢	٠٠٠	٢,٠	٠٠٠
عمال الانتاج إليهم والعاملون في البناء والنقل والفعلة	٤٥,١	١٩,٥	٢٨,٠	٠٠٠	٤١,١	١,١
غير مبين ومتعطلون عن العمل	٦,٨	١٣,٦	١,٧	٧,١	٠٠٠	٠٠٠
المجموع الكلي ٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
العدد	٣٧٥٢	٣٠٩	٢٢٨	٤٢	٤١,٣٣٢	٣,٩٣٦

* تعداد شامل للسكان الفلسطينيين عام ١٩٧٧.

** دراسة بالعينة لـ ٢٠٠ عائلة فلسطينية في الكويت (كانون ١٩٧٨) (القوة العاملة = ذوي النشاط الاقتصادي من السكان ذوي الاعمار من ١٠ سنوات فما فوق).

*** تعداد شامل للسكان الفلسطينيين عام ١٩٧٠ (القوة العاملة = ذوي النشاط الاقتصادي من ١٥ سنة فما فوق) تظهر دراسة العينة ان القوة العاملة في الكويت ٨٥,٧٪ من الذكور يعملون باجر، ٨,٥٪ لحسابهم، ٥,٨٪ كاصحاب عمل، في حين تعمل كافة الاناث باجر (موظفات/ عاملات الخ). اما التعداد العام (١٩٧٠) فيظهر ان ٨٨,٦٪ من الذكور يعملون باجر، و٩,٢٪ يعملون لحسابهم والباقي كاصحاب عمل في حين تبلغ نسبة الاناث العاملات باجر ٩٩,٢٪.

جدول رقم (٨)
توزع القوة العاملة الفلسطينية في السعودية (١٢ سنة وما فوق)
ودولة الامارات العربية (١٠ سنوات وما فوق)
حسب الجنس والمهن

المهنة	السعودية*[٢٤] (١٩٧٤) ذكور٪	السعودية*[٢٤] (١٩٧٤) اناث٪	دولة الامارات**[٢٥] (١٩٧٥) ذكور٪	دولة الامارات**[٢٥] (١٩٧٥) اناث٪
المهنيون والفنيون والاكاديميون والمرتبطون بهم	٥٠,٦	٩٠,٧	٢٧,٠	٧٧,١
المديرون والمشتغلون بالأعمال الادارية	٢,٨	—	٦,٣	٠,٤
المشتغلون بالأعمال الكتابية	٥,٩	١,٠	٢١,٧	١٥,١
المشتغلون بالبيع والشراء	٣,١	٠,١	٦,٠	٠,٣
المشتغلون بالخدمات	٣,٣	٢,٤	٢,٨	٢,٠
المشتغلون بالزراعة والصيد	٤,٣	٠,٤	٠,٧	٠,٠
عمال الصناعة والحرفيون وعمال النقل والفعلة	٢٨,٨	٤,١	٢٣,٣	٠,٤
متعطلون لم يسبق لهم العمل	١,١	١,٣	٢,٢	٤,٦
المجموع الكلي ٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
العدد	٢٠,٠١٩	٢٧٠٧	١٠٨١٥	١١٣٧

* من الذكور ذوي النشاط الاقتصادي يعمل ٩٠٪ مقابل اجور (بما في ذلك الموظفون... الخ)، ٥,٦٪ لحسابهم الخاص، ٣,٥٪ كاصحاب عمل. أما الإناث فيعمل ٩٥,٨٪ مقابل اجور، و١,٥٪ لحسابهن الخاص، ٠,٦ فقط كصاحبات عمل.

** من الذكور ذوي النشاط الاقتصادي يعمل ٩٠٪ مقابل اجور، و٤,٤٪ لحسابهم الخاص، و٣,٤٪ كاصحاب عمل. أما الإناث فيعمل ٩٥٪ منهن مقابل اجور، ونحو ٠,٥٪ لحسابهن الخاص أو كصاحبات عمل.

جدول رقم (٩)

توزيع السكان العاملين في مؤسسات، في الاردن، حسب الجنس والقطاع الاقتصادي (باستثناء الزراعة) بالنسبة المئوية (١٩٧٥)[٢٦]

	ذكور	اناث	العاملون باجر ذكور	العاملون باجر اناث	العاملون لحسابهم ذكور	العاملون لحسابهم اناث	العاملون للاسرة ذكور	العاملون للاسرة اناث
الصناعة التحويلية والتعدين	١٦,٩	١٥,٨	١٧,٩	٣,٨	١٣,٦	١٩,٥	١٧,٨	١٨,٢
كهرباء وغاز ومياه	١,٨	٠,٢	٢,٦	٠,٢	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الانشاءات	٧,٦	٠,١	٩,٢	٠,١	٣,٥	٣,٢	١,٤	١,٣
التجـــارة	٢٢,٤	٢,٦	١٠,٠	٢,٢	٥٦,٥	٥٢,٤	٦١,٨	٦٠,٥
المواصلات والنقل والتخزين	١٢,٢	٢,٨	١١,٨	٢,٢	١٢,٧	١٢,٦	٦,١	٥,٩
خدمات مالية	٢,٤	٣,١	٢,٨	٢,٦	١,٢	١,١	٠,٨	٠,٨
الخدمات العامة	٣٦,٧	٧٥,٤	٤٥,٧	٨٦,٨	١١,٦	١١,٢	١٢,١	١٣,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

مساهمة الإناث في قوة العمل (نسبة الإناث العاملات من مجموع العاملين) = ١٢,٢٪.

توزيع العاملين في المؤسسات في الأردن حسب العمل والجنس (باستثناء الزراعة) بالنسب المئوية (١٩٧٥)[٢٧]

	الجموع	ذكور	انساث
مستخدم باجر	٧٥,٢٪	٧٢,٦٪	٨٥,٦٪
يعمل لحسابه الخاص	٢٢,٤٪	٢٤,٨٪	١٤,٠٪
يعمل للاسرة	١,٤٪	١,٦٪	٠,٤٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (٨)
توزع القوة العاملة الفلسطينية في السعودية (١٢ سنة وما فوق)
ودولة الامارات العربية (١٠ سنوات وما فوق)
حسب الجنس والمهن

المهنة	السعودية*[٢٤] (١٩٧٤) ذكور٪	السعودية*[٢٤] (١٩٧٤) اناث٪	دولة الامارات**[٢٥] (١٩٧٥) ذكور٪	دولة الامارات**[٢٥] (١٩٧٥) اناث٪
المهنيون والفنيون والاكاديميون والمرتبطون بهم	٥٠,٦	٩٠,٧	٣٧,٠	٧٧,١
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية	٢,٨	—	٦,٣	٠,٤
المشتغلون بالاعمال الكتابية	٥,٩	٦,٠	٢١,٧	١٥,١
المشتغلون بالبيع والشراء	٣,١	٠,١	٦,٠	٠,٣
المشتغلون بالخدمات	٣,٢	٢,٤	٢,٨	٢,٠
المشتغلون بالزراعة والصيد	٤,٣	٠,٤	٠,٧	٠٠٠
عمال الصناعة والحرفيون وعمال النقل والدفعة	٢٨,٨	٤,١	٢٢,٣	٠,٤
متعطلون لم يسبق لهم العمل	١,١	١,٣	٢,٢	٤,١
المجموع الكلي ٪	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
العدد	٢٠,٠١٦	٢٧٠٧	١٠٨١٥	١١٣٧

* من الذكور ذوي النشاط الاقتصادي يعمل ٩٠٪ مقابل اجور (بما في ذلك الموظفون... الخ)، ٥,٦٪ لحسابهم الخاص، ٣,٥٪ كاصحاب عمل. أما الإناث فيعمل ٩٥,٨٪ مقابل اجور، و١,٥٪ لحسابهن الخاص، ٠,٦ فقط كصاحبات عمل.

** من الذكور ذوي النشاط الاقتصادي يعمل ٩٠٪ مقابل اجور، و٤,٤٪ لحسابهم الخاص، و٣,٤٪ كاصحاب عمل. أما الإناث فيعمل ٩٥٪ منهن مقابل اجور، ونحو ٠,٥٪ لحسابهن الخاص أو كصاحبات عمل.

جدول رقم (٩)

توزيع السكان العاملين في مؤسسات، في الأردن، حسب الجنس والقطاع الاقتصادي (باستثناء الزراعة) بالنسبة المئوية (١٩٧٥)[٢٦]

	ذكور	اناث	العاملون بأجر ذكور	العاملون بأجر اناث	العاملون لحسابهم ذكور	العاملون لحسابهم اناث	العاملون للاسرة ذكور	العاملون للاسرة اناث
الصناعة التحويلية والتعدين	١٦,٩	١٥,٨	١٧,٩	٣,٨	١٣,٦	١٩,٥	١٧,٨	١٨,٢
كهرباء وغاز ومياه	١,٨	٠,٢	٢,٦	٠,٢	...	...	...	...
الانشاءات	٧,٦	٠,١	٩,٢	٠,١	٣,٥	٣,٢	١,٤	١,٣
التجـــارة	٢٢,٤	٢,٦	١٠,٠	٢,٢	٥٦,٥	٥٢,٤	١٩,٨	٦٠,٥
المواصلات والنقل والتخزين	١٢,٢	٢,٨	١١,٨	٣,٢	١٢,٧	١٢,٦	٦,١	٥,٩
خدمات مالية	٢,٤	٣,١	٣,٨	٢,٦	١,٢	١,١	٠,٨	٠,٨
الخدمات العامة	٣٦,٧	٧٥,٤	٤٥,٧	٨٦,٨	١١,٦	١١,٢	١٢,١	١٣,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

مساهمة الإناث في قوة العمل (نسبة الإناث العاملات من مجموع العاملين) = ١٣,٢٪

توزيع العاملين في المؤسسات في الأردن حسب العمل والجنس (باستثناء الزراعة) بالنسب المئوية (١٩٧٥)[٢٧]

	الجموع	ذكور	اناث
مستخدم بأجر	٧٥,٢٪	٧٢,٦٪	٨٥,٦٪
يعمل لحسابه الخاص	٢٢,٤٪	٢٤,٨٪	١٤,٠٪
يعمل للاسرة	١,٤٪	١,٦٪	٠,٤٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم (١٠)
توزع القوة العاملة الفلسطينية حسب القطاعات الاقتصادية والجنس
في الضفة الغربية وقطاع غزة (بالآلاف والنسب المئوية)
(الأرقـــام تقريبية)[٢٨]

	الضفة الغربية (١٩٧٩)				قطاع غزة (١٩٧٩)			
	ذكـــور		انـــاث		ذكـــور		انـــاث	
	آلاف	٪	آلاف	٪	آلاف	٪	آلاف	٪
الزراعة وصيد السمك	١٨,٧	١٧,٢	١٤,٩	٦٢,١	١٦,٠	٢١,٢	٠,٣	١٦,٨
الصناعة (تعدين وتصنيع)	٢١,٦	١٩,٩	٢,٧	١١,٣	١٤,١	١٨,٨	١,٧	٣٨,٦
تشييد (بناء وأشغال عامة)	٢٩,٧	٢٧,٣	٠,٣	١,٢	١٨,٣	٢٤,٣	—	—
تجارة ومطاعم وفنادق	١٦,١	١٤,٨	٠,٨	٠,٣	٩,٨	١٣,٠	٠,١	٢,٣
نقل وتخزين ومواصلات	٥,٨	٥,٣	٠٠٠	٠٠٠	٥,٠	٦,٦	٠,١	٢,٣
خدمات عامة	١٢,١	١١,١	٤,٩	٢٠,٤	٧,٧	١٠,٢	٣,٠	٤٥,٥
مجالات اخرى	٤,٨	٤,٤	٠,٤	١,٧	٤,٣	٥,٧	٠,٢	٤,٥
المجموع	١٠٨,٨	١٠٠	٢٤,٠	١٠٠	٧٥,٢	١٠٠	٤,٤	١٠٠

جدول رقم (١١)
توزع القوة العاملة للعرب الفلسطينيين (١٤ سنة وما فوق) في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حسب الفرع الاقتصادي وحسب الجنس (بالآلاف) لعام ١٩٧٨ / توزع القوة العاملة حسب الجنس والنسب[٢٩]

	المجموع (بالآلاف)	ذكور (بالآلاف)	٪	اناث (بالآلاف)	٪
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	١٥,٦	١٢,٨	١٢,٥	٢,٨	١٥,٨
الصناعة (تعدين وتصنيع)	٢٢,٣	١٨,٥	١٨,٠	٤,٨	٢٧,١
الكهرباء والمياه	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,١	٠,٦
البناء والاشغال العامة	٢٤,٥	٢٤,٢	٢٣,٦	٠,٣	١,٧
التجارة والمطاعم والفنادق	١٥,٠	١٣,٨	١٣,٥	١,٢	٦,٨
النقل والتخزين والمواصلات	٧,٤	٧,٣	٧,١	٠,١	٠,٦
الخدمات المالية وخدمات الاعمال	٢,٣	١,٥	١,٥	٠,٨	٤,٥
الخدمات العامة	٢٢,٣	١٥,٦	١٥,٢	٦,٧	٢٧,٨
الخدمات الشخصية	٨,٨	٧,٩	٧,٧	٠,٩	٥,١
المجمـــوع	١٢٠,١	١٠٢,٤	١٠٠	١٧,٧	١٠٠

توزع القوة العاملة حسب الموقع في العمل بالنسبة المئوية لعام ١٩٧٩
(الارقـام تقريبية)[٣٠]

	المجمـوع		ذكـور		انـاث	
	(بالالاف)	٪	(بالالاف)	٪	(بالالاف)	٪
مستخدم بأجر	٩٢,٧	٧٦,٥	٧٧,٢	٧٤,٦	١٦,٥	٨٦,٠
صاحب عمل أو العمل لحسابه	٢٥,٦	٢٠,٩	٢٣,٥	٢٢,٩	٢,١	١٠,٩
يعمل لدى ذويه بدون اجر	٣,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٠,٦	٣,١
المجموع الكلي	١٢٢,٥	١٠٠	١٠٣,٣	١٠٠	١٩,٢	١٠٠

جدول رقم (١٢)
نسبة الامية بين السكان الفلسطينيين (١٠ سنوات وما فوق) حسب الجنس

المنطقة / البلـد	السنة	نسبـة الاميـة الذكور	نسبـة الاميـة الإناث	
سوريا / مخيم اليرموك[٢٩]	١٩٧٩	٪٢٠,٩	٪٣٠,٥	
سوريا / مخيم خان دنون[٣٠]	١٩٧٩	٪١٦,٩	٪٤٨,٧	
سوريا (الاحصاء العام)[٣٣]	١٩٧٠	٪١٩,٠	٪٤٨,٨	
لبنان (المخيمات)	١٩٧١	٪٧٠,٥	٪٨٠,٤	
شاتيلا / صبرا / الدامور	١٩٧٩	٪١٥,٩	٪٣٥,١	
مار الياس / برج البراجنة[٣١]				
عين الحلوة[٣٥]	١٩٨٠	٪١٥,٧	٪٢٨,٢	
المية ومية[٣٦]	١٩٨٠	٪ ٨,٦	٪٣١,٣	
الجليل[٣٧]	١٩٨٠	٪١٤,٣	٪٢٧,٤	
الكويت[٣٨]	١٩٧٥	٪ ٥,٧	٪٢٢,٣	
	١٩٧٩	٪ ٢,٠	٪١٠,٣	(دراسة بالعينة لـ
العـراق[٣٩]	١٩٧٧	٪ ٦,٥	٪٢٣,٣	٢٠٠ عائلة)
السعوديـة[٤٠]	١٩٧٤	٪ ٦,٣	٪١٧,٨	
الامـارات[٤١]	١٩٧٥	٪ ٢,٧	٪١١,١	
الضفة الغربية (الاحصاء الاسرائيلي[٤٢]				
النسبة للسكان ١٥ سنة وما فوق)	١٩٦٧	٪٢٦,٨	٪٧٤,٣	
قطاع غزة (الاحصاء الاسرائيلي				
النسبة للسكان ١٥ سنة وما فوق)[٤٢]	١٩٦٧	٪٢٩,٦	٪٧٣,١	

جدول رقم (١٣)

نسبة السكان الفلسطينيين دون سن الخامسة عشرة من المجموع العام للسكان الفلسطينيين حسب المناطق

المنطقة / البلد	السنة	السكان ١٤ سنة فما دون
الضفة الغربية[٤٤]	١٩٧٩	٤٥٪
قطاع غزة[٤٥]	١٩٧٩	٤٦,٤٪
الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨[٤٦]	١٩٧٨	٤٨,٦٪
سوريا[٤٧]	١٩٧٩	٤٩,٤٪ (تقديري)
سوريا (مخيم اليرموك)[٤٨]	١٩٧٩	٤٦,٢٪ دراسة بالعينة ١٠٪)
(مخيم عين دنون)[٤٩]	١٩٧٩	٥٠,٩٪
لبنان (المخيمات)[٥٠]	١٩٧٦	٥٣,٧٪ (دراسة بالعينة ١٠٪)
مخيم شاتيلا، صبرا[٥١]	١٩٧٩	٤٥,٨٪
مار الياس، برج البراجنة، الدامور[٥٢]	١٩٨٠	٤٥,٥٪
عين الحلوة[٥٣]	١٩٨٠	٤٢,٩٪
المية ومية[٥٤]	١٩٨٠	٤٨,٥٪
الجليل[٥٥]	١٩٧٥	٥٣,٠٪
الكويت[٥٥]	١٩٧٨	٥٢,٤٪ (دراسة بالعينة لـ ٢٠٠ عائلة فلسطينية)
الكويت[٥٦]		
العراق[٥٧]	١٩٧٧	٤١,١٪
السعودية[٥٨]	١٩٧٤	٥٠,٣٪
الامارات[٥٩]	١٩٧٥	٢٨,٨٪

جدول رقم (١٤)

توزع القوة العاملة في الضفة الغربية حسب الجنس ونسبة المساهمة في قوة العمل

(١٤ سنة وما فوق)

السنة	ذوو النشاط الاقتصادي ذكور (بالآلاف)	ذوو النشاط الاقتصادي اناث (بالآلاف)	نسبة المساهمة في قوة العمل (٪) بين الذكور (١٤ سنة وما فوق)	نسبة المساهمة في قوة العمل (٪) بين الاناث (١٤ سنة وما فوق)
١٩٦٨	٦٩,٩	١٣,٠	٤٩,٤٪	٧,٨٪
١٩٧٢	١٠٦,٠	١٩,٢	٦٥,٦٪	١١,٤٪
١٩٧٤	١١٦,٥	٢٦,٠	٦٥,٥٪	١٤,١٪
١٩٧٦	١٠٥,٥	٢٤,٢	٥٩,٠٪	١٢,٦٪
١٩٧٨	١٠٥,٩	٢٥,٦	٥٦,٢٪	١٢,٧٪
١٩٧٩	١٠٨,٨	٢٤,٠	٥٦,٢٪	١١,٧٪

نسبة المساهمة في قوة العمل محتسبة على أساس نسبة العاملين فعلاً إلى مجموع السكان (١٤ سنة وما فوق)، (لم يحتسب العاطلون عن العمل ضمن قوة العمل)[٦٠].

حسب التعداد العام للسكان في الاردن (١٩٦١) بلغ عدد الإناث العاملات في الضفة الغربية (١٢,٣) ألف بشكل نحو ٥,٦٪ من مجموع الإناث (١٥ سنة فما فوق)، ونحو ٨٪ من مجموع القوة العاملة في الضفة في تلك السنة[٦١].

جدول رقم (١٥)
توزع القوة العاملة في قطاع غزة حسب الجنس ونسبة المساهمة في قوة العمل
(١٤ سنة وما فوق)[٦٢]

السنة	ذوو النشاط الاقتصادي		نسبة المساهمة في قوة العمل (٪)	
	ذكور (بالآلاف)	اناث (بالآلاف)	بين الذكور (١٤ سنة وما فوق)	بين الاناث (١٤ سنة وما فوق)
١٩٦٨	٤٠,٣	٤,٢	٪٥٠,٤	٪٤,١
١٩٧٢	٥٩,٨	٣,٨	٪٦٢,٣	٪٣,٤
١٩٧٤	٦٧,٩	٥,١	٪٦٦,٤	٪٤,٣
١٩٧٦	٧١,٠	٥,١	٪٦٥,٥	٪٤,١
١٩٧٨	٧٥,٧	٤,٧	٪٦٣,٩	٪٣,٦
١٩٧٩	٧٥,٢	٤,٤	٪٦٥,١	٪٣,٥

نسبة المساهمة في قوة العمل محتسبة على أساس نسبة العاملين فعلاً إلى مجموع السكان (١٤ سنة وما فوق)، (لم يحتسب العاطلون عن العمل ضمن قوة العمل).

جدول رقم (١٦)
توزع القوة العاملة للعرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حسب الجنس
والمساهمة في قوة العمل (مع القدس بعد عام ١٩٦٧)[٦٣]

السنة	ذوو النشاط الاقتصادي		نسبة المساهمة في قوة العمل (٪)	
	ذكور (بالآلاف)	اناث (بالآلاف)	بين الذكور (١٤ سنة وما فوق)	بين الاناث (١٤ سنة وما فوق)
١٩٦٠	٤٣,٥	٤,٦	٪٦٤,٧	٪ ٧,٠
١٩٦٥	٦٦,٢	٧,٥	٪٧٨,٢	٪ ٩,٨
١٩٧٠	٨١,٥	٧,٥	٪ ٧,٢	٪ ٦,٨
١٩٧٥	٩٤,٧	١١,٠	٪٦٨,١	٪ ٨,٠
١٩٧٧	١٠١,٥	١٣,٥	٪٦٧,٠	٪ ٩,٨
١٩٧٩	١٠٣,٤	١٩,١	٪٦٢,٦	٪١١,٦

نسبة المساهمة في قوة العمل محتسبة على أساس نسبة العاملين فعلاً إلى مجموع السكان (١٤ سنة وما فوق)، (لم يحتسب العاطلون عن العمل ضمن قوة العمل).

جدول رقم (١٧)
نسبة الجنس للسكان الفلسطينيين حسب المناطق (عدد الذكور لكل ١٠٠ انثى)

المكان / البلد	السنة	النسبة
الضفة الغربية	(٥٤)١٩٦٧	٩٨,٥
	(٥٥)١٩٧٩	١٠٠,٢
قطاع غزة	(٦٦)١٩٦٧	٩٤,٢
	(٦٧)١٩٧٩	٩٨,٦
الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ الفلسطينية	(٦٨)١٩٦٧	١٠٥,٣
	(٦٩)١٩٧٨	١٠٢,٩
الأردن	(٧٠)١٩٦٧	١٠٩ أرقام تقديرية
	(٧١)١٩٧٩	١٠٩,٥ (لعموم سكان الاردن)
سوريا	(٧٢)١٩٦٧	١٠٦
	(٧٣)١٩٧٩	١٠٨
(مخيم اليرموك)	(٧٤)١٩٧٩	١٠٢
لبنان (المخيمات)	(٧٥)١٩٧١	١٠٦
(مخيمات شاتيلا / صبرا / مار الياس برج البراجنة / الدامور)	(٧٦)١٩٧٩	١٠١
مخيم عين الحلوة	(٧٧)١٩٨٠	٩٨
مخيم الجليل	(٧٨)١٩٨٠	٩٤
الكويت	(٧٩)١٩٧٠	١١٧
	(٨٠)١٩٧٥	١١١,٧
	(٨١)١٩٧٩	١١١,٥ (تقريبي)
	(٨٢)١٩٧٨	١٠٦,١ (دراسة بالعينة)
العراق	(٨٣)١٩٧٧	١٢١
ليبيا	(٨٤)١٩٧٢	١٥٨
السعودية	(٨٥)١٩٧٤	١١٩
الإمارات	(٨٦)١٩٧٥	١٦٥

(١) Huda Zurayk, *The changing role of Arab Womin*, Ecwa, Nov. 1978, unpublished paper, table 7.

(٢) **حول اوضاع المرأة الفلسطينية في المناطق المحتلة**، دراسة ميدانية، لجنة العمل النسائي، رام الله – البيرة، ١٩٨٠.

(٣) Huda Zurayk, *Op. cit.*, p. 18, table 6.

(٤) *Ibid.*

(٥) **حول عدد من مخيمات لبنان وسوريا**، الاحصاءات الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء، دمشق: الصندوق القومي، م.ت.ف.

(٦) Statistical Abstract of *Israel, 1980, No. 31 central bureau of Statistics, Jerusalem, 1980. Based on tables XXVIII/18 p. 695-694. and table XIII/9 p. 313.*

(٧) مستخرجة من المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠ (العدد الثاني)، دمشق: المكتب المركزي للاحصاء، الصندوق القومي الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، جدول ١٦/٧، ص٢٢٩.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للعرب الفلسطينيين في لبنان، مخيم عين الحلوة (آب ١٩٨٠)، منظمة التحرير الفلسطينية، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، (دمشق - سوريا) جدول رقم (٨) ص٢٢.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للعرب الفلسطينيين في لبنان، منظمة التحرير الفلسطينية، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، ابحاث إحصائية رقم ١١، مخيم الجليل، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠، جدول رقم ٨، ص٢٢.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للعرب الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية،مخيم اليرموك (آذار ١٩٧٩)، منظمة التحرير الفلسطينية، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، (دمشق، سوريا) جدول رقم ١٨، ص٣٨.

(٩) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٦/٩، ص٢٦٧.

(١٠) **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للعرب الفلسطينيين في دولة الكويت** (كانون الاول - ديسمبر)، م.ت.ف.، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، جدول رقم ٨، ص١٦.

(١١) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٦/١٢، ص٢٩٧.

(١٢) **المصدر نفسه**، جدول رقم ١٣/٥، ص٣١٤.

(١٣) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٥/٧، ص١٥٦.

(١٤) Statistical Abstract of Israel, 1980, *Op. cit.* Table XII/9, p.313.

(١٥) *Ibid*, table XXVII/21, p.698.

(١٦) *Ibid*, table XXII/21, p.699.

(١٧) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٧/١٦ و٧/١٧، ص٢٢٩ و٢٣٠ وجدول ٧/٨ و٧/٩، ص٢٢١ و٢٢٢؛ **ابحاث إحصائية**، الصندوق القومي الفلسطيني، المكتب المركزي للاحصاء، دمشق، بحث رقم ٩، جدول رقم ٨، ص٢٢ وبحث رقم ١١، جدول رقم ٨، ص٢٢.

(١٨) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٦/٢١، ص١٩٨.

(١٩) **أبحاث إحصائية**، **مصدر سبق ذكره**، رقم ٣، جدول رقم ١٨، ص٤٠ وجدول رقم ١٩، ص٤١.

(٢٠) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٦/٩، ص١٧٦.

(٢١) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٦/٩، ص٢٦٧.

(٢٢) **أبحاث إحصائية**، المكتب المركزي للاحصاء، الصندوق القومي الفلسطيني، رقم ١، جدول رقم ٥، ص١٣.

(٢٣) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٦/٨، ص٢٤٤ وجدول رقم ٨/٨، ص٢٤٦.

(٢٤) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٦/١٢، ص٢٩٧ وجدول رقم ٨/١٣، ص٢٩٩.

(٢٥) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٥/١٣، ص٣١٤ وجدول رقم ٧/١٣، ص٣١٦.

(٢٦) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٧/٥، ص١٥٦.

(٢٧) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٦/٥، ص١٥٥.

(٢٨) *Statistical Abstract of Israel*, 1980 (No 31). Jerusalem, table XXVII/18, p.694-695.

(٢٩) *Ibid*, table XII/9, 313.

(٣٠) *Ibid*.

(٣١) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٢٩/٦، ص١٩٦.

(٣٢) **أبحاث إحصائية**، **مصدر سبق ذكره**، رقم ٣، جدول رقم ١٥، ص٣٧.

(٣٣) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ٧/٦، ص١٧٤.

(٣٤) **المصدر نفسه**، جدول رقم ١٣/٧، ص٢٢٦.

(٣٥) **أبحاث إحصائية**، **مصدر سبق ذكره**، رقم ٩، جدول رقم ٣، ص٢٧.

(٣٦) **المصدر نفسه**، رقم ١٠، جدول رقم ٢، ص٢٩.

(٣٧) **المصدر نفسه**، رقم ١١، جدول رقم ٣، ص٢٧.

(٣٨) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ١١/٨، ص٢٤٩.

(٣٩) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٥/٩، ص٢٦٦.

(٤٠) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٤/١٢، ص٢٩٥.

(٤١) المصدر نفسه، جدول رقم ١٢/٤، ص٣١٣.

(٤٢) Israel Defence Fores, *Census of Population 1967, West Bank of Jordan*, Gaza Sinpand Northem Sinai, Cidan Heiqwts. Publication No3. (Jerusalem, 1968).

(٤٣) *Ibid, talde 41, p. 56.*

(٤٤) Statistical Abstent of Israel 1980, *op. cit. table XXVIII3, p. 678.*

(٤٥) *Ibid.*

(٤٦) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، جدول رقم ٤/٤، ص١٢٣.

(٤٧) المصدر نفسه، جدول رقم ٦/٣، ص١٧٠.

(٤٨) المصدر نفسه، جدول رقم ٦/٢٧، ص١٩٤.

(٤٩) أبحاث إحصائية، مصدر سبق ذكره، رقم ٣، جدول رقم ١، ص٢٣.

(٥٠) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، جدول رقم ٧/١، ص٢١٤.

(٥١) المصدر نفسه، جدول رقم ٧/١٠، ص٢٢٣.

(٥٢) أبحاث إحصائية، مصدر سبق ذكره، بحث رقم ٩، جدول رقم ١، ص٢٥.

(٥٣) المصدر نفسه، بحث رقم ١٠، جدول رقم ١، ص٢٧.

(٥٤) المصدر نفسه، بحث رقم ١١، جدول رقم ١، ص٢٥.

(٥٥) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، جدول رقم ٨/٩، ص٢٤٧.

(٥٦) أبحاث إحصائية، مصدر سبق ذكره، رقم ١، جدول رقم ١، ص٩.

(٥٧) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، جدول رقم ٩/١، ص٢٦٢.

(٥٨) المصدر نفسه، جدول رقم ١٢/١، ص٢٩٢.

(٥٩) المصدر نفسه، جدول رقم ١٣/١، ص٣١٠.

(٦٠) Statistical 1980, *op. cit., table XXVIII* 16, p.690; 1974; table XXVI/21, p.702.

(٦١) التعداد العام الاول للسكان والمساكن، ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، المملكة الاردنية الهاشمية: دائرة الاحصاءات العامة، المجلد ٢، جدول رقم ٨/٦، ص٧٠ و٧١.

(٦٢) Statistical... *op. cit.*, 1980 table XXVII/16, p. 691; *Ibid* .. 1974, table XXVI/ 22, p. 703.

(٦٣) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، جدول رقم ١٧/٤، ص١٢٦.

(٦٤) Statistical Abstract of Israel Statistics 1980, *op. cit.*, table XXVII/2, p.677.

(٦٥) *Ibid.*

(٦٦) *Ibid.*

(٦٧) *Ibid.*

(٦٨) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، جدول رقم ١/٤، ص١٢٠.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) المصدر نفسه، جدول رقم ١/١٥، ص١٥٠.

(٧١) النشرة الاحصائية السنوية الاردنية، دائرة الاحصاءات العامة (عمان)، ١٩٧٩، جدول رقم ١.

(٧٢) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، جدول رقم ١/٦، ص١٦٨.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه، جدول رقم ٦/٢٧، ص١٩٤.

(٧٥) المصدر نفسه، جدول رقم ٧/١، ص٢١٤.

(٧٦) المصدر نفسه، جدول رقم ٧/١٠، ص٢٢٣.

(٧٧) أبحاث إحصائية، مصدر سبق ذكره، بحث رقم ٩، جدول رقم ١، ص٢٥.

(٧٨) المصدر نفسه، بحث رقم ١١، جدول رقم ١، ص٢٥.

(٧٩) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، جدول رقم ١/٨، ص٢٢٩.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) أبحاث إحصائية، مصدر سبق ذكره، رقم ١، جدول رقم ١، ص٩.

(٨٣) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، جدول رقم ١/٩، ص٢٦٢.

(٨٤) المصدر نفسه، جدول رقم ١/١٠، ص٢٨٢.

(٨٥) المصدر نفسه، جدول رقم ١/١٢، ص٢٩٢.

(٨٦) المصدر نفسه، جدول رقم ١/١٣، ص٣١٠.

د. حمدان بدر

المخابرات الاسرائيلية، تاريخها وفروعها وفشلها

مصلحة المعلومات (شاي)

رأى بعض قادة الهاغاناه، منذ مطلع الثلاثينات، وخاصة بعد أن فوجئوا بانتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، أنه من الأهمية القصوى تأسيس جهاز لجمع المعلومات عما يجري في الجانب العربي، وكذلك لمعرفة ما يحدث لدى المنظمات الصهيونية المنشقة. وفي البداية، لم تكن أوضاع الهاغاناه لتسمح لها بإنشاء جهاز متخصص ومتفرغ، وإنما كانت تعتمد على نشاط بعض الأفراد ممن لهم خبرة طويلة في هذا المجال. ومنذ الأيام الأولى لنشرتها كان لديها بعض الأشخاص من الذين تخصصوا في هذا المجال. ففي القدس، مثلاً، كان اهرون كوهين عميلاً لها، وقد تغلغل بين صفوف العرب، وبخاصة على صعيد الاجتماعات، حتى أنه وصل إلى شرقي الأردن. وعمل في كثير من الأحيان، وهو يرتدي الملابس العربية فكان يبدو وكأنه أحد العرب. وفي بداية سنة ١٩٣٠، بدأ الياهو ابشتاين (ايلات)، ورؤوفين شيلواح ممارسة نشاطهما ضمن هذا المجال.

والواقع أن ما كان ينقص الهاغاناه ليس المعلومات وإنما وجود جهاز متخصص يعمل على جمع تلك المعلومات ودراستها. وهذه كانت تأتي من عدة مصادر، منها المؤسسات العامة، فمثلاً كان اسحاق بن – تسفي يحصل، من خلال عمله في «اللجنة القومية»، بصورة رسمية وغير رسمية، على كل ما يجري في أنحاء فلسطين، وكان بدوره ينقلها إلى الهاغاناه للمختصين بذلك. كما أن قائدين من المنظمة المذكورة هما: الياهو غولومب ودوف هوز، كانا على اتصال دائم مع الدائرة العربية التابعة للوكالة اليهودية، وكانا يعرفان كل ما يدور بين ممثلي الوكالة اليهودية وبين الحكومة والعرب. ومن الناحية العملية، فقد كانت الوكالة اليهودية، منذ أن بدأ يعمل فيها كل من حاييم ارلوزوروف ودافيد بن – غوريون وموشي شرتوك (شاريت)، تحت خدمة مصلحة المعلومات (شاي)، التابعة للهاغاناه. كما أسهم حراس المستعمرات بنصيب كبير على صعيد الحصول على

المعلومات وتزويد الهاغاناه بها؛ حيث كان من طبيعة عملهم الاتصال اليومي مع العرب من مختلف الفئات. وهكذا كانوا يستقون المعلومات منهم حول ما يجري في المنطقة، وينقلونها إلى المؤسسات الوطنية، ومنها إلى الهاغاناه[1].

وقد أثرت أحداث سنة ١٩٣٦، بشكل سلبي، على مصلحة المعلومات، حيث أن قطع العلاقات والاتصالات بين اليهود والعرب قد أثقل كثيراً على عملها. فقد نجح العرب، مرات عدة، بمفاجأة اليهود، وكذلك في تسريب معلومات خاطئة لهم من أجل خداعهم.

ومن الناحية العملية، كانت مصلحة المعلومات التابعة للهاغاناه، في تلك الفترة، مكونة من رجال الدائرة العربية التابعة للوكالة اليهودية وعلى رأسها رؤوفين شيلواح، وبعض الأعضاء الذين كانوا في خدمة الهاغاناه. وكان لنشاطات عزرا دنين، دور كبير في تطوير تلك المصلحة. وكان دنين قد ولد في يافا وعرف العرب عن كثب، وقام بتعلم لغتهم وعاداتهم، وأقام علاقات صداقة حميمة معهم، وبخاصة في يافا وقرى منطقة المثلث. حيث استطاع هناك تجنيد عدد من المخبرين، سواء عن طريق الصداقة أو مقابل المال، أو بسبب تصفية الحسابات بين العائلات. وأقام دنين، أيضاً، علاقات وثيقة مع الحراس اليهود في منطقة السهل الساحلي والسامرة، وكذلك مع تجار الأبقار؛ حيث كان لكل واحد من هؤلاء أحد المخبرين العرب[2].

وخلال فترة ملاحقة الجيش البريطاني للثوار العرب، خلال الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ – ١٩٣٩)، تم اتصال بين مصلحة المعلومات التابعة للهاغاناه وبين المخابرات البريطانية، وذلك من أجل تزويد هذه الأخيرة بالمعلومات الضرورية لتسهيل مهمتها في القضاء على الثوار. ويقول دنين أنه استطاع تجنيد أحد بائعي الخضار المتجولين في منطقة قيادة القاوقجي، وأنه تغلغل داخل القيادة، لكنه يعترف، من جهة أخرى، بفشله في الحصول على معلومات دقيقة حول ما كان يجري داخلها. وعندما ساءت العلاقات بين الحكومة البريطانية وبين الهاغاناه، في نهاية الأحداث، ظهرت لدى الأخيرة أهمية كبرى لتعقب نشاط السلطات الموجه ضد اليشوف. وقد اختص بهذا المجال رجال تل – ابيب، حيث كانت هناك خلية تابعة للهاغاناه في شرطة تل – ابيب منذ العشرينات، وكان أفرادها ينقلون كافة المعلومات المتعلقة بالبحث عن الأسلحة وبأوامر الاعتقال، وكل ما يتعلق بسياسة الشرطة، إلى الهاغاناه كما ساهمت تلك المجموعة كثيراً في نقل الأسلحة إلى المنظمة، وذلك عن طريق استخدام سيارات الشرطة. ووصلت الأمور إلى درجة أن أحد رجال الشرطة اليهود، افرايم ديكل، كان يدير مصلحة المعلومات في تل – ابيب، وقد استطاع أن يدير ذلك الفرع بكل جدارة، نظراً للمعلومات الكثيرة والدقيقة التي كان يتلقاها من مختلف دوائر الشرطة، حول مخططات الحكومة بالنسبة لليشوف. وكان لأفراد هذه الخلية، أيضاً، دور كبير في مجال الكشف عن نوايا الشرطة فيما يتعلق بالمهاجرين غيرالشرعيين إذ أنها كانت تطلب منهم الحصول على هويات وشهادات حكومية لهؤلاء المهاجرين. كما تمت إقامة محطة للتنصت والتجسس على كل ما تذيعه الشرطة والجيش لإجراء اللازم. فعندما كان أحد رجال الشرطة يتسلم قائمة بأسماء الأشخاص

الذين يراد اعتقالهم، كان يسلمها على الفور إلى مصلحة المعلومات (شاي)، التي كانت تقوم بدراستها كي يتم إخفاء أي مهاجر غير شرعي يتبين أن اسمه موجود بين الأسماء المطلوبة.

وفي بداية سنة ١٩٤٠، بدأت السلطات تطارد منظمة الهاغاناه وتصادر اسلحتها، وتم لهذا الغرض إنشاء شبكة للتجسس استعانت، في ذلك، ببعض الجواسيس اليهود، ولهذا، طلب من عضو قيادة الهاغاناه، شاؤول مئيروف (أفيغور)، إقامة «قسم للتجسس المضاد» (ران – وهو اختصار للكلمتين العبريتين: ريفول نغدي)، لإحباط تلك المهمة وإفشالها. وتم لهذا الغرض البدء بعملية تعقب، وتجسس، للمتهمين بالتعاون مع البريطانيين، وجرت أيضاً عمليات تفتيش في بيوتهم من غير أن يعلموا بذلك. وعندما كان يتم اكتشاف دلائل قاطعة، كان رئيس ذلك القسم يقوم بنقل تلك المعلومات الى القيادة القطرية للهاغاناه، التي كانت تقوم بدورها بتعيين محكمة خاصة للنظر في هذا الموضوع، وإذا ما أدين المتهم، يحول هذا القرار إلى رئيس القيادة القطرية للتصديق عليه، وبعدها يطلب من بعض المجموعات تنفيذ الحكم. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٠، تحول قسم التجسس المضاد (ران) إلى مصلحة المعلومات التابعة للهاغاناه، حيث ضم كافة الفروع التي عملت في هذا المجال، وقد ترأس ذلك الجهاز شاؤول مئيروف ودافيد شالتيئيل ويتسحاق شيرف[٢].

ومن جهة أخرى، تم إنشاء قسم خاص لتعقب المهاجرين الجدد الذين وصلوا من البلدان الخاضعة للحكم النازي، ولكن هذا القسم لم يعمر طويلاً، بعد أن تبين عدم صحة الشكوك القائلة أن النازيين يحاولون تسريب جواسيس بين المهاجرين اليهود. وعندما زاد التوتر بين الهاغاناه والمنظمات الأخرى مثل اتسل وليحي، وبخاصة في أعقاب محاولة هذين التنظيمين الاستيلاء على أسلحة الهاغاناه في هرتسليا، وبعدما اتضح للمنظمة أن هناك مصلحة للمعلومات تابعة لمنظمة الاتسل، التي تعمل في التجسس على الهاغاناه وسلاحها، طلب من مصلحة المعلومات (الشاي) القيام بعمل ضد المنشقين.

وفي آذار (مارس) ١٩٤٢، تم توحيد كل من «الران» و«الشاي» بصورة نهائية، وتم فتح مكتب رئيسي للتنظيم الموحد في تل – ابيب تحت اسم مستعار هو «اللجنة من أجل الجندي». وعندها أخذ العمل يتم بصورة مدروسة ومنظمة، فنظمت الارشيفات التي تم جمع المعلومات فيها، وتم تصنيفها حسب الموضوعات المختلفة. كما تم إعداد ملفات خاصة للعرب وللانكليز ولليهود الذين يمكنهم أن يشكلوا عائقاً أمام تقدم المنظمة، وتم أيضاً تنظيم مصلحة المعلومات بناء على توزيع الهاغاناه في المناطق. ففي كل قطاع يوجد ضابط مخابرات رئيسي، وهناك العديد من الضباط الذين يعملون في كل نقطة، وكانت إحدى المهمات الرئيسية الملقاة على عاتق الشاي، هي الحصول على معلومات موثوقة عن المرشحين لدخول الهاغاناه، وعن المرشحين للعمل في المؤسسات اليهودية. وكانت الدائرة البريطانية في «الشاي»، أكثر الدوائر تطوراً وتقدماً، فقد بذلت مصلحة المعلومات جهوداً كبيرة للتغلغل إلى دوائر «دائرة التحقيقات الجنائية» وأرشيفاتها التي جمعت فيها كافة

المعلومات عن البيشوف والهاغاناه. وبغية تحقيق هذا الغرض أقيمت علاقات مباشرة بين ضباط الشرطة البريطانية ورجال الشاي.

ومن جهة ثانية، قام الشاي بتسريب معلومات مضللة للمخابرات البريطانية حول قوة الهاغاناه العظيمة، وذلك من أجل تخويف تلك السلطات وترويعها، وكانت المعلومات تشير إلى أن الهاغاناه تضم حوالي ٧٠ ألف عضو. وبمرور الوقت، أقام الشاي أرشيفاً خاصاً بالعرب، تم فيه جمع المعلومات عن الزعماء العرب الرئيسيين والمحليين، وكذلك عن زعماء الثوار. وتم كذلك فتح ملف خاص لكل قرية عربية، وضعت فيه الخرائط الطوبوغرافية العائدة لها وبعض الصور الخاصة بها، وتفاصيل دقيقة عن الزعماء فيها والعلاقات بين عائلاتها، وكذلك الاشارة إلى الطرق الموصلة إليها، والأخرى التي يمكن استخدامها للإنسحاب. ومن أجل تطوير العمل في هذا القسم، تم ضمه، سنة ١٩٤٤، إلى الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية، برئاسة أحد الخبراء المعروفين بالشؤون العربية، هو الياهو ساسون[٤]. وقد عرفت مصلحة المعلومات بوجود دائرة للشؤون العربية لدى الشرطة، ولهذا عملت كل ما في وسعها للحصول على المعلومات التي تصل لهذه الدائرة حيث طلب من أعضاء الهاغاناه العاملين في الشرطة تصفح تلك المعلومات ومن ثم تصويرها، إن كان ذلك ممكناً. وكان هذا يتم خاصة لتلك الملفات التي كان يتم نقلها من مكان إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى، إذ كان الشرطي المسؤول عنها يعرج إلى مركز مصلحة المعلومات، الذي كان يقوم، بدوره، بتصويرها[٥].

المستعربون

استعانت مصلحة المعلومات، كذلك، بوحدة «المستعربين» التابعة للبلماح، تلك الوحدة التي تأسست خلال فترة التعاون مع الجيش البريطاني، خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك ضمن الاعمال التي بذلت من أجل الاستعداد لاحتمال السيطرة النازية على الشرق الأوسط. وقد تم حل تلك الوحدة بعد أن قطعت الاتصالات مع البريطانيين، ثم نُظِّمت من جديد في نهاية سنة ١٩٤٣[٦]. وتشكلت الوحدة من الأشخاص أنفسهم الذين أرادوا الاستمرار في الخدمة ضمن البلماح ومن بعض المجندين الجدد. وقد تم تجميعهم في كيبوتس ألونيم، وأطلق عليهم اسم: «وحدة السحر»، وكان مدربهم شمعون سوميخ، من مواليد بغداد، يجيد اللغة العربية. وفي ربيع سنة ١٩٤٧، كان عدد أفراد الوحدة التي تم بناؤها على أساس التطوع ودون أية شروط للخدمة ٣٣ شخصاً. وكانت مهمة هؤلاء الظهور بمظهر العرب في مناطق البلاد المختلفة بهدف جمع المعلومات وتنفيذ العمليات، حيث تدربوا، خلال سنة كاملة، ثم أرسلوا بعد ذلك للتدريب العملي مدة ثلاثة أشهر بين العرب. ولم يطلق اسم «المستعرب» على كل من يتحدث العربية ويشرب الشاي والقهوة وإنما اقتضى الأمر أيضاً الظهور كعربي بكل ما تعنيه الكلمة، سواء كان ذلك من حيث الشكل والمظهر أم من حيث اللغة والسلوك والمسكن والتزوّد بوثائق عربية ملائمة تشير إلى تاريخه العربي. وجرى، خلال التدريب، إرسال المستعرب، عن طريق التسلل، إلى

التجمعات العربية، لحضور الصلوات والاجتماعات في المساجد، والاجتماعات العامة، وإلى المقاهي. كما جرى أيضاً إعداد أشخاص وإرسالهم للعيش بين العرب لفترة طويلة، حيث أقاموا بعض المحلات التجارية والصناعية(٧).

مصلحة المعلومات عام ١٩٤٦

كانت مصلحة المعلومات، خلال سنة ١٩٤٦، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مؤسسة تشترك في إدارتها الدائرة الامنية التابعة للوكالة اليهودية التي ساهمت بحوالي ٦٠٪ من ميزانيتها، ومنظمة الهاغاناه نفسها. وقد ترأس مصلحة المعلومات، في تلك الفترة، دافيد شالتيئيل، وكان نائبه المدعو إيسر بئيري. أما رؤوفين شيلواح، فكان المشرف عليها من قبل الوكالة اليهودية. وكان لمصلحة المعلومات، في تلك الفترة، ثلاث دوائر رئيسية: عربية وسياسية وداخلية (يهودية). وقد ترأس الدائرة العربية زلمان زليفسون، وكان مرتبطاً بها حوالي ستين مخبراً عربياً، موزعين في مختلف المناطق، كما كان من ضمن مهماتها مراقبة الصحف العربية، وكانت تحصل على تقارير حول ما يجري في البلدان العربية المجاورة، من قبل مبعوثي الوكالة اليهودية وخبرائها بشؤون الشرق الاوسط. أما الدائرة السياسية، فقد كانت أصغر دوائر مصلحة المعلومات، وكانت مهمتها مراقبة ما يجري لدى دوائر السلطات والجيش، وكان يترأسها المدعو بوريس غوريئيل. وكانت الدائرة هذه مرتبطة بالوكالة اليهودية، وقد كرست جزءاً كبيراً من عملها لقضايا لا تتعلق بالقضايا الامنية مثل الشؤون السياسية والقضائية والاقتصادية. وبمرور الوقت، قامت بتوسيع مجال نشاطها، بحيث شمل مراقبة الصحف والقنصليات واللجان الدولية في فلسطين (اللجنة الانجلو – اميركية، ولجنة الامم المتحدة). كما حصلت، من دائرة الأشغال العامة التابعة للحكومة، على مخطط الجسور التي تربط فلسطين مع الدول المجاورة، وقامت بتسليمها إلى قيادة الهاغاناه، من أجل تنفيذ عملية نسفها فيما بعد. كما طلب منها تأمين وثائق شخصية وشهادات انتقال مختلفة... الخ، مما يحتاجه رجال الهاغاناه، من أجل مقاومة السلطات. وأما الدائرة الداخلية، التي ترأسها المدعو إيسر هلبرين (هرئيل)، فقد كانت مهمتها تعقب الجماعات اليهودية، المنشقة عن الهاغاناه: اتسل وليحي والشيوعيين، وكذلك الحيلولة دون دخول عناصر تلك المجموعات إلى صفوف المنظمة(٨).

المخابرات الاسرائيلية في أعقاب قيام الدولة

جرى في ٣٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٨، أي بعد ستة أسابيع من إقامة الدولة اليهودية، عقد اجتماع في قيادة مصلحة المعلومات (الشاي) في شارع بن – يهودا بتل – ابيب. وقد دعا إلى ذلك الاجتماع رئيس الشاي، ايسر بئيري، وحضره كل من بنيامين جيبلي، مسؤول الشاي في القدس، وابراهام كدرون، مسؤول الشاي في الشمال، وايسر هلبرين، مسؤول الشاي في تل – ابيب، وبوريس غوريئيل، المسؤول عن الدائرة الانكليزية، ودافيد كرون. وقد أشار ايسر بئيري، في بداية الاجتماع إلى أن بن – غوريون

طلب منه، إعادة تنظيم أجهزة الاستخبارات، في أعقاب قيام الدولة، وأنه أعد خطة لذلك، وقد وافق عليها رئيس الحكومة وقام بتصديقها. وإنه سيتم توزيع تلك الأجهزة، بموجب هذه الخطة على فروع ثلاثة هي[٩]:

١ – الاستخبارات العسكرية التي سوف يترأسها ايسر بئيري نفسه. وسيضم هذا الفرع، أيضاً، قسم التجسس المضاد (ران).

٢ – دائرة سياسية تابعة لوزارة الخارجية، تكون بمثابة دائرة سرية، وتعمل للحصول على معلومات سرية من خارج البلاد، ويترأسها بوريس غوريئيل.

٣ – دائرة للأمن الداخلي، جهاز الأمن (شين – بيت)، يترأسها أيسر هلبرين (هريئيل).

وقد قام فرع الاستخبارات العسكرية بتعيين مقر قيادته في مبنى عربي جميل أخضر في جادة القدس في يافا، في حين أقام الشين – بيت في بضعة منازل مهجورة قرب الميناء. أما الدائرة السياسية فقد حصلت على مبنى في وزارة الخارجية في هكيرياه (المجمع الحكومي في تل – ابيب). هذا، ولم تحقق المخابرات الجديدة، في حرب ١٩٤٨، إنجازات كبيرة، بل بالعكس؛ إذ انتشرت، خلال المعارك، أمراض الطفولة في مصلحة الأمن، وتركت فيها آثار جروح مؤلمة على مدى الأيام. وقد نتجت هذه الجروح عن سلسلة من الأزمات نبسطها كما يلي:

أزمة إيسر بئيري: وقد تمحورت أزمة المخابرات الأولى حول شخص إيسر بئيري، رئيس فرع الاستخبارات العسكرية، الذي تورط في سلسلة قضايا غامضة، ومأساوية نذكر منها: تصفية متموّل عربي هو علي قاسم، دون محاكمة، قرب حيفا؛ وتصفية متسرعة، بعد مسرحية كئيبة في محكمة عسكرية، لمتهم بالخيانة يدعى منير طوبيانسكي؛ واعتقال مواطن من حيفا يدعى جول اسطر وتعذيبه مدة ٧٦ يوماً لخلافات داخلية؛ وتزوير وثائق تتهم أبا حوشي، أحد زعماء مباي البارزين، بالخيانة للقضاء على شعبيته[١٠].

وهناك من يروي قصة علي قاسم على الشكل التالي. كان المذكور من الأغنياء المعروفين الذين أقاموا في قرية سيدنا علي، الواقعة شمالي تل – ابيب. وكان معروفاً، في حينه، بتعاونه مع الوكالة اليهودية؛ حيث عمل لصالح الكيرن كاييمت منذ سنة ١٩٢٩، وتم بفضله، شراء مساحات واسعة من الأراضي. وعندما أصدر البريطانيون الكتاب الأبيض، الذي حُدِّد بموجبه حق اليهود في شراء الأراضي بفلسطين، أصبح علي قاسم، المصدر الرئيسي، في بعض المناطق، لشراء الأراضي لصالح اليهود، حيث قام بتسجيلها على اسمه في سجلات الأراضي (الطابو)، من خلال التعهد بنقلها إلى اسم مالكيها الحقيقيين عندما يزول مفعول تلك القوانين. وكان قد حكم عليه الثوار العرب، سنة ١٩٤٧، بالموت، وقام اليهود، آنذاك باحتضانه، وبقي في سيدنا علي حتى بعد قيام الدولة، ثم انتقل للعيش في شقة فخمة في يافا. وفي أحد أيام صيف ١٩٤٨، خرج علي قاسم بسيارته السوداء

الفخمة ولم يعد. وبعد أربعة أيام اكتشفت جثته في وادٍ بالقرب من عتليت. وبعد عدة سنوات من ذلك، سمح بنشر معلومات تفيد، أن المقدم إيسر بئيري هو الذي تسبب في موته، متهماً إياه بإقامة علاقات مع العدو[١١]. ونتيجة لذلك، أقيل إيسر بئيري من وظيفته في بداية سنة ١٩٤٩ بسبب أعماله هذه، وأقيل من الجيش برتبة جندي، وأدين في محكمة علنية[١٢].

هزات أخرى تواجه المخابرات: بعد ثلاث سنوات، هزت المخابرات أزمة ثانية تختلف عن السابقة، وذلك عندما انهارت الدائرة السياسية في وزارة الخارجية. فقد قرر دافيد بن – غوريون حل الدائرة السياسية، وإقامة منظمة جديدة مكانها. وكان مقرراً دمج معظم عملاء الدائرة السياسية في المنظمة الجديدة. إلا أنه حدث، آنذاك، أغرب تمرد في تاريخ المخابرات الاسرائيلية، وربما، أيضاً، في تاريخ الحرب السرية بعامّة. فقد استقال رجال الدائرة السياسية جميعهم، في وقت واحد، من أصغر العملاء حتى بوريس غوريئيل نفسه، ورفضوا الانخراط في المنظمة الجديدة، ورفضوا أيضاً – وهو الأخطر – التعاون مع الذين خلفوهم. وهكذا وجدت اسرائيل نفسها فجأة تتخبط في الظلام، ولا تملك جهاز تحذير وانذار مسبقين. وقد مرت أيام كثيرة قبل أن ينجح، الرجل الخفي رقم واحد، في اسرائيل، رؤوفين شيلواح، في إقامة «مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة» (الموساد) بدلاً من الدائرة التي الغيت، واستخدامها وراء الحدود[١٣].

وبعد فترة وجيزة، وقعت الأزمة الثالثة، القاتلة، ونعني بها الانهيار الذي حدث في بغداد. فقد أقامت اسرائيل، في بغداد، عدة شبكات منها ما هو للتجسس ومنها ما هو لتنظيم الهجرة. ولكن حدث إخفاق في العمل هناك، فبدلاً من فصل الشبكات بعضها عن البعض الآخر وقطع كل الاتصالات القائمة بينها، كانت الواحدة منها ترتبط بالأخرى، بحيث أن رجال أحد التنظيمات كانوا يقومون، أكثر من مرة، بوظائف في تنظيم آخر أو تنظيمين آخرين. وهكذا عرف الكثيرون هوية زملائهم ووظائفهم السرية. وعندما حاول رئيس الشبكة الجديد، وهو شاب لقبه زكي حبيب، واسمه الحقيقي مردخاي بن – بورات (عضو كنيست حالياً)، أن يفصل الشبكات، كان الأمر قد أصبح متأخراً. وعندما ألقي القبض على قادة إحدى المنظمات، ثم كشف التنظيم بأسره. وهكذا وقع في يد المباحث العراقية عشرات الشبان اليهود، الواحد تلو الآخر، ونجح مردخاي بن – بورات في الهرب، فقد دخل خلسة، في الظلام، إلى طائرة وهي تقلع. لكن رئيس شبكة التجسس يهودا تاجر اعتقل وحكم عليه بالسجن المؤبد. وتم إعدام شابين يهوديين في بغداد[١٤].

بروز إيسر هرئيل وتاسيس أطر المخابرات وأجهزتها

نمت داخل أسرة المخابرات شخصية جديدة هي إيسر هرئيل، أو كما يدعى، بسبب قصر قامته، «ايسر الصغير». وكان هذا رجلاً من الخارج لا ينتمي إلى الحلقة الداخلية من «رجال أمنناء». لكنه حظي، خطوة فخطوة بثقة دافيد بن – غوريون. فبعد أن نظم هرئيل جهاز المخابرات (الشين – بيت) وأسسها على طاقة بشرية ممتازة، وبعد أن نجح في القضاء على بقايا الحركات السرية التي كانت قائمة قبل الدولة، تدرج إلى مرتبة كبيرة في

أجهزة المخابرات، فعين، بعد استقالة رؤوفين شيلواح سنة ١٩٥٣، رئيساً للموساد وظل مسؤولاً عن الشين – بيت، وعينه بن – غوريون شخصياً، «المسؤول عن المخابرات» (ميمونة – بالعبرية)، ومع استقالته، في آذار (مارس)، ١٩٦٣، ألغي هذا المنصب.

وفي تلك الفترة، تأسست تدريجياً، أطر المخابرات وأجهزتها. فقد قسمت بحسب الهيكل التنظيمي الجديد، إلى خمسة أجهزة، هي[١٥]: ١ – شعبة الاستخبارات العسكرية؛ ٢ – شعبة المهمات الخاصة في شرطة اسرائيل؛ ٣ – مكتب التحقيقات في وزارة الخارجية؛ ٤ – المؤسسة المركزية للمخابرات والامن (الموساد)؛ ٥ – جهاز المخابرات العامة (شين – بيت – كلي).

والآن، جاء دور إلقاء الضوء على عمل كل من تلك الأجهزة، والمهام الملقاة على عاتقها:

أولاً: شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان): وهي اختصار للكلمتين العبريتين: «أغاف مودیعین» ، وهي إحدى الشعب الرئيسية في الأركان العامة التابعة للجيش الاسرائيلي. ومن مهماتها الرئيسية: (١) تقديم تقويم مخابراتي لسياسة أمنية، التخطيط للحرب وللسياسة الأمنية الجارية، توزيع المعلومات المخابراتية على مؤسسات الجيش الاسرائيلي، وعلى جهات حكومية أخرى؛ (٢) المسؤولية عن الأمن الميداني، ويشمل ذلك إقامة جهاز أمن ميداني وتشغيله؛ (٣) توجيه أعمال الرقابة العسكرية وتشغيلها؛ (٤) توجيه وكالات لتجميع المعلومات وتشغيلها؛ (٥) تطوير الرسم، وبخاصة رسم الخرائط وتوزيعها وتطويرها؛ (٦) تطوير وسائل خاصة لعمل الاستخبارات؛ (٧) تطوير نظرية استخباراتية في مجال البحث، والتجميع والأمن الميداني؛ (٨) إعداد جهاز الاستخبارات لمهماته بواسطة وحدات مرتبطة به وبواسطة مدارس عسكرية؛ (٩) المسؤولية عن الملحقين العسكريين في الخارج، العلاقات مع الملحقين العسكريين للدول الأجنبية؛ (١٠) تنسيق سياسة الاستخبارات، والأمن الميداني وإعلام الجيش الاسرائيلي مع بقية الجهات في أسرة المخابرات.

ويرئس الاستخبارات العسكرية (أمان) جنرال له نائب، وترتبط برئيس الاستخبارات هذا عدة أقسام ودوائر، منها قسم للتجميع وقسم للأمن الميداني وقسم للبحث، وقسم للعلاقات الخارجية وقسم للتنظيم، وللرقابة، وللإستخبارات الميدانية، وكذلك قسم للإستخبارات البحرية والاستخبارات الجوية. وهو، أي رئيس الاستخبارات العسكرية، أيضاً، ضابط استخبارات رئيسي ينفذ المهمات الملقاة على قادة الفروع الرئيسية في الجيش وتخضع (أمان) للأركان العامة ولوزير الدفاع[١٦]. ومن الفروع الهامة في الاستخبارات العسكرية، الفرع المسؤول عن الأمن الميداني. فهذا يهتم بمنع الثرثرة بين الجنود، وبالترتيبات الأمنية والسرية داخل المنشآت المختلفة، ويشرف أيضاً على تصنيف الوثائق والمواد السرية والمحافظة عليها. ويعمل أعضاء الأمن الميداني بالتنسيق مع جهاز المخابرات العامة (شين – بيت) والشرطة المدنية والشرطة العسكرية لتحديد عملاء العدو

الذين تسللوا إلى صفوف الجيش الاسرائيلي، أو الجنود الاسرائيليين الذين تم تجنيدهم للعمل لصالح مخابرات العدو[١٧].

ثانياً: شعبة المهمات الخاصة في شرطة اسرائيل: وهي هيئة تنفيذية مهمتها الاساسية إتمام أعمال المخابرات في كل ما يتعلق بالاعتقالات والتحقيق مع المتهمين وتقديمهم للمحاكمة. وذلك للحيلولة دون قيام رجال المخابرات بهذه المهمة، الأمر الذي يؤدي إلى كشفهم أمام الجمهور، ولهذا تقرر إناطة هذه المهمة بجهات مكشوفة وعلنية. وقد نقلت اسرائيل هذا الاجراء عن بريطانيا. وفي اسرائيل، تنهي الشرطة المهمة التي يبدؤها رجال الأمن[١٨].

ثالثاً: دائرة التحقيقات في وزارة الخارجية: وهي تقوم بتجميع المعلومات المكشوفة والتقارير الديبلوماسية وتحللها؛ حيث أن وضع الديبلوماسي يسمح له بحضور الحفلات والاستقبالات الرسمية، ومن خلال ذلك، يستطيع الحصول على معلومات مباشرة من قبل شخصيات البلد، أو من قبل زملائه ممثلي الدول الاخرى. كما يستطيع الحصول على الكتب أو المنشورات التي توزع على نطاق محدود، كما يقوم بزيارة المنشآت العسكرية التابعة لمضيفيه، وكذلك حضور الاستعراضات العسكرية. وكل هذه المادة الغزيرة التي تتدفق على دائرة التحقيقات التابعة لوزارة الخارجية، إضافة إلى المادة التي يتم الحصول عليها بواسطة اتفاقيات تبادل المعلومات المعقودة بين اسرائيل والدول الاخرى،تتم دراستها واستخلاص النتائج منها، بحيث تساهم في بلورة خطوط السياسة الخارجية. وأن نشاط دائرة التحقيقات محصور في القضايا المتعلقة بوزارة الخارجية، ولكنها تساهم أيضاً في الحرب السرية ضد المخابرات العربية ومساعديها العلنيين والخفيين[١٩].

رابعاً: المؤسسة المركزية للمخابرات والأمن (الموساد): يعدّ البعض الموساد من أهم مؤسسات المخابرات؛ فهي تقوم بتجميع كافة المواد وتجمل تقويمات الوضع التي تصل من قبل بقية أجهزة الأمن وتضع استنتاجاتها وتوصياتها، وتقدمها للحكومة. وهي تقوم، أيضاً، بالتنسيق بين أجهزة الأمن، وبتحديد الأهداف والغايات لهذه الأجهزة، وهي التي تخطط لها عمليات ذات أهمية خاصة. وعلى الغالب، فإن رجالها لا يقومون بتنفيذ العمليات[٢٠]. وهي مسؤولة عن النشاط الرسمي السري خارج حدود الدولة. وأن مجالات عملها الرسمي الرئيسية هي: (أ) جمع المعلومات حول قضايا سياسية وعسكرية وأمنية؛ (ب) عمليات خاصة، تدخل فيها حرب المخابرات؛ (ج) البحث الذي يعمل على التقدير المخابراتي بناء على المواد المجمعة في (الموساد).

وقد تأسست الموساد التي يرتبط رئيسها مباشرة برئيس الحكومة[٢١] في ربيع ١٩٥١، حيث ورثت مهمة الدائرة السياسية التي كانت جزءاً من وزارة الخارجية.

خامساً: جهاز المخابرات العامة (شين- بيت- كللي): يقوم هذا الجهاز بتعقّب عملاء العدو، بصورة خاصة، والعملاء الأجانب بصورة عامة، ويقوم، أيضاً، بإفشال نشاطات هؤلاء العملاء والتحقيق معهم، بعد اعتقالهم، من أجل استكمال الاثباتات المطلوبة

لتقديمهم للمحاكمة. ولكن القبض على العملاء الأجانب ليس إلا إحدى المهمات الملقاة على جهاز المخابرات العامة، حيث أن هناك مهمات أخرى كثيرة، تخلقها الظروف. ففي بداية قيام الدولة، عمل جهاز المخابرات العامة، بالاضافة إلى التجسس المضاد، على تعقب التنظيمات السرية التي ظهرت في اسرائيل وتصفيتها. كما تم بفضل جهود الشين – بيت اكتشاف تنظيمات سرية دينية – متطرفة، خططت لتنفيذ أعمال تخريبية وجرائم ضد المؤسسات العامة، احتجاجاً على العلمانية المبالغ فيها لدولة اسرائيل. كما قامت المخابرات العامة بمهمة أخرى صعبة، وخطيرة للغاية، وهي مطاردة واعتقال من تلاحقهم اسرائيل من المجرمين النازيين الذين اختفوا في اوروبا واميركا الجنوبية أو في الدول العربية. كما قامت المخابرات العامة، ابتداء من سنة ١٩٥٤، بالعمل ضد الفدائيين الذين تسللوا إلى اسرائيل[٢٢]. ومن مهمات هذا الجهاز، أيضاً، محاربة المنظمات الفدائية، ويعني ذلك تجميع المعلومات والمراقبة، وأما الاعتقال فيتم من قبل قسم المهمات الخاصة التابع للشرطة، كما تقوم بمهمة حماية الشخصيات والمؤسسات الاسرائيلية في الداخل والخارج، ويعتبر ذلك من عملها اليومي. ويخضع جهاز المخابرات العامة لإشراف مكتب مراقب الدولة الدائم، وكذلك هناك طرق رقابة عامة عليه: استجوابات في الكنيست، والتوجه إلى محكمة العدل العليا، وتقديم تقرير حول نشاطاته أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وكما هو الحال بالنسبة لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي والموساد، فإن أصل الشين – بيت يعود إلى مصلحة المعلومات (الشاي) التابعة للهاغاناه وقد تأسس في بداية سنة ١٩٤٨ وكان مديره الأول إيسر هرئيل[٢٣].

وفيما يلي عرض لاسماء القادة والمسؤولين، الذين تولوا إدارة الفروع الثلاثة الرئيسية في أجهزة الأمن الاسرائيلية، وهي الاستخبارات العسكرية، والمخابرات العامة (شين – بيت)، والموساد.

الاستخبارات العسكرية (أمان)[٢٤]: أول رئيس لشعبة الاستخبارات، كان المقدم إيسر بئيري. وفي بداية سنة ١٩٤٩ أقيل من منصبه، وحل محله المقدم حاييم هرتسوغ. وفي نيسان ١٩٥٠ حل مكانه العقيد بنيامين جيبلي، الذي أعفي من منصبه لاشتراكه في فضيحة لافون. وجاء بعده الجنرال يهوشفاط هركابي، بقي أربع سنوات، ثم استقال بسبب «إذاعة التجنيد» في نيسان (ابريل) ١٩٥٩. ثم عاد الجنرال حاييم هـرتسوغ واستلم رئاسة الاستخبارات مرة ثانية وبقي حتى سنة ١٩٦٢.

جاء بعده الجنرال مئير عميت. وفي سنة ١٩٦٤ تسلّمها أهارون ياريف حتى منتصف عام ١٩٧٢، حيث أنهى خدمته في الجيش الاسرائيلي. وحل مكانه الجنرال الياهو زعيرا، الذي أقيل من منصبه، بناء على توصيات لجنة اغرانات بسبب التقديرات الخاطئة، عشية حرب تشرين الأول (اكتوبر)، ثم جاء بعده الجنرال شلومو غازيت. والآن يشغل هذا المنصب الجنرال يهوشع ساغي.

المخابرات العامة (شين-بيت)[٢٥]: تأسست في بداية سنه ١٩٤٨. كان المدير الأول،

إيسر هرئيل، وبقي في هذا المنصب حتى خريف ١٩٥٢، حيث عين رئيساً للموساد ومسؤولاً عن أجهزة الأمن. ولدى استقالته في آذار (مارس) ١٩٦٣، ربط الجهاز بصورة غير مباشرة مع رئيس الحكومة. وعندما تأسس الشين – بيت، كان جزءاً من الجيش الاسرائيلي، وفي بداية الخمسينات أصبح هيئة مدنية ، ومنذ ذلك الوقت أصبح الجهاز مرتبطاً مع رئيس الحكومة. ولم يسمح حتى اليوم بنشر اسم الشخص الذي ترأس هذا الجهاز في الفترة ما بين خريف ١٩٥٢ وبداية ١٩٥٤. وفي عام ١٩٥٤ عين لهذا المنصب، عاموس منور، الذي شغله مدة عشر سنوات. ومنذ سنة ١٩٦٣، وحتى نهاية ١٩٧٤، ترأسه يوسف هارملين. ولا يتم نشر اسم رئيس هذا الجهاز طالما هو في الخدمة (نشر مؤخراً اسم رئيس هذا الجهاز، الذي استقال من منصبه، وهو ابراهام احيطوف، وحل مكانه شخص لم يكشف عن هويته).

مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد)[٢٦]: أول رئيس للموساد هو، رؤوفين شيلواح. وفي خريف سنة ١٩٥٢ عين بدلاً منه ايسر هرئيل الذي عين أيضاً رئيساً لأجهزة الأمن. ولدى استقالته في آذار (مارس) ١٩٦٣، ألغي منصب «الميمونة» ولم يجدد بعد.

حل مكانه كرئيس للموساد، الجنرال مئير عميت، وفي سنة ١٩٦٨ حل مكانه الجنرال تسفي زامير، الذي ترك منصبه في صيف عام ١٩٧٤. ولا يسمح بنشر اسم رئيس الموساد خلال فترة خدمته.

وأشارت بعض المصادر الغربية إلى أن الجنرال اسحاق حوفي، هو الذي يشغل رئيس الموساد منذ سنة ١٩٧٤، بعد أن كان يشغل قائد المنطقة الشمالية خلال حرب ١٩٧٣. وقد احتج لعدم تعيينه رئيساً للأركان، واستقال من الجيش.

المخابرات الاسرائيلية بعد إيسر هرئيل

كما ذكرنا سابقاً، نجح إيسر هرئيل، الشخصية المركزية في المخابرات الاسرائيلية، في تلك الفترة في بناء مكانة خاصة لنفسه، بدت وكأنها غير قابلة للإهتزاز. فقد كان مسؤولاً، فعلاً، عن المخابرات، ورئيساً للجنة رؤساء الأجهزة، وعمل رئيساً للمؤسسة (الموساد)، وكان رئيس الشين – بيت خاضعاً لسلطته مباشرة. وأوجد هرئيل هيئة للتنسيق بين الأجهزة المختلفة، وهو لم يكن «مسؤولاً» وإنما «رئيساً»، حيث كان يدعو بصورة دائمة إلى اجتماع يحضره رؤساء الموساد والشين – بيت، والاستخبارات العسكرية، والشرطة ووزارة الخارجية، وبقية الأجهزة الأمنية التي لها علاقة بقضية معينة، من أجل تقديم التقارير الجارية ومناقشة المواضيع المطروحة على جدول الاعمال، مثل الصواريخ في مصر، والتغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط، أو كيفية مجابهة نشاط التجسس والتآمر داخل اسرائيل نفسها[٢٧]. وبين الأجهزة الكبرى الثلاثة، كانت الاستخبارات العسكرية (أمان) هي الوحيدة غير الخاضعة لقيادته. وكان باب بن – غوريون مفتوحاً أمامه دائماً، وكان

يصغي بانتباه إلى أقواله. وكان «العجوز» بن – غوريون يكن له ثقة كبيرة، فمنذ سنة ١٩٥٦، أعد شاؤول أفيغور، بناء على طلب «العجوز»، تقريراً ومجموعة من التوصيات حول تغيير الهيكل التنظيمي للأجهزة، وفهم منها، ولو بصورة غير مباشرة، أنه ينبغي وضع شخص آخر على رأسها. لكن بن – غوريون لم يبد اهتماماً بالتوصيات وأبقى الوضع على حاله. والحقيقة أنه لم يستجب لطلب إيسر هرئيل المتكرر والمتعلق بنقل التقويم القومي للوضع، الذي يسلم بصورة دائمة إلى الحكومة، من الاستخبارات العسكرية إلى المؤسسة (الموساد). غير أن علاقة بن – غوريون كانت، على أي حال، محصورة في كونه مستشاراً لشؤون الاستخبارات والأمن، وكان لتقديراته وزن حاسم[٣٨]. ولا يعني هذا أن إيسر هرئيل بالرغم من علاقته المميزة مع بن – غوريون، لم يجابه صعوبة ومعارضة من قبل رؤساء الأجهزة الأمنية الاخرى. فعلى سبيل المثال، لم يوافق كل من رئيس الأركان ورئيس شعبة الاستخبارات على هذا الوضع المتميز، حيث نشبت نتيجة لذلك عدة احتكاكات. ولكن سادت علاقة طيبة بينه وبين رئيس الأركان حاييم لاسكوف، الأمر الذي ترك أثراً طيباً على أجهزة المخابرات[٣٩].

وقد تغير هذا كله خلال أسابيع معدودة سنة ١٩٦٢، وذلك إثر قضية العلماء الالمان في مصر. ففي تموز (يوليو) ١٩٦٢، أطلق الجيش المصري سلسلة من الصواريخ التجريبية متوسطة المدى، وارتفعت أصوات تتهم إيسر هرئيل بالركض وراء يوسله (طفل اختطفه اقاربه المتدينون، وهربوه إلى الخارج، وقد تدخلت المخابرات لإعادته لوالديه)، بدلاً من الاهتمام بأمور جادة. ومع أن هرئيل استنفر رجاله فوراً لكشف مشروع الصواريخ المصري، وقد نجح في ذلك، إلا أن الأمر لم يبدد الانطباع القائل بأن المخابرات تنزلق أحياناً إلى مهمات ثانوية بالنسبة إلى أمن الدولة. وخلال زمن قصير، اكتشف مبعوثو الموساد أن جماعة من العلماء الالمان تساعد عبدالناصر على تطوير صناعة صواريخ مصرية. وعلى الفور، اتخذت إجراءات ملائمة لوقف أعمالهم في مصر. وتحدثت صحف العالم عن التهديدات، وعن مضايقة العلماء الالمان في مصر، من قبل مجهولين. لكن خلال موجة الأخبار التي وصلت إلى البلد حول نشاط العلماء الالمان، شاعت أيضاً قصص عن الاشعة القاتلة، والسلاح البكتيري والاشعاعي والكيماوي: سلاح يفني كل شيء حي، ونتيجة لذلك، ساد الذعر بين الجمهور، وظهرت مرارة اليهود، وحساسيتهم العميقة إزاء كل ما هو مرتبط بالمانيا. ويبدو أن إيسر هرئيل نفسه، الذي تأثر بشكل عميق بالقبض على ايخمان، والذي اتخذ موقفاً متطرفاً من سياسة بن – غوريون الداعية للتقرب من المانيا، أعطى وزناً مبالغاً فيه للقصص الخيالية المتعلقة بالأسلحة الرهيبة التي يعدها علماء نازيون لناصر. وفي أوج الحملة العامة والسياسية ضد الالمان، وضد المانيا نفسها، تنبه بن – غوريون إلى الخطر الكامن وراء ذلك كله، خصوصاً بعد أن اتضح له أن الصواريخ الالمانية ليست مخيفة إلى تلك الدرجة التي يعتقدها هرئيل. ونشب خلاف عنيف بين الرجلين كان أثره مضاعفاً، بسبب تقاربهما والثقة العميقة المتبادلة بينهما. وقد غضب إيسر هرئيل واستاء وقدم استقالته. وعندما يئس بن – غوريون من حمله على العودة عن خطوته، اتجه إلى البحث عن «قائم مقام» مؤقت للميمونة. وفي النهاية، عين مئير عميت،

رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، الذي تولى مؤقتاً إدارة الموساد . وبعد مرور فترة عين عميت رئيساً للموساد[٣٠]، وعين مساعده العقيد اهارون ياريف مديراً للاستخبارات العسكرية .

اهتمامات جديدة

أدى تغيير الاشخاص في رئاسة المخابرات إلى تغيير كبير في الفهم الاساسي، وفي طرق عملها. فقد ألغي منصب، ميمونة (المسؤول) عن أجهزة المخابرات، ولم يجدد بعد ذلك. وفي الحقيقة، بقي رئيس المؤسسة (الموساد) رئيساً للجنة رؤساء أجهزة المخابرات، لكنه لم يبق مسؤولاً عنهم بصورة عامة. وكانت هناك أهمية كبرى لانتقال مئير عميت، من شعبة الاستخبارات، حيث شعر كرئيس لشعبة الاستخبارات، بأن على هذه الشعبة التي تشكل «العميل» الرئيسي للمؤسسة في كل ما يتعلق بالمعلومات المستقاة من الخارج، أن تتلقى معلومات أكثر شمولاً وأكثر ملاءمة لتنفيذ تحقيقاتها وتقديراتها. ونشأت، في هذا الوقت، وبصورة طبيعية، علاقات أكثر وثوقاً بين شعبة الاستخبارات والموساد. وفي الفترة التي تسلم فيها عميت رئاسة الموساد، نجحت المخابرات الاسرائيلية في تحقيق إنجازات كبيرة، وكان أهمها وصول طائرة الميغ ٢١ العراقية، في ١٦ آب (اغسطس) ١٩٦٦، إلى اسرائيل، ولكنها، بالمقابل، أصيبت بخيبات كبيرة، منها اعتقال فولفغانغ لوتس، وهو ألماني كان يدير مدرسة للفروسية في القاهرة، وكان في الواقع اسرائيلياً، أرسل إلى مصر تحت ستار أجنبي. كما اعتقل ايلي كوهين الجاسوس اليهودي المعروف في سوريا[٣١].

اعتـزل مئيـر عميت منصبه كرئيس للمؤسسة (الموساد) سنة ١٩٦٨، عندما تقرر بصورة مبدئية، أن يستقيل رئيس كل جهاز بعد انقضاء خمس سنوات على عمله. وعندما طلب تمديد فترة خدمته، قال له رئيس الحكومة اشكول: «لدي عمل لك؛ إما مدير لشركة كور أو تسيم»[٣٢]. ولقد تم خلال رئاسته للموساد، أن برزت شعبة الاستخبارات في رئاسة الأركان، كعامل رئيسي في أسرة التجسس الاسـرائيلية. وقـد قوي هـذا الانطباع في السنوات الاخيرة، سواء بسبب حاجات حرب الاستنزاف العسكرية، أم بسبب قوة رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (وخاصة اهارون ياريف)، أو كنتيجة متأخرة لعدم وجود ميمونة يحول المؤسسة (الموساد) إلى جهاز رئيسي بسبب قربه من رئيس الحكومة. ولهذا السبب أو ذاك، بدا، في السنوات الاخيرة، أن شعبة الاستخبارات العسكرية هي التي قامت بدور المحور الرئيسي في أسرة الاستخبارات والأمن. ويبدو أنها احتلت المكان الأول بالنسبة للحصول على المعلومات الموثوقة ومستوى البحث الممتاز والوسـائل الفنيـة والالكترونية المتطورة جداً[٣٣]. وهنا، لا بد من الاشارة إلى أن تصدر الاستخبـارات العسكرية المكان الاول في جهاز الاستخبارات والأمن الاسرائيلي، طيلة الفترة السابقة، قد جعلها تدفع الثمن في أعقاب حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وذلك بسبب تقديراتها الخاطئة حول احتمال قيام العرب بشن هجوم على اسرائيل؛ لهذا تم، بناء على توصيات لجنة اغرانات، إقالة رئيس الاستخبارات العسكرية، الجنرال الياهو زعيرا، بسبب الفشل الذريع الـذي منـي به، وكـذلك إقـالة العميـد آرييه شـاليف، مساعـد رئيس شعبة

الاستخبارات العسكرية للابحاث والتقويم، وإقالة المقدم يونا بندرمان رئيس فرع مصر في قسم الأبحاث التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية، «الذي كان مسؤولاً عن الأخطاء المضللة للتقويمات وعدم التحذير من نوايا العدو المصري». وكذلك عدم إسناد أية مهمات استخبارية للمقدم رافيد غيداليا الذي كان ضابط استخبارات في الجبهة الرئيسية، وهي الجبهة الجنوبية[٣٤].

الانتقادات الموجهة للاستخبارات والمطالبة بالاصلاح

بعد حدوث المفاجأة في حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، والكشف عن تقصيرات داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، ابتداء من رئيس الأركان ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، أخذت مختلف الأوساط الاسرائيلية الرسمية والصحافية تتحدث عن المخابرات الاسرائيلية، وتعمد إلى توجيه اللوم إليها، وتحميلها مسؤولية ما حدث في حرب ١٩٧٣. وكان هناك من انتقد بشدة الاعتماد فقط على «التقويم» الذي تعده الاستخبارات العسكرية، ودعا هؤلاء إلى إشراك بقية الأجهزة الأمنية في هذا المجال الحيوي. كما كانت هناك بعض الجهات، وكما يحدث عادة لدى حدوث أي فشل، تحصي الاخطاء التي ارتكبتها الاستخبارات الاسرائيلية، لتؤكد عدم صلاحية جهة أمنية واحدة في تقرير «التقويم». ويتحدث المعلق العسكري لصحيفة هآرتس زائيف شيف، عن هذا الموضوع فيشير إلى أنه، خلال ٢٦ سنة مرت على تأسيس الجيش الاسرائيلي، تم إقالة أقل من عشرة من كبار الضباط. ولكن جهازاً واحداً في الجيش تميز بتاريخ الاقالات فيه، بالمقابلة بشعب وأسلحة أخرى، وهو الاستخبارات العسكرية. حيث أن أربعة من أصل القادة السبعة الذين رئسوا شعبة الاستخبارات قد أقيلوا من مناصبهم حتى سنة ١٩٧٣. وهؤلاء هم إيسر بئيري وبنيامين جيبلي ويهوشفاط هركابي وأخيراً الياهو زعيرا[٣٥].

كما أن تقدم المخابرات الاسرائيلية، وقدرتها على استخدام الوسائل الحديثة جداً لم يمنع، وقوع أخطاء خطرة. ومرة تلو الاخرى، ارتكبت هذه المخابرات أخطاء في تقديراتها بالنسبة إلى مواضيع ذات أهمية كبرى، أو اتضح فجأة أن أحداثاً أمنية حيوية فاجأتها بصورة تامة. وأدت انتصارات الجيش الاسرائيلي، وكذلك مرور الزمن، إلى إخفاء هذه الأخطاء ونسيانها. «ولكن، بعد ما حدث عشية يوم الغفران، يجدر بنا أن نتفحص ما إذا كانت المخابرات الاسرائيلية تتميز بنزوعها إلى الفشل في الأمور الكبرى»[٣٦]. وأشار البعض إلى أن هذه الاخطاء بدأت تظهر قبل إنشاء شعبة الاستخبارات رسمياً، حيث كان هناك عدد من رجال الاستخبارات في الهاغاناه، الذين قدروا أن الملك عبدالله لن يشرك الجيش الاردني في الحرب ضد اسرائيل. وكان الخطأ الثاني في أواخر ١٩٦٠، حيث تحرك الجيش المصري، إثر العدوان على بلدة التوافيق السورية، إلى سيناء، وحينها «قامت ضجة، وأعلن الاستنفار في الجيش الاسرائيلي، ومرت أسابيع إلى أن هدأ الوضع»[٣٧].

كما اتضح أيضاً أن اسرائيل فوجئت مرة أخرى في صيف سنة ١٩٦٢، في ذكرى

الثورة في مصر، وذلك حين أطلق المصريون عدداً من صواريخ أرض – أرض متوسطة المدى. وقال عبدالناصر، حينها، أن في حيازته سلاحاً من شأنه أن «يغطي» مدن اسرائيل. ولم تكن الاستخبارات الاسرائيلية قد أدركت أن المصريين بلغوا هذه المرحلة من إنتاج صواريخهم. وأصبح الموضوع محور خلاف في أجهزة الاستخبارات. وادعى إيسر هرئيل، رئيس مؤسسة الاستخبارات والأمن، بأنه كان لدى اسرائيل ما يكفي من المعلومات. ولكن تقدير هذه المعلومات لم يتم كما يجب، وحاول تحميل المسؤولية للاستخبارات العسكرية، التي كانت أعمال البحث والتقويم في مجال مسؤولياتها[٣٨]. واتضح، في أيار (مـايو) ١٩٦٧، أن الاستخبارات الاسرائيلية ارتكبت خطأ كبيراً بالنسبة إلى احتمال الحرب مع العرب، وكان تقديرها، في حينه، أن عبدالناصر لن يكون مستعداً للحرب قبل سنة ١٩٧٠، ولم يخطر ببالها أن حرباً قد تنشب أيضاً، عندما بدأ عبدالناصر يرسل جيوشه إلى سيناء، ذلك أن حربه في اليمن حولت أنظارها. كما أخفقت الاستخبارات الاسرائيلية، مرة أخرى، سنة ١٩٧٣، فيما يتعلق بطرد المستشارين السوفيات من مصر. فأثر عملية الطرد هذه، قدر، في اسرائيل، أن خروج الروس يعني، عملياً، تلاشي الخيار العسكري المصري. أما «الخطأ الاكبر» فتمثل في إخفاقات الاستخبارات الاسرائيلية، التي أدت إلى مفاجأة اسرائيل بحرب تشرين الأول (اكتوبر). فقد ارتكبت الاستخبارات الاسرائيلية خطأين خطرين، تمثل الأول منهما بالخطأ الذي نجم عن التقويم غير السليم للتأهب العسكري الذي كان يحدث في مصر وسوريا، خلال الفترة التي سبقت الحرب. أما الخطأ الثاني، وهو الأخطر والأهم، فهو الخطأ الكبير الذي لم يقتصر على الايام القليلة التي سبقت الحرب فقط، وإنما تطور واستمر فترة طويلة جداً: فقد بدأ بعد حرب الأيام الستة أو، على الأقل، منذ انتهاء حرب الاستنزاف في آب (اغسطس) ١٩٧٠. إنه الخطأ في تقويم ميزان القوى. ولولا هذا الخطأ الضخم المستمر، لكان هناك شك كبير فيما إذا كان سيقع الخطأ التالي: فشل الانذار[٣٩].

لماذا الاستخبارات العسكرية

انتقد البعض، وبخاصة في أعقاب حرب ١٩٧٣، سيطرة الاستخبارات العسكرية على أجهزة المخابرات الاخرى، وأعطاءها أولوية استثنائية، حيث لم يكن للهيئات الباقية ما تقوله، أو أن صوتها تلاشى منذ وقت طويل، حتى أنه لم يطرح عليها أية اسئلة. وتطرقت لجنة اغرانات إلى هذا الوضع الشاذ، وشددت عليه في تقريرها الجزئي. وجاء في التقرير: «انه كان لتركيب جهاز المخابرات انعكاس خطر على تقويم معلوماتـه عشية الحرب. وبكلمات أخرى، تعتقد لجنة اغرانات أن انفراد شعبة الاستخبارات العسكرية أدى إلى تلقي الحكومة تقويماً للمعلومات غير سليم. كما تطورت النزعة الانفرادية، خلال السنين، تدريجياً، ونمت شعبة الاستخبارات العسكرية لتصبح امبراطورية تلقي بظلها على الشركاء الآخرين في جهاز المخابرات»[٤٠].

وفي عهدي رئيسي الأركان دوري ويادين، كانت الاستخبارات العسكرية قسماً من شعبة الأركان العامة، إلى جانب قسم العمليات. وكان حاييم هرتسوغ رئيسـاً لقسم

الاستخبارات، وكانت مكاتبه في يافا، بعيداً عن الأركان العامة. ولم يكن لهرتسوغ، تقريباً، أي اتصال مباشر برئيس هيئة الأركان. وأقيمت، خلال تلك الفترة، لجنة رؤساء الأجهزة بموجب توصية حاييم هرتسوغ. ولم تبرز الاستخبارات العسكرية في اللجنة الأولى لرؤساء الأجهزة، أكثر من باقي شركاء جهاز المخابرات. وقد ضمت اللجنة الأولى: رؤوفين شيلواح – رئيساً، وايسر هرئيل وحاييم هرتسوغ وبوريس غوريئيل، من وزارة الخارجية، ويحزقيل ساهر[٤١]. وفي ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٥٣، احتلت الاستخبارات مكانة شعبة في الأركان العامة، بناء على توصية موشي دايان. وذلك إثر اتفاق تم بينه وبين بنيامين جيبلي، الذي تولى رئاسة الشعبة. وكان هذا التغيير مهماً، ليس من ناحية التوسع والمكانة فحسب، بل، أيضاً، بالنسبة إلى احتمال عدم جعل تقويم الاستخبارات معتمداً بشكل زائد على المسؤولين عن العمليات ومتأثراً بهم. وتمت، خلال عهد هركابي، كرئيس لشعبة الاستخبارات العسكرية (أيار – مايو ١٩٥٥، نيسان – ابريل ١٩٥٩)، الانطلاقة الأولى للاستخبارات العسكرية، وأصبحت أهم جهاز بين أجهزة المخابرات الاسرائيلية. وقفزت الابحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية قفزة مهمة. وحدث التطور الثاني المهم، عندما ألقيت على رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية مهمة إعداد تقويم للمعلومات على المستوى القومي، وتقديمه إلى كل من رئيس الحكومة ووزير الدفاع[٤٢].

وكان ايسر هرئيل، رئيس الموساد، قادراً على العمل من أجل مزيد من التوازن بين شعبة الاستخبارات العسكرية والموساد، وكان يعارض توسيع مجال عمل شعبة الاستخبارات. ولكن محاولات تقليص مجالات توسع الشعبة فشلت إلا في حالتين: الأولى: نقل مهمات مكافحة التجسس إلى جهاز الأمن (شين – بيت)، والثانية: نقل موضوع معين من الشعبة إلى الموساد، في اعقاب توصية لجنة يادين – شيرف سنة ١٩٦٣، ولم يكشف عن هذا الموضوع. كما طالب موشي شاريت، عندما كان وزيراً للخارجية، بأن تعمل شعبة الاستخبارات في المجالات العسكرية فقط، ولكنه فشل. فأخذ قسم الأبحاث في وزارة الخارجية يتلاشى، وفيه الآن، مثلاً، باحث واحد لمصر، قد لا يستطيع قراءة كل المادة المنشورة عنها[٤٣]. وأشار زئيف شيف، إلى أن «تغلغل» الاتحاد السوفياتي في الدول العربية أدى إلى توسع «امبراطورية» الاستخبارات العسكرية، خصوصاً ابتداء من سنة ١٩٦٥، خلال رئاسة اهارون ياريف للشعبة، بينما حصر الموساد عمله في جمع المعلومات والأبحاث حول مواضيع محدودة جداً. «وأنه كلما ازداد التغلغل الروسي اضطرت شعبة الاستخبارات العسكرية إلى توسيع مجالات اهتمامها إلى موضوعات عامة. فإذا تقرر القيام بعملية انتقامية كبرى في لبنان، كان عليها، وليس على أي هيئة أخرى، تقديم تقرير سياسي: ماذا ستكون انعكاسات تلك العملية؟... وهكذا كان العبء على ضباط شعبة الاستخبارات العسكرية يزداد من سنة لاخرى، ولم يكن للإستخبارات الميدانية داخلها سوى وزن ضئيل جداً نسبياً. وساد داخل الامبراطورية أسلوب ليبرالي، وجرت مناقشات حادة. ولكن بالنسبة إلى الخارج، لم يكن هناك سوى صوت واحد»[٤٤].

ودعا زئيف شيف المخابرات الاسرائيلية إلى عدم التكلم بصوت واحد، وإلى الحرص على الاكثار من وجهات النظر والمقابلة بينها. وهذا لن يتم داخل هيئة مخابرات واحدة،

ولا يمكن تحقيقه إلا بإقامة هيئة أبحاث وتقويم أخرى، بالاضافة إلى تلك الموجودة في شعبة الاستخبارات العسكرية. وأن أحد الامكانات المتوافرة في اسرائيل يتمثل بإقامة هيئة الأبحاث والتقويم الجديدة ضمن إطار الموساد. وهناك إمكان آخر، هو إقامة هيئة الأبحاث والتقويم في دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية. ويؤيد هذا الاقتراح كثيرون من رجال شعبة الاستخبارات العسكرية، ويقولون أن من الضروري أن تكون الهيئة الجديدة ضمن إطار هيئة تنفيذية، تحدد سياسة الحكومة وتؤثر فيها. كما إن أحد الامكانات يقضي بأن يقدم كل واحد من الأجهزة الثلاثة – شعبة الاستخبارات العسكرية، والموساد، ودائرة الأبحاث – تقويماً منفرداً. ويقوم مستشار رئيس الحكومة الخاص لشؤون الاستخبارات بتركيب هذه التقويمات. وهناك إمكان آخر يتمثل بتقديم تقويمين للمعلومات، الأول من شعبة الاستخبارات العسكرية، والثاني من دائرة الأبحاث، بحضور جميع رؤساء الأجهزة، وأمام رئيس الحكومة ووزير الدفاع، ومجلس الأمن القومي إذا أقيم. كذلك تجب دراسة إمكان إقامة مجلس استشاري للمخابرات، يستبدل فيه الأعضاء من حين لآخر[٤٥].

وتجدر الاشارة إلى أن أجهزة المخابرات الاسرائيلية، وبخاصة الموساد، عملت كل ما في وسعها لإنقاذ عملائها المعتقلين في الدول العربية، ولم تترك جهة أو وسيلة إلا استخدمتها من أجل عملية الانقاذ. وكان هذا النشاط، ينطبق على مسؤولي أجهزة الأمن كافة، سواء كان ايسر هرئيل أو مئير عميت أو تسفي زامير، الذين استطاعوا إطلاق سراح العميل الاسرائيلي يهودا تاجر، الذي اعتقل في العراق، وكذلك فولفغانغ لوتس من السجن المصري، وكذلك مارسيل نينيو ورفاقها من بقايا الشبكة الاسرائيلية التي اكتشفت في القاهرة. وكان آخرهم باروخ مزراحي، الذي اعترف بالتجسس في صنعاء، حيث سلم إلى مصر ومن ثم أطلق سراحه في أعقاب حرب ١٩٧٣. ولكن الوحيد الذي لم تستطع المخابرات الاسرائيلية إنقاذه، رغم كل المحاولات المستميتة، كان ايلي كوهين، الذي اعدم في سوريا[٤٦].

نبذة عن حياة بعض قادة

المخابرات والاستخبارات الاسرائيلية

ايسر هاليرين (هرئيل): ولد في روسيا سنة ١٩١٢ وقدم إلى فلسطين سنة ١٩٣١. وفي عام ١٩٤٢ انضم إلى جيش الخفر (هنوطروت)، وكانت مهمته حراسة الشواطىء، ولكن الانكليز فصلوه من عمله، بعد أن تعارك مع أحد الضباط البريطانيين. ثم انضم إلى شرطة المستوطنات العبرية. وفي عام ١٩٤٤، أصبح رئيساً للدائرة الداخلية في مصلحة المعلومات (شاي) التابعة للهاغاناه، التي كانت تعمل أساساً بين صفوف منظمتي اتسل وليحي. وخلال اندلاع الحرب عام ١٩٤٧، كان رئيساً لمصلحة المعلومات في تل – ابيب وعضو قيادة الهاغاناه هناك. وعندما تأسس الجيش الاسرائيلي منح رتبة مقدم، ثم قام بتأسيس جهاز المخابرات (شين – بيت) وترأسه. وفي عام ١٩٥٢، عُين رئيساً للمؤسسة

المركزية للإستخبارات والامن (الموساد) ومسؤولاً عن أجهزة الامن. كان مقرباً من رئيس الحكومة ووزير الدفاع دافيد بن - غوريون. وقد ترأس، شخصياً، عمليات مخابراتية كبيرة وسرية، منها عملية اصطياد ادولف ايخمان. وكمسؤول عن الامن الداخلي، كان مسؤولاً أيضاً عن اعتقال يسرائيل بار وكورت سيتا واهرون كوهين، الذين اتهموا بالتجسس لصالح دولة أجنبية وبخاصة الاتحاد السوفياتي. وقد وجهت اليه انتقادات لاذعة، بسبب اخفائه لميكروفونات داخل مكاتب حزب مبام للتجسس عليه. وفي عام ١٩٦٣، نشبت خلافات حادة، في الرأي، بينه وبين بن - غوريون، في أعقاب اكتشاف نشاط العلماء الالمان في مصر، وقد أدى إلى استقالته. وفي عام ١٩٦٥، عُين مستشاراً لشؤون الاستخبارات في مكتب رئيس الحكومة ووزير الدفاع، ليفي اشكول، ولكنه استقال من منصبه بعد فترة قصيرة.

الجنرال مئير عميت: ولد في فلسطين سنة ١٩٢١ وانضم للهاغاناه سنة ١٩٣٦. قاتل في معارك مشمار هعيمك وجرح ابن عامر سنة ١٩٤٧ وجرح في معركة جنين. اشترك في الغارات الاسرائيلية على رفح والنقب الغربي. كان قائداً للواء غولاني في معاركه ضد الجيش السوري. في عام ١٩٥١، كان رئيساً لقسم العمليات في الأركان العامة. وبعد فترة دراسة في بريطانيا عين عام ١٩٥٤ في منصب رئيس شعبة العمليات. ومع تزايد نشاط الفدائيين الفلسطينيين عين قائداً للمنطقة الجنوبية. وفي عام ١٩٥٨، عين قائداً للمنطقة الوسطى، وجرح أثناء هبوطه بالمظلة، الأمر الذي استدعى بقاءه تحت العلاج أكثر من سنة. ثم سافر للدراسة في الولايات المتحدة، ولدى عودته عين في عام ١٩٦١، رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية. ثم استدعي وهو يشغل هذا المنصب لتسلم رئاسة الموساد في أعقاب استقالة ايسر هرئيل عام ١٩٦٣. بقي رئيساً للموساد مدة خمس سنوات، وقد أنهى خدمته سنة ١٩٦٨.

الجنرال تسفي زامير: ولد في بولندا سنة ١٩٢٥ ودخل البلماح وهو شاب سنة ١٩٤٢. قاد، خلال حرب ١٩٤٨، الكتيبة السادسة التي كانت تحرس القوافل من القدس وإليها. عمل سنة ١٩٥١ قائداً للواء «غفعاتي»، وقائداً لمدرسة المشاة التابعة للجيش الاسرائيلي سنة ١٩٥٤. وكان في حرب سيناء سنة ١٩٥٦ قائد لواء. وفي سنة ١٩٦٠ كان رئيس قسم التدريب في الأركان العامة برتبة لواء، وفي سنة ١٩٦٢ كان قائداً للمنطقة الجنوبية. وعمل ملحقاً عسكرياً في بريطانيا والدول الاسكندنافية سنة ١٩٦٦. وبعد عودته إلى اسرائيل سنة ١٩٦٨، عين رئيساً لمؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد). ويقال انه استدعي إلى ميونيخ سنة ١٩٧٢، عندما احتجز الفدائيون الفلسطينيون، الرياضيين الاسرائيليين. كما يقال أن الموساد، خلال فترة توليه لرئاسته، قد نفذت العملية ضد قيادة «الجبهة الشعبية الديمقراطية»، وقامت باغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في بيروت.

الجنرال اهارون ياريف: ولد في موسكو سنة ١٩٢٠ وانضم لصفوف الهاغاناه، سنة ١٩٣٩. خدم في الجيش البريطاني سنة ١٩٤١. عمل ياوراً لرئيس أركان الهاغاناه يعقوب دوري

سنة ١٩٤٧، ثم انتقل إلى شعبة العمليات التابعة للمنظمة سنة ١٩٤٨. عين قائداً لكتيبة في لواء كرملي واشترك في معارك الشمال، وبخاصة في احتلال الناصرة. سنة ١٩٥٦، عين رئيساً لأركان القيادة الوسطى. وفي عام ١٩٥٧، عين ملحقاً عسكرياً في السفارة الاسرائيلية في الولايات المتحدة وكندا. ثم عاد إلى البلاد وعين قائداً للواء غولاني سنة ١٩٦٠. وبعد مرور سنة، انضم إلى شعبة الاستخبارات ثم عين رئيساً لتلك الشعبة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، وبقي في هذا المنصب حوالي تسع سنوات.

الجنرال الياهو زعيرا: ولد في فلسطين سنة ١٩٢٨، تخرج من إحدى كليات القيادة والأركان في الولايات المتحدة. وخلال ١٩٥٤ – ١٩٥٥، كان مدير مكتب رئيس الأركان موشي دايان. وفي حرب سيناء، كان رئيساً لفرع عمليات في الأركان العامة. ثم سافر إلى الخارج بمهمة عسكرية – سياسية. ولدى عودته، تسلم قيادة لواء المظليين النظامي في الجيش الاسرائيلي، وبعد ذلك، كان رئيس قسم العمليات في الأركان العامة. وفي عام ١٩٦٣، انتقل إلى شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) في الجيش، حيث عين سنة ١٩٦٨ مساعداً لرئيسها. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠، عين ملحقاً عسكرياً في الولايات المتحدة وكندا ومنح رتبة لواء. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، بعد اعتزال اهارون ياريف، عين رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية ولكنه أقيل سنة ١٩٧٤، بناء على توصيات لجنة اغرانات، حيث حملته مسؤولية التقصير في تقديم تقديرات خاطئة للحكومة عشية حرب تشرين الأول (اكتوبر).

ابراهام اخيطوف: ولد في ألمانيا سنة ١٩٣٠، درس في المدارس الدينية، عمل حداداً وخراطاً عندما كان شاباً. انضم للغدناع ثم إلى الجيش الميداني. جرح خلال حرب ١٩٤٨ بالقرب من القبيب (قرية بالقرب من رحوبوت)، وذلك بحادث طريق. بقي في المستشفى سنة كاملة، استمع في المستشفى بطريق الصدفة من إحدى الممرضات عن همسات حول وجود وحدة سرية في الجيش الاسرائيلي اسمها شين – بيت. ولكنه لم ينجح في الوصول إلى تلك الوحدة حيث حكم عليه الشخص الذي قابله «بأنه غير ملائم».

بعد فترة قصيرة، استدعي لإجراء حديث آخر مع يوسف هارملين الذي تسلم، فيما بعد، رئاسة الشين – بيت. وقام هارملين بضمه إلى دائرته، ثم أرسل إلى القدس للإشتراك بدورة حول المخابرات، وعاد من الدورة ليتسلم منصباً قيادياً في دائرة الأمن العسكري داخل الشين – بيت، وكان له مساعدان، يخدمان في الجيش خدمة إجبارية وهما شلومو افنيري وابراهام فولفنسون (وهما الآن استاذان في الجامعة العبرية في القدس وجامعة حيفا). وفي حرب سيناء سنة ١٩٥٦ كان مسؤولاً عن المخابرات في قطاع غزة. وخلال عمله بمنصب قيادي داخل الشين – بيت، درس في الجامعة العبرية ونال درجة ليسانس في الحقوق ثم درجة الماجستير، وكان قد حصل على شهادة الدراسة الثانوية عن طريق الدراسة الخارجية.

وفي بداية الستينات، أعير لمؤسسة أمنية أخرى وسافر إلى الخارج لمدة أربع سنوات. وفي إطار عمله في الخارج، ارتبط أيضاً بقضية خطف الولد يوسله شوحماضر،

حيث طلب منه رئيس الموساد، ايسر هرئيل، أن يتقمص شخصية متدينة، ويندس داخل صفوف المتدينين اليهود الموجودين في جنيف لكي يحصل منهم على معلومات حول الحادث. وفي سنة ١٩٧١ عين نائباً لرئيس جهاز المخابرات (شين – بيت). وفي سنة ١٩٧٤، حل مكان يوسف هارملين في رئاسة المخابرات العامة، وقد عينه في هذا المنصب، رئيس الحكومة آنذاك، اسحاق رابين. واستقال من منصبه هذا في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠. وهناك من يسجل، لصالح احيطوف المذكور، الانسجام والتنسيق اللذين تمّا بين مختلف أجهزة الأمن الاسرائيلية، وبخاصة الموساد والشين – بيت والاستخبارات العسكرية (أمان). وهناك من يقول أن مثل هذا التعاون المتبادل والتنسيق بين الأجهزة الثلاثة المذكورة، كان مفقوداً بين رؤساء أسرة المخابرات[٤٧].

---

(١) **سيفر تولدوت هاهاغاناه** (كتاب تاريخ الهاغاناه)، (رئيسا التحرير: بن تسيون ديفور (ويهودا سلوتسكي)، ٣ كتب (٨ أجزاء)، تل – ابيب: معرخوت وعام عوفيد، ١٩٥٤ – ١٩٧٢، المجلد الثاني، الجزء الأول ص ٥١٨ و ٥١٩ (بالعبرية).

(٢) **المصدر نفسه**، الجزء الثاني، ص ٩٩١.

(٣) افرايم ديكل، **عليلوت شاي** (مغامرات الشاي)، تل – ابيب، ١٩٦٥، ص ١٣و١٤ (بالعبرية).

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٦ و١٧.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٥٧.

(٦) كتاب تاريخ الهاغاناه، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الثالث، الجزء الثاني، ص ١٢١٦.

(٧) **المصدر نفسه**، ص١٢١٦ و١٢١٧.

(٨) **المصدر نفسه**، ص١٢٦١.

(٩) ميخائيل بار – زوحار، **هميمونه** (المفوض)، القدس: فيدفلد ونيكولسون، ١٩٧١، المقدمة، ص ٣ (بالعبرية).

(١٠) **ملحق هآرتس**، ١٣/١٠/١٩٧٢.

(١١) يشعياهو لافيط، **ملحميت هتسليبيم** (حرب الاشباح)، تل – ابيب: موكيد، ١٩٦٩، ص ٢٦ (بالعبرية).

(١٢) **ملحق هآرتس**، ١٣/١٠/١٩٧٢.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) لافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٣ – ٢٤٧.

(١٦) ايتان هابر وزئيف شيف، **الكسيكون لبطحون يسرائيل**، (معجم لأمن اسرائيل)، القدس: كيتر، ١٩٧٦، ص ١٩ (بالعبرية).

(١٧) لافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٥.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٦.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٦ و٢٤٧.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص٢٤٧.

(٢١) ايتان هابر وزئيف شيف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٣ و٣٠٤.

(٢٢) لافيط، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤٧ و٢٤٨.

(٢٣) ايتان هابر وزئيف شيف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٠.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١٩.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص٥١٠.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص٣٠٤.

(٢٧) **معاريف**، ٦/٩/١٩٧٤.

(٢٨) **ملحق هآرتس**، ١٣/١٠/١٩٧٢.

(٢٩) **معاريف**، ٦/٩/١٩٧٤.

(٣٠) بار – زوحار، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٤٥ – ٢٤٨.

(٣١) **ملحق هآرتس**، ١٣/١٠/١٩٧٢.

(٣٢) **معاريف**، ٦/٩/١٩٧٢.

(٣٣) **ملحق هآرتس**، ١٣/١٠/١٩٧٢.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل عن تقصير الاستخبارات، انظر تقرير لجنة أغرانات المنشور في دافار، ٣/٤/١٩٧٤.

(٣٥) هآرتس، ٢١/٦/١٩٧٤.

(٣٦) **المصدر نفسه**.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) **المصدر نفسه**.

(٣٩) المصدر نفسه، ١٩٧٤/٦/٢٣.
(٤٠) المصدر نفسه، ١٩٧٤/٦/٢٥.
(٤١) المصدر نفسه.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) المصدر نفسه.
(٤٥) المصدر نفسه، ١٩٧٤/٦/٢٧.
(٤٦) معاريف، ١٩٧٤/٩/٦.
(٤٧) المصدر نفسه، ١٩٨٠/١٢/١٩.

الرائد يوسف رضيعي

الاجراءات البريطانية المضادة لثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين

القوات البريطانية في فلسطين

خلال المرحلة الاولى من الثورة الفلسطينية، أي في عام ١٩٣٦، طبقت القيادة العسكرية البريطانية في فلسطين وشرق الاردن استراتيجية عسكرية دفاعية. فقد اعتمد الفايس مارشال بيرز (Peirse) القائد العام للقوات البريطانية في تلك الفترة، اعتماداً أساسياً، على سلاح الطيران في الرد على هجمات الثوار، بالتعاون مع القوات البرية القليلة العدد نسبياً. ولم تتعد واجبات تلك القوات، في البداية، القيام بدوريات على الطرق الرئيسية، ومواكبة القوافل اليهودية، وحماية الموانىء ومصفاة البترول، ولم تحاول المبادرة بشن أي هجوم ضد الثوار في المناطق الجبلية، بعد انتقالهم إليها، على أثر ازدياد الضغط عليهم داخل المدن التي تركز نشاط تلك القوات فيها وحولها[١].

وقد كان أبرز عمليات الضغط تلك قيام السلطات البريطانية بنسف جزء كبير من مدينة يافا، بهدف ترويع الثوار وإجبارهم على الاستسلام، بالاضافة إلى أهداف أمنية أخرى سنأتي على ذكرها.

وفي فترة لاحقة، وبعد تسلم الجنرال جون ديل (J. Dill) القيادة من الفايس مارشال بيرز، طور تلك الاستراتيجية بحيث أصبحت تعتمد اعتماداً أساسياً على حشد أكبر عدد ممكن من الجنود والمدرعات، والعمل بالتعاون الكامل مع سلاح الطيران. ولكن هذه الاستراتيجية بقيت دفاعية أيضاً ولم تحقق الهدف الذي رسمته القيادة البريطانية لها والمتمثل في إخماد الثورة.

هذه المادة جزء من رسالة ماجستير تقدم الباحث بها لقسم التاريخ والآثار في الجامعة الاميركية في بيروت، تحت عنوان: ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين: تقييم عسكري.

وفي المرحلة الثانية من الثورة، ١٩٣٧ – ١٩٣٩، حدث تقدم كبير في استراتيجية وتكتيكات تلك القوات. فبمجرد تسلم الجنرال ويفل (Wavell) أمور القيادة، لجأ إلى تطوير تلك الاستراتيجية، فاستبدلها باستراتيجية عسكرية هجومية متحركة وأكثر شمولاً، بغرض استرداد زمام المبادرة من الثوار وبحرهم. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، أمر بتشكيل فصائل متحركة تعمل على مدار السنة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الثوار، لحرمانهم من القواعد الامينة التي اعتادوا التمركز فيها بين جماهير الفلاحين. وأمر ببناء السور الحديدي على الحدود الشمالية لمنع تسلل الثوار، ومنع تهريب الاعتدة والذخائر إليهم، وبالتالي عزلهم عن البلاد المحيطة. كما أعطى الضوء الاخضر للكابتن وينجيت (Orde Wingate) لتشكيل المفارز الليلية الخاصة *(Special Night Squads)* والتي لعبت دوراً خطيراً إلى جانب الفصائل المتحركة في مطاردة الثوار وإجهاض عملياتهم ودفعهم للعودة ثانية إلى المدن، حيث سهل حصارهم وبحرهم في النهاية. وعندما تسلم الجنرال هاينغ (Haining) القيادة من الجنرال ويفل وجد الطريق أمامه ممهدة تماماً لاستكمال تنفيذ الخطط التي رسمها سلفه، وخاصة بعد خلق انشقاق داخلي في صفوف الجماهير الفلسطينية، وصل إلى ذروته بتشكيل فصائل السلام تحت إشراف السلطة ووقوف تلك الفصائل في الخندق المعادي للثورة بهدف عزل الثورة عن جماهيرها. وبذلك، تكون القيادة العسكرية البريطانية قد بنت استراتيجيتها العسكرية على فعالية سلاح الطيران في البداية، ثم طورتها بحيث أصبحت تعتمد على حشد وتركيز أكبر عدد ممكن من القوات البرية لتعمل بالتعاون مع سلاح الطيران.

أما المرحلة الاخيرة فقد كانت أكثرها نجاحاً بعد اعتمادها استراتيجية الحرب المتحركة ضد الثوار، حيث استطاعت استرداد زمام المبادرة وأوقعت خسائر كبيرة في صفوفهم، بعد أن كان ميزان القوى قد تحول بشكل ساحق إلى جانبهم. وبذلك، تكون القوات البريطانية قد طبقت مبادىء حرب العصابات بنجاح أكبر مما حققه الثوار، حتى تمكنت في آخر الأمر من إفقادهم توازنهم وقوة اندفاعهم.

التنظيم العسكري سنة ١٩٣٦

لم تكن الحامية البريطانية في فلسطين تزيد على الخمسة آلاف جندي في سنة ١٩٢١، بالاضافة إلى حوالي ١٣٠٠ شرطي، تم تجنيدهم من السكان المحليين[٢]. وقد وضعت تلك القوات بأمرة قائد عام مركزه مدينة القدس، ويتبع من الناحية النظرية، للمندوب السامي الذي هو القائد الاعلى ولكنه يتبع من الناحية العملية القائد العام للقوات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط ومركزه القاهرة. وقد قسمت فلسطين إلى ثلاث مناطق عسكرية على الوجه التالي[٣]:

١ – المنطقة الشمالية: وتشمل مناطق الجليل وحيفا وضواحي جنين.

٢ – المنطقة الجنوبية: وتشمل مناطق اللد وغزة وضواحي نابلس وطولكرم.

٣ – المنطقة الشرقية: وتشمل منطقة القدس.

أما القوات البريطانية التي كانت تتمركز في فلسطين عند اشتعال الثورة في ١٦/٤/١٩٣٦ فكانت كالتالي[٤]:

أولاً: سلاح الجو الملكي *(Royal Air Force)* مركز قيادته العامة في القدس، بقيادة فايس مارشال الجو بيرز (Peirse) القائد العام للقوات البريطانية في فلسطين وشرق الأردن. وقد قسمت مناطق عملياته إلى أربع مناطق: الشمالية، والوسطى، والجنوبية، والأردنية. وقد تألف سلاح الجو من سرب الطائرات القاذفة غير الكامل رقم «٦» بقيادة قائد الجناح رب. مانسيل (Mansell) ومركزه قاعدة الرملة الجوية. كما وضع بأمرته سرية مدرعة بنقصها فصيل، بالاضافة إلى السرب غير الكامل رقم «٤٥» وفصيل بقيادة الكابتن د.هاريز (Harris) ومركزه عمان.

ثانياً: القوات البرية. كان الكولونيل ايفيتس (Evetts) يقود القوات البرية البريطانية في فلسطين ومركزه القدس. وقد لوحظ عدم وجود أي ضابط برتبة جنرال طوال فترة الاضراب تقريباً، وحتى تسلم الليفتنانت جنرال جون ديل (J. Dill) في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٣٦. أما توزيع القوات البريطانية في البلاد فقد كان على الشكل التالي:

حيفا: كتيبة بنقصها فصيل بقيادة الليفتنانت كولونيل رالستد (J. G. Ralsted).

نابلس: فصيل واحد.

القدس: كتيبة بنقصها سرية بقيادة اللفتنانت كولونيل سيمنز (Simmons).

الصرفند: سرية واحدة.

القدس وحيفا: سرية الصيانة الملكية، رقم «١٤».

وقد بلغ عدد عناصر المشاة ٥٦ ضابطاً و١٦٨٧ جندياً، أما سرية الصيانة الملكية فقد تألفت من ٤ ضباط و١١٦ جندياً.

قوات الحدود الأردنية *(Trans-Jordan Frontier Force)*: كان مركز قيادتها مدينة الزرقاء في الأردن، وتألفت من سرية خيالة مركزها الزرقاء وسريتين أخريين توزعتا بين جسر المجامع، وروشبينا (الجاعونة شرق الجليل الأعلى) وسمخ، وبيسان. كما اشتملت القوات على سرية ميكانيكية في الزرقاء وأخرى في معان. وبذلك يكون عدد عناصرها ٢٤ ضابطاً بريطانياً، و٢٨ ضابطاً محلياً، و٩ ضباط صف بريطانيين، و٨٣٥ جندياً محلياً. وبالاضافة إلى هذا العدد كان يوجد ١٨٠ جندياً عربياً يعملون كقوة احتياط، ويخضعون للتدريب لمدة أسبوعين سنوياً[٥]، وبذلك يصبح عدد القوات البريطانية العاملة في فلسطين وشرق الأردن ١١٢ ضابطاً و٢٢٢٧ ضابط صف وجندياً بما فيهم قوة الاحتياط وسرية الصيانة الملكية، بالاضافة إلى سربين من الطائرات وسرية مدرعة، وثلاثة آلاف شرطي.

يبدو من خلال ما تقدم أن القوات البريطانية العاملة في البلاد كانت قليلة العدد نسبياً، بالنظر إلى المهمة الموكلة اليها في فلسطين، وإلى ما يمثله موقعها من أهمية

استراتيجية بالغة الخطورة. فهي بالنسبة لبريطانيا لم تعد مجرد نقطة واقعة شرق السويس فقط، فقد اكتسبت أهمية اقتصادية بعد مرور أنبوب بترول الموصل – حيفا فيها سنة ١٩٣٥، وربطها أجزاء الامبراطورية البريطانية من خلال مطاراتها، والاهمية الاستراتيجية التي اكتسبها ميناء حيفا بعد ازدياد الخطر الايطالي عقب حرب الحبشة، واتصالها بالخليج، بعد تشييد الخط البري الذي امتد من حيفا حتى بغداد. ويعود صغر حجم القوات البريطانية إلى عوامل عديدة، منها زيادة عدد أفراد البوليس، وسرعة وصول النجدات من القواعد العسكرية المتمركزة في المستعمرات المحيطة، وانشغال الحكومة البريطانية بالوضع المتفجر في كل من الهند وأثيوبيا وأسبانيا، بالمقارنة مع الوضع الهادىء نسبياً في فلسطين.

كما أن نظرة على الاستراتيجية البريطانية في تلك الفترة تساعد كثيراً في تفسير الموضوع. فقد بنت بريطانيا استراتيجيتها الدفاعية على الطائرات، واعتمدت عليها في ضرب وتدمير أي تمرد داخلي، وإحباط أي خطط معادية للسلطات البريطانية، لما امتازت به الطائرات الحربية من فاعلية وسرعة حركة ومرونة، وقوة تدمير، بالاضافة إلى العامل الارهابي الذي تتركه في النفوس، وقد شجعها في ذلك نجاحها في ضرب ثورة ١٩٢٠ في العراق. كما اعتمدت على الطائرات اعتماداً أساسياً في تطبيق استراتيجيتها الدفاعية لقطع طرق مواصلات أي دولة غربية معادية، ومطاردة قواتها في المنطقة عند الضرورة، وفي حال قيامها بأي هجوم أو تدخل محتمل[٦]. وهذا يفسر لنا السبب الكامن وراء تعيين قائد القوات الجوية في فلسطين وشرق الاردن قائداً عاماً للقوات البريطانية في المنطقة ذاتها. كما أن تركيز قواعد جوية بريطانية في كل من مالطا ومصر وقبرص وعمان وفلسطين ليست بعيدة عن سياسة تطويق المنطقة والدفاع عنها بواسطة الطائرات. كما لعب موقع فلسطين، والظروف المحيطة بها، دوراً هاماً في هذا الموضوع، وخاصة الدور الذي قامت به كل من التنظيمات الصهيونية المسلحة كشريك مستتر لبريطانيا في الداخل، والقوات الفرنسية المتمركزة على الحدود السورية – اللبنانية – الفلسطينية في الخارج، بقيامها بمنع الثوار من عبور الحدود وعرقلة عملياتهم. كما قامت قوات الحدود الأردنية بدور أكثر فعالية على الحدود الفلسطينية – الاردنية، وذلك بمهاجمة الثوار ومنع تسريب الاسلحة[٧]. ومع ذلك استمرت الثورة حتى أواخر سنة ١٩٣٩، ولم تتوقف إلا حين قامت بريطانيا باعادة احتلال فلسطين بعد تطبيق استراتيجية هجومية، اعتمدت أساساً على حرب متحركة مؤثرة نفذتها قوات نظامية زادت على العشرين ألفا، تألفت من بريطانيا ومالطا ومصر والهند، وبالتعاون الوثيق مع الهاغاناه الصهيونية، والقوات الفرنسية في الشمال.

الاجراءات البريطانية ضد الثورة

لم تنجح الحكومة البريطانية بعد أسبوعين من بدء الاضراب في إيقاف عمليات الثوار بواسطة القوات العسكرية المتوفرة، على الرغم من فرض الاحكام العرفية ونظام منع التجول في كافة المدن والقرى، وقمع المظاهرات ونفي الشباب العرب إلى أماكن بعيدة عن أماكن إقامتهم، وفرض العقوبات الجماعية وإغلاق جمعيات الشباب[٨]. ولذلك قررت

القيادة العسكرية في القدس طلب نجدات فورية من القيادة العامة في القاهرة يوم ٧ أيار (مايو) ١٩٣٦. وقد وصلت التعزيزات فعلاً بعد ثلاثة أيام فقط، مؤلفة من كتيبة مشاة وسرية دبابات خفيفة. كما وصلت سريتان مدرعتان من العراق، بالاضافة إلى نصف سرية ميكانيكية من الأردن يوم ١٤/٥/١٩٣٦. وقد تمركز قسم منها في منطقة الصرفند ليشرف على ضواحي يافا، بدلاً من كتيبة أخرى نقلت إلى القدس. كما تمركز قسم آخر في أريحا والرملة وحيفا[٩].

وقد كتب الفايس مارشال بيرز بعد وصول تلك التعزيزات قائلاً: «لقد أصبح هناك إلحاح على طلب القوات العسكرية لتحل محل البوليس في مواكبة القوافل اليهودية بعد فشله في تأمين وحماية المرور على الطرق». وقد بدأت عمليات المواكبة فعلاً يوم ١٢/٥/١٩٣٦ بعد تلقي طلب رسمي قدمه مدير عام البوليس[١٠]. وبعد وصول تلك التعزيزات أبرق الفايس مارشال بيرز يوم ١٦/٥/١٩٣٦ إلى القائد العام في القاهرة يطلب منه ارسال كتيبة أخرى في مدة أقصاها ثلاثة أيام[١١].

ويلاحظ من خلال برقيات وطلبات الفايس مارشال بيرز، التي لا تخلو من العصبية والقلق، أن القوات البريطانية لم تعد تملك السيطرة على الوضع في البلاد أو احتوائه على الأقل. فالطرق والسكك الحديدية معرضة للتخريب في كل لحظة. كما تعددت عمليات قطع أسلاك الهاتف والتلغراف، مما دفع القيادة العسكرية إلى إرسال طلب فوري لإلحاق وحدة إشارة من فيلق الاشارة الملكي للمساعدة في عمليات إصلاح الخطوط المعطلة[١٢]. ولم تتوقف عمليات طلبات النجدة عند هذا الحد، بل طالب الفايس مارشال، بالحاح، بتزويده بطائرات قاذفة ومقاتلة. وقد أجيب طلبه، فصدرت الأوامر بالحاق ثلاث طائرات من قاعدة الاسماعيلية بقاعدة الرملة الجوية بين ٢٥ و٢٩ أيار (مايو) ١٩٣٦.

لقد أثر تصاعد الثورة تأثيراً كبيراً على رجال البوليس العرب، مما دفعهم إلى رفض الأوامر والامتناع عن القيام بأي مهمة. وهذا دفع - بدوره - الفايس مارشال بيرز، بتاريخ ٢/٦/١٩٣٦، إلى إرسال طلب عاجل إلى القيادة العامة لتزويده بثلاث كتائب مع قيادة لواء «للقضاء على التمرد الخطير». وبوصول تلك التعزيزات يوم ٣/٦/١٩٣٦ أصبحت القوات البريطانية في فلسطين مشكّلة من لوائين: اللواء الشمالي ومركزه مدينة حيفا بقيادة البريجادير بومان (Beauman)، واللواء الجنوبي ومركز قيادته القدس ويقوده البريجادير سيمونز (F.K. Simmons). كما تم فرز كتيبة مشاة للعمل بصورة مستقلة في منطقة صفد. وعلى أثر ذلك تم تشكيل هيئة أركان مشتركة للاسلحة الثلاثة الجوية والبرية والبحرية بقيادة الفايس مارشال بيرز، كما تم تعيين الكولونيل ايفتس (Evetts) رئيساً للاركان. وفور تشكيل تلك القيادة تم البدء في إعادة تنظيم جهاز المخابرات الحربية بما يتناسب والتشكيل الجديد؛ حيث تم توسيعه بانشاء فرعين جديدين في كل من نابلس ويافا، بالاضافة إلى فرعي حيفا والقدس القديمين. كما أعيد تنظيم القوات الجوية في قاعدة الرملة أيضاً، فتمركز فيها السرب القاذف رقم «٦٠». كما أفرزت طائرة قاذفة للعمل في منطقة جسر المجامع تابعة للسرب القاذف رقم «١٤٠». وقد لعبت الطائرات،

لما لها من أثر مادي ومعنوي، دوراً كبيراً في ملاحقة الثوار وقصفهم أثناء العمليات بهدف تخفيف الضغط عن جنود المشاة. كما كانت تقوم، بالاضافة إلى عمليات القصف، بأعمال الاستطلاع والتصوير ومواكبة القوافل وقطارات السكك الحديدية وتوزيع المناشير على القرى والمدن. وقد قامت بتوزيع مناشير على ٩٨٠ قرية أسقطت خلالها ٢١٠,٠٠٠ منشوراً[١٣]. كما لعبت قطع الاسطول البريطاني الثالث، المتمركزة في قاعدة حيفا، دوراً رئيسياً في الحد من عمليات تسلل الثوار العرب وعرقلة محاولات تهريب السلاح بحراً، وذلك لقيامها بدوريات منتظمة على طول الشاطىء، بالاضافة إلى تقديم المساعدة لرجال الجمارك في حيفا، في الكشف عن عمليات التهريب وإحباطها. كما زودت البحرية البريطانية القوات البرية بمدافع الهاوتزر والتي تم تركيزها في نابلس للرد على عمليات القنص الصادرة من التلال ضد معسكرات الجيش[١٤].

وعلى الرغم من هذه الاجراءات لم تستطع القوات البريطانية، استعادة الهدوء. وقد اعترف الفايس مارشال بيرز في تقريره المؤرخ في ١٩٣٦/١٠/١٥ «بأن الموقف في فلسطين قد أصبح أكثر غلياناً وتفجراً بحلول منتصف شهر أيار (مايو) ١٩٣٦. وما زال القادة العرب على عنادهم، كما أن المدن بدت أكثر ثباتاً وعزماً في تأييدها للاضراب، حيث اتسعت عمليات نسف خطوط وطرق المواصلات بشكل كبير، وانتشرت العمليات العسكرية ضد معسكرات الجيش ومراكز البوليس. ولم يمر يوم واحد دون حدوث مظاهرات ذات طابع عنيف في معظم المدن»[١٥].

وقد كانت أكثر المدن تفجراً في تلك الفترة مدن نابلس والقدس ويافا، لدرجة أن القائد العام للقوات البريطانية نفسه لم يجرؤ على زيارة نابلس، على سبيل المثال، إلا بعد إرسال كتيبة مشاة إليها معززة بمدافع الهاوتزر الملحقة من الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط. أما عمليات التخريب فقد كانت أكثر انتشاراً في القدس. أما فيما يتعلق بيافا، فقد نفذت أعلى نسبة من عمليات القنص وقذف القنابل ضد الجيش والبوليس، كما تحدت السلطات تماماً، بحيث لم يستطع أحد من المسؤولين السياسيين أو القادة العسكريين دخولها، دون التعرض لمحاولة القتل والاغتيال[١٦].

وبذلك، يمكن القول أن الأشهر الأولى من الثورة، وخاصة خلال الفترة التي تولى القيادة فيها الفايس مارشال بيرز قد تميزت باتخاذ القوات البريطانية مواقع دفاعية تماماً، بالقرب من معسكراتها في ضواحي المدن التي ذكرناها، والتركيز على مطاردة الثوار داخل المدن، والقيام بعمليات نسف وتدمير، كتلك التي حدثت في مدينة يافا.

خطة نسف بلدة يافا القديمة: طالب الفايس مارشال بيرز في تقريره إلى وزارة الطيران «بضرورة إعادة النظام والأمن إلى مدينة يافا وإعادة تشغيل مرفئها باستخدام عمال آخرين بدلاً من العمال المصريين في حالة إصرارهم على مواصلة الاضراب». وهذا لن يتم في نظره طالما بقيت الحالة الأمنية في المدينة متدهورة وغير مستقرة. ولذلك، قدم اقتراحاً يتضمن القيام بنسف أجزاء من بلدة يافا القديمة لتحقيق هذا الغرض[١٧].

إن هذا الادعاء يناقض تماماً ادعاء السلطات البريطانية وقتها بأن الهدف من

عملية النسف كان توسيع وتحسين المدينة القديمة، ببناء طريقين يفيدان الحي القديم والمدينة في آن معاً. ففي صباح يوم ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٦ ألقت طائرة حربية، كانت تحوم فوق المدينة، الانذار التالي: «إن الحكومة على وشك البدء في مشروع يرمي إلى توسيع وتحسين البلدة القديمة في يافا، وذلك ببناء طريقين يفيدان المدينة بكاملها، وستبدأ الخطوات الأولى الضرورية بهدم وإزالة بعض الأبنية المزدحمة وغير الصحية، مستغلين فرصة وجود فرق المهندسين الملكية الآن في فلسطين للبدء في هذه الأعمال»[١٨].

وكانت قد صدرت الاوامر للفتنانت كولونيل اتيرسون – كيلسو (J.B. Utterson-Kelso) من قبل البريجادير سمينز قائد اللواء السادس عشر الجنوبي باجراء الاستطلاعات اللازمة ووضع خطة مناسبة، بالتعاون مع حاكم اللواء الجنوبي المستر كروسبي (R.E.H. Crosbie) ومساعده مفتش عام البوليس المستر فولي (G.R.E. Foley). وقد قدم في البداية اقتراحاً يوصي فيه باستخدام قوات المشاة لاحتلال المدينة، ومن ثم تنفيذ عملية النسف. ولكن الخسائر الكثيرة المتوقعة في صفوف القوات البريطانية، جعلت تنفيذ هذه العمليات أمراً مستبعداً تماماً. وفي النهاية قررت القيادة البريطانية تنفيذ الخطة التالية بعد تبنيها، والتي قسمت إلى أربعة مراحل:

أولاً: إطلاق نار كثيف ومستمر ضد مراكز الثوار حتى يتم إسكات نيرانهم.

ثانياً: فرض عمل إجباري على سكان المدينة لإزالة المتاريس والحواجز.

ثالثاً: نسف المناطق الشرقية والغربية من البلدة القديمة وشق طريق عبرها.

رابعاً: نسف المناطق الشمالية والجنوبية من المدينة القديمة وشق طريق أخرى وسطها.

وقد بوشر العمل لتنفيذ المرحلة الأولى باطلاق نار كثيفة على أماكن القناصة العرب ومواقعهم من رشاشات الفيكرز (Vickers) ذات الكثافة النارية العالية والتأثير الفعال، مقارنة بأسلحة الثوار البدائية.

وقد استمرت تلك الاشتباكات ١٨ يوماً متواصلة، أي إلى اليوم الذي بوشر فيه العمل لتنفيذ المرحلة الثالثة في ١٨/٦/١٩٣٦. وقد أدى نجاح المرحلة الأولى إلى تنفيذ المرحلة الثانية المتعلقة باجبار السكان العرب على القيام بعمل إلزامي. وقد أمرت القوات البريطانية الوجهاء وأصحاب المحلات والسكان في المنطقة المعنية، بعد تطويقهم، بمباشرة العمل فوراً وإزالة كافة الحواجز والمتاريس في الشوارع وإعادة النظام إليها[١٩].

استيقظ سكان البلدة القديمة صباح يوم ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٦ على أصوات قرع أجراس وأصوات منادين وطائرات تلقي منشورات تتضمن قرار الحكومة بالاستفادة من وجود فرقة الهندسة الملكية في البلاد للبدء في عملية «تجميل المدينة». كما تضمنت تهديداً باستخدام القوة لتنفيذ الخطة، في حالة حدوث أي مقاومة، ووعدت بدفع تعويضات مناسبة لأصحاب البيوت المنسوفة أو المتضررة[٢٠]. وبدأت أولى خطوات العملية عند

الساعة الرابعة من صباح يوم ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٣٦ بعد قيام إحدى كتائب المشاة بتطويق المنطقة وتفتيش كل من يغادرها. كما قامت كتيبة أخرى بتأمين التغطية الضرورية لفرقة النسف ووضعت كذلك سريتين من المشاة وأخرى مدرعة في الاحتياط، بالاضافة إلى البارجة الحربية (Active) التي حُدد واجبها بتأمين المنطقة المشرفة على البحر.

أشرف على عملية النسف الميجر بيروت (R.D.E. Perrot) بحضور كل من حاكم اللواء الجنوبي المستر ر.هـ. كروسبي وقائد موقع يافا الليفتنانت كولونيل اترسون كيلسو والميجر فولي ومدير البوليس وبعض وجهاء المدينة. وقد شقت بحلول المساء طريق بعرض عشرة أمتار، تمتد من مركز بوليس العجمي شرقاً حتى دير اللاتين غرباً[٢١]. وأدى نجاح المرحلة الثالثة من العملية إلى البدء في تنفيذ المرحلة الرابعة بعد فترة قصيرة نسبياً من بدء المرحلة الثالثة. وصرح الفايس مارشال بيرز بأن سبب السرعة في تنفيذ المرحلة الاخيرة من العملية كان من أجل عدم ترك أي مجال للمحكمة العليا بالفصل في عملية النسف، بعد قيام العرب برفع شكوى بهذا الخصوص. كما أن هناك سبباً آخر هو فشل محاولات تشغيل الميناء، بعد رفض العمال اليهود الموافقة على العمل، بدل العمال العرب المضربين. واستؤنفت أعمال النسف، لانجاز المرحلة الرابعة يوم ١٩٣٦/٦/٢٩، وتم الانتهاء منها في الثلاثين من نفس الشهر، وذلك بعد تدمير بعض المناطق الواقعة شمال وجنوب المدينة.

يتضح مما تقدم مدى التناقض في أهداف ونوايا السلطات البريطانية، فيما يتعلق بنسف البلدة القديمة، كما يظهر مدى استخفافها وتحديها لمشاعر العرب، وقد برز هذا واضحاً في إعلانهم عن سبب واه وغير مقنع بنسف المدينة القديمة مرتين خلال شهر واحد، الأولى يوم الخميس ١٩٣٩/٦/١٨، والثانية يومي الاثنين والثلاثاء الموافقين ٢٩و٣٠ حزيران (يونيو) من نفس العام؛ حيث نسف في المرة الأولى ٧٠ بيتاً، يسكنها نحو ١٥٠ عائلة، وفي المرة الثانية نحو ١٥٠ بيتاً، يسكنها نحو ٣٠٠ عائلة. كما تمت إزالة حوالي ٨٥٠ براكية خشبية، يسكنها حوالي ٤٠٠٠ شخص في مناطق أخرى من المدينة. هذا بالاضافة إلى هدم وتشقق عدد كبير آخر من البيوت المجاورة. ويقدر عدد الذين أصبحوا بلا ماوى، بعد أن فقدوا كل شيء، حوالي عشرة آلاف نسمة[٢٢]. وقد تجاوز الضرر البلدة القديمة وأصاب كنيسة الخضر الموجودة في حي العجمي التي تشققت بتأثير النسف بالديناميت. كما أصيب مسجد الشيخ رسلان، ودمر جزء من مئذنته. وتناثرت الحجارة على كنيسة دير الروم، مما سبب خراباً كبيراً في سطحها، إضافة إلى إتلاف بعض المصابيح المعلقة بها. أما كنيسة دير اللاتين، المعروفة بالقلعة، فقد أثر فيها الديناميت تأثيراً كبيراً وأتلف محتوياتها وشوّه منظرها الخارجي[٢٣]. أما فيما يتعلق بالتعويض المناسب الذي وعدت بريطانيا بتقديمه للمتضررين فلم يزد عن عشرين مليماً لمدة أسبوع، عن كل فرد من أفراد العائلة، دون القيام بعمل يذكر في سبيل إيواء هؤلاء المشردين، مكتفية بايواء بعضهم في بعض المدارس[٢٤].

لقد بدا واضحاً للسلطة البريطانية أن عملية النسف لم تحقق الهدف الاستراتيجي

الذي نفذت من أجل تحقيقه، وهو ترويع الثوار والسكان ووقف الاضراب، وإن كانت قد حققت هدوءاً نسبياً في المدينة وبعض المدن الأخرى، فبعد أقل من شهر على العملية، وتحديداً في ١٩٣٦/٧/٢٧، الذي صادف مرور مئة يوم على بدء الاضراب، نفذت عمليات كثيرة غطت معظم أنحاء البلاد. وكتب الفايس مارشال بيرز على أثرها لقيادته: «ان القوات التي تعمل تحت قيادتي لم تعد قادرة على سحق التمرد بالسرعة المطلوبة ولذلك أطلب إرسال كتيبتي مشاة محمولتين على الأقل ليصبح كل لواء مشكل من أربعة كتائب بالاضافة إلى كتيبتي احتياط وفوج خيالة مغرزان للمهمات المحدودة وخاصة في مناطق الأردن وبئر السبع». ويضيف الفايس مارشال بيرز قائلاً: «لقد بات من الضروري وحتى يعود الهدوء بسرعة إلى البلاد وضع فرقة كاملة مؤلفة من ثلاثة ألوية بما فيها القوات الموجودة أصلاً في البلاد والتي يبلغ عددها ١٠٢٨٩ ضابطاً وجندياً بما فيها القوات الجوية (R.A.F.) تحت تصرف القائد العام. إضافة إلى السرب ٣٣ القاذف المتمركز أصلاً في قاعدة الاسماعيلية بهدف تكثيف عمليات القصف»[٢٥].

وبعد وصول تلك التعزيزات أصبح عدد أفراد الجيش البريطاني، في نهاية فترة قيادة الفايس مارشال بيرز، فرقتين كاملتين هما الفرقة الأولى والخامسة، وبلغ تعداد أفرادهما حوالي ١٥ ألف جندي منتشرين من رفح في أقصى الجنوب حتى صفد في الشمال. يضاف إليهم رجال البوليس الفلسطيني، وهم خليط من العرب والانكليز واليهود، وقد قدر عددهم بستة آلاف رجل، وقوة الحدود الأردنية وقد قدر عددها باربعة آلاف بين ضابط وجندي ورجل بوليس[٢٦].

وعلى أثر فشل استراتيجية الفايس مارشال بيرز، التي اعتمدت أساساً على سلاح الطيران، وعلى الأعداد الضخمة من جنود المشاة، قررت الحكومة البريطانية استبداله بالجنرال جون ديل الذي ينتمي إلى سلاح المشاة. كما قررت اتخاذ إجراءات أكثر صرامة، في التعامل مع الثوار، وتقرر إرسال فرقة مشاة إضافية كاملة، للعمل إلى جانب القوات الأخرى في تنفيذ تلك الاجراءات.

وصل الجنرال جون ديل يوم ١٩٣٦/٩/١٣ إلى حيفا، ثم غادرها بالطائرة إلى القدس، ومن ثم تسلم القيادة يوم ١٩٣٦/٩/١٥. وقد جعل همه الأول إعادة تنظيم القوات المسلحة التي أصبح تشكيلها بعد وصول التعزيزات من كل من بريطانيا ومالطا ومصر والهند كالاتي:[٢٧]

الفرقة الأولى: بقيادة الميجر جنرال ارميتاج (C.C. Armitage) منطقتها الأنحاء الجنوبية من فلسطين، مركزها القدس، وتتكون من الألوية التالية:

(أ) لواء المشاة الأول بقيادة البريجادير ثورن (A.F.A.N. Thorne) وميدان عملياته منطقة القدس.

(ب) لواء المشاة الثاني بقيادة البريجادير كار (L. Carr) وميدان عملياته منطقة يافا.

(جـ) لواء المشاة الثالث بقيادة البريجادير ماكسي (J. Mackesy) وميدان عملياته منطقة القدس.

الفرقة الخامسة: بقيادة الميجر جنرال هوارد (G.W. Haward) وميدان عملياتها الأنحاء الشمالية ومركزها حيفا، وتتكون من الألوية التالية:

(أ) لواء المشاة الثالث عشر مع قوة حدود شرق الأردن، بقيادة البريجادير بريستمان (J.H.I. Priestman) وميدان عملياته منطقة الناصرة.

(ب) لواء المشاة الخامس عشر، بقيادة البريجادير بومان (A.B. Beuman) وميدان عملياته منطقة حيفا.

(جـ) لواء المشاة السادس عشر، بقيادة البريجادير ايفتس (J.F. Evetts) وميدان عملياته منطقة نابلس.

كما تمركزت في حيفا كتيبة الهوسار *(Hussars)* الحادية عشرة وقوات السكك الحديدية بقيادة اللفتنانت كولونيل اثرسون (Atherson) وثلاثة كتائب أخرى.

وقد كانت القدس مركز قيادة سلاح الطيران الملكي في فلسطين وشرق الأردن، بقيادة كومودور الطيران هيل (R.M. Hill) كما كانت عمان مركز القوات البريطانية المتمركزة في شرق الأردن، بقيادة الكابتن هاريس (Harris).

أما القوات الجوية فقد تشكلت من الأسراب غير الكاملة الآتية:

السرب السادس القاذف: ٣ طائرات، قاعدته الرملة وميدان عملياته المنطقة الوسطى.

السرب السادس القاذف: ١ طائرة، قاعدته سمخ وميدان عملياته المنطقة الشمالية.

السرب ٣٣ القاذف: ٣ طائرات، قاعدته غزة وميدان عملياته المنطقة الجنوبية.

السرب ١٤ القاذف: ١ طائرة، قاعدته جسر المجامع وميدان عملياته منطقة الأردن.

اعتقد القائد العام للقوات البريطانية، بعد أن أصبح تحت تصرفه هذا الحجم الكبير من القوات، بأن فرض الأحكام العرفية هو بمثابة أكثر الوسائل نجاعة لتوطيد النظام والأمن، لما توفره تلك الأحكام – في نظره – من سيطرة عسكرية تامة في معظم الميادين. ولكن تطبيق تلك الأحكام قد تأجل بعد إعلانها يوم ١٩٣٦/٩/٢٩، على أثر قيام اللجنة العربية العليا باصدار بيان بعد تدخل الملوك والأمراء العرب يوم ١٩٣٦/١٠/١٠، طلبت فيه وقف الاضراب ابتداء من ١٩٣٦/١٠/١٢. وقد اعتبر الجنرال ديل، في أمر يومي، وزع على القوات البريطانية، أن بيان وقف الاضراب غير المشروط، جاء نتيجة للعمل الفعال والحاسم الذي قامت به أسلحة الجيش الثلاثة في البلاد. وعندما وُزّع الأمر على الصحف رفضت نشره بناء على أمر صدر عن المندوب السامي[٢٨]، مما خلق تناقضاً واضحاً بين الادارة المدنية والقيادة العسكرية في النظرة إلى الموقف السياسي والعسكري

ككل. ويمكن فهم هدف السير ارثر واكهوب، المندوب السامي، من وراء قرار منع النشر بعدم رغبته في استفزاز قادة الثورة والقادة العرب. وفي اعتقادي أن الجنرال ديل قد أخطأ في تصوره بأن قواته هي التي أوقفت الاضراب والثورة. فمن المعروف أن الثورة في أواخر ١٩٣٦ لم تهزم ولم تستسلم ولم تلق سلاحها[٢٩]، كما اعترف هو نفسه بعد ذلك، واصفاً الحالة بعد وقف الاضراب بأنها عبارة عن «هدنة مسلحة»، لا أكثر ولا أقل. كما اعترف أيضاً بأن السبب الحقيقي وراء السرعة والفاعلية التي اتسم بها وقف الاضراب يعود إلى التنظيم الدقيق للثوار. واستطرد قائلاً أنه «لم يشعر يوماً بأن هناك شيئاً اسمه إضراب وآخر اسمه ثورة في فلسطين، بل كان هناك ثورة فقط مسيطر عليها تماماً»[٣٠].

ولم يكن الجنرال جون ديل أوفر حظاً من سلفه الفايس مارشال بيرز في تبنيه استراتيجية اعتمدت اعتماداً أساسياً على قوات برية متفوقة تماماً على قوة الثوار، وعملت بتنسيق كامل مع القوات الجوية. فقد ازدادت الثورة عنفاً وضراوة في أواخر صيف ١٩٣٧، مما أدى إلى دفع وزارة الحرب البريطانية إلى تعيين قائد آخر مكانه، هو الجنرال ويفل (Wavell) الذي تسلم القيادة منه يوم ١٩٣٧/٩/١٢. أما القوات العسكرية التي كانت تتمركز وقتها في البلاد، فهي عبارة عن لواءين من المشاة بعد انسحاب معظم القوات إلى معسكراتها وقواعدها السابقة وتبديل بعضها بعد وقف الاضراب. واللواءان هما السادس عشر مشاة بقيادة البريجادير ايفنس ومنطقة عملياته الانحاء الشمالية من فلسطين، والرابع عشر مشاة بقيادة البريجادير هاريسون (H.C. Harrison) ومنطقة عملياته الانحاء الجنوبية منها[٣١]. وقد عمل الجنرال ويفل، منذ البداية، على إنشاء قوة متحركة ميدانها الرئيسي التلال التي يتمركز فيها الثوار، بهدف استرداد زمام المبادرة. ولتحقيق هذه الغاية أمر بانشاء تشكيلات جديدة، قوامها فصائل متحركة يتم فرزها من اللوائين الرابع عشر والسادس عشر مشاة، والتي بلغ عددها ١١ فصيلاً، وصل عدد أفراد كل واحد منها إلى مئة جندي. وقد تمركز سبعة منها في المنطقة الشمالية، وأربعة في المنطقة الجنوبية. كما زود كل جندي بتموين يكفي لمدة ٤٨ ساعة، وألحق بكل طابور سيارة ويفل أو حمار ومفرزة هاون. وكانت منطقة صفد الميدان الرئيسي لنشاط تلك الفصائل، حيث عمل فيها تسعة فصائل دفعة واحدة، بعد إلحاق اثنين من فصائل المنطقة الجنوبية[٣٢]، كما شق العديد من الطرق عبر المناطق الجبلية، لتسهيل تحرك تلك الفصائل، بهدف تطويق ومطاردة الثوار[٣٣]. وقد بلغ عدد الاشتباكات التي خاضتها هذه الفصائل مع الثوار العرب ١١٢ اشتباكاً خلال ستة شهور فقط. كما ساهمت إلى جانب القوات الاخرى في احتلال حوالي ٨٠ قرية. وقد أثرت عمليات تلك الفصائل تأثيراً كبيراً على الثوار، حيث اضطرتهم إلى توزيع قواتهم في مجموعات صغيرة لا تزيد عن عشرة أفراد، بناء على أوامر قيادتهم في الشام، لتجنب المواجهة مع العدو ولتخفيف الخسائر. كما تسببت في استشهاد العديد من القادة خلال تلك الفترة، وزادت من ضغطها على الثوار، مما أجبرهم على القتال في ظروف معقدة، ولكن بتصميم أكبر على الاستمرار بالثورة وعدم الاستسلام[٣٤]. وبذلك يكون ويفل قد نجح حيث فشل من سبقوه، وذلك بوضعه أسس استراتيجية هجومية أثبتت فعاليتها عندما طبقها وطورها خليفته الجنرال

روبرت هايننج، والتي تركزت على احتلال عدد من القرى أولاً بعد تطويقها، والقيام بقطع الامداد عن الثوار من خلالها، ثم تطويقهم ومهاجمتهم بعد ذلك، وبعد قيامه بتفتيت الجبهة الداخلية.

ولم تكن القوات البريطانية العسكرية هي الوسيلة الوحيدة التي استخدمتها السلطات البريطانية لقمع الثورة في فلسطين، بل لجأت إلى وسائل وإجراءات قمعية أخرى، في محاولة منها لارهاب الثوار وتحطيم معنوياتهم، وبالتالي إخماد الثورة. ومن تلك الاجراءات، تعديل قوانين الطوارىء، بحيث أصبحت حيازة بضع رصاصات أو قطعة سلاح، مهما كان نوعها تكفي للحكم بالاعدام. كما أصبحت كل بيارة أو أي عمارة في مدينة أو قرية عرضة للنسف أو المصادرة لمجرد صدور نار من جهتها، حتى بلغ عدد الذين شنقوا مئة وستة وأربعين، وتجاوز عدد المحكومين بمدد أبدية الألفين، وبلغ عدد المنازل والحوانيت التي نسفت أو تصدعت نحو خمسة آلاف، والتي أبرزها عمليات نسف واسعة في يافا القديمة كما ذكرنا سابقاً. كما لجأت السلطات إلى فرض الضرائب والقيام بحملة اعتقالات واسعة لكل من اشتبهت بانتمائهم للثورة من أهل المدن والقرى. وقد أنشأت أربعة عشر معتقلاً لهذه الغاية بلغ عدد من اعتقل فيها مدداً قصيرة أو طويلة نحو خمسين ألفاً[٣٥].

وقد كتب الجنرال هايننج في تقريره يوم ١٩٣٨/٨/٢٤ بأن الهدف الأساسي وراء عمليات التفتيش والاحتلال هو «محاولة منع الاهالي من ردف الثوار بالمقاتلين، ومن تقديم الامداد والمأوى لهم، والعمل على كسب ثقة الاهالي الذين لا يعادون الحكومة، وفتح المسالك والطرق أمام الفصائل المتحركة في المناطق الداخلية الوعرة»[٣٦].

كان الجنرال هايننج قد تسلم القيادة من الجنرال ويفل يوم ١٩٣٨/٤/٩، في وقت وصلت فيه حدة الاشتباكات والمجابهات العسكرية بين الثوار والقوات البريطانية درجة خطيرة من العنف والتحدي. وقد تميزت قيادته، التي استمرت إلى ما بعد وقف الثورة، بعملية إعادة احتلال فلسطين[٣٧]. ففي تلك الفترة بدأت المفارز الليلية الخاصة (S.N.S.) العمل على مطاردة الثوار في الشمال، إلى جانب الفصائل المتحركة. كما تم إنشاء السور الحديدي على طول الحدود الشمالية، باشراف السير تشارلز تيجرت (Charles Tegart)، وبدأت في فترة قيادته عمليات احتلال القرى، اعتباراً من يوم ١٩٣٨/٥/٢٠، حيث تم احتلال ٢٠ قرية من منطقة نابلس والشمال خلال شهرين فقط والتي وصلت إلى ٧٥٨ قرية في سنة ١٩٣٩. كما أنشأ مركز بوليس في كل قرية منها، يحتله أربعون فرداً، بقيادة ضابط بريطاني.

لقد بدا واضحاً للسلطات البريطانية أن استعادة المبادرة من أيدي الثوار، والقضاء عليهم بعد ذلك، يتطلب تنفيذ تكتيك جديد بعد ثبات فشل كافة الأساليب التقليدية في تحقيق تلك الأهداف، وذلك بعد أن وصلت الثورة بحلول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨ إلى درجة من القوة والانتشار، بحيث أصبحت سلطة الدولة معدومة تماماً في المدن، كما أصبح شمال فلسطين يتمتع باستقلال تام تحت حكم الثوار[٣٨]. وقد لاحظنا وصول

أعداد ضخمة من القوات العسكرية إلى البلاد، كما تم إعادة تنظيم البوليس بحيث أصبح تحت قيادة وإشراف العسكريين مباشرة، من أجل إعادة السيطرة المفقودة على البلاد. ويذكر توم باودن (Tom Bowden) أن النشاط العسكري البريطاني الناجح المضاد للثورة قد بدأ من الناحية الفعلية مع تشكيل مفارز ليلية خاصة، غير تقليدية، بإمرة ضابط غير تقليدي، وذلك في شهر أيار (مايو) ١٩٣٨، لتكون بمثابة القوات الضاربة للجيش البريطاني في فلسطين[٣٩]. وقد حدد واجب تلك المفارز بحماية خط شركة النفط العراقية (I.P.C.) والذي ينقل البترول من العراق إلى حيفا، وحماية خطوط السكك الحديدية. وقد كان لهجمات الثوار المستمرة على خط (I.P.C.) أثره في قرار القيادة العسكرية البريطانية في فلسطين وشرق الأردن بانشاء قوة عسكرية خاصة سمّتها المفارز الليلية الخاصة (S.N.S.) للعمل ليلاً لحماية الخط المذكور من عمليات التفجير، إضافة إلى مطاردة الثوار، أي العمل بطريقة دفاعية إيجابية ليلية[٤٠]، وتحقيق أحد أهداف الجنرال هاينذج الرئيسية بأن تتمتع تلك المفارز بالسلطة العليا والسيطرة التامة على منطقة عملياتها في الليل والنهار[٤١]. وقد عهد إلى الكابتن أورد وينجيت، المنتمي لسلاح المدفعية البريطاني، والمعروف بتعاطفه مع الصهيونية، بتدريب وقيادة هذه المفارز التي تكونت أساساً من الشرطة اليهودية الاضافية وعناصر من القوات البريطانية[٤٢]. ويدل إنشاء تلك المفارز على مدى التحام الأهداف البريطانية والصهيونية في تلك المرحلة.

هذا وقد استغل اليهود انخراطهم في تلك المجموعات أقصى درجات الاستغلال حيث اكتسبوا خبرة واسعة في حرب العصابات، ومقاومتها، كما تعلموا كيفية شن الهجوم الليلي الصاعق، وتحقيق المفاجأة أثناء خوض العمليات، وسرعة الحركة والانتشار السريع، التي نقلوها بدورهم إلى معسكرات تدريبهم الخاصة، حيث تطورت وأصبحت المبدأ الأساسي لجيش الدفاع الاسرائيلي الحالي[٤٣].

أسس الكابتن وينجيت قيادته في مستوطنة «عين حارود» في أيار (مايو) ١٩٣٨، على منتصف الطريق بين العفولة وبيسان، وعلى مقربة من نهر حارود شمالاً وعلى مسافة كيلومترين من خط (I.P.C.) والتي شكلت حمايته هدفها الأساسي. وقد بلغت مراكز المفارز الليلية الخاصة (S.N.S.) أربعة مراكز تم تشكيلها من فصيلين. ركّز الأول في مركز القيادة، وركز الثاني في جيفا (Geva) على بعد ميلين إلى الغرب من مركز القيادة، والثالث على مقربة من بحيرة الحولة، كما ركز الرابع في تل أمل على بعد عشرة كيلومترات جنوب غرب القيادة. وقد سارعت منظمة الهاغاناه بفرز حوالي ٨٠ رجلاً للعمل في صفوف تلك المفارز كما جُند الكثير من البوليس اليهودي الاضافي، بحيث وصل عدد دورياته إلى ٩ دوريات[٤٤]. وقد بلغ عدد المتطوعين اليهود في تلك المجموعات حوالي ٢٤٠ شرطياً إضافياً، أصبحوا فيما بعد نواة لقوة الهاغاناه العسكرية، التي بلغت ١٤٥٠٠ رجل[٤٥]، في سنة ١٩٣٩.

اعتمد وينجيت في جمع معلوماته عن الثوار على جهاز غاية في الدقة والتنظيم، قوامه الأساسي من المجندين اليهود وبرئاسة عضو الهاغاناه حايم ستيرمان (Haim

(Sturmann)، وقد كان وينجيت يستجوب المجندين ودوريات الاستطلاع بنفسه قبل القيام بأي هجوم[٤٦].

بدأت أولى عمليات تلك المفارز يوم ٣حزيران (يونيو) ١٩٣٨، عندما قام وينجيت، على رأس سبعة عناصر، بمهاجمة مجموعة من الثوار العرب وجرح اثنين منهم[٤٧]. ولكن المعركة الرئيسية الأولى حدثت مساء يوم ١١ حزيران (يونيو) ١٩٣٨، عندما قامت دوريتان مختلطتان من اليهود والبريطانيين بالتحرك شمالاً إلى خط (I.P.C.) واشتبكتا مع مجموعة من الثوار قاموا بنسف الخط لحظة وصول الدوريات إلى المكان. وقد نجحت في قتل اثنين من الثوار، وجرح ثلاثة وأسر ستة آخرين مع أسلحتهم[٤٨]. أما تسليح المفارز الليلية الخاصة فكان عبارة عن البنادق والقنابل اليدوية. كما زود كل عنصر ببطارية *(Torch)* لاستخدامها في إعطاء إشارات محددة يتم التدرب عليها. أما الملابس فقد كانت عبارة عن قميص أزرق كالذي يستخدمه البوليس، وبنطلون من الكتان وحذاء مطاطي خفيف، وطاقية بحواف عريضة كتلك التي يستخدمها الجيش الاسترالي[٤٩].

وفي الرابع من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨ حدث آخر اشتباك بين المفارز والثوار، تحت قيادة وينجيت، على أثر هجوم الثوار على طبريا. فقد حاول تطويق المجموعة التي نفذت العملية معتقداً بأن آمرها هو القائد أبو درّة، ولكن المجموعة نجحت في الافلات من الطوق بالرغم من تدخل الطائرات، كما ذكرنا سابقاً. وبذلك سجل نهاية فاشلة لعمليات لعبت في الواقع دوراً كبيراً في الضغط على الثوار، ومحاولة كسب المبادرة منهم طوال أشهر خمسة كاملة. ولم يكن نجاح تلك المفارز النسبي يعود فقط إلى ممارستها ونشاطها الحربي في المنطقة الشمالية. بل لجأت السلطات، أيضاً، إلى بناء سور حديدي في المنطقة الشمالية، في الفترة نفسها تقريباً، التي بدأت فيها تلك المفارز عملياتها ضد الثوار، مما ساعد في بعثرة قواتهم وتجزئتها بسبب اضطرارها لتكريس قسم منها لمهاجمة السور، مما جعل القوات البريطانية والصهيونية تتصرف بحرية كبيرة.

وقد بدأت فكرة بناء هذا السور بعد تزايد عمليات الثوار وتطورها حسب تعبير الجنرال هاينتج إلى ما يشبه الحرب المحدودة، وعدم تمكن قواته من إيقافها[٥٠]. وهذا ما جعل القيادة العسكرية تفكر في إعداد خطة جديدة لمواجهة هذه المشاكل، تم على أثرها تكليف السير شارلز تيجرت (Tegart) الخبير في مقاومة حرب العصابات، بدراسة الموقف في المنطقة ووضع توصياته واقتراحاته. وقد توصل بعد الدراسة والتشاور مع السلطات الفرنسية في كل من سوريا ولبنان إلى فكرة سد حدود لبنان وسوريا وشرق الأردن بسور من الأسلاك الشائكة تحميه سلسلة من القلاع الحربية يتم إنشاؤها على امتداده. ووافقت القيادة البريطانية على اقتراحه لإنشاء هذا الشريط بطول ٣٣ كيلومتراً في البداية، ثم امتد بطول ٨٠كيلومتراً على حدود سوريا – لبنان وذلك بهدف الحد من عمليات الثوار عبر الحدود والتي بلغ معدلها ست عمليات أسبوعياً وتهريب الاسلحة والعتاد والمال إلى داخل البلاد[٥١].

وقد بدأ العمل في إنشاء السور في مستهل سنة ١٩٣٨ بعرض ٦ أمتار وارتفاع

٣أمتار على طول الحدود الشمالية والشمالية الشرقية من بحيرة طبريا وحتى روشبينا. وتم إنجازه في أيار (مايو) ١٩٣٨، أي مع وصول الجنرال هاينتج القائد العام للبلاد تقريباً. وقد بلغت تكاليفه حوالي ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني[٥٢]. ومما يذكر أن مكتب المقاولات التابع للهستدروت هو الذي تولى بناء هذا الخط[٥٣]. وقد تم إنجاز الجدار، على الرغم من سلسلة عمليات عديدة قام بها الثوار بهدف عرقلة العمل فيه. وذلك لما له من أثر سلبي على تزويد الثوار بالعتاد والسلاح والتموين عبر الحدود وأحكام الطوق عليهم، وبالتالي عزل الثورة. وقد تكثفت هجمات الثوار ضد السور، كما ازدادت عنفاً ضده بعد إتمامه. وبذلت محاولات عدة لتفكيكه وتدميره على طول الحدود الشمالية. وقد بلغت تلك المحاولات ذروتها، عندما نجح الثوار ليلة ٢٨ - ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٣٨ بتدمير ستة كيلومترات منه تدميراً كاملاً بواسطة المتفجرات[٥٤] في منطقة واحدة، وثلاثة عشر كيلومتراً في مناطق أخرى بواسطة الجمال والبغال التي جعلوا منها قطاراً، ثم ربطوا أطراف السد ببعض الكماشات القوية، وساقوا الدواب بعد ذلك فركضت مقتلعة الأوتاد والأسلاك معاً[٥٥].

كما كان للسور أثره السلبي، من وجهة النظر الأردنية، لما سببه من تحول في طرق الثوار واضطرارهم للتسلل عبر الحدود الجنوبية بعد أن كانوا يتسللون من الحدود الشمالية. كما خلق حالة من عدم الاستقرار والتذمر في البلاد. ولذلك، قامت الحكومة بانشاء عدة أسوار حول وداخل كافة المخاضات ذات المياه الضحلة باستثناء تلك الواقعة تحت المراقبة المستمرة. كما تم تركيز سرية مدرعة تابعة لقوة الحدود الأردنية (T.J.F.F) في منطقة الجفتلك للغاية نفسها[٥٦].

ولكن محاولات الانكليز لم تنجح تماماً في منع الثوار من عبور الحدود الشمالية والجنوبية، حيث ركز الثوار هجماتهم ضد السور، وفتحوا ثغرات كثيرة فيه. وعندما اكتشف الثوار أن البريطانيين بدأوا تثبيت مصائد ألغام على طول السور بدأوا، من جانبهم، في البحث عنها ونزع كبسولاتها ومن ثم استخدام متفجراتها في عملياتهم، مما جعل السلطات البريطانية تسارع إلى إزالة ما بقي منها لانها كانت وسيلة سهلة لتموين الثوار بالمواد المتفجرة[٥٧]. كما قامت الحكومة بتركيز كتيبة مشاة كاملة في منطقة السور بهدف حمايته[٥٨]. وبالرغم من ذلك، لم يحقق السور إلا القليل من الناحية الامنية، لأن الحدود الجنوبية بقيت مفتوحة تقريباً[٥٩]. كما أن محاولة جرت لقتل تشارلز تيجرت نفسه حين نصب له الثوار كميناً عند الكيلو ٣٢ على الطريق بين نابلس والقدس يوم ١٩٣٨/١٢/٣١، حيث قتل أحد مرافقيه[٦٠].

ولم تكتف السلطات البريطانية بتلك الاجراءات العسكرية بل لجأت إلى استغلال المصالح العائلية والعمل على زرع ما اصطلح على تسميته حديثاً بفتنة الصراع. فقامت بالتعاون مع الوكالة اليهودية بتشكيل «فصائل السلام» *(Peace Bands)* من بعض معارضي الحركة الوطنية لقاء مبالغ كبيرة، بزعامة كل من فخري النشاشيبي وفخري عبد الهادي، وتحت اشراف مصلحة الاستخبارات السرية، من خلال السير تشارلز

تيجرت نفسه، بهدف إشعال نار صدامات أهلية داخلية لاضعاف الثورة وتعبئة الفلاحين والعمال ضدها وتشويه سمعتها في الداخل والخارج وإظهارها بمظهر غير ثوري[٦١]. وقد استهلت تلك الفصائل نشاطها بقيام فخري النشاشيبي بشن حملة إعلامية شرسة ضد قادة الثورة، من خلال الجرائد والاجتماعات الجماهيرية، وقيام فخري عبدالهادي بتقديم طلب رسمي صريح للسلطات البريطانية من أجل الحصول على السلاح لضرب الثورة في منطقة عرابة التي تتواجد فيها جماعته[٦٢].

وقد نجحت تلك الفصائل إلى حد كبير في إيقاع خسائر كبيرة في صفوف الثوار، وكذلك في جرهم إلى معارك جانبية أبعدت الثورة عن ميدان نضالها الرئيسي، وذلك بمهاجمة القرى المؤيدة للثورة، أو حتى المتعاطفة معها، إضافة إلى مهاجمة الثوار أنفسهم[٦٣]. كما طالب فخري النشاشيبي الجماهير صراحة بالعودة إلى وضع الطربوش والتخلي عن «الكوفية والعقال اللذين عممهما الثوار كلباس وطني للجماهير»[٦٤]. كما حاول فخري عبدالهادي بناء «علاقة حسنة» بين عرب جنين - عرابة وبين اليهود في مرج بن عامر كي يتمكن وأتباعه من إيجاد سوق لتصريف إنتاجهم الزراعي الذي قاطعه الوطنيون العرب[٦٥]. وقد ساهمت تلك الفصائل في دفع الثوار إلى مناطق مكشوفة، سهلت على القوات البريطانية عملية مطاردتهم وتطويقهم وعرقلة تحركهم، مما أثر تأثيراً كبيراً على معنوياتهم[٦٦].

وقد وصف عارف العارف، في يومياته في غزة، فخري النشاشيبي بأنه رمز اللاوطنية في تلك الايام[٦٧] حيث أنه، اضافة إلى ما قام به من خيانة، كان يحرّض الحكومة على الوطنيين لوضعهم في السجن، ثم يحصل على رشاوى لاخراجهم منه، معتقداً أنه يكسب بذلك الكثير من الانصار في البلاد، نتيجة للخدمات التي قدمها لأهل السجين[٦٨]. فهو في رأي عارف العارف قد «قضى على الحركة الوطنية في البلاد، وساهم في إخماد الثورة التي كانت ترمي إلى إنقاذ فلسطين من براثن الاستعمار والانكليز والصهيونية»[٦٩].

وبذلك يكون السير تشارلز تيجرت قد حقق من خلال ممارسات تلك الفصائل والخدمات التي قدمتها للسلطات البريطانية نجاحاً أكبر بكثير من ذلك الذي حققه من إنشاء السور الحديدي *(Tegart Wall)* على طول الحدود الشمالية. فقد نجح إلى حد كبير في عزل الثورة عن جماهيرها في الداخل، بعد أن فشل تقريباً في عزلها بواسطة شريط شائك على الحدود. وبذلك تكون السلطة البريطانية، بتأييدها المطلق للثورة المضادة، مستغلة بذلك عمليات الاغتيال المتبادلة والتي ذهب ضحيتها الكثير من الابرياء، قد نجحت في خلق انشقاق حاد وواضح بين جماهير الشعب الفلسطيني المؤيدة للثورة، مما أثر تأثيراً كبيراً على مسيرتها وأدى بالتالي إلى إخمادها في النهاية.

إضافة إلى كل ما تقدم، لا بد من ذكر دور المنظمات الصهيونية المسلحة في ضرب الثورة، ووقوفها الفعال كشريك كامل إلى جانب القوات البريطانية الغازية. فقد شارك اليهود منذ البداية في أحداث ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، عندما قامت منظمة الهاغاناه باغتيال عاملين عربيين بالقرب من مستوطنة بتاح تكفا (ملبس) يوم ١٧/٤/١٩٣٦. وقد

ساهمت السلطات البريطانية في إنشاء وتطوير ودعم المنظمات الصهيونية المسلحة مساهمة فعالة. فهي التي أمرت بانشاء «شرطة المستعمرات اليهودية» *(Jewish Settlement Police)* على نفقة الحكومة والتي نظمت من قوات ثلاث:

القوات المتنقلة، ومهمتها القيام بأعمال الحراسة المحلية؛ **وقوات الشرطة الخاصة للطوارىء؛ وقوات متنقلة**، مهمتها حماية المستعمرات ونصب الكمائن للثوار العرب وشن الغارات عليهم(٧٠). هذا بالاضافة إلى التعاون الوثيق بين الهاغاناه والمفارز الليلية الخاصة، والتي وصلت إلى حد القيام بعمليات مشتركة ضد الثوار في منطقة الجليل، وبلغت ذروتها في سنة ١٩٣٨ باشراف الكابتن وينجيت.

وفي سنة ١٩٣٨، ونتيجة للضغط المتزايد من القوات البريطانية، على الثوار المتركزين في المناطق الجبلية التجأ الثوار إلى المدن، حيث هاجموا الكثير من الأهداف اليهودية، مما أدى إلى قيام منظمة الارغون الصهيونية فارتكبت عمليات إرهابية دموية ضد العرب وصلت إلى ذروتها بزرع وتفجير قنابل عدة في الاسواق العربية في كل من حيفا ويافا والقدس، وبشن هجمات دون تمييز ضد العرب الذين سلكوا الطرق القريبة من المستوطنات اليهودية(٧١). وقد وصل عدد أفراد قوات الهاغاناه سنة ١٩٣٧ إلى ٢١ ألف، منهم ٤ آلاف امرأة، مسلحين بـ ١٤٢٣٠ قطعة سلاح مختلفة(٧٢). وقد عمل منهم ستة آلاف في صفوف القوات البريطانية التي أعادت احتلال فلسطين. أما عدد القتلى من اليهود خلال الثورة فقد بلغ ٤٩٥ يهودياً، من ضمنهم ٨٠ شخصاً قتلوا سنة ١٩٣٦(٧٣).

أما على الصعيد الاقتصادي فقد استغل اليهود أحداث الثورة لتوطيد الوطن القومي اقتصادياً واجتماعياً، كما قاموا بانشاء العديد من المستعمرات الزراعية ذات الأهمية الاستراتيجية من الناحية العسكرية، حيث انتشرت من الشمال حتى النقب في الجنوب. وقد بلغ عدد المستعمرات التي تم إنشاؤها على هذا الأساس، في الفترة ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩، ٥٥ مستعمرة تميزت جميعها بمظهرين: الحائط الذي يطوقها وبرج المراقبة القائم في وسطها. وكان الهدف من ذلك العمل على تحويلها إلى معسكر حربي(٧٤).

وهكذا، ونتيجة لهذه العوامل، ازداد الضغط على الثوار، مما اضطرهم للعمل في مناطق مفتوحة أو مكشوفة وممارسة نشاطهم في المدن، حيث أصبحت أكثر أمناً بالمقارنة مع تلك المناطق المكشوفة التي تحاول القوات البريطانية استدراجهم إليها لخوض المعركة فيها.

وقد نجح الثوار بالاغارة على مدينة بئر السبع يوم ١٩٣٨/٩/٩ وعلى مدينة طبريا لمدة ست ساعات كاملة يوم ١٩٣٨/١٠/٣، كما سيطروا تماماً على مدينة القدس لمدة تسعة أيام، ابتداء من يوم ١٩٣٨/١٠/١٧، حيث لم تتمكن السلطة من استعادة السيطرة على المدينة إلا بعد تدخل الفرقة السابعة مشاة. وقبل أن تتمكن القوات البريطانية من «إعادة احتلال» فلسطين كان عليها حشد قوات ضخمة يوم

٣١/١٠/١٩٣٨، بلغ مجموعها ١٨ كتيبة مشاة وفوجين من الخيالة وفوجاً مدرعاً وبطارية مدفعية، وهو التشكيل الذي تكونت منه الفرقتان السابعة والثامنة مشاة، بالاضافة إلى سربين قاذفين وسرب مقاتل آخر من الطائرات وسريتين مدرعتين[٧٥] وقوات الحدود الأردنية التي بلغ عددها ١١٧٧ عنصراً[٧٦]، أي بما يزيد على ٢٠ ألفاً من الجنود تعاونها قوات البوليس، والتي بلغت ٤٣٥٤ عنصراً[٧٧]، بالاضافة إلى ستة آلاف مجند صهيوني تابعين لمنظمة الهاغاناه[٧٨].

---

(١) Marlowe, *Rebellion in Palestine*, London: the cresset Press 1946. p.153.

(٢) Great Britain, *An Interim Report On The Civil Administration Of Palestine*, During the period 1st *July*, 1920-30th June 1921, London: H.M.S.O. 1921.

(٣) Government of Palestine, *A Survey Of Palestine (1946)*, P.123; And Peirse's Despatch, 15/10/1936. Wo 32/4177, London: Public Record office.

(٤) Peirse's Despatch, 15/10/1936. Wo 32/4177 (War Office, Palestine-32 File 4177).

(٥) Peirse's Despatch. op. cit.

(٦) M. Howard, *The Mediterrnean Strategy Of The Second World War*, London: Weinden feld & Nicolson, 1966. p.13.

(٧) Peirse's Despatch, *op. cit.*

(٨) كامل خله، فلسطين والانتداب البريطاني، سنة ١٩٢٢ - ١٩٣٩، بيروت: مركز الابحاث م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٤٠٥.

(٩) Peirse's Despatch, *op. cit.*

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) عيسى السفري، فلسطين الغربية بين الانتداب والصهيونية، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٢٧، ص ٩٤: Jhon & Hadawi

(١٩) Peirse's Despatch, *op. cit.*

(٢٠) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤: John & Hadawi, *op. cit.* p.26.

(٢١) Peirse's Despatch, *op. cit.*

(٢٢) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧: John & Hadawi, *op. cit.* pp. 261-262.

(٢٣) السفري، المصدر نفسه، ص ٩٧. أيضاً: خله، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٧.

(٢٤) خله، المصدر نفسه، ص ٤٠٨.

(٢٥) Peirse's Despatch. *op. cit.*

(٢٦) السفري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧: John and Hadawi, *op. cit.* p. 265.

(٢٧) Dill's Despatch. 30/10/1936, Wo 32/4178. *A Staffist Of The Government Of Palestine, 1935-39.* Jerusalem. 1939; Peirse's Despatch, *op. cit.*

(٢٨) Dill's Despatch, *ibid.*

(٢٩) Marlowe, *op. cit*, p.171.

(٣٠) Dill's Despatch. *op. cit.*

(٣١) Wavell's Despatch. 7.4.38 Co 733/379/75528/74/38. P.R.O. London.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) Marlowe, *op. cit*, p. 190.

(٣٤) منهم محمد صالح قائد الثورة في نابلس الذي استشهد يوم ١٨/٩/١٩٣٨ في معركة بيت فوريك، والشيخ طه الشيخ محمد الذي استشهد في معركة عصيرة الشمالية يوم ٢٨/٩/١٩٣٨، والشيخ عبدالفتاح السيلاوي قائد منطقة نابلس الذي استشهد يوم ١٥/١١/١٩٣٨ في بيت فوريك، والشاعر نوح ابراهيم الذي استشهد في

أحد معارك شمال فلسطين يوم ٣١/١٠/١٩٣٨.
أنظر: أكرم زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٠، ص ٤٥٣ - ٥٠٠؛ *Tegart Papers Box II, File 4DS, 126-2*, Middle East Centre, st. Antony's college, Oxford Wavell's Despatch, *op. cit.*

(٣٥) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، صيدا: المكتبة العصرية، ص ٢٢؛ وديع أمين، "المقدمات التاريخية للثورة ٣٦"، **الطليعة**، العدد السابع، ١٩٧١.

(٣٦) Haining's Report, 24.8.38, Co 733/ 379/75528/ 74/38.

(٣٧) *Great Britain And Palestine 1915-1945, Information Papers*, No. 20 (New York, 1946), p. 116.

(٣٨) T. Bowden, *The Break Down Of Public Security*, London: Sage Publications Ltd., 1977, p. 244.

(٣٩) Bowden, op. cit, p. 245.

(٤٠) Haining's Report, op. cit.

(٤١) Bowden, op. cit, p. 246.

(٤٢) C. Sykes, *orde Wingate*, London: collins 1959, pp. 143-1949.

(٤٣) D. Hirst, *The Gun and the Olive Branch*, London: Faber and Faber, 1977 p. 104.

(٤٤) Sykes, op. cit, p. 149.

(٤٥) Hirst, op. cit., p. 104.

(٤٦) Bowden, op. cit, pp. 245-246.

(٤٧) Sykes, op. cit., p. 149.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ١٥٩.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ١٥٠.

(٥٠) Haining's Report, *op. cit.*

(٥١) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠؛ *Tegart Diary, DS, 126-2.*

(٥٢) N. Bethell, *The Palestine Triangle*, New York: G.P. Putnum's sons, 1979, p. 37; Haining's Report, *Ibid; Great Britain And Palestine, Information Papers*, p. 116.

(٥٣) خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٥.

(٥٤) Haining's Report, *op. cit.*

(٥٥) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠.

(٥٦) *Tegart Papers, DS 126-2, Box II, File IV;* Haining Report, *op. cit.*

(٥٧) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠.

(٥٨) Haining's Report, *op. cit.*

(٥٩) Bethell, *op. cit*, p. 37.

(٦٠) *Tegart Papers, Box II, File IV, DS 126-2.*

(٦١) عارف العارف، **يوميات غزة ١٩٣٩ - ١٩٤٠**، ص ٢٦٠؛ كامل خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠.

(٦٢) *Haining's Papers, DS, 126-2;* Haining's Report 24.4.39. Co 733/404/75528/ 74/39.

(٦٣) Porath, *The Palestinian Arab National Movement: From Riots To Rebellion 1929-1939*, London Frank Cass 1977, pp. 253-256.

(٦٤) عارف العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ١٤١.

(٦٦) Bowden, op. cit., p. 248.

(٦٧) عارف العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٠.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٦.

(٦٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٠.

(٧٠) Allon, *The Making of Israel's Army* London: Vallentine, Mitchell & Co. Ltd., 1971, p. 20.

(٧١) Porath, *op. cit.*, p. 238; Marlowe, *op. cit.*, p. 200.

(٧٢) **تاريخ الهاغاناه**، المجلد الثاني، الجزء الثاني، تل أبيب: معرخوت، ١٩٥٩، ص ٧٢٣، (بالعبرية).

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٥٠، ٨٩١.

(٧٤) خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٢.

(٧٥) Haining's Rcort, 31.12.38. Co 733/ 379/75528/ 74/38.

(٧٦) *Report On Palestine & Trans-Jordan, 1938*, p. 115.

(٧٧) **المصدر نفسه**.

(٧٨) كيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٢٤٨.

يوسف سامي اليوسف

تجربة فدوى طوقان
١ – المرحلة الأولى: التفاعل مع الحياة المعيشة تتوّر الفنان وقوته

لست أعرف إلا القليل من التفاصيل عن حياة فدوى طوقان، الشاعرة التي باتت من تراثيي حركة الشعر العربي في فلسطين، إلى جانب أبي سلمى والبحيري وهارون هاشم رشيد ويوسف الخطيب، وسواهم، وكذلك إلى جانب أخيها ابراهيم طوقان الذي يمكن أن يعد بحق، مع عبدالرحيم محمود، رائد الحركة الشعرية في القطر المنكوب. بيد أنّه لا يمكن لتفاصيل حياة أي شاعر، في حال غيابها، أن تعرقل الفهم الأدبي لنتاج هذا الشاعر، وإن كان حضورها مما يضفي العمق على ذلك الفهم.

إذا ما ألقينا نظرة أفقية على مجمل إنتاج فدوى طوقان فإننا سنرى، دونما صعوبة، أن التقلات في شعرها ليست بالحادة، إذا ما استثنينا ذلك التحول الكبير الذي طرأ على خط تطورها عند تخوم العام الستين من هذا القرن. والملحوظ، بكل وضوح، أن هذا التحول لم يكن في الشكل وحسب، أي لم يكن مجرد انتقال من القصيدة العمودية إلى القصيدة حديثة الوزن! بل هو، بالدرجة الأولى، تحول في المضمون نقله من حال التمركز حول الذات، حول الأنا، إلى حال التمركز حول الخارج، حول الموضوع، في الغالب الأعم. ولعل من شأن هذه الظاهرة أن تؤكد الحقيقة الرامية إلى أن كل تغير في الاشكال الأدبية إنما يسبقه ويشرطه تغير في الافكار والتصورات، أي تغير في المضمون يحدد صورة الشكل ويسهم في استقلابها من كيف إلى آخر.

وبإزاء مثل هذا التحول الكبير البيّن المعالم، نملك أن نوزع مجمل نتاجها الشعري على مرحلتين متباينتين، دون أن تكونا متفارقتين بالضرورة. تستأثر المرحلة الأولى، منهما، بجملة إنتاجها خلال الاربعينات والخمسينات (أي دواوينها الثلاثة الأولى)، بينما تستحوذ المرحلة الثانية على بقية ما أبدعت من شعر. ومع أن هذا التقسيم صحيح إلى حد بعيد،

فإنه لا يعني انعدام الانتقالات والتحولات الصغيرة داخل المرحلة الواحدة، بل الأصح أن يقال إن كل واحدة من مجموعاتها تمثل تحولاً بالنسبة إلى الديوان السابق عليها. والأهم من ذلك أن أي نقلة من نقلاتها لا يمكن النظر إليها كما لو كانت انقطاعاً، بل هي في الحقيقة نمو طبيعي لما سبقها من نتاج، أو تحول أنتجه التراكم السابق له، بكل توكيد.

لهذا، سوف أقسم دراسة موروثها إلى شطيرتين. أما أولاهما فتتناول مجموعاتها الثلاث الأولى، وتحاول أن تقرأ فيها مجرد قراءة تبتغي التعرف على المحمولات النفسية للشاعرة، وأما ثانيتهما فسوف تحاول أن تصدر شيئاً من أحكام القيمة على مجموعاتها الثلاث الأخرى، إذ أن هذه المجموعات أقدر من المجموعات الأولى على الصمود في وجه النقد الباحث عن جودة التعبير والعمق في التجربة، فضلاً عن أن الشاعرة، في هذه المرحلة الثانية تخرج من قوقعتها الذاتية كيما تلتقي بقارئها على فسحة لها شيء من السعة، مما يمكن القارىء نفسه من الاقتراب والاحتكاك بنتاجها دون كبير تضجر من قتامة الذاتية الخالصة المعتمة في التهويم.

أولاً: المرحلة الأولى

ما من حاجة إلى مصدر خارجي كيما يؤكد الناقد على ما فحواه أن السمة الأبرز للمرحلة الأولى من شعر فدوى طوقان هي التمركز حول الأنا، أو الاتجاه الدائم نحو الداخل المشروخ، الشيء الذي يجعل للقصيدة، دواماً، بطلاً واحداً هو في الغالب الشاعرة نفسها. ولا بد من أن يكون هذا التمركز مؤسساً على شروط موضوعية ارتطمت بها دوافعها الروحية فشكلت ما ألفت الشاعرة نفسها أن تسميه «القيود» و«الحدود»، وغير ذلك من الألفاظ الدالة على مثل هذا المعنى.

دعنا ابتداء نضع إصبعنا على المفردات الأكثر تواتراً في مجموعاتها الثلاث الأولى، وهذي هي مرتبة ضمن فصائل متقاربة الجزئيات وذات دلالة:

١ – شجى. يأس. شوق. كئيب. ذكريات. تنهد. توجع. دموع. مجهد.

٢ – غربة. وحشة. عزلة. وحيد. متوحد. منفرد. توحد. اغتراب. ضياع. توحش. وحدي. موحشي. ضائع. عزلة. غربة.

٣ – قلق. كبت. مكبوت. محروم. تصارع. صراع. خنق. ذعر. خوف. رعب. اختناق.

٤ – قيود. سدود. حدود. سجن. يقيد. يسجن. طوق. سجين. قفل. أصفاد. وثاق. حبيس. حجب. حبس. موصد. مشدود. ملجم. أسر. أوصد. اغلال. أطواق.

٥ – حائرة. حيرة. تيه. تائهة. مستبهم. غامض. حيارى. توهان. غيهب. غموض. خفاء. جهل. مجهول. لغز. سر. مبهم. يختفي. يغيب. يتوارى.

٦ – صمت. سهوم. وجوم. سكون. تخشع. شرود. بكماء. خرساء. أصم. صموت. سكوت.

٧ – ظلمة. ليل. ليلة. الغواشي. مدلهم. معتكر. يعميني. يخفي. ظلام. أسود.
٨ – ظمأ. عطش. ظامىء. ظمأى. الغلة الساعرة.
٩ – بعيد. صدى. هناك. الصحارى. يبعد. تباعد. الشواسع. عودة. بعد.
١٠ – موت. ضجعتي الكبرى. تلاشي. تناهي. عدم. فراغ. فارغ. خال. يموت. ينتهي.

والآن، ما هي الصور، أو الجزئيات التكوينية التشكيلية، التي يمكن سلخها عن هذه الزمر العشر من الكلمات؟

بالطبع، في الميسور أن تحال هذه المجموعات اللغوية إلى عشر جزئيات نفسية تطابقها تمام التطابق، وفي الميسور كذلك أن يلحظ قارئ شعر فدوى أن هذه الجزئيات التصويرية النفسية شديدة التواتر في شعرها الأول، بل ويأتي تواترها من حيث هو الأرضية الكلية، تقريباً، لهذا الشعر بحيث يؤسسه تمام التأسيس:

١ – صورة الحزن والكآبة.
٢ – صورة الوحدة والوحشة.
٣ – صورة الصراعات النفسية والشروخ والفجوات الداخلية العميقة.
٤ – الاحساس بالاحتجاز والاحتباس وتعرقل الحركة الارادية الحرة.
٥ – صورة الغيمومة: أو الموجودات المنطمسة، أو استبهام الأشياء.
٦ – حالة الصمت الساكن التي يتسم بها الوجود.
٧ – حس التيه والحيرة بإزاء الاحتباس والاستبهام والصمت.
٨ – حس الظمأ والحاجة إلى ما يعزز الوجود الذاتي.
٩ – صورة التفاصل، أو البعد والفراق.
١٠ – الخوف من الموت والتناهي.

هذي هي، إذن، أهم الجزئيات النفسية الناسجة للمجموعات الثلاث الأولى من شعر فدوى طوقان. وفي الممكن، بالطبع، أن نقلصها إلى عدد أقل من هذا العدد، وذلك من خلال دمج الجزئيات المتشابهة أو المتقاربة بعضها في بعض، بحيث لا يبقى لدينا سوى أربع صور كبرى، صور أمّهات، منها تنسج فدوى شعرها المبكر كله. ففي الميسور، أن نوحد دونما أية مشقة بين الصورتين الأولى والثانية، أما الصورة الثالثة فتبقى على حدتها لأنها الصياغة الداخلية العميقة للأزمة، وربما الباعث الأساسي على إيجادها. وكذلك يمكن التوحيد بين الزمرتين الرابعة والخامسة، وذلك بسبب من كون الاحتباس انغلاقاً وتيهاً. وفي اليسر أن نضيف الحالة السادسة (حالة الصمت) إلى هذه المجموعة أيضاً، إذ الاستغلاق والانبهام شكلان للصمت، بلا ريب. وبديهي أن الجزئية السابقة هي تجلٍّ آخر للحالة الخامسة وظهور من ظهوراتها. أما حس الظمأ – وهو حالة نفسية عميقة، أو ظاهرة فيزيولوجية لحالة نفسية عميقة – فيمكن إضافته إلى الزمرة الثالثة، بينما تبقى الجزئية التاسعة حالة متفردة لأنها تشير إلى حدث يقوم موضوعياً وذاتياً، خارج الأنا وداخلها في آن معاً. إنها أزمة ابتعاد الآخر، أزمة العجز عن التواصل معه. وأما

الجزئية العاشرة، ففي الميسور الحاقها بالصراعات النفسية العميقة نظراً لأنها مظهر من مظاهر المولدات الحركية النفسانية العاملة بتكتم نسبي.

وعلى هذا بات في الممكن أن نختزل الزمر العشر في أربع فقط:

أولاً – صورة العزلة والاحساس بالوحشة والحزن، إذ النفس المتوحدة لا يمكن أن تكون إلا محزونة موجوعة.

ثانياً – صورة الصراعات النفسية الباطنية المعبرة عن نفسها على شكل خوف من الموت، وظما وقلق وصراع وارتعاش أمام المجهول.

ثالثاً – حس التيه والحيرة وانطماس معالم الأشياء واستبهامها.

رابعاً – صورة الحبيب النائي أو المفارق. وهذه الصورة جزء من حس العزلة بكل وضوح، الشيء الذي يقلص حتى هذه الصور الأربع ويردها إلى ثلاث فقط.

هذه الصور الأربع هي ما يمكن استقراؤه من معجم فدوى في أعمالها الأولى، وكذلك من المناخ العام لهذه الاعمال. بيد أن ثمة مجموعة أخرى من الجزئيات قائمة بذاتها في شعرها الأول، بل وقائمة على السطح، لا تحتاج إلى استقراء من تواتر مفردات معجمية بعينها، إذ أنها تعمل في شعور الشاعرة، لا في أعماقها الخبيئة. ومن الملحوظ كذلك أن هذه المجموعة الأخرى، ولنسمها المجموعة الشعورية من الجزئيات، إنما تتواتر صراحة أو بناء على نهج تناسخي يتم عبر إحداث تغيير طفيف في مفردات الصورة الواحدة نفسها. وأهم هذه الصور هي:

أولاً – صورة الشاعرة مرشوقة في الطبيعة. وفي هذا، بكل توكيد، هروب من مجتمع لا تملك الشاعرة أن تتكيف مع تقاليده وقيمه. وتتوافق هذه الصورة جهرة مع جزئية الوحدة أو العزلة التي تتكون منها نفسيتها، وكذلك شعرها الأول.

ثانياً – صورة الحبيب الذي يأتي لينقذها من الكآبة والصمت والوحشة والعزلة. وفي هذا تعبير عن نزعة الخلاص القائمة في شعور الشخصيات المضطربة العاجزة عن التكيف مع مناخات لا تناسب طبائعها، مثلما أن هذه الصورة تنطوي على توتر نفساني عالٍ وحار بعض الشيء.

ثالثاً – صورة الليل الدائم الحضور (ولنلاحظ صلته بالتيه والاستبهام والتخلق). ففي كثير من الأحيان يراها قارىء شعرهـا وهي تتخذ من الليـل منطلقاً أو إطـازاً لما ستقدمه.

رابعاً – صورة الشاعرة مكبلة في القيود راسفة في الأغلال ومركوسة في الشعور بثقل وطأة مبدأ الحياة ومفهوم الوجود على روحها الواهنة.

وقد تفيدنا هذه الصور الأربع الجديدة في توكيد درجة حضور الصـور الأربع السابقة، أو بعضها، على الأقل، إذ لا يمكن للمخبوء أن يصح ما لم تؤيده الظواهر المرئية على السطح. فالرشق في الطبيعة يؤكد الوحدة والعزلة، والحبيب القادم للانقاذ من الكآبة،

الفارس المخلص من العقم والقحط، عقم الوجود وقحط التربة، ليس إلا تعبيراً عن ثقل هذه الكآبة وحاجتها الشديدة إلى التخلص من التوتر القابض للنفس. أما صورة الليل الذي يلف الأشياء فهي إشارة صريحة إلى الاستبهام والحيرة والتيه الذي تعانيه. ومن الواضح البيِّن في ذاته أن صورتها في القيود هي توكيد للإحساس بالاحتجاز والاحتباس الضاغط على روحها من الداخل.

ما جداء هذا كله؟

إن الشاعرة تمثل أزمة يمكن تسميتها سوء التكيف، ويتمثل جوهر هذه الأزمة بتعرقل التكامل بالآخرين، وهو تكامل لا يتحدد بالحيازة وحدها، بل إنه ليفيض عن تخومها ليغمر فسحة يكون فيها الفرد ممتلكاً من قبل الآخر. فما تبغي الشاعرة تحقيقه فعلاً هو أن تمارس مع الآخر صلة أخذ وعطاء متبادلين، فالنفس، دواماً، دائرية، بكل قطع وتوكيد.

بيد أن تحديد الأزمة على هذا النحو وكفى لا يمكن أن يكون مقنعاً، فالفارس المنقذ المتواتر الصورة يؤكد أن حالة التفاصل الروحي الأعمق جزئية من جزئيات الحالة المعقدة المؤلفة من عدة طبقات اضطرابية مركبة ومتخالطة. ولقد عبر هذا التفاصل الروحي عن محتواه من خلال العنصر الأساسي في هذه الأزمة، أعني الشعور بالوحدة. وما من شيء يؤكد هذا الزعم أكثر من قولها:

«وحيداً نظل، ولو حضنتك مئات النساء».

ولعل هذا الشعور بالوحدة الذي عانت منه الشاعرة في إبان مرحلتها الشعرية الأولى، والذي ظل يرافقها حتى مجموعتها السادسة، «على قمة الدنيا وحيداً»، كما توضح القصيدة الأولى من هذه المجموعة، لعل هذا الشعور الذي كان، ويبدو أنه لا يزال، الموضوع الأثير لديها بين كافة موضوعاتها الشعرية، لعله ينبثق عن تثبت على مرحلة طفلية مبكرة لسنا نعرف عنها شيئاً. ولهذا نلمس، لدى قراءة شعرها الأول، أن ما تحتاج إليه هو الحنان الأصيل الصادق والاستدفاء بالآخرين. وعلى ضوء هذا التثبت الطفلي الذي يبتغي، دوماً، تكرار الحالة التي عاشها المرء في غضون سنوات الطفولة الأولى، نملك أن نفسر صورة الحبيب المنقذ من الكآبة، هذه الصورة المتواترة في شعرها الأول بشكل ملحوظ. ولعل تحرير رمزية هذه الصورة أن يكشف عن أنها ليست سوى الجهد النفسي الذي تبذله الشاعرة بذلاً دفاعياً بغية الخلاص من الحال المرهقة التي تستحوذ على وجدانها وأعماقها في آن معاً.

ثم دعنا، في بحثنا عن المضامين الخفية لشعرها، نلتفت إلى ظاهرة أخرى بينة بذاتها، عنيت ظاهرة الخوف التي تتواتر، دواماً، في نتاجها الأول. فلدى تمحيص علل هذا الخوف الملازم لها لا تسعفنا القصائد على تبين بواعث خارجية موضوعية يمكن لها أن تسوغ هذا الخوف بكل وضوح. فهي تخشى الموت بالدرجة الأولى، وتخشى المجهول، وتتوقع حدوث شرور مفاجئة لا تملك هي نفسها أن تقدم لها تعليلاً منطقياً مُرضياً.

وبديهي أن مثل هذا الخوف الذي لا يتسبوغ موضوعياً ليغدو سوياً، ليس إلا قشرة سطحية للحالة، أو عرضاً من أعراضها، بمعنى أنه يشرح ما يقع تحته كجذر له.

دعنا نثبت بالشواهد صراعها مع المجهول وخوفها من أمور لا تملك هي نفسها أن تتبينها أو أن تقدم لها سبباً شارحاً. تقول الشاعرة في قصيدة «أنا وحدي مع الليل»، وهي من الديوان الأول:

في الليل، إذ تهبط روح الظلام،
مرسلة فيه الرؤى الهائمة،
يطيف بي في يقظتي الحالة
طيف، ولكن ما له شكلُ
يحضنه جفني، ولا ظل،
وإنما بحسي الملهم،
أعيد شيئاً ملغزاً مبهم
كأنما طلمسه الليل
وكلما رفعت في وحدتي
له مصابيحي انزوى في القتام.

ثم تتابع القصيدة تصوير هذا المجهول كما لو كان «روحاً غير منظور». وبالتأكيد، ليست هذه هي البرهة الوحيدة التي تتعامل فيها الشاعرة مع المجهول، إذ الحقيقة أن هذه الحال يغلب أن يجدها القارىء لشعرها في الكثير من ذلك الشعر. ومما هو جدير بالاهتمام هنا أن البيت الأخير من هذا المقبوس مؤشر إلى عملية الصراع الداخلي بين المقموع الخفي وبين الطاقة الضابطة التي تحاول أن ترده إلى الأسفل كلما حاول أن ينهض من الأعماق لكيما يصل إلى سطح الوجدان والشعور. إن عليه أن «يسجن»، دوماً، في «غيهب» الباطن الدفين. وهذا يعني أن التثبت على الحالة الاضطرابية المعكورة إنما يتصف بدرجة عالية من الشدة، وأن شدة التمسك بانبغاء التواري هي ما يحول دون خروج «اللغز» المنبهم إلى النور، أو إلى وعي الشاعرة نفسه، لأنه بخروجه ينخفض التوتر.

وهذا الصراع بين المقموع والقوة الذاتية الكابتة لا بد وأن يخفي وراءه صراعاً أشد منه. فالحقيقة أن كافة مظاهر سُوء التكيف التي تبديها الشاعرة هي مظهر من مظاهر صراع هو بمثابة راقـة تحتانية تؤسس الخوف الظاهر على السطح، كما أنه قد يمثل طبقة تترسخ تحت مضمون نفساني آخر أقل منه عمقاً، وإن كان أكثر أهمية أو خطورة.

فالنقطة العامة والظاهرية في جملة معاناتها ليست سوى عدم التكيف مع البيئة التي تمني دوافعها بالاحباط. ولذا فإنها تتخذ موقف الرفض من هذه البيئة، ولكنه – غالباً – رفض صامت مبطن، رفض سلبي انسحابي، هروب إلى الطبيعة، يأتي نتاجاً للعجز عن مواجهة ثقل البيئة وشدة هيمنتها. إنها لا تجرؤ على المجاهرة برفض فعال، فلا يتمثل رفضها تمثلاً سلوكياً إلا سلبياً، أي على شكل خروج على المجتمع، ولكن إلى الطبيعة حيث الدعة والرفه والأمن، وحيث تخفيض التوتر الجواني القابض. فليس صدفة

أن يأتي الكثير من قصائد الديوان الأول لتبيان الشاعرة مرشوقة بين أحضان المروج أو على سفح «جرزيم». إنه الهروب من المجال والانكفاء على الذات كعجز عن المواجهة التي لا يمكن إلا أن تكون مجانية بإزاء حصانة الواقع تجاه ردود أفعال الفرد الواحد. غير أن هذا النكوص ما يلبث أن يبحث عن حل للتوتر، فنرى الشاعرة تتخيل فارساً يأتي كمنقذ من الكآبة والوحشة. ويمثل هذا الموقف خروج الشاعرة من المنأى إلى الآخر تمام التمثيل، ولكن هذا الآخر هو الآخر الموهوم، ليس إلا. وهكذا فإن حراك محتوياتها النفسية ينقل أزمتها من نقطة معاناة الاحباط إلى نقطة أعلى هي الترجيح بين إعلان التمرد وكبحه. وهنا بالضبط يكمن جوهر الصراع.

وثمة آيتان لنا على حالة الصراع الحادة، أما أولاهما فالانسحاب إلى الطبيعة، وما هو إلا آلية نفسية تبتغي إطفاء التوتر، وأما أخراهما فوجدان الحيرة التي تعاني منها بكل وضوح. بيد أن ما تبديه من حيرة لا يعدو كونه اللحاء الخارجي لهذا الصراع التحتاني العميق:

ماذا أحس؟ شعور ثائهة عن نفسها تشقى بحيرتها

ولكن كل صراع لا يمكن أن يكون إلا بين دافعين يستثيرهما موضوع خارجي. ولئن تحدد لدينا وجود صراع، فإنه مما هو في العسر والمشقة أن يتحدد لدينا طرفاه المتضاربان المعكّران لمجمل بنيتها النفسية. بيد أن إمعان النظر في إحدى قصائد الديوان، وحصراً قصيدة «درب القمر»، وكذلك في مقدمتها المأخوذة من نيتشه، من شأنه أن يؤكد للباحث نتيجة ذات شأن. فبعدما يعثر الناس والأصحاب أزهارها بأقدامهم، وبعدما وجدت في أهلها وإخوتها تعويضاً عن العلاقة بالأغراب، نراها تعلن أن هؤلاء الأقارب أنفسهم لا يمكن للعلاقة بهم أن تترسخ، ولا بد من قطيعة.

إن الدافع الجواني يعيش، إذن، قمعه الخاص. ولهذا راحت كلمة «الصمت» تتواتر في شعرها لتشير حكماً إلى ضغط يتعرض له الشعور مبعثه من الضمير، من مملكة القيم الراسخة في نقطة العقل نفسها. وبالطبع لا يطالب الضمير إلا بشيء أساسي، «خنق» مطالب الدافع أو التكتم عليها. والحقيقة أنها كثيراً ما تقدم لنا قصائد يظهر فيها الفارس دون أن يعرفه الآخرون، ومثال ذلك قصيدة: «هل كان صدفة؟»، وهي من الديوان الثاني. وبالطبع، فإن كلمة «الصمت» تغدو ثنائية البعد: إسكات الدافع نفسه، تحت ضغط تقاليد المجتمع وأعرافه، والتكتم على خبر العلاقة، الوهمية أو الحقيقية، الراسخة بينها وبين هذا الفارس الذي تناديه على الدوام ودونما كلل.

وهكذا، فإن لفظة «الصمت» التي ما تنفك تتوارد في شعرها حتى الديوان السادس، وكأنها تثبت على حالة سابقة، تغدو بالغة الأهمية في الكشف عن طرفي الصراع الداخلي الذي يعاش جوانياً، والذي أخاله أشد عمقاً في بنيتها النفسية مما هو في شعرها. إن هذه اللفظة هي رمزية كبح الدافع المتجه نحو التعبير عن ذاته، ولذا فإنها تمثل الرقابة الذاتية، الضمير، أو الاستطاعة اللاجمة، في هذا الصراع. وبناء على ذلك فإن طرفي

الصراع يتحددان بالتمرد والامتثال، بمحاولة التكامل الجواني، ويخنق هذا النزوع وإسكاته. ولعل كل ما تبديه من خوف إن هو في جوهره إلا خوف المغبة التي قد يجيء بها الموقف الرافض للإنصياع والرضوخ لمطالب الواقع.

بيد أن خشية نتيجة اللاإنصياع من شأنها أن ترغم الشاعرة على مواجهة وجدان العزلة وكآبة العيش. فهي، إذن، تترجح بين بؤسين لا فكاك لها من مجابهة أحدهما، الأمر الذي يلزمنا بتصنيف صراعها على أنه من نوع الاحجام - الاحجام. وما الخوف الذي يظهر في شعرها جلياً تمام الجلاء إلا التعبير الشعوري عن هذا الكمون النفساني، أو عن هذه الحال الاصطراعية الخبيئة أو شبه الكتمية. فبينما يتبدى الطرف الأول في الانشراح واضحاً دون تبطين، فإن الطرف الثاني قلما يتبدى إلا على هيئة نتف رمزية أو مرمزة بتلقائية خالصة. وإلا على هيئة الانسحاب من المجتمع إلى الطبيعة، وكذلك على شكل شعور بالتيه والحيرة والتردد. أما ألفاظ من مثل «الحدود» و«السجن» و«السدود» و«القيود» و«الأصفاد»، وكل ما هو من هذا القبيل، فلا تمثل إلا كنايات شبه جهرية للحواجز التي تقف في الواقع الاجتماعي وتحول دون انطلاق الأنا باتجاه أغراضها.

إزاء هذا الموقف الاشكالي المأزوم ، هذا المأزق العاجز عن الانحياز إلى أي من طرفي الصراع، لسلبيتهما كليهما، ما الذي يمكن أن يحدث؟ إن درجة حادة من القلق هي التي لا بد لها من أن تتشكل، إذ كل حال من أحوال سوء التكيف سوف تسعى جاهدة إلى خلق آليات دفاعية نفسية تستهدف إطفاء التوتر القابض حصراً. ومن هنا ينشأ القلق، الذي هو الآلية الدفاعية الأولى عينها. ولئن كان القلق مجرد توتر أو اضطراب تبديه الشخصية، فإنه ينهض في شعر فدوى ليدل صراحة على حقيقتين أساسيتين:

أولاً - مقاساتها من شعور تحتاني بخطر يتهدد وجودها، دون أن تعرف مأتاه. ويلعب القلق هنا دور آلية أساسية بين آليات الدفاع الضرورية لإطفاء التوتر.

ثانياً - إخفاق هذه الآلية في الدفاع عن حياة الشاعرة أمام تهديدات العالم الخارجي.

إن القلق الأشد حدة هو شكل من أشكال الخوف يتسم بالغموض، وهذا ما يسمى بالقلق العصابي. وهو في رأينا القلق الحقيقي، لأن الشكل الآخر للقلق، أعني القلق الموضوعي الناجم عن مثير خارجي محدد القسمات والمعالم، والمعروف في الشعور من قبل صاحب الحالة، هو في الحقيقة خوف وليس قلقاً. بل هو خوف مشروع وسوي، لأن له ما يسوغه في العيان الخارجي المحسوس.

والعامل الاساسي في هذا القلق العصابي هو مثيرات قد ترتبط بخبرة منغصة تعرفها الشخصية، أو لا تعرف مجمل ملابساتها. فالخوف الذي تبديه الشاعرة في قصائدها ليس مجرد خوف، إذ بينما يتصف الخوف بالآنية، فإن القلق حال تتسم بشيء من الديمومة، وبما أننا نرى الخوف وهو يغمر ويشمل قسماً ليس بالضئيل من إنتاجها

الأدبي، فإن هذا يعني أن المدة التي استغرقتها الأحوال المضطربة قد كانت طويلة نسبياً، مما يؤكد أنها حالة قلق أكثر مما هي حالة خوف.

ومما تبينه أدبيات علم النفس أن أهم أعراض القلق هي الشعور بالعزلة والوحدة الذي يصطحبه ويعززه، في الوقت نفسه، شعور بعداوة الآخرين. ومن أهمها كذلك شعور بالهم وضيق الصدر واعتكار المزاج والبرم بالحياة. فضلاً عن ذلك، ثمة الخوف من المجهول، وهناك توقع المحن والشرور وتفسير الأحداث تفسيراً متشائم الطابع. ومما يلاحظه الاختصاصيون النفسانيون كذلك أن القلق يتزامن ويترافق مع مشاعر خاصة مجلاها الخوف من أمرين أساسيين: من الموت ومن الاصابة بالمرض. والشخصية القلقة من شأنها أن تتعامل مع الموضوعات تعاملاً إضفائياً، بمعنى أنها تسقط محتوياتها الداخلية على الأشياء، ثم أن هذه الشخصية تعيش دوماً شعوراً بالوهن والضعف أمام المثيرات الغامضة للقلق.

ولئن حاولنا أن نتقرى هذه الاعراض في شعر فدوى طوقان لوجدناها بأسرها ماثلة على السطح وفي الأعماق سواء بسواء. فشعورها بالوحدة، مثلاً، لا يحتاج إلى كبير تأمل أو تحليل ابتغاء التقاطه. فلعل مما هو ذو دلالة فصيحة ناصعة أن يجعل ديوانها الأول عنوان «وحدي مع الأيام»، وأن يأتي ديوانها السادس حاملاً لعنوان يشير إلى الوحدة هو الآخر: «على قمة الدنيا وحيداً».

أما الشعور بالبرم بالحياة واعتكار المزاج فهو ما توضحه مجموعة المفردات الدالة على الاحتباس والسجن والتقييد، وكذلك مجموعة المفردات الدالة على الأسى والشوق والغربة. ولعل مما يشير إلى البرم بالحياة هذي الشكوى الدائمة من قسوة الوجود عليها، وكذلك من السجن المتغلق حول مجمل كيانها، والذي (فضلاً عن تواتره في الكثير من شعرها) قد خصصت له بعض قصائد أهمها «من وراء الجدران» المنشورة في الديوان الأول.

أما الخوف من المجهول، فقد سبق أن أشرت إليه وبينته بما فيه الكفاية. وعلى أية حالة، لئن كان كل خوف من شيء مجهول هو قلق (بل هو في الحقيقة جوهر القلق وماهيته)، فإن ثمة من الدوالّ المزدلفة أو غير المزدلفة إلى نقاط تجمع محددة ما لا يحصى ولا يعد في شعرها. ولكن لا بد من الاشارة هنا إلى أن أبرز تلك الدوال وأهمها هو الخوف من المجهول. وهي تعرض هذا الخوف صراحة وجهراً تقريباً، وتعرض للمجهول مراراً دون أن تملك سبر كنهه ومكنونه الخبيء. فلئن كان الخائف شديد الفهم لعلة خوفه، فإن القلق يستغلق عليه سر قلقه أيما استغلاق في الغالب الأعم.

وأما توقع المحن والشرور فهو أقل ظهوراً في شعرها من علامات القلق الأخرى، ومع ذلك فإن في الميسور أن يتبين قارىء شعرها بعض العلائم والمؤشرات التي تؤكد وجود هذا النوع من أعراض القلق في بعض قصائدها. فهي تقول، مثلاً:

ما تأتي ترقب كالمستريب أشعر من حولي وشك الخطر

وتقول كذلك:

عليك بالحذر، فكم غفلة يؤخذ منها المرء أخذاً نكيرا

ولكن هذا التوقع للمصائب كثيراً ما يعبر عن محتواه ويشرح مضامينه على شكل خوف من الموت، ولا سيما في القصائد الأولى من الديوان الأول. وحسبنا هنا الاشارة إلى قصائد من مثل «خريف ومساء»، و«أوهام الزيتون» و«نار ونار».

وكثيراً ما يراها قارىء شعرها وهي تصف الموضوعات الخارجية بناء على مضامين حالها الداخلية. خذ مثلاً كيف تخاطب طائراً مضفية عليه ذاتها وهمّها الجواني:

واعجبي! صمتك هذا رهيب يا طائري، ضُمّن معنى الحذر

إنها تخلع صمتها على الطائر، وكذلك تبدي حذرها وارتقابها للمصائب، وتسحب هذا التوقع لتسبغه على الطائر الذي قد لا تكون حاله على نحو ما تتصوره الشاعرة. وإليكم كيف تخاطب النار:

وحين تفورين أو تزفرين
كأنك نفس تقاسي الحنين

فهي تتصور أن النار تزفر، مع أن الحقيقة هي أن الشاعرة نفسها من يزفر. وتتخيل النار «نفساً» تكابد الحنين، وفي هذا كشف واضح عن حالها هي. وكل ذلك يؤكد أنها تتصور الموضوعات الخارجية تصوراً ذاتياً، وتتخيل أن هذه الموضوعات ليست إلا ذاتها هي، روحها هي. فالشاعرة – وربما هذي هي حال كل شاعر – لا تملك أن ترى الاشياء محايدة ومستقلة عن الوعي وقائمة خارج الروح:

أروحك يا نار بي شاوية؟

أما عن حال الوهن أمام مثيرات القلق ومحدداته الغامضة المنبهة في وعيها، أقصد حال الخور والعجز عن مواجهة الفرد – أياً كان – للواقع، وكذلك برهة ترجحه بين طرفي الصراع، ثم إحجامه عن الانحياز إلى أي من هذين الطرفين، وأقصد كذلك تصوير الشاعرة لذاتها دواماً على أنها المغلوبة على أمرها والمسكينة التي لا حول لها ولا طول، فإن هذا ما تجلوه بعض قصائدها بكل وضوح ليؤشر إلى وجود حالة رضوخية لا تحتاج إلى سبر. فلنستمع إليها وهي تقول:

هذي حياتي، خيبة وتمزق يجتاح ذاتي،
هـذي حياتي، فيم أحياها؟ وما معنى حياتي،

ولنستمع مرة ثانية:

كفُرت عنه بأدمعي، بتنهدي، بتوجعي،
كفُرت عنه بما ترى من ذلتي وتخشعي

وفي قصيدة عنوانها «هروب» يراها قارىء شعرها وهي تبدي بجلاء عجزها عن مجابهة «واقع راعب»، على حد قولها، فتهيم في المعاش «محيرة ولهاء» تنشد «الحقيقة في

غامضات المجالي». إنّ هذا، بكل وضوح، إلا التصريح جهرة بعجزها وضعفها أمام بواعث القلق.

أما أرقها ومجافاة النوم لأجفانها فهو عنصر شديد الهيمنة على شعرها، بل كثيراً ما تتواتر كلمة «أرق» في ثنايا قصائدها. كثيراً ما تجيء هذه اللفظة عينها ناصعة ماثلة لتدل على القلق الخبيء في الراقات التحتانية للباطن المدمر. ويبدو أن الليل قد صار رفيقها الحميم تطلق فيه هواجسها وأشباح رؤاها لتسبح كما تشاء:

هو الليل، يا قلب، فانشر شراعك، واعبر خضم الظلام العميق
وجدِّف بأوهامك الراعشات في زورق ما به من رفيق

بيد أن هذا الليل بظلمته الحالكة قد لا يكون إلا عامل رعب بالنسبة إليها. وفي الحق أن الخوف من الظلام، من مجرد الظلام، هو أحد أهم العلائم الدالة على القلق:

وكان أقسى ما شجى نفسها ... وابتعث الراعب من هجسها
تدفق الظلمة من يومها ... في غدها المحروم... في أمسها

ليس هذا فحسب، بل ثمة كذلك مسألة هامة لعلها أن تكون واحدة من أبرز العلائم المميزة لقلق هذه الشاعرة، عنيت هذا التواتر الملحوظ لكلمة «الظمأ»، وكذلك مشتقاتها ومرادفاتها، تواتراً لا يمكن أن يكون بغير دلالة فصيحة أو ربما معنى محدد بعينه، كما لا يمكن أن يكون مجرد رمز لحاجة غير الحاجة إلى التكامل بالآخر وبدفء وجدانات القلب البشري. وعلى أية حال من الأحوال، فإن هذه الكلمة لا تشير إلى شيء قبل اشارتها إلى عرض من أعراض القلق، على الأرجح. وكما تصر محتوياتها النفسية على التواري والتغور في الراقات النفسية الدنيا لتنسى هناك، وكما أن هذا الاصرار هو ما يشرح ميل الشاعرة إلى الاكثار من كلمة «الصمت» في شعرها، فإن لفظة «الظمأ» لها هي الاخرى ما يشرحها ويدفع إلى كثرة تواردها في بعض القصائد.

ولعل طبيعة القلق الذي تعانيه الشاعرة أن تقبل الاندراج ضمن تعريف للقلق يرى فيه تهديداً للشخصية مجهول المصدر، ومن هنا كان لا بد لها من الشعور بسر انبهام الأشياء وميلها إلى الغيمومة. وهذا يعني أن ثمة ضرباً من التماهي بين ما تعانيه من خوف وبين ما تعيشه من قلق. إذ لما كان القلق انفعالاً غير منضبط، أو هو لا يخضع للمعقولية والوعي خضوعاً كبيراً، فإن صاحبه يصوغ معاني الكيانات الخارجية وفقاً لحاله الداخلية، أي أن الشعور بمجهولية الخطر وانبهام منبثقاته لا بد له من أن يوقع الوعي في حال من الارتباك يغدو معه عاجزاً عن تمييز حدود الموضوعات وقسماتها، لأنه (أي الوعي) سديمي الطابع – وكلمة «سديم» نفسها من الألفاظ المتواترة في شعر فدوى – مما يلزمه بخلع سديميته وإسقاطها على الأشياء الخارجية. ويبدو أن «غموض» بواعث القلق وانبهامها في وعيها قد أفضيا بها إلى الشعور بغموض وانبهام شبه كليين يحيطان بالموضوعات ويغلفان في كياناتها.

ومع أنها تجهل بواعث قلقها، فإنها تعي إصابتها بهذه الحال، بل وتتساءل عن سببه بكل وضوح:

مالي يزعزعني ويعصف بي قلق عتيٌّ جائح الألم؟

هذا التزعزع، هذا الارتجاج، هو النتاج الأكيد لتمزق عميق يعاش في الداخل. فكلما كان الواقع أكثر ضغطاً على الشخصية كان الضمير أكثر ضغطاً على الأنا، وكلما اشتد هذا الضغط القسري الطابع تشكلت وتعمقت الشروخ والفجوات الناجمة عن الصراع الداخلي في سبيل تثبيت متطلبات الواقع الخارجي الاجتماعي.

بيد أن للقلق بعداً إيجابياً، فضلاً عن أن سمة ماهوية كونية للروح الذي لا يملك إلا أن يكون مضطرباً في عوالم الاغتراب. وفوق ذلك فهو، بوصفه، من أهم محفزات الدفاع عن الوجود، من شأنه أن يشحذ الذهن ويوظف الطاقة النفسية في الفاعلية، ولهذا فإنه في أساس الابداع، بلا مراء، ولا سيما الابداع الغني الذي لا يغتذي بشيء قدر اغتذائه بالأخيلة اللامرئية بالعين المجردة.

والآن، بعدما تبين لنا أن المحتويات الأساسية لشعر فدوى طوقان، في المرحلة الأولى، يمكن أن تتلخص بثلاث مقولات نفسية هي الخوف والصراع والقلق، أفلا يسعنا أن نطرح هذا السؤال: هل تشكلت هذه الحال النفسية المعكورة المضطربة بكل وضوح بمنأى عن الكارثة الفلسطينية؟ إن فدوى طوقان التي عاشت الكارثة عام ١٩٤٨ لا تكاد تعرض للكارثة أبداً. ولكن هذا الصمت نفسه دال، أو من شأنه أن يكون دالاً. وإني لاتساءل عن دلالته: هل تؤمن الشاعرة بأن الكارثة كانت أكبر من أن يقولها الشعر؟ هل أنساها انكفاؤها على الهم الذاتي الداخلي مجمل العالم الموضوعي، بما فيه المصاب الجلل، مصاب النكبة؟ أتراها من الكآبة في حال استغرقها فعزلها حتى عن الهم الوطني؟

وأياً ما كان جوهر الشأن، فلست أحسب أن قلقها الخبيء الكتيم وأن خوفها واضطراب بنيتها النفسية قد تشكل بمعزل عن الكارثة، إذ لا بد لمثل هذا الاعتكار من جملة عوامل كيما تنسجه على هذا النحو الثقيل الحضور، لا بد له من تراكمات مضطردة ومتنوعة المصادر كي يتمكن من التغلغل في بنية النفس حتى هذا الحد.

والآن، لا بأس في إطلالة تقويمية تلقى على نتاج هذه الشاعرة، ولا سيما على الاسلوب، في المرحلة الأولى، التي لا أراها إلا مرحلة أرهاص بشاعرة أكثر مما هي مرحلة نتاج شعري مرموقة.

على الرغم من أن المعجم يحاول أن يخدم أفكاراً تجريدية – نظراً لكونها أحوالاً نفسية ذاتية – فإنه يحتوي على قدر كبير من المفردات التجسيمية، ولكن هذه المفردات كثيراً ما تكون مشحونة بإيحاءات رومانسية. ثم إذ تحاول الصياغات أن تكشف الأزمة وكأنها، حصراً، أزمة وجودية، فإنها مع ذلك تحمل من المعاني النفسية الخفية ما يجعل الجملة بناء جمالياً إلى حد ما، فتعفى من أن تكون مجرد حامل للمعنى، أو مجرد مشجب تُعَلق عليه المشاعر، بل إن المعنى ليصبح – ولو أحياناً – ضرباً من المحايثة في

الصياغات اللغوية، توحي به إيحاء، وإن يكن إيحاء تجسيمياً سهل التناول محروماً من الانبثاق من خلد قصي، الشيء الذي يقلل من خصوبة الايحاء بعض الشيء. ومما يعزز هذه السمة، هذا الوضع اللغوي أو التصويري، أن الرموز الفنيـة العارمـة، وكذلـك الأشكال البلاغية العميقة، وكذلك الطرية واليانعة، تكاد أن تغيب من بين أجواء الدواوين الثلاثة الأولى.

أما عن رومانسية الأسلوب في هذه المرحلة فلا تخلو من ابتسار، إذ ينقصها العمق النظري والأسس الفكرية. فالقصيدة، وإن تكن في جوهرها وجداناً بكراً نابضاً بالقلبية، لا بد لها من مضمون فكري يؤلف هيكلها العظمي الأصلب. وهذا ما لم يفلت من قبضة الرومانسية الغربية الأشد اغتناء بكل ما يؤسس الشعر العظيم. ويمكننا أن نعد قصيدة «نار ونار» على أنها أنجح أشكال الرومانسية في شعر هذه المرحلة من حياة فدوى. ولكن هذه القصيدة الأنضج نفسها لا تملك – على الرغم من حشود الألفاظ المشيرة إلى البعد الرومانسي – لا تلمك أن تدشن أسلوباً رومانسياً متكامل النزعات والابعاد.

أكثر من هذا، تمكن الملاحظة أن شعرها الاكثر قدماً يجنح إلى اللفظة القديمة في كثير من الأحيان: الشجير، الخضير، السجوف، السريّ... الخ. وربما كان مرد هذا إلى ثقافة تراثية واسعة وعميقة. ولكن الشاعرة أخذت، مع مرور الزمن وطول ممارسة الشعر، يهجران هذا الضرب من الالفاظ لتلجأ إلى معجم أكثر حداثة وأكثر اتساقاً مع حاجات الأذن المعاصرة.

ولكن أخطر ما في أمر هذا الأسلوب أنه يتوجه إلى موضوعه توجهاً مباشراً، ويقصد أغراضه افقياً لا دائرياً، عنيت أنه يتعامل معه دونما تحايل عليه أو دون الكثير من التلويحية والالماعية اللتين تقتضيهما الأصول التقنية للشعر المعاصر. وفضلاً عن ذلك، فإن لغتها وصورها الفنية وتعالقاتها اللفظية، قلما تأتي مشحونة بوقد الشعور وتوهج المعنى واخضلال الانفعالات، على الرغم من محاولة تزيين المعجم الشعري ببعض الألفاظ الوسيمة التي اعتاد شعر الخمسينات أن يكثر منها لكيما يتمكن من اصطناع مناخ مسكون بالجمالية. بيد أن هذه التعريقات والزخرفات لا تجدي كبير نفع. لأن أس الشعر العظيم إنما ينغمس في العمق، عمق التجربة الداخلية وانبثاقها من خلد قصي بعيد المأتى لا تستطيعه إلا الآناء النادرة.

ويمكن لقارىء شعرها أن يلاحظ ما فحواه أن أسلوبها، إذ تنشر محتوياتها النفسية، يحاول أن يقدم صوراً مفككة متفاصلة وذلك كي يتواكب مع حال داخلي مفكك مملوء بالفجوات. ويغلب أن نلقى مثل هذه السمة حين تصف الشاعرة انتهاء علاقة ما، أو ابتعاد الفارس المنقذ، أو احساسها بغياب نوع ما من الماهيات الأساسية التي لا يقوم الوجود من دونها.

أما من حيث القيم الصوتية، التي هي حكماً محمول من محمولات الأسلوب الأساسية، فيندر أن نجد في شعر هذه المرحلة الأولى من الموسيقى الشعرية ما يدل على أن الشاعرة قادرة على توظيف الموسيقى الداخلية في خدمة المعنى. وفي وسعنا أن نشير

إلى قصيدة «كلما ناديتني»، وهي من الديوان الأول، على أنها واحد من النجاحات القليلة التي تنجزها الشاعرة في مضمار الموسيقى الداخلية للشعر.

وأما القافية في هذه الأعمال الأولى فكثيراً ما تجيء رتيبة تكسر الانسياب النغمي التلقائي للبيت، تقفله قفلة لا حياة ولا حيوية فيها. وبذلك تسهم القافية في تهشيم موسيقى الشعر بدلاً من أن تجيء نابضة بالنغم الحي الفوار. فقلما نرى الموسيقى وهي تتماوج، صعوداً أو هبوطاً، صاخبة أو هادئة، لكيما تواكب المضمون أو توتراته أو انفراجاته، أو لتوائم الايقاعات النفسية للصور واللغة. ومع أن هذه الحال تتغير نحو الأفضل في الديوان الثالث، «اعطنا حباً»، فإنها مع ذلك تظل قائمة هناك وبشكل ملحوظ للعيان.

ومهما يكن جوهر الشأن، فإن هذه التجربة الذاتية الأولى التي عاشتها فدوى طوقان وعبرت عنها، في مقتبل شبابها، لا تؤكد إلا حقيقة أساسية فحواها أن الفنان لا يملك أن يفتات بمنطوياته الذاتية المجردة الفقيرة بالعياني والتجربة الخارجية العميقة. إن التفاعل مع المعاش، مع الحياة، بعمق وأصالة وصدق، هو الينبوع الوحيد لكل شعر حي، طازج، وعظيم. ولهذا لم يكن ثمة من محيد أمام فدوى عن انتظار الأنة الأخرى، آنة استيقاظها من سباتها الذاتي، كيما تبدع شعراً يرضى عنه حتى النقد العنيد، ولو رضي نسبياً. وفي الحق أن المطرق النبه الذي أيقظ فدوى على الحياة الخارجية لم يكن شيئاً سوى أصوات الرصاص التي اندلعت في الأرض المحتلة عند انتصاف العقد السابع من قرننا الراهن، فأخذ بيدها نحو فجر جديد.

تقارير

وفد الكتاب والصحافيين الفيتناميين
من الميكونغ إلى الليطاني

وصل إلى دمشق في الثامن والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٨١، وفد فيتنامي يمثل اتحاديّ الكتاب والصحافيين بدعوة من الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين في زيارة تهدف إلى مزيد من توثيق العلاقات الحميمة بين كتاب الشعبين الفلسطيني والفيتنامي ومناضليهم.

الوفد يضم السيد فان تو، ممثلاً اتحاد الكتاب، وهو عضو باللجنة التنفيذية للاتحاد المكونة من عشرين عضواً والممثلة لثلاثمئة وخمسين كاتباً، كما أنه يشغل منصب رئيس «رابطة الكتاب والفنانين» في محافظة كوانغ نام دانانغ الجنوبية... والسيد فان تو عدة أعمال أدبية أبرزها خمس روايات ومجموعة قصص قصيرة ومجموعة استكشافات.

أما السيد لي كسيم، فهو يمثل صحافيي فيتنام الذين لهم اتحاد مستقل ينتمي إليه ألف وخمسمئة صحافي، ويحمل رتبة عقيد في الجيش ، قوات المشاة، ويعمل مسؤولاً بقسم الشؤون الدولية بصحيفة جيش الشعب «كوان دو نهان زان» التي تعتبر ثاني أكبر صحف فيتنام، وكان قد انضم إليها كمراسل حربي عام ١٩٥٦. ومن أعماله الأدبية: «رفاقنا في السلاح: الفلسطينيون» من سلسلة «هل تعلم؟» وكتابان آخران: «الطيارون الأميركيون»، و«الصين»، بالإضافة إلى أنه شاعر.

وقد كان اللقاء في دمشق حميماً بين الوفد والكتاب والصحافيين الفلسطينيين، شارك فيه فايز قنديل وخالد أبوخالد وإسماعيل أبوشمالة وعبدالرحيم غنيم وخليل الزين... وآخرون.

وزار الوفد مخيم اليرموك ونادي فتيان فلسطين ومعامل صامد ومتحف ومقبرة شهداء الثورة واتحاد العمال واتحاد المعلمين، وقد تأثر العقيد لي كيم الذي يزور المنطقة لأول مرة بهذه اللقاءات التي عبر عنها بالقصيدة قال فيها:

«فلسطيننا»... «فلسطيننا»... كأنها صوت القيثار
يذهب بعيداً... بعيداً... ويطير عالياً... عالياً
أول كلمة تعلمها الأم لطفلها...
وأول نغمة في نشيد الوطن...
كم هي رقيقة وعذبة... واثقة من نفسها هذه الكلمة
فلسطيننا... لماذا تلدغ القلب؟!

ولا تجلب لنا الحب قدر الدموع

ويصرخ هذا الفيتنامي الثائر، في نهاية قصيدته، في وجه اعداء الشعب الفلسطيني، بموقف فيتنامي واضح:

يا من لا تريد سماع هذه الكلمة
يا من تدير لها ظهرك
يا من تغلق اذنيك عنها
ان شعب فيتنام القاطن بعيداً من هنا
يسمعها جيداً...
فلسطيننا... فلسطيننا...
ان فيتنام الوفية... دائما إلى جانبك...

وفي التاسع والعشرون من نيسان (ابريل)، استقبل قدري، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، الوفد وتحدث إليه عن آخر تطورات النضال الفلسطيني، واشاد بالعلاقات التي تربط الثورتين الفلسطينية والفيتنامية... كما دعا الاتحاد إلى ندوة عقدت بمقره حضرها عدد من الصحافيين والكتاب في دمشق تناولت موضوعات الأدب والثقافة في المعركة، وتحدث الفيتناميان عن بعض التجارب والخبرات في هذا المجال... وقال لي كيم: «سيظل مثالنا، أديبنا الكبير، وشاعرنا الكبير... العم هو شي منه... الذي علمنا كيف نكتب... كيف نشعر... وكيف نقاتل...»

وصل الوفد إلى بيروت في أول أيار (مايو)، عيد العمال العالمي. وقال فان تو بهذه المناسبة: «هذه ليست أول مرة أزور بيروت؛ ففي شباط (فبراير) ١٩٦٧، شاركت في المؤتمر الثالث لاتحاد كتاب آسيا وأفريقيا... ويومها التقينا بالزعيم الوطني كمال جنبلاط...»

وخلال زيارته، قام الوفد بجولة على عدد من المؤسسات الاعلامية والثقافية ابتدأت بالاتحاد العام للكتاب والصحافيين ومركز الابحاث، ووكالة الانباء الفلسطينية، وصحيفة فلسطين الثورة، وصوت فلسطين (الاذاعة) وصوت فلسطين (المجلة) والهدف وقسم الفنون التشكيلية والاعلام الخارجي ومركز التوثيق، حيث التقى بالمسؤولين والعاملين في هذه المؤسسات. كما أقامت الامانة العامة لاتحاد الكتاب والصحافيين، وفلسطين الثورة والهدف مأدبة غداء على شرف الوفد أتاحت له، خلالها، اللقاء والاتصال مع عدد أكبر من الكتاب والصحافيين الفلسطينيين واللبنانيين...

ومن ناحية أخرى، جرت لقاءات ومباحثات بين الوفد ووفد من الأمانة العامة شارك فيها الأخ يحيى يخلف، الامين العام، وعدد من الأخوة الأعضاء، وجرى الاتفاق على اصدار بيان مشترك يعزز الاتفاقيات التي وقعها وفد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين خلال زيارته لفيتنام (في كانون الاول – ديسمبر الماضي والذي ضم الأخوين ناجي العلي وخالد أبوخالد) مع كل من اتحادات: الكتاب والصحافيين والفنون الجميلة بهانوي.

وفي الثامن من أيار (مايو) قدم الأخ يحيى يخلف الوفد الفيتنامي إلى ندوة صحافية عقدت بمقر الاتحاد، شارك فيها ممثلون عن عدد من الصحف والمؤسسات الاعلامية الفلسطينية واللبنانية... وتناولت موضوعات الأدب والثقافة والفن الفيتنامي، وتأثير ظروف القتال والمعارك المتواصلة على الابداع والعطاء الثقافي... وفي الندوة، عبر الكاتبان الفيتناميان عن مشاعرهما تجاه الشعب الفلسطيني، ووقوف الشعب الفيتنامي إلى جانب الثورة الفلسطينية، والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية.

وعلى صعيد اللقاءات السياسية، حظي الوفد بنصيب وافر، حيث استقبله عدد من المسؤولين والقياديين الفلسطينيين منهم: ماجد أبو شرار عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، أبوحاتم مسؤول العلاقات الخارجية، بسام أبوشريف، عربي عواد... وآخرون.

وفي نطاق زيارة أجهزة الثورة ومؤسساتها، قام الوفد بزيارة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومستشفياتها ومؤسسة صامد ومشاغلها، واللجنة العلمية ومدرسة الصمود ومطابع الثورة. كما التقى الوفد مع قيادة اتحاد المرأة واتحاد الطلاب واللجنة الشعبية في صيدا وشاتيلا.

وفي السادس من أيار (مايو) جرى لقاء بين الوفد واتحاد الكتاب اللبنانيين في مقره، حضره، بالاضافة إلى الامين العام الاستاذ أحمد سويد، عدد من الكتاب والأدباء، وقد قبل الوفد دعوة من الكتاب اللبنانيين لزيارتهم من أجل توثيق العلاقات والتعاون بين الجانبين الفيتنامي واللبناني. ومن ناحية اخرى، التقى الوفد بالسيد كريم مروة في السابع من أيار (مايو)، وفي الثامن من أيار (مايو)، التقى السيد فؤاد النهامي ممثلاً عن الحركة الوطنية المصرية. ومنذاليوم الاول لوصوله، كانت زيارة جنوب لبنان مطلباً ملحاً للوفد، فهناك خصوصية الجنوب بالنسبة للفيتنامي المادي، وللكاتب والفنان الفيتنامي. فالجنوب بالنسبة لهؤلاء... كما كان في ڤيتنام... وهو اليوم هنا، حرارة العطاء بالبندقية والقلم... تحركنا إلى صيدا... وكلما اقتربنا أكثر كانوا يسألون ألف سؤال وسؤال، اذن، هذه صيدا... هذه هايفونغ الفلسطينية - اللبنانية... هنا الامبريالية تحاصر الثورة كما كان هناك، وهنا الشعب يكون أكثر عطاء وعظمة... كما كان هناك... في صيدا، لقاء ودي مع القادة العسكريين والضباط حول الموقف العسكري... ويتقدم الوفد باتجاه النبطية ولكن المدينة تحت القصف... ويصر الوفد على أن نواصل المسيرة، ويقول لي كيم مازحاً: «لا تنسوا يا رفاق أنني عقيد في الجيش قبل أكون كاتباً».

وفي النبطية، يستمع الوفد إلى شرح على الخارطة العسكرية، ويتابع العقيد لي كيم بحرارة... هذه الخطوط الدفاعية... هنا يمكن حدوث تسلل... وهذه المنطقة صالحة للانزال... ويشارك فان تو... اذن هنا تكون حرب مواقع... تتحول في ظروف القتال الأخرى إلى حرب عصابات، وينصحنا العسكريون الفلسطينيون ألا نذهب إلى أرنون... «لانها تقصف منذ ساعة» ويحتد العقيد «كيف أصل الثورة الفلسطينية ولا أزور قرية أرنون والقلعة...؟؟ هل يعقل أن يكتفي صديقكم الفيتنامي بالقراءة عن القلعة وأرنون... وهو على بعد بضعة كيلومترات عنها... نقرأ ونسمع عنها ولا نزورها...؟».

وتحت الحاح الوفد يسمح لنا المسؤولون العسكريون بزيارتها، ويتم اللقاء الحار بين الوفد وأبطال القلعة، والعناق والاحضان بين الذين هزموا الامبريالية الاميركية، والذين يقفلون... وأقول للعقيد: «وكانك تعرفهم؟!».

ويجيب: «نعم انهم كأبطال ديان بيان فو... أو حملة هو شي منه...».

ونعود باتجاه صور وقد حصل الوفد على هدية قيمة، بقايا قذائف المدفعية التي سقطت خلال زيارة الوفد... «انها ما زالت ساخنة» يشير السيد فان تو...

ونمر على جسر القاسمية، ويصر العقيد على ان ينزل إلى النهر ليغسل يديه ووجهه... انه يا رفاقي ماء مقدس... نهر الليطاني بالنسبة لنا رمز الصمود والإصرار...

في صور والرشيدية والبص والمواقع المتقدمة، تتوهج العاطفة الفيتنامية أكثر، وتتوالى الصور المقارنة، ويبكي الوفد عندما يشاهد جبال فلسطين الشمالية... ويعيش «لحظات غير عادية» كما يقول العقيد مع هؤلاء الابطال الصامدين... وفي صور، المدينة والناس، يكتشف الوفد الفيتنامي أكثر من «هايفونغ» أو «هايفونغ» من طراز جديد... ويستمع الوفد إلى أعضاء اللجان الشعبية في المخيم، والكفاح المسلح، والعيادات... ويلتقي باسر الشهداء وبمعسكرات الاشبال... وفي صور، يتناولون العشاء في منزل أبو صالح نقيب الصيادين الذي رحب بهم بالشكل الذي يليق بالذين هزموا زعيمة الامبريالية... ونعود إلى بيروت... يقول فان تو: «زيارة الوفد أكثر من ناجحة، لقد أعطيتمونا أكثر مما نستحق» ويكمل لي كيم: «انتم الابطال الآن... انتم الذين تعطون الدروس في الصمود غير العادي لكل شعوب العالم...».

علي فياض

المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب

قرارات لفلسطين ولبنان

كانت القضية الفلسطينية والهجمات الاسرائيلية على جنوب لبنان، الهم الاكبر الذي واكب اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب، الذي عقد اجتماعاته في تونس بدءاً من ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٨١، وقد حضر الاجتماع أعضاء الأمانة العامة، ورؤساء جميع النقابات الصحافية العربية، وامناء سرها، ولم يتغيب عن الاجتماع سوى نقابة الصحافة المصرية ونقابة صحافة اليمن الديمقراطية. ومثل فلسطين في الاجتماع يحيى يخلف أمين عام اتحاد الكتّاب والصحافيين الفلسطينيين وغانم زريقات أمين سر الاتحاد.

وعقدت، بعد انتهاء أعمال المكتب الدائم، ندوة الحوار العربي – الافريقي، كما عقدت لجنة الحريات العربية المكلفة ببحث شؤون الحريات الصحافية اجتماعاً خاصا لها.

وقد قرر المكتب الدائم على الصعيد العملي ما يلي:

– تأكيد قرار الأمانة العامة باقامة ندوة فلسطين العالمية للتضامن مع شعب فلسطين وصحافييها، على أن يترك تحديد المكان والزمان إلى الأمانة العامة لاتحاد الصحافيين العرب والأمانة العامة لاتحاد الكتّاب والصحافيين الفلسطينيين.

– الموافقة على المشروع المقدم من الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين حول تنظيم حملة عالمية للتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وتكليف الأمانة العامة، بالتعاون مع الأمانة العامة للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين، ومن يرغب من النقابات الصحافية العربية الاخرى، البدء بتنفيذ هذا المشروع.

– القيام بحملة عالمية للتضامن مع الصحافيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، وبخاصة رؤساء تحرير الشعب والفجر والطليعة الزملاء: مأمون السيد وأكرم هنية وبشير البرغوثي. ويؤكد المكتب، بهذه المناسبة، تضامنه الكامل مع الزملاء المناضلين في الأرض المحتلة، ويدعو النقابات الصحافية العربية والمنظمات والنقابات الصديقة إلى المشاركة بهذه الحملة.

– تقديم وسام الشهيد كمال ناصر للصحافيين الاجانب الذين قدموا خدمات جليلة للثورة والقضية الفلسطينية، وأخذ علماً بالترشيحات المقدمة من الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين بهذا الخصوص، وشكل لجنة لدراسة الترشيحات، على أن تقدم نتيجة دراستها إلى الأمانة العام لاتحاد الصحافيين العرب في أول اجتماع لها.

هذا وقد وقف لقاء الحوار العربي – الافريقي للصحافيين طويلاً أمام الرسالة الهامة التي بعث بها الاخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية، للمؤتمر والتي عرض فيها خطوط المؤامرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وثورته؛ حيث أعرب المؤتمر عن شجبه للعدوان الاسرائيلي الدائم على لبنان، وجنوبه بشكل خاص، بتأييد وتشجيع من الامبريالية الاميركية التي اعتبرت، في كافة الندوات، العدو الرئيسي للأمة العربية والافريقية، ودعا الصحافيين للتعامل معها على هذا الاساس.

وحين صدر البيان السياسي لاجتماع المكتب الدائم، كان مكرساً، في الجانب الاكبر منه، للقضية

الفلسطينية والوضع السائد في لبنان، وفي جنوبه بشكل خاص. وفي هذا الصدد، قال البيان أن حرب الابادة التي يتعرض لها الشعبان اللبناني والفلسطيني صورة واضحة عن هذه الهجمة الصهيونية الشرسة، كما أن اقامة القواعد العسكرية وتجهيز الجيوش الاجنبية للتدخل واثارة الفتن الطائفية والحروب الأهلية وتمزيق صفوف الامة العربية وضرب الحريات الديمقراطية وجه آخر لهذه الهجمة.

• إن المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب، انطلاقاً من مبادئه ومقررات مؤتمراته وفي مواجهة هذه المخاطر، يؤكد ما يلي:

• إن كون القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للامة العربية، يقتضي حشد كل الطاقات العربية من أجل خوض معركة تحرير فلسطين وتحرير الأراضي العربية المغتصبة ومواجهة كافة المؤامرات التي تتهدد القضية الفلسطينية، ومن خلالها المصير العربي كله.

• ويحيي المكتب الدائم نضال الشعب الفلسطيني ويطالب بتقديم كل الدعم للثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، ويطالب بفتح كل الجبهات أمام المقاومة الفلسطينية واتاحة المجال لمنظمة التحرير للقيام بدورها في تنظيم وتعبئة الشعب الفلسطيني في جميع مناطق تواجده وصولاً لتحقيق أهداف النضال العربي لتحرير فلسطين وحق تقرير المصير، واقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

• ويدين المكتب الدائم كل المؤامرات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية وكل محاولات الالتفاف على وحدانية التمثيل الفلسطيني وخلق البدائل والخيارات الاخرى.

• ويدين المكتب الدائم كل محاولة للاتصال بالعدو الصهيوني أو أي من رموزه وأدواته. ويؤكد المكتب الدائم تضامنه مع نضال الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة ويحيي صموده في مواجهة كل أشكال القمع ومحاولات التهويد والتهجير ويدعو إلى دعم هذا الصمود.

• ويؤكد المكتب الدائم أن الامبريالية الاميركية هي العدو الرئيسي للامة العربية ويدعو الصحافيين العرب وجماهير الامة العربية للتعامل معها على هذا الأساس، والتصدي لكافة المخططات المعادية، وفي مقدمتها اتفاقي كامب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتي، وأهمية الالتزام بموقف واضح وصريح إزاء كافة أشكال المؤامرات، وضرورة إحكام الطوق على نظام السادات والتصدي لكل المحاولات الرامية إلى الحاق أطراف عربية اخرى.

• ويرفض المكتب الدائم كافة المبادرات الهادفة إلى تجميل كامب ديفيد وجر أطراف أخرى في مشرق الوطن العربي ومغربه.

• وفي هذه المناسبة، يحيي المكتب الدائم صمود الامة العربية على خطوط المواجهة الاولى ويطالب بحشد كافة الطاقات الداعمة لصمود سوريا والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في وجه العدو الصهيوني وما تتعرض له حالياً من مؤامرات تستهدف النيل من صمود هذا الموقع الأمامي.

• ويشيد بنضال الشعب المصري وتصدياته اليومية لاتفاقات كامب ديفيد ولمحاولات النظام العميل لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني، ويدعوة كل قوى التحرر الوطني العربية والعالمية إلى دعم نضالات الشعب المصري والفصل دائماً في التقابل مع مصر ما بين الشعب المصري المناضل ونظام السادات الخائن.

• إن المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب الذي يؤلمه ما يعاني منه اللبنانيون من نزيف ودمار وما يقدمونه من شهداء، وخصوصاً في الجنوب اللبناني، يعلن تضامنه مع شعب لبنان ويناشد الدول العربية دعم اللبنانيين في نضالهم العادل للدفاع عن سيادة وطنهم واستقلالهم ووحدتهم ضد العدوان الاسرائيلي الدائم وأدواته.

« كما يعلن تأييده للشرعية اللبنانية لتحقيق الوفاق الوطني المنشود بما يضمن دعم الشعب الفلسطيني في نضاله العادل وتأييد مساعي الشرعية واعتبار المبادىء الوفاقية التي أعلنها منطلقاً للبدء بالحوار الوطني بين أطراف النزاع.

إن سلامة لبنان مسؤولية لبنانية وعربية وعلى الأشقاء العرب أن يضطلعوا بأعبائها لأن لبنان وجنوبه يدفعان عنهم جميعاً الضريبة الباهظة الثمن.

« ويدين المكتب الدائم ما يقوم به العدو الصهيوني من قصف همجي وما يمارسه من اعتداء على الانسان والارض، كما يدعو الدول العربية إلى مواقف شجاعة وسريعة تسهم في تعافي لبنان ليعود إلى دوره البارز الذي يحتاج إليه كل العرب.

« ويناشد المكتب الدائم الزملاء الأشقاء في كل بلد عربي أن تبقى أقلامهم مدافعة عن لبنان لاعادته إلى صفائه ووحدته لما فيه مصلحة جميع أبنائه».

غانم زريقات

فرنسا ميتران والقضايا العربية

«السعادة الغامرة» كانت ردة الفعل الأولى لبيان بعد إعلان فوز ميتران، و«القلق العميق» كان موقف الناطق الرسمي بلسان م.ت.ف. خلال تعليقه على الحدث. ومع كل من الموقفين، كانت هناك جمل استدراك تعبر عن احتمال تغيير الموقف، وعن عدم اعتباره نهائياً، بانتظار استقرار خارطة التحالفات السياسية القادمة التي ستشكل أعمدة حكم الاشتراكيين الفرنسيين، خلال السنوات السبع المقبلة.

وحتى الآن، ليس هناك من شيء مؤكد سوى فوز ميتران، الاشتراكي المخضرم، المعاصر للجمهوريتين الرابعة والخامسة والمنذر بجمهورية سادسة تدشنها رئاسته. وبين زعيم معارض ورئيس جمهورية ذات ارتباطات عميقة بالبلدان العربية، هناك الكثير من التغيرات المتوقعة، برغم أن على المرء ألا يغالي في احلال والعواطف والأماني محل الارث الفكري والسياسي الذي شكل منهج ميتران والحزب الاشتراكي الفرنسي، والاشتراكية الديمقراطية الغربية عموماً.

المبادىء والوقائع والمصالح هي الزوايا الثلاث التي يحسن التوقف عندها لتقويم الدور الفرنسي المرتقب.

فمن المعروف أن حماس الحزب الاشتراكي الفرنسي لمؤامرة كامب ديفيد لم يكن وليد مزايدة انتخابية لكسب أصوات اليهود الفرنسيين فقط. إنه نتاج حقبة كاملة من تراث الاشتراكية - الديمقراطية الفرنسية نفسها والنفوذ الصهيوني فيها، والعلاقات التقليدية بين الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب العمل الاسرائيلي

عبر الدولية الاشتراكية، أو عبر العلاقات الثنائية المميزة. ولعل من المفيد التذكير بأن العدوان الثلاثي، عام ١٩٥٦، على مصر، تم أثناء حكم الاشتراكيين في فرنسا وحكم حزب العمل في اسرائيل.

وبالاضافة إلى هذا، لم يخف الحزب الاشتراكي موقفه المؤيد لنظام السادات في مصر، وذلك انطلاقاً من إدانته وعدائه للأنظمة «الشمولية»، وقد أدى به هذا الموقف إلى حدّ وصف الرئيس الراحل عبدالناصر بـ «الفاشية»، ومن الموقف الاشتراكي الديمقراطي الغربي عموماً الذي يحدد تقاربه مع أنظمة العالم الثالث عبر معايير «التعددية» الحزبية و«احترام حقوق الانسان».

هذا الإرث السياسي – الفكري، ربما كان وراء تخلف الحزب الاشتراكي الفرنسي، حتى عن الأحزاب المماثلة الأخرى في أوروبا الغربية، في تبني موقف أكثر موضوعية تجاه القضية الفلسطينية والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. بيد أن موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي لا يستند إلى تأييد صنفة كامب ديفيد بحذافيرها. انه ينطلق من وجود «شعبين» لكل منهما الحق في السيادة وإقامة دولة وطنية. وهو يرى أن حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته يجب ألا يكون «على حساب أمن اسرائيل وسلامتها»، كما انه يصر على قيام «المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والاسرائيليين». ولعل الموقف الايجابي الوحيد هو الاعتراف الضمني، من جانب الاشتراكيين الفرنسيين، بأن م.ت.ف. تمثل الشعب الفلسطيني، من دون أن يترتب على ذلك اقرار، من جانب الحزب الاشتراكي الفرنسي، لكافة ممارسات م.ت.ف.!

على صعيد الوقائع، ثمة ما يعدل الكثير من هذه الصورة المظلمة. فبعد هذا وذاك كله، ليس عالم الثمانينات مثل عالم الخمسينات، حتى وإن كان الوزير ميتران في الخمسينات هو نفسه رئيس الثمانينات.

هناك، أولاً، الوقائع المتعلقة بتحمل الحزب مسؤولية قيادة سلطة الدولة؛ الأمر الذي يجبر الرئيس على التعامل مع دول لا مع أحزاب، ومع سياسات حكومية لا مع برامج حزبية، ومع علاقات متشكلة منذ فترة بين فرنسا وبلدان أخرى يحتاج تعديلها إلى تغييرات في وجهة العلاقات الاقتصادية لفرنسا.

وهناك، ثانياً، واقع الحزب الاشتراكي الفرنسي نفسه الذي لم يعد حزب غي مولليه ومنديس فرانس وبرامج الاشتراكية الديمقراطية لعقد الخمسينات المتميزة بمعاداة الحركات التحررية وبالانضواء وراء المظلة الاستعمارية. ففي الحزب الاشتراكي الفرنسي تيارات شابة ذات أصول يسارية (وبعضها من أصول يسارية متطرفة). كما أن ميتران الصاعد إلى الرئاسة سيجابه جناحاً يمينياً كاد يهدد ترشيحه للرئاسة من داخل حزبه ويتمثل بجناح روكار. وهذا ما يعزز توجه ميتران لتمييز نفسه عن هذا الجناح اليميني الداعي إلى سياسة شبه متطابقة مع المواقف الاميركية عالمياً.

ولعل الأمر الأكثر أهمية من ذلك كله، هو أن فرنسا، منذ عهد ديغول، لم تعرف حكم حزب واحد يتمتع بالأغلبية البرلمانية اللازمة لتشكيل حكومة بمفرده. وهذا يعني، عملياً، اضطرار الحزب الاشتراكي للجوء إلى صيغة من صيغ التحالف مع الحزب الشيوعي بما يضمن مشاركة الأخير في الحكومة؛ الأمر الذي سيدخل تعديلاً مهماً، وإن كان من الصعب التكهن بمداه، في توجه السياسة الفرنسية.

ففي تصريح ذي مغزى، أعلن السيد ميتران، فور انتخابه، أنه «مدين للقوى التي دعمت ترشيحه». ويفسر المراقبون ذلك اشعاراً للديغوليين بعدم امكانية قيام تحالف بينهم وبين الحزب الاشتراكي في ظل السلطة الجديدة.

ولم يفت هذا التصريح من دون رد. فقد أعلن السيد جاك شيراك، زعيم حزب «التجمع من أجل الجمهورية» الديغولي، ان معركته القادمة ستتركز على الانتخابات البرلمانية لضمان الدفاع عن «أسس الجمهورية الخامسة الديغولية». وهذا يعني بالطبع، ان الفرصة الوحيدة للاشتراكيين، الآن، هي إعادة صياغة التحالف مع الشيوعيين.

ومع انه من السابق لأوانه التكهن بنتائج الانتخابات البرلمانية التي يزمع ميتران الدعوة اليها في أواخر حزيران (يونيو) القادم، فليس من الصعب التكهن بأن اليسار، ممثلاً بالحزبين الرئيسين، قد يحصل على أغلبية المقاعد. لكن السؤال يبقى: كيف سيكون تناسب القوى بين طرفي اليسار، وهل يستطيع الشيوعيون فرض مواقفهم، من مواقع القوة، على حلفائهم الاشتراكيين؟ حتى الآن، ليست هناك معطيات، في هذا المجال، سوى تصريح جورج مارشيه، سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي أدلى به إثر اعلان نتائج الانتخابات والذي يؤكد فيه اصرار الشيوعيين على المشاركة في الحكومة المقبلة. وهذا أمر طبيعي، وبخاصة ان اللوحة السياسية الفرنسية لا تعرف مقابلاً للتجربة الايطالية، حيث يمكن لحكومة أقلية أن تحظى بثقة الأطراف التي لا تشارك فيها مباشرة.

لقد ركز الاشتراكيون هجومهم على الشيوعيين، واعتراضهم على الاشتراك معهم في حكومة واحدة يتركز على الخلافات القائمة بين الطرفين في المواقف الدولية. وتمثل هذا الهجوم في اعلان ميتران، عشية الدورة الثانية للانتخابات، رفضه إشراك الشيوعيين في الحكم ما لم يغيروا موقفهم تجاه أفغانستان. أما الشيوعيون، فتجنبوا اثارة الخلافات حول السياسة الخارجية وركزوا على عنصرين هما: الاصرار على تنفيذ برنامج الاصلاحات الاقتصادية والتخويف من ان عدم الاشتراك في حكومة تحالفية سيدفعهم إلى «استقبال» ميتران بموجة اضرابات عمالية عارمة.

بناء على هذا، يصعب التنبؤ بتأثير اشتراك الشيوعيين في حكومة تحالف على السياسة «الفلسطينية» لفرنسا، وذلك رغم الموقف المعروف للحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الفلسطينية وتضامنه مع نضال الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن فرنسا، لكونها دولة مؤثرة ولكن غير حاسمة في مجريات الصراع العربي – الاسرائيلي عموماً، ستتأثر أكثر مما ستؤثر في نتائج الانتخابات الاسرائيلية القادمة، وفي التطورات على الجبهة اللبنانية - السورية من جهة والاسرائيلية من جهة أخرى.

وثانياً، أخيراً، إلى جانب «المصالح» ضمن محددات السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية. لكن هذا يتطلب أيضاً الاشارة إلى مواقف الحزب الاشتراكي الفرنسي من أهم القضايا العربية الأخرى.

فالحزب الاشتراكي الفرنسي، لم يخف موقفه السلبي تجاه السياسة العراقية عموماً، ومعارضته لتزويد فرنسا ديستان الحكومة العراقية بالأسلحة والمعدات النووية.

وقد سبق لصحيفة لوماتان، الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي، ان اعتبرت أن السياسة الفرنسية تجاه بلدان الخليج العربي والشرق الأوسط القائمة على عمودي النفط العربي مقابل الأسلحة الفرنسية سياسة تجارية، قصيرة النظر ومغامرة.

أما بالنسبة لشمال أفريقيا، فان الحزب الاشتراكي الفرنسي يتمتع بعلاقات طيبة مع حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ومع الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي والأحزاب الاشتراكية المغربية. وهذه العلاقات تحدد، إلى مدى بعيد، موقف فرنسا من أبرز القضايا العربية – الافريقية كالموقف المؤيد لحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية والموقف المناهض للسياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه تشاد وزائير وغيرها من البلدان الافريقية، وبخاصة البلدان الناطقة بالفرنسية «الفرانكوفونية».

وينطوي برنامج الاصلاحات الذي يعتزم الاشتراكيون الفرنسيون تنفيذه على تأميم حوالي عشر مؤسسات صناعية فرنسية ضخمة من بينها: شركة داسو للصناعات الحربية وشركة توميسون للصناعات الالكترونية، وكلاهما زبونان هامان لبلدان الخليج والجزيرة والعراق.

بيد ان هذا لا يعني تغييراً جذرياً لوجهة العلاقات الاقتصادية الفرنسية في الأمد القصير. فهناك عقود والتزامات، بين السعودية والعراق من جهة والشركتين المشار اليهما من جهة أخرى، لا يحتمل أن

تخضع للتجميد أو الالغاء (شبكتا دفاع الكتروني بين تومبسون والعراق والسعودية بقيمة تتجاوز مليار فرنك فرنسي، وعقود لتجهيز سرب من طائرات ميراج إلى العراق، بالاضافة إلى عقود أخرى)، كما ان الاشتراكيين الفرنسيين، إذ أعلنوا معارضتهم لعسكرة اقتصاد المنطقة، لم يخفوا رغبتهم في توسيع أسواق المنتجات المدنية الفرنسية، ولم يطرحوا بديلاً عن الاعتماد على النفط السعودي والعراقي، الأمر الذي سيجعلهم مضطرين إلى الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الفرنسية في الشرق الأوسط كما تركتها الولاية الديغولية – الديستانية طوال الربع قرن الأخير.

هذا العنصر، أي عنصر المصالح، لم يكن غائباً كلياً، اذن، عن التصريحات والمواقف الاشتراكية الفرنسية وخصوصاً مع اقتراب حملة الانتخابات. وإذا أعدنا تركيب الصورة العامة لسياسة أطراف الصراع الانتخابي الفرنسي تجاه القضية الفلسطينية (باستثناء الحزب الشيوعي)، فقد لا نجد فرقاً كبيراً بين طروحات هذه الأطراف سوى من ناحية طريقة عرض المواقف وتوقيتها ودبلوماسية الطرح الحكومي مقابل مدة الطرح الحزبي.

١ – انطلاقاً من عدم وجود سياسة خارجية «مثالية» بعيدة عن المصالح، يعبر رئيس تحرير (لوموند) عن «تفهمه» لاضطرار ديستان إلى سماع الرأي العربي طالما ان ٧٥٪ من النفط الفرنسي مصدره بلدان الشرق العربي (اندريه فونتين، «عن فرنسا واسرائيل»، **نيويورك تايمز**، ٩/٣/١٩٨٠).

٢ – لا يكفي الحديث عن النفوذ الصهيوني في الحزب الاشتراكي، فهذا النفوذ، ممثلاً باقطاب سياسيين (سيمون فيل رئيسة البرلمان الاوروبي وممثلة حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الديستاني) وبمجموعات الضغط الاقتصادي (آل روتشيلد)، متغلغل في أحزاب اليمين الفرنسي بدرجة أكبر. كما ان الصوت الانتخابي اليهودي الفرنسي لم يصل بعد إلى مرحلة تشكيل «لوبي» صهيوني، وهو، في كل الأحوال، لا يتجاوز ٥٠ ألف صوت.

٣ – وكما ان من الخطأ اعتماد العاطفة في تقويم موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي، فمن الخطأ كذلك استخدام المعايير ذاتها في تقييم الموقف الديستاني تجـاه القضية الفلسطينية. فالرئيس ديستان لم يتنازل مرة واحدة عن التأكيد على حق «اسرائيل في البقاء ضمن حدود آمنة ومضمونة» (البيان المشترك الصادر عن ختام زيارته إلى الأردن)، كما انه «تفاخر» في مناظرته الانتخابية مع ميتران، بانه لم يتلفظ، ولا لمرة واحدة، بكلمة «دولة فلسطينية» بل اكتفى بالحديث عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

٤ – فيما يتعلق بالموقف من كامب ديفيد، لم تصدر ادانة من اليمين الفرنسي الحاكم لها قدر ما صدرت اعلانات تشير إلى عدم كفاية هذا «الحل» من دون المساس بالاتفاقات «كاساس أولي للحل». أما ميتران، فيقول عن نفسه أنه «الزعيم الفرنسي الوحيد الذي يؤيد اتفاقيات كامب ديفيد بلا تردد» (ر.إ.ف، ٢٤/٤/١٩٨٠ و١٩/١٢/١٩٨٠).

٥ – مع اقتراب الانتخابات الفرنسية، حاول ميشيل روكار ان يخفف من حدة موقف ميتران مبيناً ان الحزب الاشتراكي يحتوي على تيارات وآراء شخصية عدة، لكن هناك موقف الحزب الرسمي الذي يدعو إلى اقامة دولة فلسطينية (**لوفاتان** (باريس)، ٩/١/١٩٨١).

وقبل هذا كله، كان هناك موقف ميتران نفسه في أوائل شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠، الذي عبر عنه، أثناء ندوة حوار البحر الأبيض المتوسط، في تصريحين باتا شهيرين، ومما قاله: «لكي يكون هناك سلام في حوض البحر المتوسط لا بد من دولة فلسطينية» ومن الواضح ان اسرائيل مضطرة لقبول دولة فلسطينية، وعلى ذلك يجب التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، من دون اشتراط الاعتراف المسبق من جانب المنظمة باسرائيل».

إذن، كلا الطرفين الاشتراكي واليميني يرى ان منظمة التحرير «واقع قائم»، وان لم يكن ذلك كافياً للاعتراف بها.

هذه المواقف مرتبطة بضرورة اشراك الاردن في «مفاوضات السلام في الشرق الاوسط» و«تفهم» موقف اسرائيل تجاه القدس مع عدم تبنيه. قد تكون إذن عناصر «الحل الشجاع والمبادر» الذي يدعي الاشتراكيون انهم الوحيدون القادرون على طرحه في شكل «مبادرة أوروبية» غير متعارضة مع كامب ديفيد، بل مكملة لها.

وتبقى هذه التقديرات كلها، كما أسلفنا، بانتظار صعود حزب العمل الاسرائيلي إلى السلطة، وبيان الدولية الاشتراكية يعتبر صعوده الطريق الوحيد للسلام! وقدرة الدول العربية على توحيد مواقفها أو عدمه، وطابع التحالف الذي سيحكم فرنسا، بالاضافة إلى آفاق الوضع الدولي وامكانية العودة إلى الانفراج بين الشرق والغرب.

علي خالد

شهريات

المقاومة الفلسطينية – سياسياً

هم الوحدة... ومعركة التصدي

إذا كانت المهام التي تواجه الثورة الفلسطينية مترابطة وغير قابلة للتجزئة، فان التصدي الفلسطيني الناجح لاحداها يشكل مؤشراً لسبل وطرائق ومضامين ونتائج التصدي للمهام الأخرى. لقد خاضت الثورة الفلسطينية معركة الوحدة والديمقراطية في المجلس الوطني الفلسطيني وخرجت منها بقرار أكثر تمركزاً وتوحداً، وقيادة أكثر تماسكاً ووحدة؛ وأمامها الآن معركة التصدي للتصعيد العسكري الاسرائيلي – الانعزالي في لبنان في بقاعه ووسطه وجنوبه. والتصدي للتدخلات الخارجية التي تحاول جني ثمار ما تزرعه التهديدات الاسرائيلية في الساحة اللبنانية.

هذان الهمّان، المجلس الوطني ولبنان، استقطبا الاهتمام والتحرك الفلسطيني خلال شهر نيسان (ابريل) وحتى منتصف أيار (مايو)، بحيث شكلا محور الحركة في كل الاتجاهات، وهو ما سيركز عليه هذا التقرير الذي تمتد تغطيته لتشمل أبرز الاحداث ما بين ١ نيسان (ابريل) حتى ١٧ أيار (مايو)، بما في ذلك أعمال المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

المجلس الوطني الفلسطيني،
تمركز القرار وتوحد القيادة

في تظاهرة حاشدة، وبمشاركة عشرات الوفود من الدول العربية والصديقة وحركات التحرر، ووسط فيض من برقيات التحية والتأييد والمساندة، وبتتبع اعلامي عالمي مكثف، افتتحت في دمشق يوم ١١ نيسان (ابريل) الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، لتدوم أعمالها حتى ٢٠ نيسان (ابريل)، أي إلى حين تلاوة البيان الختامي لأعمال الدورة.

افتتح المؤتمر خالد الفاهوم، رئيس المجلس، بالطلب إلى الحضور الوقوف دقيقة صمت «تحية وإجلالاً لارواح شهداء فلسطين والأمة العربية»، وليرحب من ثم، بياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرئيس حافظ الاسد، ووليد جنبلاط رئيس المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، وليلقي بعد ذلك كلمته التي أشار فيها إلى أهمية انعقاد دورة المجلس الوطني هذه، ضمن الشروط الراهنة التي يعيشها الوضع العربي والفلسطيني إزاء الهجمة الامبريالية – الصهيونية العاتية، وليحرب عن الامل «في أن يتمخض المجلس الوطني عن تصور لتثبيت مؤسسات منظمة التحرير ودعمها، وعن لجنة تنفيذية تكون مرآة للوحدة الوطنية وتقود شعبنا بالحزم والديمقراطية في وقت واحد» (وفا، ١٢/٤/١٩٨١).

وفي جلسة الافتتاح نفسها تحدث الرئيس

الأسد الذي أكد في مجمل كلمته على الروابط الاستراتيجية بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستعرض جوانب الوضع العربي في ضوء محاولات الولايات المتحدة لحرف النضال العربي وتشويه مضامينه الأساسية، فقال: «إن الامبريالية الأميركية تحاول أن تقنع المنطقة أن الأولوية لخلفها العسكري وأن مصدر الخطر هو الاتحاد السوفياتي الدولة الصديقة التي تؤيد نضالنا العادل... أنتم تقاتلون ونحن جميعاً نقاتل بسلاح الاتحاد السوفياتي، وتقاتلكم اسرائيل وتقاتلنا جميعاً بالسلاح الأميركي» (تشرين، ١٢/٤/١٩٨١).

وحول مهام المجلس الوطني، قال الرئيس الأسد: «إن في مقدمة مستلزمات ومقومات الصمود الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعزيز الصمود العربي ودعم نواته الجبهة القومية للصمود والتصدي، وحين نشدد على الوحدة الوطنية الفلسطينية فلأنها بالنسبة للشعب الفلسطيني حاجة ملحة في ظروف النضال المصيري الذي تخوضه الثورة الفلسطينية الآن» (المصدر نفسه).

باختتام كلمة الرئيس الأسد رفعت الجلسة لتعقد صباح يوم ١٢/٤. وعلى مدار هذا اليوم، بل وفي صباح اليوم الثالث، أي ١٣/٤، استمع الحضور إلى كلمات بعض الوفود والأعضاء. وكانت كلمة الأمين العام للجامعة العربية، الشاذلي القليبي من أبرزها، حيث أدان المسؤولين الأميركيين لوصفهم منظمة التحرير الفلسطينية بأنها إرهابية، وقال: «إن المنظمات الثورية في العالم كانت دائماً توصف من قبل أعدائها بالارهاب» (وفا، ١٣/٤/١٩٨١).

كما استمع المجلس إلى كلمات مندوبي كل من مجلس السلم العالمي واستراليا وغينيا - بيساو، والنائب الايطالي ماريو كابانا. أما في مساء اليوم الثالث للمؤتمر، ١٣/٤، فقد عقد المؤتمر جلستين، أولاهما مغلقة تناولت خلالها مسألة تثبيت العضوية، والثانية مفتوحة للاستماع إلى التقرير السياسي لمنظمة التحرير الذي ألقاه فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة.

في الجلسة الأولى تم إضافة خمسة أعضاء جدد هم: مازن البنداك، قدري (سميح أبو كويك)، يوسف أبو النجاح، سلوى أبو خضرا وزهدي الطرزي، بدلاً من الأعضاء الذين طواهم الثرى، وهم الشهداء: فايز الصائغ، فخري ميعاري، محمد الخضرا، زهير محسن وعبدالكريم الكرمي. كما تم استبدال بعض الأعضاء بآخرين جدد، وهم: ماجد محسن بدل زهير محسن، محمد السلطي بدل يوسف يساري، صلاح معاني بدل كمال الخالدي، فواز دبور بدل محمد قصاري، أمين ياسين بدل كايد سالم، جميل شحادة بدل سميح زيادة، محمد عودة بشير بدل كمال البستاني، فهد خطاب بدل محمد ملحم، جمال محيسن بدل محمد يونس، زيدان فارس بدل رفيق قبلاوي، هند الحسيني بدل خالد البرو، محمود أبو الليل بدل حيدر ابراهيم، وعبدالرؤوف ليلى بدل سليمان علي أحمد (وفا، ١٣/٤/١٩٨١).

وتم في الجلسة ذاتها تثبيت الأسماء التالية عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: جميلة صيدم، نبيلة النمر، وداد أحمد، سميرة صلاح، جيهان الحلو، سميرة جبريل، فايزة اليوسف، منى مرزوق، سهام رحال، خديجة أبو علي، ليلى خالد، وعائشة عودة (المصدر نفسه).

أما في الجلسة الثانية فقد استمع الحضور للتقرير السياسي الشامل والمطول الذي تلاه القدومي، حيث استعرض مجريات الفترة الواقعة بين الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة، مشيراً إلى أهم المنجزات التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية، ومتناولاً بالتمييز الأحداث الدولية البارزة التي «كانت سمتها الأساسية الانتفاضات والثورات الوطنية للعديد من شعوب آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا»، ومؤكداً على أن هناك أحداثاً أخذت مجراها العام في العالم وانسمت بانعكاسات سلبية على حركة النضال الوطني للشعوب، وتمثلت بتشديد الهجمة الامبريالية - الصهيونية والقوى المتحالفة معها. وركز التقرير على أن منطقة الشرق الأوسط تعرضت للقسم الأكبر من هذه الهجمة طمعاً في السيطرة على ثرواتها النفطية، وأشار إلى أن منظمة التحرير قد «تفاعلت بشكل إيجابي مع مجمل التطورات والمعطيات المحلية والدولية، وتعزز

نضالها العسكري والجماهيري» (المصدر نفسه).

وبعد استعراض مفصل لمسألة ومجريات الحوار بين منظمة التحرير والنظام الاردني جاء في التقرير أن الحوار قد تم التزاماً بالبرنامج السياسي للمنظمة، بيد أنه «دون جدوى، إذ لم تتم أي انجازات تذكر وهو قد وصل إلى طريق مسدود. لكن هناك الآن لجنة أردنية - فلسطينية ذات طابع اقتصادي لا أكثر».

وحول لبنان، حمّل التقرير السلطة اللبنانية مسؤولية ما وصل إليه الوضع من توتر وتأزم، وجاء فيه: «ان الجانب الانعزالي لم يكن بمستطاعه الوصول إلى ما وصل اليه لولا انحياز السلطة الشرعية له... ان الثورة الفلسطينية مع وحدة شعب لبنان ووحدة أراضيه ومع إقامة حكم المشاركة الديمقراطية المتوازنة ومع تحقيق لبنان الديمقراطي». وأشاد التقرير «بالتنسيق المشترك بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية الذي تعمد بالدم وتجسد بالقوات المشتركة».

وحيّا التقرير شعبنا الفلسطيني في الارض المحتلة، وأكد «أن مقاومة شعبنا في الداخل تركزت على إسقاط كامب ديفيد وإفشال مؤامرة الحكم الذاتي... وقد فشلت أميركا ومبعوثوها في المنطقة، كما فشلت اسرائيل والسادات في اختراق وحدة شعبنا رغم كل اشكال التهديدات». كما أبرز التقرير ملامح الهجمة الصهيونية في الداخل، مركزاً على عمليات «التوسع الاستيطاني وتصفية القيادات الفلسطينية وتخريب المؤسسات والهيئات الشعبية والنقابية والتعليمية وفرض العقوبات الجماعية وحصار المدن والقرى ونهب الأراضي الزراعية والتهجير إلى خارج الوطن».

من ناحية ثانية طالب التقرير بوقف الحرب الايرانية - العراقية. وتحدث عن دور عرفات في الوساطة بين البلدين لايقاف الحرب «التي أضعفت الاهتمام العربي والعالمي بالقضية المركزية... قضية فلسطين». كما تناول التقرير نشاط المنظمة على الصعيد الدبلوماسي، مشيراً إلى أن العمل الدبلوماسي قد مكن المنظمة من «استقطاب الدعم والتأييد والحصول على مزيد من الاعتراف الدولي وتشديد عزلة الكيان الصهيوني وفضح سياساته العنصرية والعدوانية» (وفا، ١٢/٤/١٩٨١).

وفي اليوم ذاته ألقى جنبلاط كلمة الحركة الوطنية اللبنانية حيث شدد فيها على «التلاحم الكفاحي الفلسطيني - اللبناني في مواجهة العدوان الصهيوني ومؤامرات القوى الانعزالية والاميريالية». وقال: «ان الحركة الوطنية اللبنانية تبقى تشكل الحصانة الاولى والاخيرة للمقاومة الفلسطينية» (وفا، ١٢/٤/١٩٨١).

أما في اليوم الرابع للمؤتمر، ١٤/٤، فقد استمع المجلس الوطني إلى كلمة شاملة ومطولة ألقاها عرفات، تركزت على تحديد خلاصة الموقف الفلسطيني من الوضع اللبناني المتدهور، وما أسماه بالزمن العربي الرديء، وحول التحرك الاميركي والاستعماري بوجه عام، ثم حول الموقف في الساحة الفلسطينية وأعمال المجلس الوطني.

وحول لبنان والتحركات الاميركية والفرنسية قال عرفات: «نوجئنا بالاميركيين والفرنسيين يقدمون ما يسمى بالمبادرة الفرنسية في لبنان. هل يحاولون تدويل لبنان؟ يظن بونسيه انه سيعود «تدوياً سامياً» إلى هذه المنطقة... لا، لا يستطيع لان الاستعمار الفرنسي قد ولى، وشعوب المنطقة هي التي تقرر مصيرها وليس بونسيه، فهو لا يستطيع أن يفرض «مبادرة على لبنان... على منطقتنا». وقال عرفات حول أحداث زحلة: «ما هي زحلة؟ انها جزء من مخطط موسى بيرس، ان هذا المخطط يتلخص في أن تنزل هذه الدويلة من الاعلى إلى البقاع. من زحلة إلى مشغرة إلى جزين. وأريد أن أسأل لم لم يتحدث الفرنسيون عن هذا العمل الاسرائيلي - الانعزالي المشترك».

وحول الوضع العربي قال: «للأسف ينعقد هذا المؤتمر في الزمن العربي الرديء، وأعني ما أقول بكلمة رديء. قلت في السابق بعد انتصار ثورة إيران وانجاز ميثاق العمل القومي السوري - العراقي ان جبهتي ممتدة من صور حتى خراسان، لكن أين هذه الجبهة الآن؟ لقد قلت في مؤتمر الطائف انني أريد سيوفكم لا كلامكم فأمامنا ثلاثة أساطيل تحاصر منطقتنا».

وفي حديثه حول «المبادرة الأوروبية» قال عرفات: «أن بيان البندقية لم يصدر ١٥ يوماً، وقلت لثورن عندما جاءني: لماذا تريد أن تأخذ رأيي، عندما تكتمل مبادرتكم تعال إلي. لقد وصلتني أسئلة من فان دركلاو فقلت له: جئت متأخراً فأنا عندي مبادرة متكاملة عن الشرق الأوسط من الاتحاد السوفياتي... ان مبادرة الرفيق بريجنيف هي أساس صالح وعادل لمشكلة المنطقة وهي المبادرة فعلاً».

ولاحظ عرفات أنه «من مقعرة هذه الثورة أننا ننتقد بعضنا البعض نقداً بناءً، فهناك من ظن أن الفصائل الفلسطينية يقاتل بعضها بعضاً. وهنا أذكر إخوتي بالنقاط العشر التي استغرقت منا خمسمئة ساعة من النقاش، والنقاشات التي تروونها هنا هي أحد مظاهر ديمقراطية ثورتنا وهذا سبب معجزة تلاحمنا الفلسطيني» (نص الخطاب مثبت بكامله في مجلة فلسطين الثورة، ٢٠/٤/١٩٨١؛ وفي وفا، ١٤/٤/١٩٨١).

وكان المجلس قد استمع إلى كلمات عدد من ممثلي فصائل المقاومة، حيث تحدث كل من ماجد أبو شرار، ثم أبو علي مصطفى عن الجبهة الشعبية، وصالح رأفت عن الجبهة الديمقراطية وعبدالفتاح غانم عن جبهة التحرير الفلسطينية، وخالد عبدالمجيد عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ومحمود اسماعيل عن جبهة التحرير العربية.

في كلمته أشاد أبو شرار بالصمود الجماهيري الفلسطيني في الأرض المحتلة، بالرغم من كل ضغوطات أطراف كامب ديفيد، فقال: «أسجل هنا بشرف واعتزاز انه لا يوجد فلسطيني واحد تعامل مع اتفاقيات كامب ديفيد. على العكس من ذلك، تصاعدت العمليات العسكرية داخل الأرض المحتلة، كما استطعنا دعم صمود جماهيرنا هناك». وحول الحوار مع الأردن أعلن أبو شرار انه قد وصل فعلاً إلى طريق مسدود، ويحمّل النظام الأردني مسؤولية ذلك. وبالنسبة للوضع اللبناني قال: «اننا والحركة الوطنية في خندق واحد، ولن ينسى شعبنا إلى الأبد ما قدمه الشعب اللبناني الشقيق لثورتنا، ولن ينسى أن قائد الحركة الوطنية كمال جنبلاط استشهد من أجل فلسطين». وأشار أبو شرار إلى التأثيرات السلبية الخطيرة الناجمة عن استمرار الحرب الايرانية - العراقية، وقال: «كانت أمنيتنا أن تتوجه الدبابات الايرانية والعراقية إلى القدس بدل التوجه إلى معارك جانبية طاحنة لن يستفيد منها سوى الامبريالية الاميركية». وثمن أبو شرار «وقف «دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي الصديق ومبادرة الرفيق بريجنيف حول الشرق الأوسط». وفي نهاية كلمته أكد على ضرورة تعزيز التلاحم الفلسطيني - السوري - اللبناني، والارتقاء بالعلاقات بين فصائل الثورة الفلسطينية بدءاً من «وحدة التسليح والعمليات والقيادة» (نص الحديث في وفا، ١٥/٤/١٩٨١).

أبو علي مصطفى طالب في بداية كلمته بعقد دورات منتظمة للمجلس الوطني الفلسطيني «حتى لا يبقى الكثير من الآراء والاستنتاجات والافكار تدور حول نفسها دون استخلاصات نهائية تصل بنا جميعاً إلى حد لائق من الوحدة في الموقف والعمل». وتحدث عن التحرك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني إزاء أوروبا الغربية، فقال: «نحن في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اسسنا ضد التكتيك ولا ضد العمل السياسي والدبلوماسي، لكن المحافظة على السلاح هو الضمانة لاستمرار الفعل الايجابي على المستوى السياسي والنشاطات الدبلوماسية». وطالب بتحديد التصور التكتيكي الواضح وكيفية ادارة الحركة على أساس هذا التكتيك لدى القيادة الفلسطينية، واتهم النظام الاردني بمحاولة خلق بدائل مشبوهة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأرض المحتلة. وحول هذا البند بالتحديد قال: «نطالب من المجلس الوطني الفلسطيني أن يعيد البحث في هذا البند والعمل على الغائه من البرنامج السياسي وتحديد علاقات واضحة في خصوص المواجهة». وأكد في كلمته على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية بدلاً من «التعايش الوطني القائم الآن، وذلك عبر تواجد كافة الفصائل في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية» (نص الكلمة في الهدف، ١٨ نيسان - ابريل ١٩٨١).

كلمة الجبهة الديمقراطية ألقاها صالح رأفت مبتدئاً بالاشارة إلى الهجوم الامبريالي الاميركي في المنطقة العربية، والدور الذي تلعبه دول أوروبا الغربية في اطار ما يسمى «بالمبادرة الأوروبية». وقال في هذا الصدد: «أصبح واضحاً أن أوروبا الغربية تحرص على ضبط حركتها السياسية على ايقاع خطى السياسة الاميركية». وأكد أن هناك أسساً لا بد منها «لمن يريد أن يلعب دوراً مستقلاً، وهي ادانة اتفاقيات كامب ديفيد والاعتراف بضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، واقرار حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا». وفي حديثه حول معركة جماهيرنا الفلسطينية في الأرض المحتلة ضد السلطات الاسرائيلية، قال صالح رأفت: «ان احتدام الصراع يملي علي مجلسنا وفصائل ثورتنا إيلاء اهتمام أوسع وعناية أكبر لمهمة توفير مقومات الصمود لشعبنا وحركته الجماهيرية في الداخل». وحول الحوار مع النظام الاردني دعا رأفت المجلس الوطني إلى توجيه سياسة منظمة التحرير «على قاعدة النضال من أجل انتزاع حقوق ثورتنا على الساحة الأردنية والتصدي الحازم لكافة محاولات المس بوجدانية التمثيل الفلسطيني». وأدان دعوات تشكيل حكومة مؤقتة في المنفى، وطالب منظمة التحرير بالعمل كي تشكل طليعة قوى الصمود العربي بالتحالف مع سوريا والقوى الوطنية اللبنانية، وأشاد بمبادرة بريجنيف الخاصة بأزمة المنطقة، لكنه قال: «ان شق طريق النجاح لحل عادل جماعي لأزمة الشرق الأوسط انما يتطلب مزيداً من النضال من أجل تغيير موازين القوى في المنطقة». واختتم كلمته بدعوة المجلس إلى العمل من أجل دفع قضية الوحدة الوطنية خطوات إلى الامام وتعميق التلاحم بين الثورة وجماهيرها (نص الحديث مثبت بكامله في مجلة الحرية، ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٨١).

كلمة الجبهة الشعبية – القيادة العامة ألقاها عمر الشهابي، ويبدو أن مضامين الكلمات السابقة قد تكررت بشكل أو بآخر، في الكلمات التي تلتها. فقد طالب الشهابي باتباع سياسة السلاح مع أميركا، ومجابهة أوروبا بقوة، «طالما ان افكارها بصدد أزمة المنطقة غير مستقلة عن السياسة الاميركية». كما طالب بوقف الحوار مع النظام الأردني، ودعا إلى دعم صمود جماهيرنا في الأرض المحتلة، ودعم الجهود المبذولة من أجل فعالية أكثر لجبهة الصمود والتصدي بالتعاون مع سوريا، وركز على ضرورة المشاركة في القرار السياسي الفلسطيني.

وتناول عبدالفتاح غانم في كلمته وضع الثورة الفلسطينية في لبنان، مشيراً إلى المخاطر الناجمة عن تصاعد الهجمة الاسرائيلية – الانعزالية المشتركة، ودعا إلى «استنفار وطني شامل لحماية الثورة الفلسطينية من خطر التسوية الاميركية»، وطالب بمشاركة جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في كل مؤسسات منظمة التحرير بما فيها اللجنة التنفيذية. وتحدث أيضاً خالد عبدالمجيد عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني مؤكداً على المضامين ذاتها ومبرزاً مسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية باعتبارها «القضية الحاسمة في نضالنا الوطني خلال ظروف الهجمة الاستعمارية التي تشهدها منطقتنا العربية».

وبشكل عام، كان هناك ثمة توافق ازاء جملة الهموم المطروحة تحت عناوين: العلاقة بالأردن والمبادرة الأوروبية والوحدة الوطنية ووضع لبنان. ولعل الاستثناء الوحيد كان في تمايز الموقف إزاء الحوار مع الأردن، الذي تضمنته كلمة محمود اسماعيل عن جبهة التحرير العربية، فقد خلت الكلمة من أي اشارة إلى هذه القضية التي مثلت في الواقع أحد المواضيع مثار النقاش.

وفي اليوم الخامس للمؤتمر استمع الحضور إلى كلمات أعضاء آخرين، حيث تحدث صلاح خلف (أبو إياد) مشيداً بصمود الثورة الفلسطينية وتحالفها مع الحركة الوطنية اللبنانية وسوريا «في مواجهة جو الياس العربي وهجمات الابادة اليومية المنظمة التي يواجهها ثوارنا على الساحة اللبنانية وفي جنوب لبنان بشكل خاص». وأشار إلى زيارة بشير الجميل وداني شمعون إلى اسرائيل سنة ١٩٧٨ «ومطالبة وزير الحرب الاسرائيلي لهما آنذاك بضرورة توحيد القيادة

السياسية والعسكرية والعمل على تقسيم لبنان واعلان الدويلة الانعزالية على كافة الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم». وحول «المبادرة الأوروبية» قال خلف: «ليس هناك شيء اسمه مبادرة أوروبية بل هناك أفكار أوروبية تتحرك ضمن الاطار الاميركي وتشكل الوجه الآخر للتحرك الاميركي في المنطقة». وأعلن استعداد الثورة الفلسطينية لتحسين العلاقات مع الجماهيرية الليبية ضمن شروط الاحترام المتبادل والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني (وفا، ١٩٨١/٤/١٦).

وتحدث أيضاً كل من الشيخ عبدالرحمن مراد والشيخ زجب بيوض التميمي وياسر عبدربه وفهد القواسمة وعبدالمحسن أبو ميزر.

أعمال اللجان وتوصياتها: في اليوم السادس للمؤتمر ابتدأت الاعمال المغلقة للجان الست التي شكلها المجلس الوطني. وخلال يومين من المناقشات الجادة، والساخنة أحياناً، أنجزت اللجان مهامها وبلورت مقترحاتها في إطار توصيات لرفعها إلى المجلس الوطني ومناقشتها واقرارها. وبدءاً من مساء يوم ٤/١٧ وحتى مساء يوم ٤/١٨ ناقش المجلس توصيات اللجان، باستثناء اللجنة القانونية، وأدخل بعض التعديلات عليها وأقرها.

تركزت توصيات اللجنة العسكرية على ضرورة منح المجلس العسكري الأعلى صلاحيات أوسع من خلال تنظيم عمله وتشكيل لجان تابعة له، وايلائه مهمة المباشرة في توحيد التدريب والتذخير والتجهيز والخدمات العسكرية لعموم قوات الثورة، إضافة إلى تعزيز دور الدائرة العسكرية في المنظمة، فضلاً عن تعزيز دور غرفة العمليات المركزية. وقررت اللجنة ضرورة تشكيل القيادة الموحدة لقوات الميليشيا الشعبية وتشكيل دائرة للتوجيه المعنوي. واقترحت تبني المجلس الوطني للقرار التعبئة العامة. وأوصت بتكليف اللجنة التنفيذية مهمة توحيد قوات جيش التحرير الفلسطيني حيثما تواجدت. أما لجنة شؤون الوطن المحتل فقد أوصت بتدعيم بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل «باعتبارها الذراع الأساسي الفعال لمنظمة التحرير في الوطن المحتل». واقترحت ادانة أي اتصال يجري مع الاطراف الصهيونية، بعد تثمين «الدور الايجابي الذي تلعبه القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المعادية للصهيونية». وأوصت بضرورة دعم صمود الشعب الفلسطيني سياسياً ومادياً ومعنوياً، والتأكيد على وحدة المنظمات الشعبية وتعزيز الحركة النقابية العمالية والحركة النسائية وكافة المؤسسات الاجتماعية والطبية، فضلاً عن ضرورة توفير الدعم اللازم لقطاع المزارعين. كما وأبرزت اللجنة ضرورة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن دعم صمود جماهيرنا في الأرض المحتلة. «والعمل من جانب القيادة الفلسطينية لتكون أموال دعم الصمود المقررة كافة من مسؤولية منظمة التحرير وحدها».

أما اللجنة المالية فقد استرشدت في توصياتها بضرورة تنظيم عمل الصندوق القومي الفلسطيني، وفرض «ضريبة التحرير» على الفلسطينيين العاملين في القطاعين العام والخاص في الاقطار التي لا تجبى فيها هذه الضريبة، وأهمية دعم الحركة الوطنية اللبنانية، وتطوير مصادر التمويل الذاتية، وتوافق الانفاق مع زيادة الموارد.

واتخذت لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والمنظمات الشعبية جملة من التوصيات تتعلق بكافة نشاطاتها. أما اللجنة السياسية فقد تجسدت توصياتها بالبيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني في ختام أعماله (نص التوصيات في مجلة الحرية، ٤ أيار - مايو ١٩٨١). وحتى مساء ٤/١٩، موعد الجلسة الختامية، تركزت الجهود والمناقشات والاتصالات على مسألة تشكيل قائمة الوحدة الوطنية لانتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة. وأبرز ما يمكن قوله في هذا الصدد أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد تمثلت في هذه القائمة من خلال مندوبها أحمد اليماني (أبو ماهر) بعد غياب دام ست سنوات. كما لم يتمكن المجلس من حل مشكلة الفصيلين اللذين يطالبان باشراكهما في كل مؤسسات المنظمة بما فيها اللجنة التنفيذية، وهما جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي

الفلسطيني. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بزيادة ممثلي «فتح» في اللجنة التنفيذية إلى عضوين بدلاً من عضو واحد حيث دخل محمود عباس (أبو مازن). أما الملاحظة الثالثة فقد تمثلت في تقدم عبدالجواد صالح، عضو اللجنة التنفيذية سابقاً، بترشيح نفسه خارج قائمة الوحدة الوطنية.

وعند التصويت، فازت قائمة الوحدة الوطنية. وأعلن الفاهوم، إثر ذلك، ان القائمة انتخبت بالاجماع ياسر عرفات رئيساً لها. أما اللجنة فقد ضمت، فضلاً عنه: فاروق القدومي، محمود عباس «فتح»؛ أحمد اليماني «الجبهة الشعبية»؛ ياسر عبد ربه «الجبهة الديمقراطية»؛ محمد خليفة «الصاعقة»؛ طلال ناجي «القيادة العامة»؛ عبدالرحيم أحمد «جبهة التحرير العربية»؛ والمستقلون: حامد أبو ستة، محمد زهدي النشاشيبي، عبدالمحسن أبو ميزر، أحمد صدقي الدجاني، جميل الصوراني، حنا ناصر، وصلاح الدباغ رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني.

ثم قدم عرفات اقتراحاً بتمديد أعمال المجلس للدورة القادمة، كما تلت اقتراحات أخرى دفعت المجلس إلى اتخاذ القرارات التالية:

١ - يبقى المجلس الحالي قائماً متمتعاً بكامل صلاحياته إلى حين اجتماع المجلس الجديد.

٢ - يضاف إلى هذا المجلس عدد يتراوح بين ٣٠ و٤٠ عضواً يتم اختيارهم في اجتماع مشترك بين رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية وتعرض أسماؤهم على المجلس المركزي.

٣ - يقرر المجلس الوطني زيادة عدد ممثلي الأرض المحتلة من ١٢٠ إلى ١٨٠ عضواً يتم اختيارهم من ممثلي القوى والاتحادات والكفاءات وممثلي البلديات والمجالس القروية والجمعيات والنقابات في الأرض المحتلة، ولا يحسبون ضمن النصاب كي لا تتعطل أعمال المجلس. ومن ناحية ثانية، قرر المجلس اعتبار جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية «فصيلين أساسيين في الثورة الفلسطينية بكل ما يترتب على ذلك من آثار سياسية ومادية ومعنوية» (فلسطين الثورة، ٢٠/٤/١٩٨١).

وفي نهاية الجلسة الختامية ألقى عرفات كلمة خاطب فيها عبدالجواد صالح وممثلي جبهة النضال وجبهة التحرير وأعضاء اللجنة التنفيذية المنسحبين: الفرد طوباسي وحبيب قهوجي ومجدي أبو رمضان ووليد قصاري، فقال: «أقول للذين كافحوا بصمت وانسحبوا بكل الكبرياء، المجتمع في الأمة العربية: ليس في هذا المجال تشريف لأحد انما هو تكليف من الشعب الفلسطيني الذي نظلله ونحميه ونرعاه البنادق». واختتمت أعمال الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني بعد تشكيل لجنة لصياغة القرارات والتوصيات الختامية والبيان السياسي (وفا، ٢٠/٤/١٩٨١).

وقد أصدرت كل من جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني بياناً سياسياً عقب اختتام أعمال الدورة، انتقدتا فيه عدم اشراكهما في اللجنة التنفيذية، وأعلنتا حرصهما على التمسك بمنظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني. وقالت جبهة التحرير الفلسطينية في بيانها: «اننا لا نلزم أنفسنا بأي برامج للحد الأدنى ونعلن تمسكنا بميثاق منظمة التحرير الفلسطينية... ولا نلزم أنفسنا بقرارات اللجنة التنفيذية إلا بمقدار الخدمة التي تقدمها لقضيتنا الوطنية» (القاعدة، ٢٧ نيسان - ابريل ١٩٨١).

وفي مساء اليوم ذاته صدر البيان الختامي عن أعمال الدورة، مشدداً على أهمية التلاحم بين سوريا والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ومؤكداً على دعم الحركة الوطنية الأردنية... وحدد البيان مفهوم الثورة الفلسطينية لاسس الوفاق اللبناني، والموقف من مشاريع التدويل، وأشار إلى الآثار السلبية للحرب العراقية - الايرانية، ورحب باعلان الزعيم السوفياتي بريجنيف الذي أكد فيه على دور منظمة التحرير الفلسطينية في بلوغ الحل العادل لأزمة المنطقة (نص البيان مثبت كاملاً في السفير، ٢١/٤/١٩٨١).

لبنان: نحو الاستعداد للمواجهة

شهد لبنان خلال الفترة الفائتة أزمتين كبيرتين، في زحلة وتلالها، ثم بين سوريا واسرائيل، وقد أفرزت الأزمة الأولى معركة عسكرية واسعة بين قوات الردع العربية والقوات الكتائبية التي سعت

السيطرة على الطريق الدولية للمدينة، وامتدت المعارك إلى تلال زحلة، حيث تمكنت قوات الردع من السيطرة الكاملة على الوضع، مدعومة بتأييد ومساندة كل القوى الوطنية اللبنانية. وبدأ على أثر ذلك تحرك دولي تقوده فرنسا هدفه تدويل الأزمة اللبنانية، وهو ما عارضته سوريا والثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، وقامت كل من سوريا والمقاومة بحملة ديبلوماسية منسقة لافشال هذا التوجه، ونجحتا في ذلك.

أما الأزمة اللبنانية، بين سوريا واسرائيل، فقد نشأت في أعقاب التدخل الاسرائيلي الجوي المباشر ضد قوات الردع العربية للمرة الأولى، في شكل إسقاط طائرتين سوريتين مروحيتين. وردت سوريا على هذا الهجوم بادخال صواريخ «سام» إلى منطقة البقاع، وهو ما اعتبرته الحكومة الاسرائيلية تهديداً لأمن وسلامة اسرائيل، وخرقاً لمجالها الحيوي، فهددت بالتدخل العسكري لضرب هذه الصواريخ ما لم يمتثل السوريون لطلب سحبها. وقد أدى ذلك بمجمله إلى ما اتفق على تسميته بـ«أزمة الصواريخ»، أي بعد انتقال الأزمة من الصعيد الاقليمي إلى الصعيد الدولي.

ضمن هذا المفهوم وجدت القيادة الفلسطينية نفسها على علاقة مباشرة بما يحدث من تسخين لأجواء المجابهة العسكرية بين سوريا واسرائيل، سيما وان الطائرات الاسرائيلية لم تدع فرصة للتفكير بالأمر بل ان بيغن، في حماة الحديث عن الصواريخ، وعد مستوطني الجليل بالراحة من الفدائيين إلى الأبد. وكأنما يريد القول أن المعركة ضد سوريا ستمر عبر قناة الفلسطينيين.

وإزاء المخاطر التي يمثلها الوضع الجديد تحركت القيادة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية بشكل ناشط وكثيف على المستويات المحلية والعربية والدولية من أجل تحقيق شروط توائم بين الاستعدادات الذاتية والتحالفية مع سوريا والقوى الوطنية اللبنانية لمواجهة اسرائيل وعملائها، واستعدادات المساندة العربية والدعم العالمي وفرض المزيد من الحصار والخنق على الدعوات المشبوهة لتدويل الأزمة اللبنانية.

على المستوى المحلي: اتخذ التحرك الفلسطيني مفاصل ثلاثة له، أولها رفع وتيرة الاستعداد والقدرة العسكرية لدى الثورة الفلسطينية. وثانيها الامساك مع القوى الوطنية اللبنانية، بالمبادرة السياسية في وجه المحاولات الكتائبية لقطف ثمار الدعم الاسرائيلي المباشر وغير المباشر. وثالثها التنسيق مع سوريا. وثمة مسلسل طويل لمظاهر هذا التحرك، ويمكننا ابراز أهمها على النحو التالي.

– اجتماع للمجلس العسكري الأعلى يوم ١٩٨١/٤/٣، تناول بالبحث التطورات الراهنة واستمرار الاعتداءات الاسرائيلية العسكرية على الجنوب اللبناني والتصعيد العسكري المفاجيء والخطير من قبل القوى الانعزالية على الساحة اللبنانية... واتخذ المجلس عدداً من الاجراءات لمواجهة الموقف» (وفا، ١٩٨١/٤/٤).

– وفد فلسطيني برئاسة عرفات وعضوية القاسم وأبو ميزر وطلال ناجي وصلاح خلف ونايف حواتمة يزور دمشق ليلتقي بالرئيس الأسد حيث «تناول المجتمعون بالبحث آخر تطورات الوضع على الساحة اللبنانية في ضوء التصعيد الانعزالي في بيروت وزحلة والمترابط مع تصعيد العدو الاسرائيلي في الجنوب اللبناني، وتم الاتفاق على عدد من الاجراءات في اطار التنسيق الفلسطيني – السوري» (وفا، ١٩٨١/٤/٥).

– اجتماع آخر للمجلس العسكري الأعلى برئاسة عرفات للغرض ذاته (وفا، ١٩٨١/٤/٦).

– لقاء فلسطيني – لبناني وطني ضم عرفات وصلاح خلف ووليد جنبلاط ومحسن دلول وتوفيق سلطان وانعام رعد وحامد داوود، «خصص الاجتماع للبحث في سبل توطيد التلاحم الفلسطيني – اللبناني إزاء التهديدات الخطرة التي يمثلها التصعيد العسكري الاسرائيلي – الانعزالي المشترك» (فلسطين الثورة، ١٩٨١/٤/٩).

– قطع عرفات مشاركته باعمال المجلس الوطني في دمشق ليعود إلى بيروت ويلتقي، بحضور سعد حمايل، مدير غرفة العمليات المركزية، الرئيسين صائب سلام ورشيد كرامي.

وفي هذه اللقاءات أكد عرفات ان المقاومة الفلسطينية ليست حجر عثرة في طريق تحقيق الوفاق اللبناني، وتناول مع الرئيسين كرامي وسلام «سبل تنسيق المواقف ازاء الأوضاع الخطرة الراهنة» (وفا، ١٦/٤/١٩٨١).

وفي اليوم ذاته ترأس عرفات اجتماعاً للجنة التنسيق العليا التي «بحثت في التصعيد العسكري الاسرائيلي - الانعزالي على الساحة اللبنانية وأبعاده الخطيرة، وكذلك المبادرة الفرنسية الرامية لتذويل الأزمة اللبنانية ودفعها إلى التعقيد» (المصدر نفسه).

- ويبدو أن أول عمل قامت به اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية كان لقاءها بالرئيس الأسد يوم ١٩/٤ حيث «جرى خلال الاجتماع بحث الأوضاع المحلية والعربية والدولية بما فيها الموقف المتفجر في الجنوب اللبناني والتحركات الدولية المختلفة التي تحاول التدخل لتوجيه الأحداث وفق مخططاتها» (وفا، ٢٠/٤/١٩٨١).

- وفي يوم ٩/٥ صرح مصدر اعلامي مسؤول في قيادة الثورة الفلسطينية رداً على التصريحات التي أطلقها مناحيم بيغن وهدد فيها بتدمير الفلسطينيين في لبنان، بما يلي: «ان تصريحات بيغن... تشبه إلى حد كبير تصريحاته عشية حرب الأيام الثمانية التي نفذها الجيش الصهيوني النظامي ضد الجنوب اللبناني في آذار (مارس) من العام ١٩٧٨. ومع فهمنا للبعد الانتخابي في التصريحات النازية التي يطلقها رئيس الوزراء الصهيوني إلا أن هذه التصريحات تعتبر أحد المؤشرات العديدة على احتمال قيام العدو الصهيوني بمغامرة عسكرية واسعة النطاق ضد الجنوب اللبناني...» (وفا، ٩/٥/١٩٨١).

- وإلى منتصف شهر أيار (مايو) تتوجت الاتصالات والأنشطة المكثفة على هذا النحو هادفة إلى تحقيق «اقصى درجة من التنسيق الفلسطيني - السوري - اللبناني المشترك استعداداً لما يحمله الوضع الراهن في ثناياه من مخاطر التدخل العسكري الاسرائيلي والتدخلات السياسية الاميركية والأوروبية التي يبدو واضحاً حرصها على زعزعة موقف قوات الردع العربية وزحزحة صواريخها. ولا شك في ان معدل وتأثير هذه الاتصالات ومضامينها الناجحة سيكون من شأنه تحصين الوضع اللبناني الداخلي ووقايته من عناصر التدخل بما يضمن بقاء القوى الانعزالية في الموقف الأضعف. وهو ما كان له انعكاسات ملموسة سواء في التوجه الكتائبي الذي بات يخشى قطع شعرة معاوية مع سوريا، أو في مسار الحكم بعد اتضاح حقيقة ان القوى التي تغذي الاتجاهات الانعزالية فيه لا يمكنها تقديم حماية كافية لها، كما ليس بمستطاعها ضمان فوز هذه الاتجاهات ونجاحها مستقبلاً.

على المستوى العربي والدولي: لقد نال القيادة السياسية الفلسطينية واقع الصمت العربي الرسمي إزاء ما يحدث في لبنان أو جنوبه من تهديد لقوات الردع العربية وقصف وحشي للقرى والمدن الجنوبية اللبنانية. وتركز التحرك الفلسطيني في المستوى العربي على مطالبة الدول العربية بتحمل مسؤولياتها كاملة في تقديم كل الدعم لسوريا والمقاومة والقوى الوطنية اللبنانية. أما في المستوى الدولي فقد تركز التحرك على فضح محاولات التدخل الاميركية والفرنسية بوجه خاص. ومطالبة المنظمات العالمية: هيئة الامم المتحدة، منظومة دول عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الاسلامي، بالتحرك السريع لوقف الاعتداءات الاسرائيلية الغادرة على جنوب لبنان.

- ففي أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بدمشق، انتهز عرفات فرصة تواجد وفود من الدول الصديقة ليجري لقاءات ومباحثات معها. وما بين ١١ و١٣ نيسان (ابريل) الفائت أجرى عرفات لقاءات مع كل من مستشار جمهورية السنغال، ورئيس الوفد الجزائري، ووكيل وزارة الخارجية البولندي، ونائب رئيس المجلس الوطني الروماني، ووفود البرلمان الأوروبي والبرلمان الايطالي والبرلمان البلجيكي ورئيس الوفد اليوغوسلافي (وفا، ١٤/٤/١٩٨١).

- وفي ٢٦/٤ التقى عرفات وصلاح خلف في طرابلس الغرب بالرئيس الليبي معمر القذافي «حيث بحثا معه «التطورات الراهنة» والعلاقات الثنائية وأعمال جبهة الصمود والتصدي». ثم

تحول اللقاء إلى اجتماع مشترك حضره وفد الحركة الوطنية اللبنانية المكوّن من جورج حاوي ومحسن ابراهيم، وجرى في الاجتماع «بحث شامل للوضع في لبنان في ضوء التصعيد العسكري الصهيوني والحشودات العسكرية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني» (وفا، ٢٧/٤/١٩٨١).

– وفي بيروت، يوم ٢٨/٤ التقى عرفات بالسفراء العرب في لبنان بحضور القدومي، «حيث طالب الملوك والرؤساء العرب، عبر سفرائهم بالوقوف موقف المسؤولية تجاه الخطر المحدق بالأمة العربية، كما طلب تقديم الدعم السياسي والعسكري والمادي للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية» (فلسطين الثورة، ٢٩/٤/١٩٨١).

– وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد دعت إلى اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي للبحث في العدوان الوحشي الذي شنته الطائرات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية والمدن والقرى الجنوبية اللبنانية (وفا، ٢٨/٤/١٩٨١). إلا أن هذا الاجتماع لم يتم.

– وفي برقيتين منفصلتين إلى كل من الرئيس فيدل كاسترو، والملك خالد بن عبدالعزيز، دعا عرفات منظومة دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي للتحرك باتجاه وقف الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان (وفا، ٢٨/٤/١٩٨١).

– ومع بداية أيار (مايو) تحرك عرفات برافقه هاني الحسن في جولة واسعة شملت السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين والعراق، بغرض حشد القوى العربية حول المعركة التي تخوضها المقاومة وسوريا والقوى الوطنية اللبنانية (وفا، ٥/٥/١٩٨١).

ثم عاد إلى دمشق ليلتقي بالرئيس الأسد، وليشارك في اجتماع ثلاثي سوري – فلسطيني ولبناني (وفا، ٩/٥/١٩٨١). وفي ١٥/٥ بدأ عرفات، يرافقه هاني عبدالحميد وصلاح خلف، جولة في المغرب العربي شملت الجزائر والجماهيرية الليبية. وقد شارك في الاجتماع مع القذافي أحمد اليماني والامناء العامون للجبهة الديمقراطية والقيادة العامة والصاعقة: نايف حواتمة وأحمد جبريل وعصام القاضي، وتناول البحث في هذا الاجتماع «الوضع المتفجر في جنوب لبنان والتهديدات العسكرية المستمرة وضرورة اتخاذ موقف عربي حاسم وسريع لمواجهة الموقف» (السفير، ١٧/٥/١٩٨١). وكان وفد فلسطيني شكل من خليل الوزير (أبو جهاد) وسعد صايل قد قام في نهاية نيسان (ابريل) بزيارة مماثلة إلى تونس والجزائر.

المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تحت شعار «المؤتمر الوطني الرابع خطوة هامة على طريق استكمال عملية التحول لبناء الحزب الماركسي – اللينيني والجبهة الوطنية المتحدة وتصعيد الكفاح المسلح وحماية وجود الثورة وتعزيز مواقعها النضالية وحسم نهج التسوية والاستسلام وتعميق الروابط الكفاحية العربية والأممية» عقد المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مفتتحاً أعماله يوم ٢٨ نيسان (ابريل) ومختتماً اياها يوم ٢ أيار (مايو).

افتتح المؤتمر بكلمة للأمين العام للجبهة الدكتور جورج حبش، ركز فيها على مخاطبة المشاركين في المؤتمر حاثاً اياهم على الوقوف «وقفة تقييمية موضوعية جدية وشاملة أمام ما تمكنا من انجازه خلال الفترة السابقة ما بين ١٩٧٢ – ١٩٨١، من ناحية، ثم تحديد مهامنا للفترة القادمة من ناحية ثانية».

في اليوم الأول والثاني ناقش المؤتمرون التقرير السياسي الذي تلاه حبش نفسه «وقد أقر التقرير بالاجماع بعد سماع الملاحظات وردود اللجنة المركزية» (الهدف، ١٦ ايار – مايو ١٩٨١). وفي اليوم الثالث نوقش التقرير العسكري «وقد أقر المؤتمرون التقرير باجماع يعكس التصميم الآلي على رفع الفاعلية القتالية للثورة الفلسطينية من خلال مساهمة أفضل للجبهة» (المصدر نفسه). وفي اليوم الرابع نوقش التقريران التنظيمي والمالي، فيما تم انتخاب اللجنة المركزية الجديدة للجبهة في اليوم الخامس (نص التقرير السياسي وقرارات المؤتمر السياسية والتنظيمية والعسكرية في الهدف، ١٦ ايار – مايو ١٩٨١).

وانتخبت اللجنة المركزية مكتباً سياسياً جديداً، فيما انتخب حبش أميناً عاماً للجبهة مرة أخرى. وعقدت الجبهة، يوم ٩/٥ مؤتمراً صحافياً تلا فيه حبش تلخيصاً للبيان الصحافي الصادر عن المؤتمر، تناول فيه المهام التي طرحت على المؤتمر ومنجزاته في الاجابة على هذه المهام، فلسطينياً وعربياً ودولياً. ومن أبرز ما قاله حبش في رده على أسئلة الصحاليين: «ان فلسطين لن تتحرر دفعة واحدة بطبيعة الحال، والمرحلية في النضال أمرمشروع لدى كافة القوى الثورية، وتلنا اذا تحرر جزء، شبر من الأرض الفلسطينية، سنقيم عليه سلطة أرض محررة، واذا كبر، دولة فلسطينية لتتابع نضالها» (المصدر نفسه). وقد استند حبش في رده إلى البند الثاني من فصل «الدروس المستخلصة من تجربة الثورة الفلسطينية» في البيان السياسي الصادر عن المؤتمر.

وخلال المؤتمر الصحافي أعلن حبش وجود الاختلاف مع مبادرة بريجنيف «رغم العلاقات المبدئية والتحالفية مع الاتحاد السوفياتي»، وطالب بدور أكثر فعالية لجبهة الصمود والتصدي.

غسان حسام الدين

المناطق المحتلة

مقاومة شعبية للاستيطان
في ذكرى «يوم الأرض» و «.. الأسير الفلسطيني»

شهدت المناطق المحتلة، خلال شهر نيسان (ابريل) الماضي، عدة نشاطات سياسية كان من ابرزها الاحتفالات والتظاهرات والاحتجاجات التي قامت إحياءً لذكرى مرور خمس سنوات على احداث يوم الارض (٣٠ آذار - مارس ١٩٧٦). ولذكرى يوم الأسير الفلسطيني (١٧ نيسان - ابريل ١٩٨٠) والذكرى الثالثة والثلاثين لمجزرة دير ياسين (نيسان - ابريل ١٩٤٨) والذكرى الثانية لمعاهدة الصلح المنفرد الذي تم بين مصر واسرائيل (١٩٧٨). هذا، اضافة إلى أعمال الاحتجاج التي قامت ضد اجراءات الحكم العسكري في المناطق المحتلة، والتي تكثفت خلال الفترة الأخيرة.

احداث يوم الارض

تميزت أحداث يوم الارض التي شملت المناطق الفلسطينية جميعها دون استثناء، بنشاط جماهيري كثيف داخل فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، وفي المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، وقد شاركت الجماهير الفلسطينية في هذا النشاط اضافة إلى القوى اليهودية التقدمية والديمقراطية. وبهذه المناسبة، قال البروفيسور دانيئيل عاميت (شيلي) أن يوم الارض، بالنسبة للانسان الفلسطيني، ليس يوماً واحداً، وإنما هو ثلاثمئة وخمس وستون يوماً (وفا، ١٩٨١/٣/٣١).

وكتب رئيس قسم التاريخ في معهد شيلوح،

البروفيسور شامير معلقاً على احداث يوم الأرض بقوله: «لقد عادت المسألة الفلسطينية إلى صورتها الاصلية التي كانت عليها قبل عام ١٩٤٨» (دافار، ١٩٧٦/٤/٧).

وكتب غيرشيل بن - تسور، وهو رئيس معهد الأبحاث الشرق اوسطية في جامعة حيفا «اننا نتعامل، الآن، مع جيل عرفات، الجيل الذي نما مع المشكلة الفلسطينية ونحن لا ندري كيف نتعامل معه» (معاريف، ١٩٧٦/٤/٤).

وكتب، في المناسبة نفسها، محرر الشؤون العربية في جريدة دافار مؤكداً على وحدة الشعب الفلسطيني بشقيه: الشق الذي رزح تحت الاحتلال عام ١٩٤٨، والشق الآخر الذي احتلت أرضه عام ١٩٦٧، ومما قاله: «إن ما نراه هو عمل اقلية قومية تعيش فترة انتظام جديدة وتخطوا نحو طراز عمل جديد» (دافار، ١٩٧٦/٤/٧).

وإن كان لاحتفالات عام ١٩٨١، من مدلول مهم آخر عدا عن كونها تعني التشبث بالأرض والدفاع عنها، فهو أن ثلاثين سنة من الاحتلال لم تفلح في تهويد العرب في اسرائيل، ولا في ابعادهم عن قضيتهم الوطنية. فقد احتفل، في كل مكان يتواجد فيه تجمع عربي في فلسطين، بهذه المناسبة التي غدت عيداً وطنياً. وزاد من ثقة الفلسطينيين في قوة موقعهم النضالي، وعدالة قضيتهم، مشاركة شخصيات يهودية في هذه الاحتفالات.

وفي اطار احتفالات يوم الأرض، امت الناصرة، عاصمة الجليل، يوم ١٩٨١/٣/٣٠، جماهير غفيرة من قرى الجليل والمثلث والنقب، وهي تحمل شعاراتها الوطنية وسط هتافات: «بالدم نفديك يا جليل»، «بالروح بالدم نفديك يا فلسطين».

وأكدت الانباء الواردة من الوطن المحتل أن قوات الجيش الاسرائيلي التي اندفعت بأعداد كبيرة إلى مقر المهرجان اعتقلت عدداً من منظمي هذا المهرجان، واعتدت بالضرب على اربع فتيات فلسطينيات شوهدن وهن يدخلن ساحة المهرجان والدماء تتفجر من اجسادهن (وفا، ١٩٨١/٣/٣١).

وقد حضر المهرجان أعضاء لجنة الدفاع عن الاراضي، واعضاء كنيست من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وسبعة عشر رئيس مجلس محلي عربي، وعشرات من نواب رؤساء المجالس المحلية العربية والشيخ فرهود فرهود، رئيس لجنة المبادرة الدرزية، وحشد من ممثلي القوى اليهودية التقدمية والديمقراطية (وفا، ١٩٨١/٣/٣١).

اختتم المهرجان القس شحادة شحادة، رئيس اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي الفلسطينية، وسط هتاف آلاف المواطنين: «بالروح بالدم نفديك يا جليل»، معلناً: «ها نحن، اليوم، نجتمع في الذكرى الخامسة ليوم الأرض لتخليد شهدائنا ولنعبر، معاً، عن وحدة صفنا ورأينا، وطريقنا، التي لا تقهر» (عل همشمار، ١٩٨١/٣/٣١). واضاف، «أن لا مكان للصهيونية في الشرق الأوسط، لان الصهيونية، فشلت» (المصدر نفسه). ويعتقد شحادة أن هناك مكاناً للتفاهم والتعايش بسلام بين الشعب اليهودي والشعب العربي الفلسطيني (المصدر نفسه).

تم تحدث صليبا خميس، سكرتير لجنة الدفاع عن الأراضي فقال: «إن الشرطة اغلقت الشارع المؤدي إلى المهرجان، وقامت باستفزاز المواطنين المتوجهين للاشتراك فيه». وطالب خميس الشرطة بالكف عن استفزازاتها وباطلاق سراح كافة المعتقلين (هآرتس، ١٩٨١/٣/٣١).

تم القى الشيخ فرهود فرهود تحية اللجنة، التي يرئس، مؤكداً «أن هذا اليوم اصبح عيداً قومياً لجماهيرنا». واضاف: «لا بقاء بدون وحدة صف، ولا صمود ولا حياة بدونها». ووسط الهتافات المنادية بسقوط الاحتلال أعلن الشيخ فرهود: «اسمحوا لي أن انقل اليكم تحية اخوانكم الصامدين فوق مرتفعات الجولان السورية المحتلة، الذين يلقنون المحتل دروساً في الصمود والوطنية يومياً» (وفا، ١٩٨١/٣/٣١).

والقى الجنرال (احتياط) البروفيسور متتياهو بيليد كلمة في المهرجان، دعا فيها الحكومة الاسرائيلية إلى إعادة جميع الأراضي التي صادرتها عام ١٩٧٦ وإلى دفع التعويض المناسب لاصحابها، وأعلن أن لا مساومة في هذا الامر.

واضاف بيليد أن مصادرة الأراضي هي جريمة بحق المواطنين الفلسطينيين، ولا يمكن لهذه الجريمة أن تمحى إلا باعادة هذه الأراضي إلى اصحابها» (هآرتس، ١٩٨١/٣/٣١).

كما القى مئير فيلنر، سكرتير عام الحزب الشيوعي (راكاح) كلمة قال فيها: اصبح يوم الأرض، يوم نضال للجماهير الفلسطينية والقوى الديمقراطية اليهودية والشعب الفلسطيني، والشعوب العربية وكل العالم التقدمي ضد الاضطهاد القومي في اسرائيل وضد الاحتلال. واضاف فيلنر أن يوم الارض هو يوم وحدة الجماهير في النضال من أجل المساواة ومن أجل انهاء الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. واستنكر فيلنر اعتداء الشرطة في الناصرة على ولد شبيبة حيفاء واطلاق الرصاص على امرأة فلسطينية في مخيم الجلزون، وهتف قائلاً: ارفعوا ايديكم عن هذا الشعب (وفا و هآرتس، ١٩٨١/٣/٣١).

ثم قرأ القس شحادة تحية من لجنة التضامن القبرصية مع الشعوب العربية وعشرات التحيات من المناطق الفلسطينية المحتلة. وجاء في البرقية التي وجهتها لجنة التضامن القبرصية أنه «بمناسبة ذكرى يوم الأرض تبعث باسم الشغيلة القبرصية بتحياتنا النضالية الحارة، متمنين النجاح لنضالكم ضد السياسة التوسعية الصهيونية لاسرائيل وحماتها الامبرياليين. اننا نقف إلى جانبكم بدون شروط ضد الاستمرار في مصادرة الاراضي الفلسطينية، ومن أجل تحقيق الطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (وفا، ١٩٨١/٣/٣١).

ثم تحدث البروفيسور دانييل عاميت (شيلي) مؤكداً أن يوم الأرض، بالنسبة للجماهير العربية، يعد ثلاثمئة وخمسة وستون يوماً في العام. وأضاف: يجب علينا انقاذ هذه البلاد من واقع تربية اطفالنا في ظل الكراهية والتمييز والنهب وحب العسكرة (المصدر نفسه).

وفي كلمة جامعة، أثارت حماس الحضور، قال رئيس بلدية الناصرة، عضو الكنيست توفيق زياد: «إننا نقف امام تحديات كبيرة... واننا، كشعب، نرفض كل سياسة الحكومة القائمة تماماً، كما رفضناها في السابق... لن نقبل أي خيار بين مجزرة دير ياسين أو مجزرة كفر قاسم... الخيار الوحيد الذي نتشبث به هو خيار المساواة التامة» (المصدر نفسه).

واضاف زياد: «نحن جزء من هذه الارض، ولا نرضى في وطننا بأقل من الحقوق المتساوية، ونحن في الوقت ذاته جزء من الشعب العربي الفلسطيني الذي يناضل من أجل حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة... وليكن واضحاً للجميع، إننا حين نقول هذا الكلام فإننا نؤكد، في الوقت نفسه، اننا باقون وسنبقى هنا في وطننا. نحن أهل هذه البلاد ولا وطن لنا غير هذا الوطن» (المصدر نفسه و عل همشمار، ١٩٨١/٣/٣١).

وأكد رئيس بلدية الناصرة على أن من يريد السلام حقاً عليه ألا يصنع هذا السلام لا مع سعد حداد أو سعد مرتضى (السفير المصري في اسرائيل)، بل عليه أن يجلس مع ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (المصدر نفسه).

وكانت احداث يوم الارض قد بدأت في قرية دير حنا في الجليل التي خرج منها حوالي خمسمئة شخص باتجاه قرية سخنين للاشتراك في ذكرى استشهاد ثلاثة مواطنين في احداث ذلك اليوم قبل خمس سنوات. كذلك، جرت مسيرة مماثلة في قرية الطيبة في المثلث، قام، خلالها، المتظاهرون برشق الشرطة بالحجارة وباحراق الاطارات ورفع الاعلام الفلسطينية. وقد قامت قوات الشرطة باعتقال ستة اشخاص من بين المتظاهرين (يديعون احرونوت و عل همشمار، ١٩٨١/٣/٣١).

كما شهدت بلدة بيت ينسيف الواقعة في منطقة بئر السبع احياء لهذه الذكرى، مهرجاناً حاشداً يوم ٣٠ آذار (مارس) ١٩٨١ بدعوة من اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي ولجنة طلاب جامعة بئر السبع، وقد تحدث في المهرجان المذكور كل من الشيخ حسن الصانع والأديب علي طه وممثل عن

لجنة طلاب جامعة بئر السبع واتحاد الجامعيين العرب. وقد حذر صليبا خميس، سكرتير اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي، في كلمته، من مغبة الاستمرار في سياسة مصادرة الاراضي الفلسطينية، ومن اتباع سياسة البطش والقهر والارهاب ضد الجماهير العربية الفلسطينية (وفا، ١٩٨١/٣/٣٠).

وفي عكا، عقد، يوم ١٩٨١/٣/٢٨، احتفال كبير بهذه المناسبة قام، خلاله، المجتمعون بوضع باقات الزهور على أضرحة الشهداء الثلاثة الذين اعدمتهم سلطات الانتداب البريطاني في السابع عشر من حزيران (يونيو) عام ١٩٣٠، وهم فؤاد حجازي وعطا الزير ومحمد جمجوم (وفا، ١٩٨١/٣/٢٩).

كما عقد، في قرية طمرة في الجليل، اجتماع شعبي تحدث فيه كل من اميل حبيبي رئيس المجلس المحلي. وقد أشار المتحدثان إلى الهجمة المسعورة، التي تشن لتهويد الاراضي، وإلى أبعاد هذه القضية الخطيرة الرامية إلى تهجير اصحاب الأراضي الشرعيين منها وتوطين اليهود فيها (المصدر نفسه).

احداث يوم الأرض في الضفة الغربية

شهدت معظم مدن الضفة المحتلة وقراها، احتفالاً بالذكرى الخامسة ليوم الأرض، اضراباً عاماً، كما رفعت الاعلام الفلسطينية والشعارات الوطنية على جدران المؤسسات والهيئات الوطنية والمدارس والمحلات التجارية.

ففي مدينة الخليل، قاد رئيس البلدية بالوكالة، مصطفى النتشه، مسيرة شعبية تضم آلاف المواطنين، الذين توجهوا إلى الاراضي المهددة بالمصادرة، وذلك من أجل تشجيرها وغرسها تعبيراً عن تمسكهم بالأراضي وعن ارادتهم بالدفاع عنها. لكن قوات الجيش الاسرائيلي هاجمت المتظاهرين واعتقلت العديد منهم. كما حالت الحواجز العسكرية الكثيفة التي انتشرت على طول الطرق الرئيسية، في الخليل، دون وصول اهالي بلدة نرتوميا إلى اراضيهم.

كذلك، قامت قوات الجيش الاسرائيلي بتطويق قرية الشيوخ وأخذت تقتلع اشجار الزيتون والتين التي غرسها المواطنون تأكيداً على تمسكهم بالأرض (عل همشمار، ١٩٨١/٣/٣١).

وفي عدة أماكن أخرى، نظمت قوافل السيارات القيام بغرس الأشجار في المناطق التي يتوقع مصادرتها، وذلك استجابة للنداء الذي وجهته لجنة التوجيه الوطني في المناطق المحتلة. ولكن قوات الأمن حالت دون وصول هذه القوافل إلى اهدافها. وكانت احدى هذه القوافل قد اتجهت إلى موقع مستوطنة «متسبيه غوبرين» الجديدة الواقعة غربي جبل الخليل، بينما اتجهت قافلة ثانية إلى بيت ايل، وثالثة إلى غابة ام الصفا بالقرب من مستوطنة «نفيه تسوف»، ورابعة نحو الاجتماع المركزي ليوم الأرض في مدينة الناصرة (المصدر نفسه).

وقد كتبت على جدران بعض البيوت شعارات دعت للقيام باضراب تجاري. كذلك، وزعت مناشير من لجنة التوجيه الوطني دعت السكان إلى عقد الاجتماعات والقيام بغرس الاشجار. وقد قام مجهولون برفع العلم الفلسطيني في منطقة بيت لحم وفي منطقتي طولكرم والخليل. وقد قامت قوات الأمن بمسح الشعارات وانزال الاعلام (هآرتس، ١٩٨١/٣/٣١).

وفي حادثة اخرى، رشق مجهولون سيارات رجال الأمن بالحجارة، وفي مخيم الدهيشة، حاول متظاهرون القيام بالعمل نفسه، إلا انهم منعوا عن القيام بذلك. كذلك، فرقت قوات الأمن مسيرة احتجاج في اريحا (عل همشمار، ١٩٨١/٣/٣١).

ومن ناحية أخرى، ذكر أن لجنة التوجيه الوطني في المناطق المحتلة، وهي اللجنة المتضامنة مع م.ت.ف.، كانت قد نشرت بياناً رسمياً، يوم ١٩٨١/٣/٢٨، جاء فيه: تدعو اللجنة السكان لغرس الأشجار في كل مكان يوجد فيه احتمال لاقامة مستوطنة اسرائيلية. ودعت اللجنة ايضاً لاقامة اللجان في كل مدينة وقرية من اجل الدفاع عن جماهير الشعب وارض الآباء. ودعت، أيضاً، إلى اقامة لجان وعقد اجتماعات شعبية في يوم الارض للتنديد بالاستيطان ومصادرة الأراضي.

وجاء في البيان، ايضاً، «ان هذا اليوم هو مناسبة جديدة للاعلان عن الالتقاء

بـ م.ت.ف.، التي هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، من أجل تقرير المصير واقامة دولة مستقلة بقيادة م.ت.ف.» (هآرتس، ١٩٨١/٣/٢٩).

ومن الجدير بالذكر أن هذا البيان هو أحد البيانات القليلة الرسمية التي تصدر عن لجنة التوجيه الوطني في المناطق المحتلة، وهو البيان الأول الذي تدعو فيه هذه اللجنة السكان للعمل. ويشتمل هذا البيان على تنديد شديد بالاستيطان وبسياسة الحكم العسكري في المناطق المحتلة (المصدر نفسه).

ومن ناحية أخرى، قامت قوات كبيرة من رجال الأمن، مساء يوم ١٩٨١/٣/٢٩، بمحاصرة نادي الموظفين في القدس بهدف منع اقامة المؤتمر الشعبي لاحياء الذكرى الخامسة ليوم الأرض. وازاء هذه العملية، قررت المؤسسات الوطنية في المدينة تغيير مكان المؤتمر وعقده في مجمع النقابات المهنية. وقد تمكن المواطنون من الوصول إلى مقر المؤتمر رغم كثافة قوات الأمن المحيطة بالمكان.

وفي المؤتمر، أكد الخطباء تمسك كافة جماهير الشعب الفلسطيني بكل شبر من الأراضي المحتلة وفي مقدمتها الأماكن المقدسة، واصرارهم على التصدي لجميع محاولات التهويد والاستيطان ومصادرة الأراضي (وفا، ١٩٨١/٣/٣١).

وفي مدينتي رام الله والبيرة، رفعت الاعلام الفلسطينية فوق كافة المؤسسات والهيئات والأبنية والمدارس، وذلك احتفالاً بذكرى يوم الأرض. بينما توجه الآلاف من المواطنين إلى المنطقة المعروفة بجبل الطويل؛ وهي المنطقة المهددة بالمصادرة، من أجل زرعها بالأشجار.

وقد قامت قوات كبيرة من الجيش الاسرائيلي بمهاجمة المواطنين أثناء توجههم إلى هذه المنطقة واعتقلت العديد منهم. كما صادرت الهويات الشخصية لعشرات آخرين منهم تمهيداً لاستدعائهم والتحقيق معهم واتخاذ الاجراءات التعسفية ضدهم (وفا وهآرتس، ١٩٨١/٣/٣١).

يوم الأسير الفلسطيني

ومرة ثانية بعد يوم الأرض، أحيت الجماهير العربية الفلسطينية، في المناطق المحتلة، يوم ١٩٨١/٤/١٦، ذكرى يوم الأسير الفلسطيني في المعتقلات الاسرائيلية، بالتظاهر والاضرابات والمهرجانات، التي اشتبك خلالها المواطنون مع قوات الجيش الاسرائيلي التي كثفت حواجزها الثابتة والمتحركة في كافة مدن الضفة الغربية المحتلة وقراها.

ففي بيرزيت، انطلقت مظاهرات اخترقت الشوارع الرئيسية في المدينة، وسط هتافات تندد بالاحتلال وتنادي بتأييد م.ت.ف.، وتعاهد ابطال الثورة والاسرى في المعتقلات الاسرائيلية على رفع صرخاتهم عالياً بغية تحريك الضمير العالمي والانساني.

وقد قامت قوات من الجيش الاسرائيلي بفرض حصار عسكري على الحرم الجامعي في المدينة، وذلك بعد أن قطعت اسلاك الهاتف وعزلت المدينة عن العالم. وقالت اوساط محلية أنه، أثناء تفريق مظاهرات الطلاب، جرح طالبان واعتقل ١٤ طالباً. وكان طلبة جامعة بيرزيت قد خرجوا من الجامعة، واقاموا الحواجز وأشعلوا الاطارات. وقد وصلت قوة من الجيش الاسرائيلي إلى المكان وفرقت المتظاهرين باستعمالها الغاز المسيل للدموع (هآرتس، ١٩٨١/٤/١٧).

وفي مدينتي رام الله والبيرة، انطلق كافة طلاب المدارس والمعاهد العليا للمعلمين والمعلمات، وجماهير غفيرة من المواطنين في مظاهرة حاشدة، تندد خلالها بجرائم الاحتلال الارهابية. التي تمارس ضد أبناء الشعب والمعتقلين، واشادوا بصمود الاسرى والمعتقلين (وفا، ١٩٨١/٤/١٧).

وفي القدس، اعتصمت امهات المعتقلين في مقر الصليب الاحمر الدولي تضامناً مع ابنائهن، واستنكاراً للاجراءات الوحشية والفاشية التي تمارس ضدهم. كما عقد اجتماع جماهيري في نادي الخريجين العرب بدعوة من الهيئات والمؤسسات الوطنية للتضامن مع المعتقلين. وقد رفضت سلطات الحكم العسكري السماح لبسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، بمغادرة مدينته

والمشاركة في هذا الاجتماع (المصدر نفسه ورالإ، العدد ٢٢١٩، ١٦ و١٧/٤/١٩٨١، ص ٧).

وفي بيت لحم، اقيم اجتماع مماثل في حرم الجامعة، بحضور أعضاء الهيئة التدريسية وطلبة الجامعة والمدارس، وحشد كبير من المواطنين وممثلي المؤسسات الوطنية. وعلم أن سلطات الحكم العسكري منعت السيد كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، من مغادرة مدينته والمشاركة في الاجتماع.

وأعرب المجتمعون عن تضامنهم مع الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال وأكدوا تمسكهم بـ م.ت.ف. وألقى عدد من المعتقلين السابقين كلمات أوضحوا فيها الوحشية العنصرية التي يتعرض لها المناضلون المعتقلون على أيدي سلطات الاحتلال. كما شهد مخيم الدهيشة، بهذه المناسبة، مظاهرة نظمت تضامناً مع المناضلين الفلسطينيين (المصدر نفسه).

وشهدت مدينة نابلس تضامناً مع المعتقلين واحتجاجاً على استمرار اعتقال العديد من طلبة المدارس، اضراباً عاماً شمل جامعة النجاح والمدارس الثانوية والاعدادية والهيئات والمؤسسات الوطنية، وقد رضعت الحواجز أمام السيارات الاسرائيلية واشعلت الاطارات، بالقرب من مدرسة «الحاج معزوز المصري». وقد قام سائق اسرائيلي باطلاق النار بعد رشقه بالحجارة (هآرتس، ١٧/٤/١٩٨١).

كذلك، اعتصمت، لعدة ساعات، امهات المعتقلين وأقاربهم في قاعة بلدية المدينة وشارك في هذا الاعتصام بسام الشكعة رئيس البلدية، وأعضاء المجلس البلدي وممثلو النقابات والهيئات والمؤسسات الوطنية والطالبية والعمالية والغرف التجارية (وفا، ١٧/٤/١٩٨١).

أما معتقلو سجن نفحة الصحراوي الواقع في جنوب فلسطين، فقد وجهوا بيانا سياسياً، يوم ١٧/٤/١٩٨١، إلى كافة ابناء الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق تواجده، أكدوا فيه استمرارهم في النضال حتى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة تحت سيادة م.ت.ف. واضافة إلى هذا، أصدر معتقلو سجن عسقلان بياناً آخر، يوم ١٧/٤/١٩٨١، نددوا فيه بأعمال الحقد والبربرية التي تمارسها سلطات الاحتلال. وقالوا أن يوم الاسير غدا يوماً تضامنياً تجلت فيه صرخة الاسير: «نجوع ولا نركع، نتألم ولا نستلم».

وأضاف البيان: «إننا نتوجه اليكم في يومنا هذا الموقوف إلى جانبنا ودعم كفاحنا الانساني، والمساهمة في ايقاف الهجمة التي تريدها قوى عدوانية تهدد باجتثاث أبدية صمودنا، والحفاظ على هويتنا وانتمائنا الوطني».

وجاء، في ختام البيان، «إننا نعاهد شعبنا في يوم الاسير أن نواصل الكفاح حتى التحرير، وننتهز هذه الفرصة لنوجه تحياتنا إلى جميع القوى الديمقراطية والوطنية وإلى لجنة الدفاع عن حقوق السجين في الناصرة، وإلى المحامين الديمقراطيين الذين شاركوا ولا زالوا يشاركون في كفاحنا في السجون، عاش يوم الاسير، وعاشت م.ت.ف.، عاشت قوى التحرر والديمقراطية، الخزي والعار لأعداء الاسير» (المصدر نفسه).

كذلك قام متظاهرون عرب في الضفة الغربية، مستخدمين قنابل المولوتوف، في الذكرى الثانية لاتفاقات السلام المصرية – الاسرائيلية، باحراق سيارة ركاب اسرائيلية، وجرحوا جندياً اسرائيليا بالحجارة.

وفي القدس الشرقية، قذف مواطنون عرب تنبلتي مولوتوف على سيارة باص كانت خالية من الركاب قرب جدار المدينة، مما أدى إلى اشتعالها.

وفي مدينة رام الله، قذف المتظاهرون سيارة عسكرية بالحجارة وأصابوا أحد الجنود بجروح في رأسه. وعلى الأثر، قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات. وكذلك، انطلقت مظاهرة في مدينة البيرة، شارك فيها طلاب المدارس، وذلك احتجاجاً على توقيع معاهدة الصلح المصرية – الاسرائيلية قبل سنتين (السفير، ٢٧/٣/١٩٨١).

وكذلك، قامت في نابلس ورام الله، في الذكرى الثالثة والثلاثين لمجزرة دير ياسين (٩ نيسان – ابريل) التي نفذتها عصابة الارغون بقيادة الارهابي، رئيس الحكومة الحالي، مناحيم بيغن،

بمظاهرة طلابية رافقها قذف حجارة. وقد أمطر الطلاب، في المدينتين، وسائل النقل الاسرائيلية بالحجارة، وحطموا زجاجها. وجرح، في نابلس من جراء ذلك، مستوطن من ايلون موريه. كما وزعت في المدينة منشورات تحريضية (ر.إ.إ.، العدد ٢٣١٢، ٩ و ١٠/٤/١٩٨١، ص ١١).

وعلى الأثر قام جنود الجيش الاسرائيلي باقتحام مدرسة فدوى طوقان في نابلس، حيث كان يعتصم بعض الطلاب، وأطلقوا النار في الهواء لايقاف أعمال الاحتجاج. كما اعتقلوا الكثيرين.

وشهد هذا اليوم، أيضاً، احداثاً مماثلة في رام الله وفي مدينة القدس الشرقية؛ حيث القيت قنبلة حارقة على سيارة باص كانت واقفة قرب بوابة نابلس، فاصيبت باضرار، دون أن يصاب أحد بأذى.

وذكرت الشرطة، أن طلاباً رشقوا سيارة باص اسرائيلية بالحجارة، أثناء مرورها في بلدة شعفاط القريبة من القدس. وقد قامت الشرطة، أثر ذلك، باعتقال مشبوهين. ويرى المراقبون أنه لم يحدث منذ زمن بعيد في شعفاط مثل هذا النوع من الحوادث (المصدر نفسه، ص ١١؛ السفير، ١٠/٤/١٩٨١).

الاستيطان ومصادرة الأراضي وردود الفعل العربية

ما زالت حكومة الليكود مستمرة في تكثيف نشاطاتها الاستيطانية في المناطق المحتلة، وذلك وفقاً لخارطة الاستيطان التي وضعها اريئيل شارون في تموز (يوليو) ١٩٧٧.

وقد أعلن شارون، في حفل افتتاح محل لتوضيب الأزهار على طريق قلقيلية – نابلس، بالقرب من مستوطنة كرني شومرون: «إن الحكومة انتهت من اقامة الهيكل الاستيطاني في المناطق المحتلة، وستبدأ باقامة قاعدة اقتصادية ثابتة للمستوطنات هناك (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٠٨، و٣/٤/١٩٨١، ص ٦).

وفيما يلي قائمة باسماء المستوطنات اليهودية التي اقيمت في السنوات الاربع الاخيرة، في سفوح جبل الخليل والضفة الغربية والغور.

والقائمة هذه، تشمل جزءاً من ١٤٢ مستوطنة، بعضها ما زال في طور الانشاء، وسينتهي العمل فيه قريباً، مثل متسبيه غوبرين، بيركو، بيت – اريبه، رايشر، وهي لا تشمل مستوطنات اقيمت في السنوات الاربع الاخيرة، وكانت قد قررت اقامتها الحكومة السابقة، مثل: كدوميم وغيرها. والمستوطنات هي:

«قوني دوتان، شكاد، هيفنيت، ريحان، كفار روت، سلعيت، سابير، ايلون موريه، كرني شومرون (هـ)، تبوح، بثير، كرني شومرون، معاليه شومرون، كرني شومرون (ج)، زخور، الكناه، بيركو، اريئيل، بيت – اريبه، حلميش، عونرا، نيلي، فتتياهو، شيلي، يفيت، شيلت، بيت – ايل، نعمه، الموغ (أ)، الموغ (ب)، فيرد يريحو، بيت هعرفا، معاليه ادوميم، متسبيه يريحو، حدشاه، جفعات زئيف، متسبة غوبرين، مفدال عوز، افرت، تكواع، معاليه عموس، ادوراييم، معون، زيف، كرمل، بيت يثير، ميتر، كدميم، زاهر، همرت، نحوشه (هآرتس، ١٠/٤/١٩٨١).

ومن ناحية أخرى، بدأت، مؤخراً، سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتنفيذ أكبر خطة استيطانية في منطقة نابلس، وذلك حين باشرت بانشاء مدينة استيطانية على أراضي قرية جينعانوت.

وقد كشفت صحيفة معاريف، يوم ٢٨/٤/١٩٨١، عن بعض تفاصيل هذه الخطة حين قالت: إنه سيتم توطين عشرين ألف مستوطن يهودي من المتعصبين، من جماعة الحاخام غور، في هذه المنطقة. وأضافت الصحيفة أن هذه الجماعة ستقوم بتحويل قسم كبير من اموالها لهذا المشروع الاستيطاني؛ حيث سيتم انشاء خمسة آلاف وحدة سكنية ضخمة في هذه المدينة والتي سيطلق عليها اسم عمانوئيل (وفا، ٢٩/٤/١٩٨١).

وباشرت السلطات الاسرائيلية بشق الطرق وتسوية الأراضي لاقامة هذه المدينة الاستيطانية في المنطقة الواقعة بين جينعانوت ومستوطنة اريئيل.

وتأتي اقامة هذه المدينة – المستوطنة في

سياق خطة استيطانية وضعها رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، متنياهو دروبلس، وتنص هذه الخطة على اقامة طوق استيطاني حول مدينة نابلس ويمتد ليحاصر مدينة قلقيلية. وقد تم تنفيذ القسم الأكبر من هذه الخطة الاستيطانية والتي شملت مستوطنات كرني شومرون (أ) و(ب) و(ج) و(د)، ومستوطنة بئير ومستوطنة أخرى بوشر بانشائها في الوقت نفسه تحمل اسم الفيه منشي على اراضي قلقيلية.

وتبلغ تكاليف هذه المدينة – المستوطنة الجديدة: عمانوئيل، والتي تعدّ من اضخم المشاريع الاستيطانية التي نفذت حتى الآن على اراضي الضفة الغربية المحتلة، مئات الملايين من «الشيكلات»، وتبلغ تكلفة المرحلة الاولى من اقامتها، عمليات تمهيد الأرض ودفع الاسس اللازمة لانشائها، ١٥ مليون شيكل (المصدر نفسه).

ومن جهة اخرى، علم أن الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت ليسرائيل) سيقيم، في سنة الموازنة القادمة أربع نقاط مراقبة (مناظر) وثلاثة عشر مركزاً استيطانياً، ومواقع أخرى في الضفة الغربية والجليل والنقب.

أما بالنسبة لتمهيد الأرض في المستوطنات الواقعة وراء الخط الأخضر من قبل الصندوق، فقد قال بن – شيمش، المدير الاداري للصندوق: «إن اعمال الصندوق وراء الخط الأخضر توجه مباشرة من قبل الحكومة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٠٠، ٢٤ و ١٩٨١/٣/٢٥).

ويذكر أن ٦١٪ من ميزانية الكيرن كاييمت (الصندوق القومي الاسرائيلي) للسنة الحالية القادمة، أي ما يقرب من ٤٠٢ مليون شيكل، ستحول، بصورة مباشرة، لتمهيد الأراضي وتطويرها (المصدر نفسه).

وفي اطار تكثيف النشاط الاعلامي الاستيطاني، قام وزير الزراعة اريئيل شارون، بحملة اعلامية تحت اسم: «نحن على الخارطة»، من أجل أن يتم، حتى موعد الانتخابات، في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨١، احضار ثلاثمئة ألف مواطن اسرائيلي إلى مستوطنات الضفة الغربية.

وفي حديث مع مراسل هآرتس قال مستشار وزير الزراعة ايلي لنداو أن الحملة اعدت باشراف الليكود، ولكن ليس بتمويل منه ولا بمساعدة تقنية من قبله. وأضاف: أن تمويل الحملة تم، في الأساس، من اموال صناديق خاصة، معظم المساهمين فيها من الخارج؛ وهم مهتمون، شخصياً، بموضوع الاستيطان ويطالبون بالتقدم بالفكرة، وفي الاساس، في المجال الاعلامي.

وأضاف لنداو أن وزير الزراعة قام بجولة خاصة في مستوطنات الضفة الغربية، بمرافقة تسعين مراسل أجنبي وعرض امامهم خارطة المستوطنات القائمة والجديدة. وتحتوي هذه الخارطة على المناطق المسماة «مناطق حيوية لامن اسرائيل»، وهي تشمل ما يزيد عن ٧٥٪ من مساحة الضفة الغربية (هآرتس، ١٩٨١/٣/١١).

وفي جولة أخرى، ضمن اطار هذه الحملة، أعلن لنداو (الذي استقال من منصبه الرسمي قبل مدة قصيرة، وهو يشغل الآن منصب مستشار وزير الزراعة تطوعاً، بدون اجر) إنهم قد نجحوا، حتى الآن، باحضار خمسين الف شخص، في اطار حملة «نحن على الخارطة»، إلى المستوطنات في الضفة الغربية.

وأعلن شارون، في تلك الجولة، موضحاً أسباب مشروعه الاستيطاني ودوافعه: بعد عام ١٩٦٧، اقترب السكان العرب في المثلث من سكان الضفة الغربية، وفي منطقة الخط الخضر – الحدود التي غابت الآن ولم يعد لها أي أثر – ووصلت الحدود إلى مشارف بيوت السكان اليهود التي نراها من هنا (كان شارون يتحدث في منطقة تقع بالقرب من قلقيلية) (المصدر نفسه، ١٩٨١/٤/١٠).

وأضاف شارون أنه من المهم أن نرى ماذا فعلنا خلال الثلاث عشرة سنة الأخيرة: ففي هضبة الجولان يوجد الآن ٦,٠٠٠ نسمة، وفي قطاع غزة ١,٥٠٠ نسمة، وفي الضفة الغربية، بما فيها غور الاردن، ٢٠ ألف نسمة. والمجموع الكلي ٢٧ ألف نسمة. هذا ما قامت به دولة اسرائيل خلال الثلاث عشرة سنة الأخيرة. ومن بين هذا،

وبزخم كبير في السنوات الاربع الاخيرة، اعطيت حلول لجميع المشاكل التي عرضتها في الماضي». واستطرد قائلاً: «لقد اقمنا مستوطنات على طول الشريط الضيق المسيطر على السهل الساحلي، واقمنا مستوطنات على سفوح الجبال. في جبل الخليل كان الرد بواسطة خطة نشر المستوطنات اليهودية في المنطقة، مثل مستوطنات بيت غوبرين، سيكف، لاهف، باتجاه يتير ومن هناك صعوداً شمالاً نحو طريق كرمل، معون، معاليه عموس ونكواع. وهذه المستوطنات تقع بين أوساط السكان البدو في النقب وبين السكان العرب في جنوب جبل الخليل» (المصدر نفسه).

واضاف شارون: «أما بالنسبة لقضية القدس، فقد اقمنا حولها ومستوطنات في دائرة نصف قطرها ٢٠ كيلومتر حول القدس وهي: الرت، تكواع، معاليه أدوميم، مخماس، ريموتيم، عفرا، بيت ايل، جفعون. هذا هو الطوق الذي يطوق مدينة القدس، الطوق الذي يتاخم الانتشار العربي شرقاً» (المصدر نفسه).

واضاف شارون أيضاً: «لقد وقفنا أمام خيارين يتمثل أولهما ببناء كل شيء بصورة أساسية ومنظمة، مع صناعة وتخطيط، ويقضي ثانيهما باحضار السكان، أولاً، إلى المكان، وبعد ذلك، تدخل الصناعة والكهرباء والمياه والهاتف. وقد اخترنا الامر الثاني. أما الامر الاول، فلم نختره، إلا في مكان واحد، في معاليه أدوميم، فهناك جرت محاولة لاقامة مدينة بصورة منظمة، لانها قريبة جداً من القدس. ولكن، في المواقع الأخرى، كان لدي شعور بان الوقت يمضي بسرعة، وما لا نعمله الآن، لن نستطيع عمله في المستقبل. لهذا، كان أهم من أي شيء آخر، هو تواجدنا في كل مكان. وإذا كان يوجد، الآن، في مستوطنة اريئيل الف نسمة، فمن الممكن أن يصبح عدد سكانها في المستقبل ٥٠ الف نسمة. والآن، أصبحت المشكلة بسيطة، الاساس هو البدء. وهذه المرحلة الاصعب، ولقد اخترنا تلك المرحلة الصعبة» (المصدر نفسه).

مصادرة الأراضي

ابتدع رجال الحكم العسكري في الضفة الغربية وبتشجيع من السلطات الاسرائيلية خدعة، يمكن بواسطتها التغلب على القيود التي أقرتها محكمة العدل العليا تجاه الاستيلاء على الأراضي في المناطق المحتلة.

وبواسطة هذه الخدعة، تم الاستيلاء، في العام الماضي، على آلاف الدونمات في الضفة الغربية. وقد تم ذلك بطريقة مشكوك في قانونيتها، حتى من وجهة النظر الاسرائيلية، ولكن فائدتها أثبتت نفسها. فبدلاً من اصدار اوامر الاستيلاء والمصادرة والمخاطرة بالتقاضي أمام المحكمة العليا – كما حدث، على سبيل المثال، في قضية ايلون موريه – يعلن الحكم العسكري عن أراض معينة إنها اراض حكومية.

والاعلان هذا، بحد ذاته، يعطي الحكم العسكري صلاحية التصرف بهذه الأراضي كما يحلو له. والسكان العرب المتضررون من مثل هذا الاعلان لهم حقوق مقيدة جداً، إذ تعطى لهم مهلة زمنية قصيرة (ثلاثة أسابيع بصورة عامة) للاعتراض على هذا الاعلان أمام لجنة اعتراضات شكلها الحكم العسكري من قضاة عسكريين في خدمة الاحتياط. وقرار هذه اللجنة ليس إلا مجرد توصية (هآرتس، ١٣/٣/١٩٨١).

وقد وصف قاضي محكمة العدل العليا، حاييم كوهن، هذا الاعلان، في كتاب استقالته من المحكمة بقوله: «نحن نحتفظ بالضفة الغربية بصفة أوصياء فقط. الموضوع الأساسي هو أن المؤتمن الذي يأخذ لنفسه الممتلكات المؤتمن عليها، يقوم عملياً بأعمال السلب، التي تعتبر من احط الأعمال» (معاريف، ١٣/٣/١٩٨١).

كذلك، طالب سكرتير حزب مبام، فكتور شمطوف، المستشار القانوني للحكومة بتفحص اجراءات الحكم العسكري، فيما يتعلق بمصادرة الأراضي في المناطق المحتلة. ويعتقد شمطوف أن هذه الاجراءات تتناقض مع مبادىء القانون القائم في اسرائيل منذ تاسيسها. وأكد ويؤكد، في الوقت نفسه، أن سكان المناطق المحتلة الذين يدعون ملكية الأرض يمنعون من اثبات ملكيتهم لها أمام المحاكم في اسرائيل (ر.إ.، العدد ٢٢٩٩، ٢٣ و٢٤/٣/١٩٨١، ص ١٠).

ومن جهة أخرى، رد الصحفي يسرائيل الدار

على ما جاء في كلمة القاضي السابق حاييم كوهين، بقوله: «إن مثل هذا الوصف لوجودنا في المناطق المحتلة سيستغله، أيضاً، الذين ينادون بتسوية اقليمية في المناطق المحتلة. وسيستعمل هذا الوصف الذي ورد على لسان قاضي ذي مكانة واسم كبيرين من قبل اعدائنا، وحتى من قبل اصدقائنا الذين يرغبون في خروجنا من الضفة الغربية. وسيسهل هذا الوصف على اصدقائنا بالتحديد للعمل ضد اسرائيل وضد العراق أيضاً، عندما تكون مثل هذه الحجة بين ايديهم» (هآرتس، ٢٦/٢/١٩٨١).

وفي اطار مصادرة الاراضي، ذكر سمير عبدالفتاح زيادة، سكرتير «لجنة الصدقة» في قرية فرخة الواقعة بالقرب من مستوطنة اريئيل، في المؤتمر الصحفي الذي عقد في القدس يوم ٢٢/٢/١٩٨١، أن الحكم العسكري صادر، في الاونة الاخيرة، من أجل توسيع مستوطنة اريئيل، ٤٢ ألف دونم من اراضي خمس قرى في المنطقة (حارس، سلعا، فرخة، برعين وتفوح). واضاف أن ٨٠٪ من هذه الاراضي مزروعة، إذ أن الفلاحين يستغلونها كمراع لمواشيهم، وأن اوساطاً امنية تهدد السكان المحليين كي لا يعترضوا، أمام المحاكم المختصة، على مصادرة اراضيهم (المصدر نفسه، ٢٣/٢/١٩٨١).

ومن ناحية أخرى، أعلنت السلطات الاسرائيلية أن ٢٠٠ ألف دونم صودرت في الضفة الغربية. وأنها اجرت، للمستوطنين اليهود، ٣٦ ألف دونم منها كانت قد صودرت منذ تموز (يوليو) الماضي. وتطلق الحكومة الاسرائيلية على ٢٠ ألف دونم، من الأراضي المصادرة، وصف «أراض اميرية».

إلا أن المحاميين الياس خوري وفيليتسيا لانغر اللذين يتوليان الدفاع عن اصحاب الاراضي العرب، أعربا عن الاعتقاد بأن هذا الرقم أقل بكثير من الواقع، وذكرا انهما يتوليان المرافعة في دعاوى تتناول ٤٠ ألف دونم توصف بـ «أراض أميرية»، مشيرين إلى أن الارقام التي اعلنتها السلطات الاسرائيلية، لا تتضمن الاراضي المصادرة لأسباب عسكرية أو الاراضي المحيطة بالمستوطنات والتي تمنع اعمال البناء فيها.

اجراءات قمعية ضد المواطنين العرب

تتكاثف الاجراءات القمعية والارهابية، من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، ضد سكان المناطق المحتلة؛ وذلك كاجراء انتقامي بسبب تأكيد هؤلاء على تمسكهم بأرضهم وعدم تفريطهم بالحقوق الوطنية ورفضهم الاحتلال.

وفي اطار هذه الاجراءات، فرض منع التجول، يوم ٣١/٣/١٩٨١، على مخيم الدهيشة الذي يقع جنوب بيت لحم، بعد أن قام بعض الشباب برشق دورية للجيش الاسرائيلي بالحجارة. وإثر هذا الحادث الذي أدى إلى اصابة جندي اسرائيلي بجروح طفيفة استدعي العديد من الشباب للتحقيق في دائرة الحكم العسكري في بيت لحم (هآرتس، ١/٤/١٩٨١).

ومن جهة اخرى، رفض الحاكم العسكري في منطقة نابلس السماح لاهالي قرية روجيب، قضاء نابلس، بربط قريتهم بشبكة كهرباء بلدية نابلس، وطلب منهم الاشتراك في الشبكة القطرية الاسرائيلية. وأصدر قراراً بتفكيك المحول الكهربائي الذي يربط القرية مع شبكة كهرباء نابلس. وقدرت الخسائر التي لحقت بأهالي القرية، نتيجة لهذا الاجراء الاسرائيلي، بعشرين ألف دينار؛ وهو المبلغ اللازم لانشاء شبكة كهرباء جديدة (وفا، ٢٧/٢/١٩٨١).

وفي مدينة البيرة، فرض حظر التجول على حي الشرقة، ذلك لمدة أربعة أيام، في وقت تستمر فيه سلطات الاحتلال باغلاق الطرق الرئيسية في الحي، وفي اجبار السيارات على المرور عبر الطرق الفرعية. كذلك تقوم السلطات باغلاق جميع المحلات التجارية في الحي، محذرة اصحابها من أنها ستلجأ إلى تنفيذ «الاجراءات الرادعة في حال مخالفة ذلك» (المصدر نفسه).

وفي مدينة غزة، تستمر سلطات الحكم العسكري، منذ أكثر من شهر، باغلاق أكثر من ثلاثين محلاً تجارياً في المدينة؛ وذلك كاجراء انتقامي في اعقاب قيام الفدائيين بالقاء قنابل يدوية، استهدفت سيارة عسكرية مخصصة لنقل الجنود (المصدر نفسه).

كذلك، استدعى قائد الضفة الغربية، اللواء

بنيامين بن – اليعيزر، يوم ١٢/٤/١٩٨١، إلى مكتبة رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، يحذره من الاستمرار في نشاطاته السياسية في المنطقة. وقد رفض بن – اليعيزر طلب رئيس البلدية القاضي بالغاء الحراسة الأمنية المفروضة على البلدية، وهي الحراسة التي وضعت من قبل الحكم العسكري، من أجل امنه الشخصي، كذلك، رفض طلبه بالسفر إلى الولايات المتحدة بناء على دعوة تلقاها من جامعة جورج واشنطن (معاريف، ١٣/٤/١٩٨١).

وكذلك، منع الحكم العسكري بسام الشكعة من السفر إلى الولايات، من أجل عقد اتفاق توأمة مع احدى المدن المهمة هناك، إذ أنه استدعي إلى مقر الحكم العسكري وطلب منه نائب الحاكم العسكري ايقاف جميع الترتيبات المتعلقة بسفره.

ومن الجدير بالذكر، أنه، في الآونة الأخيرة، عقد اتفاق توأمة بين مدينة نابلس ومدينة دندي في سكوتلاندا، وقد أثار هذا الأمر عاصفة بين الأوساط اليهودية في بريطانيا، وفي قيادة الحكم العسكري في المناطق المحتلة (يديعوت احرونوت، ٢١/٤/١٩٨١).

وكذلك، حذر الحاكم العسكري مختار قرية الشيوخ الواقعة في جبل الخليل، وطالبه بردع سكان قريته ومنعهم من دخول اراضي الدولة التي صودرت من أجل شق طريق إلى موقع مستوطنة جديدة. وقال مراسل عتيم أن رجال القرية اعتادوا عقد اجتماعات احتجاجية، وزرع اشجار الزيتون، لكن الحكم العسكري اقتلع هذه الأشجار، فعاد السكان وزرعوا اشجاراً جديدة (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٠٩، ٣ و٤/٤/١٩٨١، ص ٤).

وفي مجال آخر، اشتكى رئيس بلدية نابلس، من أن الحكم العسكري يؤخر دفع مبلغ ٢,٥ مليون شيكل مستحقة للبلدية، وكانت قد جمعت بصفة ضرائب بلدية. ويدعي الحكم العسكري أن المبلغ كان سيدفع للشكعة اثناء اضراب المعلمين الأخير، ولكنه رفض استلامه في ذلك الحين.

وعقب الشكعة على هذا الأمر فقال: «يحاول الحكم العسكري ربطنا به وتحويلنا إلى اجراء عنده» (معاريف، ٧/٤/١٩٨١).

مقاومة سكان المناطق المحتلة لسياسة الاحتلال

يواصل سكان الضفة الغربية المحتلة حملات الشجب والاستنكار للاجراءات الاسرائيلية التعسفية ولعمليات الاقتلاع ومصادرة الأراضي العربية، التي تنتهجها سلطات الاحتلال بصنوف وذرائع مختلفة، مثل شق الطرق وبناء المستوطنات اليهودية.

وفي هذا الاطار، عقدت الهيئات النسائية في الضفة الغربية اجتماعاً طارئاً في مدينة نابلس، نددت فيه بسياسة الارهاب التي تتبعها سلطات الحكم العسكري نحو رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي في مدينة نابلس، ومصادرة الأراضي من اصحابها بالقوة وتعريضهم للتشرد.

وفي ختام الاجتماع، ارسلت الهيئات النسائية برقية إلى الحاكم العسكري العام للضفة الغربية جاء فيها: «إن تصعيد سلطات الاحتلال لوسائل الارهاب والتضييق على رئيس بلدية نابلس، وحجز أعضاء المجلس البلدي والتحقيق معهم، واهانة الآخرين ومصادرة الأراضي، ما هي إلا وسائل نشجبها ونستنكرها أشدّ الاستنكار ونطالب بالكف عن هذه السياسة العدوانية» (وفا، ٢٧/٢/١٩٨١).

واصدرت الهيئات النسائية أيضاً بياناً جاء فيه: «ينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان، أن الفرد، كما للشعب، الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه، وأن لا يتعرض أي انسان للارهاب أو المعاملة السيئة، أو الحط من كرامته أو الاستيلاء على أرضه بالقوة» (المصدر نفسه).

واضاف البيان قائلاً: «ان كان الدفاع عن حق الانسان في وطنه وأرضه حقاً مشروعاً كما نصت عليه كل مبادىء حقوق الانسان بوثيقة جنيف والهيئات الدولية، فإن ممارسة سلطات الاحتلال لهذه السياسة تدينها أمام العالم، وتشكل، بحد ذاتها، خرقاً فاضحاً لتلك المبادىء» (المصدر نفسه).

وفي قريتي الشيوخ وسعير عقد، يوم

١٩٨١/٤/١، مهرجان شعبي كبير شارك فيه معظم الاهالي، وذلك لاعلان الاحتجاج على قيام سلطات الاحتلال بمصادرة اراضيهم، ولتاكيد اصرارهم على التمسك بكل شبر من هذه الاراضي مهما كلف الثمن ومهما بلغت التضحيات.

وقد صدر عن المهرجان بيان جاء فيه: «باسم قريتي الشيوخ وسعير نعلن عن استنكارنا لقرار مصادرة اراضينا، كما نعلن استنكارنا لهذه الهجمة الاستيطانية على أراضي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، ونعلن عن تمسكنا بأراضينا، وأننا سندافع عنها بكافة الوسائل والسبل المتاحة أمامنا» (المصدر نفسه، ٢/٤/١٩٨١).

وفي قلقيلية، استنكر المجلس البلدي ما تقوم به الجرافات الاسرائيلية في أراضي المدينة وبياراتها، من خلع للأشجار المثمرة واتلاف لكافة المزروعات بحجة شق طريق جديدة لاحدى المستوطنات الاسرائيلية.

وخلال الاجتماع الذي عقده المجلس البلدي، يوم ١/٤/١٩٨١، بُعثت برقيات احتجاج لكل من وزير الدفاع والحاكم العسكري العام للضفة الغربية المحتلة والحاكم العسكري لطولكرم استنكر المجلس فيها الأعمال التي تقوم بها الجرافات الاسرائيلية.

وأصدر المجلس بياناً توضيحياً للرأي العام جاء فيه: «لقد فوجيء اهالي قلقيلية يوم ١/٤/١٩٨١، بأعمال عدوانية قامت بها الجرافات الاسرائيلية تحت حماية وحراسة الجيش الاسرائيلي، حيث أخذت باقتلاع اشجار الحمضيات وما زالت تعمل في ذلك تخريباً وتدميراً حتى الآن» (المصدر نفسه).

ووصف البيان حجة السلطات الاسرائيلية، بشأن اقتلاع أشجار الحمضيات، والقائلة بأنها تقوم بذلك من أجل شق طريق آخر، بأنها حجة واهية، فعلى مسافة بضعة امتار يوجد شارع رئيسي يمكن أن يستخدم للنقل والمواصلات. وكان رئيس بلدية نابلس، قد اتصل برئيس بلدية قلقيلية وأبلغه بان المجلس البلدي لمدينة نابلس يؤكد تضامنه المطلق مع مواطني قلقيلية ومجلس بلديتهم (المصدر نفسه).

كذلك، احتج اهالي قرية الخضر الواقعة قرب مدينة بيت لحم على قرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي القاضي بمصادرة ما مساحته ١٥٠٠ دونم من اراضي قريتهم، وقاموا بتحطيم السياج الذي وضع حول هذه الأراضي وازالته، واكدوا، في اجتماع عقدوه يوم ١٥/٤/١٩٨١، على ضرورة تشكيل لجنة منهم تتولى عملية الدفاع عن الاراضي، وتنظيم تحرك المواطنين من أجل ابطال قرار المصادرة (وفا، ١٦/٤/١٩٨١).

ومن ناحية أخرى، أصدرت الهيئة العمومية لاتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية المحتلة، يوم ١٩/٤/١٩٨١، بياناً، بعد اجتماعها الذي عقدته، يوم ٢٧/٣/١٩٨١، وقد جاء في مستهل البيان، أن الاجتماع عقد في ظروف تتسم بتزايد الهجمة السلطوية ضد جماهير الشعب الفلسطيني، وضد الحركة النقابية بهدف تحجيمها ومنعها من ممارسة دورها الكفاحي في السعي للاستقلال الوطني، ودورها في تطوير سبل الحياة الكريمة للجماهير العمالية وتحسينها (المصدر نفسه، ٢٠/٤/١٩٨١).

واضاف البيان، أن المجتمعين قرروا ما يلي: «ارسال التحية إلى م.ت.ف.، مؤكدين على أنها الممثل الوحيد للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج، كذلك شجب واستنكار كافة الاجراءات الاسرائيلية ضد الحركة النقابية والتي كان آخرها مداهمة واقتحام مقر انعقاد اجتماع الهيئة العمومية بنابلس في ٢٧/٣/١٩٨١، وتجاهل احتجاجات الامين العام على هذه الاجراءات، واعتقالهم أحد النقابيين (فيصل ونوز) ومصادرة جهاز مجلس الاتحاد».

واختتمت بيانها بالقول: «إننا نؤكد على ضرورة تعزيز وحدة الصف الوطني داخل الاتحاد العام لنقابات العمال كضمانة أساسية لإفشال جميع المخططات الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، والهادفة إلى النيل من آمالنا وطموحنا القومي في الاستقلال الوطني» (المصدر نفسه).

صلاح عبدالله

اسرائيليات

التدخل الاسرائيلي المباشر في لبنان
وزيارة ألكسندر هيغ لاسرائيل

مع وصول الوفد الاميركي فيليب حبيب للقيام بوساطته بين سوريا واسرائيل حول ما بات معروفاً باسم «أزمة الصواريخ»، يكون التدخل الاسرائيلي في لبنان قد فتح كافة الاحتمالات المطروحة بشأن تصاعُد حدّة المواجهة العربية ـ الاسرائيلية. وبهذا التدخل، تسقط الحجة الاسرائيلية التي تدّعي «الالتزام الاخلاقي» بالدفاع عن المسيحيين، لتبرز، مرة اخرى، حقيقة مفادها أن المصلحة الاسرائيلية الاستراتيجية تحتل العامل الهام والاساسي في نظرة الاسرائيليين الى كل التطورات والاحداث التي تدور في المنطقة، بغض النظر عما تختلقه الاوساط الاسرائيلية من ذرائع لتبرير مختلف مواقفها وتدخلاتها.

ورغم أن نتائج مهمة المبعوث الاميركي لم تظهر حتى تاريخ كتابة هذه السطور (١٩/٥/١٩٨١)، فإن ما يعبر عنه كبار المسؤولين الاسرائيليين ومختلف أجهزة الاعلام، والباحثين والمختصين بالشؤون العسكرية والعربية والدولية، في مجال عرضهم للموقف الاسرائيلي، يرشدنا الى حد بعيد، للوقوف على ماهية التصرفات الاسرائيلية المحتملة ولمعرفة الاتجاهات الحقيقية للسياسة الاسرائيلية في هذا المجال.

«المصالح الاسرائيلية»
تسقط حجة «حماية المسيحيين»

جاء تسارُع الاحداث والتطورات، ابتداء من معارك مرتفعات زحلة، مروراً بمعارك صنين، ووصولاً الى إدخال الصواريخ السورية الى البقاع اللبناني، ليكشف حقيقة الموقف الاسرائيلي من الوضع في لبنان. فالقلق الاسرائيلي الاساسي ليس «حماية المسيحيين» في لبنان كما تدّعي اسرائيل؛ وإن كانت هذه الذريعة قائمة دائماً، بل إن حدة الازمة هي التي أجبرت الاسرائيليين للتحدث بوضوح عن «جملة المصالح الاسرائيلية الحيوية» في لبنان. ولا تكتفي اسرائيل بتأكيد وجود هذه المصالح، بل هي تريد أن تكسبها شرعية دولية، او شرعية اميركية على الاقل. والمصالح هذه تتمثل، وفق ما يقوله المعلق السياسي حفاي ايشد، بـ «المشاركة في المحافظة على التركيب التعددي للشرق الاوسط، والذي هو الاساس لوجودها وأمنها، وحق منع سيطرة المتطرفين العرب، والمتطرفين المسلمين على مختلف الاقليات التي تعيش في هذه المنطقة منذ أجيال، وحق اسرائيل في التدخل ضد مساعي السيطرة السورية الوحشية... وحق اسرائيل في عدم الانتظار، والوقوف مكتوفة الايدي حتى يكمل السوريون استعداداتهم العسكرية لتهديد اسرائيل بالحاضر والهجوم عليها في المستقبل، وحق اسرائيل في العمل بدون توقف لتخريب استعدادات منظمات التخريب ومنع تسللهم الى اسرائيل» (حفاي ايشد، دافار، ١٤/٤/١٩٨١). وكان عضو الكنيست حاييم بار – ليف (المعراخ) أكثر تحديداً عندما قال، في هذا المجال، ان على اسرائيل عدم التنازل في أمرين: «بقاء الوضع الراهن في المنطقة الواقعة جنوبي انتشار قوات الامم المتحدة،

واستمرار القتال ضد المخربين في كل مكان وزمان» (عل همشمار، ٦/٤/١٩٨١). وقد أوضحت افتتاحية لصحيفة دافار (٦/٤/١٩٨١) الاسرائيلية حقيقة الاهتمام الاسرائيلي بالوضع في لبنان، فاكدت ان ذلك الاهتمام لا يرجع الى «الشعور بالالتزام الاخلاقي» فقط، وانما، أيضاً، الى وجود مصلحة واضحة لاسرائيل في ألا «تبتلع سوريا لبنان، وألا تركّز قواتها، أيضاً، على حدودنا الشمالية. فالمسيحيون هم الآن العنصر الاساسي في لبنان الذين يمنعون السيطرة المطلقة لسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على الدولة. لذلك فإن اسرائيل لا تستطيع أن تنظر بعين الرضى الى الجهود السورية لإخضاع المسيحيين».

لكن كيف تنظر اسرائيل الى إمكانية تحقيق هذه المصالح التي تنادي بها؟ الواضح، ان الاسرائيليين كانوا يأملون إنجاز ذلك بعد عملية الليطاني التي جرت في العام ١٩٧٨، وكنتيجة عملية لها. لكنهم يعترفون انهم «قطفوا القليل من الثمار السياسية لتلك العملية»، وحتى أن هذا القليل أخذ يتبدد مع مرور الوقت. فكان يجب، كما يقول ايشد، أن يؤدي الانسحاب من جنوب لبنان الى «اعتراف اميركي واضح بجملة المصالح والحقوق الاسرائيلية. وكان على قوة الامم المتحدة أن تسلّم ببقاء الجيب المسيحي في جنوب لبنان، وتسلّم بالصلاحيات العسكرية للرائد سعد حداد، لا أن تقوم بالاحتكاك به دون توقّف. كان عليها أن تسلّم بهذا، على الأقل، وعلى مستوى التسليم نفسه بالاحتلال العسكري السوري لجزء من لبنان، وبالتواجد العسكري لمنظمات المخربين في الجانب الآخر، والمنظمات العسكرية المسيحية، وبخاصة الكتائب، إضافة الى الجيش اللبناني» (ايشد، المصدر نفسه). ويدّعي ايشد بوضوح، انه لا يوجد مهرب أمام اسرائيل، الآن، سوى التطلع الى الحصول على شرعية كبيرة لتحقيق مصالحها وحقوقها في «التدخل العسكري والمشاركة السياسية في كل تسوية تحدث في المستقبل، حتى تعلن، من جديد، سيادة لبنان وسلامته، كجزء من اتفاق السلام الشامل في الشرق الأوسط». (المصدر نفسه).

وهنا، يطرح السؤال نفسه، أي لبنان تريده اسرائيل؟

يجيب موشي أرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، بوضوح على هذا السؤال، فيقول: إن اسرائيل تريد رؤية لبنان، وقد أقام «علاقات سلمية مع دولة اسرائيل. أما إذا سيطرت سوريا عليه، فمن المؤكد ان ما سيحصل هو عكس ذلك. وسنرى الجيش السوري، وقوات منظمة التحرير الفلسطينية على حدودنا الشمالية، مما سيجعل سكان المطلّة ونهاريا وسائر مستوطنات الشمال يعانون من وطأة ذلك. وفي حال قيام لبنان المستقل ثانية، بحيث يشكل المسيحيون فيه مصدر ثقل جدي، عندئذ سيوقع لبنان معاهدة سلام مع اسرائيل» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٢٥، ٢٤ و ٢٥/٤/١٩٨١، ص٨). ويعتقد أرنس ان الامور ستتطور، بعد ذلك، ليصبح لبنان دولة صديقة لاسرائيل. وهذا ما تريد اسرائيل الوصول إليه، لان لها «مصلحة في حصوله».

وفي الاطار نفسه، يقول مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع، «ان اسرائيل معنية بوجود جهات حرة في لبنان، بحيث يمكن، مستقبلاً، إيجاد شريك لبناني، يسمي معنا لإقامة علاقات سلمية. وجاءت الخطوات السورية، كي تحبط امكان تبلور مثل هذه الجهات داخل لبنان» (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٢٨، ٢٨ و ٢٩/٤/١٩٨١، ص ٦).

أما مردخاي غور، رئيس الاركان السابق، فيرى أن المصلحة الاسرائيلية الأساسية تكمن في ايجاد تسوية تضع حداً لحرية حركة الفدائيين في جنوب لبنان. وهذه التسوية «قد تكون مع المسيحيين أو مع السوريين. فالمهم هو أن يوقف [الفدائيون] نشاطهم، وأن تكون حدودنا الشمالية هادئة» (المصدر نفسه، العدد ٢٢٢٥، ص ١٢).

«أزمة الصواريخ» والاعتبارات الاستراتيجية للتدخل الاسرائيلي

مما لا شك فيه، أن الخطوة الاسرائيلية المتمثلة بإسقاط طائرتي هليوكبتر سوريتين، فوق أجواء البقاع اللبناني، ٢٨ نيسان (ابريل)، لم تأت صدفة، بل جاءت لتعبر عن قرار اسرائيلي واضح يقضي بالتدخل المباشر في الأزمة اللبنانية لتحقيق مكاسب اسرائيلية مطلقة. وقد جاء هذا

التحول بعد مشاورات حكومية بشأن الوضع في لبنان، أسفرت، كما قالت المصادر الاسرائيلية، عن «بلورة سياسة جديدة تنطوي على تحول في موقف اسرائيل من الاحداث التي تجري فيه» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٢٨، ٢٨ و ٢٩/٤/١٩٨١، ص ١٠). وقد أوضح بيغن أنه لن يكتفي بهذه العملية، مشيراً إلى استعداد اسرائيل للذهاب بعيداً في التدخل مبرراً سبب تدخله هذا، بما يلي:

«أولاً، بسبب الالتزام الذي لا يتوقف على الوعد الذي قطعناه، على الرغم من أهميته وضرورة الوفاء به، بل لأن هذا الأمر هو من صميم وجودنا، ويعبر عن أعماق أنفسنا» (المصدر نفسه، ص ١١). والواضح أن الذي يقصده بيغن، هنا، هو ضرورة ايجاد دويلات عنصرية في المنطقة، حتى لا تبقى اسرائيل وحيدة في هذا المجال. وقد أكد هذا الاتجاه عندما أضاف «أننا يهود، وأقول للجميع، هل يمكن الدولة اليهودية أن تقف غير مبالية إزاء محاولة إبادة شعب آخر، وأبناء دين آخر» (المصدر نفسه، ص ١١).

«ثانياً، هناك مصلحة قومية بارزة بالنسبة لنا؛ إذ أن سيطرة السوريين على جبل لبنان، تعني سيطرتهم على لبنان كله، مما يفسح في المجال، أمامهم للنزول جنوباً مع منظمة التحرير الفلسطينية» (المصدر نفسه).

فما هي «المصلحة القومية» التي تحدث عنها بيغن، والتي تهددت من جراء «السيطرة السورية» على جبل لبنان، وادخال صواريخ سام إلى منطقة البقاع؟

لقد تحدث الاسرائيليون عن عدة اعتبارات تثير قلقهم؛ وجميعها تتمحور حول اعتبارات استراتيجية وسياسية ودولية. فادخال الصواريخ هو خرق «لجميع الأسس التي حاولت اسرائيل تثبيتها للعبة الصراع في لبنان» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٢٩، ٢٩ و٣٠/٤/١٩٨١، ص ٦). فالصواريخ السورية، من طراز سام - ٦ التي تتمتع بقدرة عالية على المناورة، والتي تمتلك إمكانية الانتقال من مكان لآخر، بحيث يصعب تحديد مكانها، سيحد وجودها من حرية حركة سلاح الجو الاسرائيلي فوق المناطق التي تغطيها. ويظهر من الخطوة السورية هذه، إنها ليست «مجرد عرض عضلات لتهدئة النشاط الجوي الاسرائيلي قليلاً» (المصدر نفسه، ص ٧)؛ إذ أن أوساطاً اسرائيلية، أشارت إلى أن هذه الخطوة الجديدة، توضح أن هناك تخطيطاً سورياً بعيد المدى، يجري تنفيذه على مراحل، وأن نشاطات دمشق في لبنان تخدم أهداف سوريا «باظهار تصلبها وعرضه كعامل عربي بارز في الحرب الشاملة ضد اسرائيل» (المصدر نفسه، ص ٨).

وقد حدد المستشرق، البروفسور موشي ماعوز، من معهد ترومان التابع للجامعة العبرية، الاعتبارات الاستراتيجية السورية للسيطرة على جبل صنين، ومنطقة البقاع فقال: ان البقاع يطل على طريق بيروت - دمشق، ويخشى السوريون أن تستخدم اسرائيل هذه الطريق «للالتفاف على الجبهة السورية في هضبة الجولان إذا اندلعت الحرب. لذلك شدد السوريون، منذ سنوات، وبالتحديد منذ دخولهم لبنان، أو منذ سيطرتهم عليه، وبشكل خاص على منطقة البقاع، التي أصبحت عملياً جزءاً من سوريا» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٢٦، ٢٦ و٢٧/٤/١٩٨١، ص ٦). ويرأي ماعوز، أن هدف سوريا الأساسي هو النظر إلى لبنان «كمنطقة عازلة أو منطقة تشكل حاجزاً في وجه اسرائيل في حالة نشوب حرب». أما بالنسبة لمنطقة البقاع، فالهدف هو «تحويلها إلى حصن في وجه أي هجوم اسرائيلي، لأن منطقة البقاع هي منطقة حيوية، وبشكل خاص بالنسبة للجبهة الاستراتيجية السورية» (المصدر نفسه).

رفض مطلق للوجود السوري: وذهب عضو الكنيست موشي دايان، وزير الخارجية السابق، إلى أبعد من معالجة مسألة وجود الصواريخ السورية في لبنان، فأثار شرعية الوجود السوري ذاته في لبنان؛ وذلك انطلاقاً من أسباب ثلاثة هي:

«أولاً، لنا ترتيبات لوقف اطلاق النار مع جميع الدول المجاورة؛ وهي مبنية على خطوط واضحة، كذلك هو الحال مع سوريا. لذا، علينا أن نعارض وجود القوات السورية في لبنان، وعلى الأقل لأنه وجود عسكري خارج أراضيها.

«ثانياً، لا تكتفي سوريا بالوجود العسكري في لبنان، بل تقيم منشآت سورية هناك تمس بأمن

اسرائيل بالتأكيد، فمرة تقوم بنصب صواريخ، ومرة تقيم قواعد أخرى. والأمر الأكثر سوءاً، هو الحماية التي تمنحها سوريا لقوات منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في لبنان. وقد أصبح للقوة السورية سيادة في لبنان. ومن هذا المنطلق تمارس حمايتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتنسق نشاطها معها، أي أنها تصرف جهدها للعمل ضدنا كهدف سياسي لوجودها هناك.

«ثالثاً، إن العلاقات الوطيدة بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والاتحاد السوفياتي مثلثة جداً بالنسبة لنا» (ي.إ.إ.، العدد ٢٣٣٠، ١ و٢/٥/١٩٨١، ص ٩).

لهذا كله، يدعو دايان إلى عدم الموافقة على الوجود السوري، وإلى معارضة ذلك «بصوت عال»، ويرى ضرورة معالجة هذا الموضوع بالسبل الدبلوماسية لتحقيق أهداف اسرائيل المتمثلة «باعادة السوريين إلى سوريا». أما في حال فشل الخيار الدبلوماسي، فيقول: «سيكون علينا اعتماد السبل العسكرية، بين حين وآخر، دون الوصول إلى حرب شاملة مع سوريا، وبدون احتلال أراض في لبنان» (المصدر نفسه، ص ١٠).

هل هو امتحان اميركي؟

إن مواجهة سورية - اسرائيلية ستؤدي، حسب توقعات المصادر الاسرائيلية، إلى أزمة إقليمية تتوافق مع أزمة اخرى قائمة في مجال العلاقات بين الكتلتين. فالتحرك السياسي الاميركي الحالي يهدف إلى الحيلولة دون «عودة الاتحاد السوفياتي ليشكل عنصراً مهماً في الشرق الأوسط في الميدان السياسي» (ي. إ.إ.، العدد ٢٣٣٣، ٥ و٦/٥/١٩٨١، ص ٩). فالاميركيون، كما يقول ايشد، لم يتوصلوا، حتى الآن، إلى تقييم شامل جديد للوضع الناتج في لبنان، وهم لم يبلوروا بعد استراتيجيتهم بشأن «التصدي للتوسع السوري - الفلسطيني المدعوم من قبل السوفيات. وفي هذه الأثناء، يستمرون في حرب الامس ضد النفوذ السوفياتي في أفغانستان ويحاولون منع امتدادها إلى الخليج الفارسي. فالاميركيون يتصدون للغزو السوفياتي الذي لم يحصل في الخليج الفارسي، ويتجاهلون استمرار الغزو السوفياتي الحالي بواسطة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية للبنان» (حقاي ايشد، دافار، ١٤/٤/١٩٨١). ويرأي الاوساط الاسرائيلية، أن الولايات المتحدة غير راغبة في البدء بإطلاق النار في المنطقة، لانها ستكون مضطرة «للتوجه إلى الاتحاد السوفياتي، كما سبق لها ذلك بصورة جزئية، لتطلب منه القيام بدور مهدىء وكابح، وسيحصل الاتحاد السوفياتي، آنذاك، على الثمن، لاسيما في الوقت الحالي: حيث تجتاز السياسة الخارجية الاميركية في الشرق الأوسط مرحلة التبلور، وتسعى بصورة أساسية إلى منع المزيد من التوسع السوفياتي في المنطقة» (ي.إ.إ.، العدد ٢٣٣٣، ٥ و٦/٥/١٩٨١، ص ٩).

ويرى المعلق السياسي ايشد، أن السياسة الاميركية وجدت نفسها فجأة أمام امتحان. فالاميركيون «يلعبون في الوقت الذي لم يريدوه، وليس حسب السناريوهات المعدة مسبقاً» (المصدر نفسه، ص ١٠) وتتركز نقطة الخطر عند الاسرائيليين في أن كل الأطراف دخلت في الأزمة ابتداء من السعودية والاتحاد السوفياتي واميركا واسرائيل وانتهاء بمنظمة التحرير الفلسطينية. ويتساءل الاسرائيليون: هل سيحارل السوريون والسوفيات، أو السوريون وحدهم، إرباك الاميركيين وحملهم الى امتحان في قوتهم، وفي اصرارهم وفي جديتهم ومصداقيتهم؟.

كل الوسائل لإزالة الصواريخ: بهذه العبارة رد شمعون بيرس، زعيم المعارضة العمالية في اسرائيل، على سؤال حول الاحتمالات المطروحة بشأن أزمة الصواريخ. وكان بيرس قد التقى مع بيغن وموشي آرنس، رئيس لجنة الخارجية والامن، يوم ٢/٥/١٩٨٠، للتباحث حول الأزمة في لبنان. وقد خرج الجميع من الاجتماع بانطباع مفاده أنه، في حال فشلت الجهود الدبلوماسية، يجب عدم استبعاد «استخدام الوسائل العسكرية من أجل إزالة الصواريخ السورية من منطقة البقاع في لبنان» (ي.إ.إ.، العدد ٢٣٣١، ٣ و٤/٥/١٩٨١، ص ٤). وأكد بيرس، بشكل قاطع، أن على اسرائيل أن تعمل كل ما يمكن لازالة الخطر الذي «يهدد حرية العمل الجوي الاسرائيلي في الاماكن الحيوية للدفاع عن اسرائيل» (المصدر نفسه).

ورأى دايان، من جانبه، أن اسرائيل ستتخلى عن الدبلوماسية وتجد نفسها مضطرة للعمل العسكري، لكنه دعا إلى أن يبقى هذا العمل العسكري محصوراً في إطارين: «الأول، أن لا يؤدي إلى حرب شاملة، والثاني، عدم القيام باحتلال أراض جديدة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٣٠، ١ و٢/٥/١٩٨١، ص ١١). وأكد دايان، أن اسرائيل تواجه وضعاً جديداً: «وضعاً عن سوريا، بخريطتها التي كانت عليها حتى الآن، «تواجه سوريا جديدة تشتمل خريطتها العسكرية على لبنان أيضاً؛ حيث تركز أسلحتها حسبما تشاء، واسرائيل تبتلع ذلك، ومثل هذا الوضع يقلقني جداً» (المصدر نفسه). ويقارب رأي دايان هذا ما كشف عن نتائج اجتماعات لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، يوم ٣٠/٤/١٩٨١، حيث تبين أن اسرائيل تريد اتباع خط يسير بين حدين، أحدهما «عدم خوض حرب شاملة مع سوريا، وثانيهما عدم تجاهل التواجد السوري في لبنان» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٣٠، ١ و٢/٥/١٩٨١، ص ٥). وعبر عن الاتجاه نفسه عضو الكنيست حاييم بار-ليف الذي دعا اسرائيل إلى أن «تنظم وتسيّر مبادرتها العسكرية والسياسية، في آن معاً، بين هذين الحدين» (المصدر نفسه).

ومهما يكن من أمر، وسواء حدثت مواجهة محدودة أم شاملة، أو تم التوصل إلى حل وسط، «ما هو سلم الأولويات بالنسبة لوجهة النظر الاسرائيلية لحل الأزمة؟ قبل أي شيء يريد الاسرائيليون «ألا تحدث أعمال فدائية، ولا اطلاق صواريخ كاتيوشا» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٣٣، ٥ و٦/٥/١٩٨١، ص ١١). ثم هناك نقاط أخرى، مثل تقديم المساعدات لسعد حداد والعلاقات مع قوات الامم المتحدة. ومن الأهداف التي تريدها اسرائيل «عدم السماح بتحويل الأجواء اللبنانية إلى خشبة وثوب يستغلها السوريون للهجوم على اسرائيل. وهذا يشكل هدفاً قائماً بذاته» (المصدر نفسه). وهناك، أيضاً، المساعدات المقدمة للمسيحيين في شمال لبنان «للحفاظ على استقلالهم وسيادتهم ثم الالتزام الأخلاقي والاستراتيجي الاسرائيلي بعيد المدى في الشرق الأوسط» (المصدر نفسه). وهذه الاعتبارات جميعها، من وجهة النظر الاسرائيلية، تضع خطوطاً حمراء جديدة ومعقدة. وتعترف الأوساط الاسرائيلية، أنه لن يكون بالامكان تثبيت هذه الخطوط بغير «موافقة السوريين، وفي مرحلة معينة سيضطر السوريون، على الأقل، وربما الاميركيون، أيضاً، إلى اشراك منظمة التحرير الفلسطينية فيما يخص عدم اطلاق صواريخ الكاتيوشا» (المصدر نفسه). ويطرح الاسرائيليون، بعد ذلك، سؤالاً، حول ما إذا كان من الضروري إشراك السوفيات في مفاوضات تتعلق «بتحديد خط أحمر فوق لبنان بأكمله». وهذه مسألة تدخل في إطار الانعكاسات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، لنتائج التطورات القائمة.

زيارة هيغ، والدور الاسرائيلي في الاستراتيجية الاميركية

في إطار الزيارة التي قام بها إلى عدد من دول المنطقة، أجرى ألكسندر هيغ، وزير الخارجية الاميركية، يومي ٥ و٦/٤/١٩٨١، مباحثات في اسرائيل، مع كبار المسؤولين الاسرائيليين ومع أعضاء الطاقم الوزاري لمفاوضات الحكم الذاتي. وكان هيغ حريصاً في المناسبات واللقاءات كلها على أن يؤكد التزام الولايات المتحدة «بأمن اسرائيل»، ودورها كمركب رئيسي في السياسة الاميركية في الشرق الأوسط. وأن اسرائيل قوية «ستساهم في صد التوسع السوفياتي، وان الولايات المتحدة ستحافظ على اسرائيل قوية» (عوزي بنزيمان، هآرتس، ٦/٤/١٩٨١). ويتذكر المصادر الاسرائيلية أن هيغ بحث مع المسؤولين الاسرائيليين مواضيع عدة أهمها، استئناف مفاوضات الحكم الذاتي، تزويد العربية السعودية بالأسلحة الاميركية، الوضع الاستراتيجي في المنطقة والدفاع عن الخليج الفارسي أمام التهديد السوفياتي. كما أضيف إلى جدول المباحثات، بعد استئناف القتال في مدينة زحلة وأثناء وجود الوزير الاميركي في اسرائيل موضوع الأزمة اللبنانية. وأشارت المصادر الاسرائيلية، في هذا السياق، إلى وجود خلاف في الآراء تمحور حول ترتيب سلم الأولويات الاميركية، حيث أن هيغ يضع على رأس اهتمامات الولايات المتحدة علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي وقد «نصح معارضيه بالامتناع عن الاهتمام بمشاكل الشرق الأوسط» (المصدر نفسه)، بينما أعرب الطاقم

الاسرائيلي المفاوض عن قلقه من الجمود فيما يتعلق بمفاوضات الحكم الذاتي وطلب من الادارة الجديدة «التحرك العمل على استئنافها».

وطلب هيغ من الاسرائيليين إنهاء معارضتهم لتزويد السعودية بالسلاح الاميركي، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع «ترك العربية السعودية فريسة لمخططات الاتحاد السوفياتي، وبسبب ذلك على واشنطن تسليح الرياض بكل السلاح الضروري لدفاعها» (هآرتس، ٧/٤/١٩٨١). وأكد تمسك الادارة الجديدة باتفاقيات كامب ديفيد حيث أنها ترى فيها، مثل الادارة السابقة، «قاعدة لاستمرار مسار السلام في الشرق الأوسط».

وحول الموقف في لبنان، نقلت المصادر الاسرائيلية أن إسحاق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، أعلم أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أن واشنطن تعيد تقييم موقفها من الدور السوري في لبنان. وإن ادارة ريغان «قلقة جداً من تواجد عشرة آلاف مستشار سوفياتي في سوريا. وبينما كانت الادارة السابقة ترى، في سوريا، دولة معتدلة بالنسبة لتواجدها في لبنان، فإن الادارة الجديدة تنظر بخطورة كبيرة لعمق التغلغل السوفياتي في سوريا» (معاريف، ١٥/٤/١٩٨١). وأضافت تلك المصادر، أنه في أعقاب مباحثاته في القدس والمعلومات التي حصل عليها من مصادر اخرى، وصل هيغ إلى نتيجة «مفادها أن سوريا «تعمل في لبنان بموافقة الاتحاد السوفياتي وأنه لا توجد آمال بأن يحصل تقارب سياسي بين دمشق وواشنطن» (المصدر نفسه). وذكرت المصادر نفسها، أنه كان للرئيس السادات نصيب شخصي كبير في تغيير تفكير هيغ ازاء سوريا (المصدر نفسه).

اللقاء مع المعارضة: وخلال وجوده في اسرائيل، أجرى الوزير الاميركي لقاءات مع عضوي الكنيست شمعون بيرس وآبا ايبن، وهما من زعماء المعارضة العمالية. وذكر أن هيغ اتفق معهما على ضرورة أن يكون النظام السياسي الذي تريد الولايات المتحدة بناءه في المنطقة «محصناً ضد التطورات السلبية للعداء الموجود بين اسرائيل والدول العربية المشاركة في هذا النظام.

كما كان هناك اتفاق سلبي أيضاً بالنسبة للمبادرة الاوروبية» (هآرتس، ٧/٤/١٩٨١). وقد أوضح أبا ايبن لمراسل الاذاعة الاسرائيلية، هدف زيارة هيغ فقال: ان الهدف الرئيسي هو دراسة مشكلات المنطقة «والتعرف الى الشخصيات الرئيسية فيها، وتقدير الوضع: حيث ستبدأ، بعد ذلك، بلورة المواقف في واشنطن» (ر.إ.، العدد ٢٢١٠، ٥/٧/٤/١٩٨١، ص ٩). وحول تقييمه للسياسة الاميركية تجاه اسرائيل، حدد ايبن وجود مشكلتين: الاولى، موقف الولايات المتحدة الاستراتيجي في المنطقة والعالم. والثاني مشكلة الحلول المقترحة لمواصلة مسيرة السلام بين اسرائيل والدول العربية. فبالنسبة للمشكلة الاولى، شعرت الولايات المتحدة، بزعامة الرئيس ريغان، أن هناك «تراجعاً أمام الضغط السوفياتي في: فيتنام، وكمبوديا وأثيوبيا وأنغولا والقرن الافريقي وأفغانستان وايران. لذلك قررت الدفاع عن مصالحها في القارة الاميركية وفي الشرق الاوسط بسبب أهمية مصادر النفط فيه» (المصدر نفسه، ص ٩). وحسب رأي ايبن، أن هيغ قدم الى المنطقة ليتفحص ما إذا كان بعض الدول يؤيد الولايات المتحدة في ذلك، على ضوء خشيته من أن يحدث له «ما حدث لأفغانستان، وسيكتشف بالنسبة لاسرائيل أنها تشاركه هذا القلق» (المصدر نفسه).

كما التقى هيغ، أيضاً، عضو الكنيست موشي دايان الذي يستعد لخوض الانتخابات القادمة على رأس قائمة مستقلة، وخلال اللقاء الذي جرى «مبادرة من سفير الولايات المتحدة صموئيل لويس، طلب هيغ سماع رأي دايان في موضوع الحكم الذاتي، وتقييماته بشأن الوضع الاستراتيجي في المنطقة. وجاء اقتراح اللقاء بسبب «احتمال أن يشكل دايان القوة الرئيسية في الحكومة القادمة» (دافار، ٦/٤/١٩٨١).

جولة هيغ، والمصالح الاميركية العليا

وعلى الرغم من تداول هيغ مع المسؤولين الاسرائيليين في الموضوعات الاقليمية، إلا أن اهتمامه الرئيس كان ينصب على تحقيق «المصلحة الاميركية العليا» والمتمثلة، في هذه المرحلة، «بإيجاد جبهة واحدة مع دول الغرب الاوروبية،

ومع دول أخرى للعمل ضد التخريب السوفياتي» (هآرتس، ٦/٤/١٩٨١). ومن هذا المنطلق، طلب هيغ من المسؤولين الاسرائيليين «الامتناع عن زيادة التوتر في الشرق الأوسط» (المصدر نفسه). وهو، من أجل تحقيق ذلك، يتبع أسلوباً جديداً في السياسة الاميركية. ويهدف الاسلوب هذا الى «تحقيق الاستقطاب».

وتتلخص السياسة الجديدة بالتركيز على الجوهري ودفع الثانوي جانباً. والجوهري هو «التوسع السوفياتي المباشر وغير المباشر». وقبل كل شيء، يجب، كما يقول المعلق السياسي إيشد، «صد التوسع السوفياتي في كل مكان يظهر فيه على الكرة الارضية. وفي هذه اللحظة يظهر ذلك التوسع في لبنان. ويجب فعل كل شيء لوقف القصف السوري ضد المسيحيين في لبنان. فالسوريون هم أعدائنا، والمسيحيون بالمقابل [ومؤيدوهم الاسرائيليون] هم لنا. فالسوريون ومنظمة التحرير الفلسطينية هم جزء من التشكيل السوفياتي الشامل ولذا يجب صدهم بواسطة التهديد والضغوط الديبلوماسية، وإذا لم تجد هذه فبواسطة عمل عسكري» (حفاي ايشد دافار، ٨/٤/١٩٨١).

ويمكن تحقيق الاستقطاب، كما يقول المعلق نفسه، بواسطة سياسة تقوم على الثواب والعقاب، «الثواب لأصدقائنا، والعقاب لأصدقاء الخصم وعملائه ومبعوثيه والمنفذين لأوامره، وقليل منه أيضاً لأولئك الجالسين على الجدار لفترة طويلة جداً ويعرقلون بذلك سياسة الصد والاستقطاب والعقاب والثواب. فمصر واسرائيل والسعودية «ستحصل على مبتغاها من العونات العسكرية والاقتصادية والسياسية. أما الاردن، فسيحصل على دفعات على الحساب. ولكن سيطلب منه النزول عن الجدار. أما منظمة التحرير الفلسطينية ومؤيدوها من الفلسطينيين (من ضمنهم رؤساء البلديات في الضفة الغربية، وبقية مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية) فستستمر معاناتهم من سياسة التنكيل الاسرائيلية بموافقة غير مباشرة من الاميركيين» (المصدر نفسه).

من هنا، جاء تهديد هيغ لسوريا عبر اسرائيل، حيث مثل ذلك انسجاماً مع اسلوب هيغ ولهجته. فهناك «بؤر توتر مرتبطة بالاتحاد السوفياتي. ولا بد من معالجة الوضع في هذه البؤر بأسلوب خاص، بما في ذلك التهديد واطلاق التصريحات الدراماتيكية بهدف الوصول بأي ثمن إلى وقف التوسع السوفياتي. هذا هو مفهوم هيغ الشامل، وما من شك في أن لاسرائيل دوراً فيه» (حفاي ايشد، ر.إ.، العدد ٢٣١١، ٧ و٨/٤/١٩٨١، ص١٣). أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن منطق السياسة الاميركية، يفترض أنه، ببقاء منظمة التحرير «معتمدة على الاتحاد السوفياتي ستظل الولايات المتحدة ضدها، وستؤيد كل من هو ضدها. أما إذا قررت منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا لم يطرح بعد، تغيير سياستها وقطع علاقاتها بالاتحاد السوفياتي، والاتجاه نحو اميركا، فلربما تقبل الولايات المتحدة فتح حوار معها، إنما ليس قبل ذلك» (المصدر نفسه، ص١٤). وتؤكد المصادر الاسرائيلية، أنه طالما بقيت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية تقفان في الجانب السوفياتي، فستكونان ضد اميركا التي ستكون ضدهما بدورها.

لكن السؤال المطروح أمام أعضاء «الحلف الاميركي» المقترح هو، هل يمكن تخطي العقبات الموضوعية التي تواجه قيام مثل هذا التحالف؟ وكيف يمكن قيام مثل هذا الحلف في الوقت الذي لا توجد فيه علاقات سلمية بين بعض أطرافه، «فالتعاون مع الجيش الاسرائيلي، الذي قد ينشأ ما يوجب دخوله إلى أراضيها، غير مقبول منها» (فولص، هآرتس، ١٠/٤/١٩٨١). ومن ناحية اخرى، فان الحديث عن جبهة اقليمية ضد الاتحاد السوفياتي ليس له أساس في الواقع إذا «بقي الجيش الاسرائيلي خارج تلك الجبهة. ويجدر الافتراض أن أصدقاءنا الاميركيين ليسوا أسرى أي خطأ في هذا الموضوع. ولذا، يتوجب على الديبلوماسية الاميركية أن تزيل، في الرياض وعمان وبقية العواصم العربية ذات الشأن، العائق السياسي الذي يحول حالياً دون تحقيق المفهوم الامني الاميركي» (المصدر نفسه). وحسب تقدير الاوساط الاسرائيلية، أنه إذا لم تستطع الجبهة الاميركية - الشرق أوسطية

الانتظام «وفقاً لاطار حلف شمال الاطلسي، نستبقي على الورق، أو في أحسن الأحوال في وضع مدن أمام القوة الموحدة والمركزة للعدو الذي ستعمل ضده. ومن يريد الجبهة الاقليمية جدير به أن يأخذ بالحسبان هذه الاعتبارات حتى او كنا لا نزال بعيدين عن التنفيذ، وعليه أن يسعى لازالة العقبات التي تقف الآن في طريق هذه المهمة» (المصدر نفسه).

محمد عبدالرحمن

انتصار المعراخ في انتخابات الهستدروت لا يضمن انتصاره في انتخابات الكنيست

استفتاء، لكنه يخبئ أموراً مجهولة

أسفرت نتائج انتخابات مؤتمر الهستدروت الرابع عشر التي جرت في ٧ نيسان (ابريل) الماضي، عن فوز المعراخ بنحو ٦٢٪ من الأصوات، وليكود بـ ٢٧٪ منها تقريباً. كذلك حصل الحزب الشيوعي الاسرائيلي راكاح على ٣,٥٪ من الأصوات، وقائمة التغيير (شينوي) على أكثر من ٢٪، والأحرار المستقلون على ١,٧٨٪، وحزب راني على ١,٢١٪ وحركة شلي على ٠,٩٪ (**معاريف**، ١٦/٤/١٩٨١). وقد تنافست، في هذه الانتخابات، إحدى عشرة قائمة هي: المعراخ، ليكود، حركة شينوي، راكاح، حزب راني، كتلة شلي، الأحرار المستقلون، الاتحاد الديمقراطي، جبهة الأحياء الفقيرة ومدن الاعمار الممثلة للفهود السود، حركة عوديد والوسط الفكري. واتضح من نتائج الانتخابات النهائية ان القوائم الأربعة الأخيرة فشلت في الحصول على الحد الادنى المطلوب من الأصوات للفوز. وبلغ عدد أصحاب حق الاقتراع، في هذه الانتخابات، مليون وأربعمئة وواحد وسبعون ألفاً، يشكلون نحو ٦٥٪ من أصحاب حق الاقتراع للكنيست الذين يصل عددهم إلى نحو مليونين ونصف مليون ناخب.

ويلاحظ، من خلال النتائج النهائية المذكورة، إن المعراخ حقق، في هذه الانتخابات، مقارنة نتائجها مع نتائج الانتخابات السابقة سنة ١٩٧٧، زيادة بنسبة ٧٪ تقريباً (٦١,٩٦٪ مقابل ٥٥,٢١٪)؛ الأمر الذي اعتبره زعماء حزب العمل بمثابة انتصار لهم. فقد عبّر سكرتير عام الهستدروت يروحام ميشل عن إرتياحه لهذه النتائج خصوصاً «وإن قوة المعراخ في معارك الانتخابات الاربع السابقة [للهستدروت] كانت في تراجع مضطرد، مقابل تقدم الليكود. إلاّ ان المعراخ تقدم [في الانتخابات الحالية] بشكل جيد» (ر. إ.، العدد ٢٣١١، ٧ و٨/٤/٨١، ص ٦). كذلك أعلن زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، أن نتائج هذه الانتخابات كانت جيدة أكثر مما توقعه، «وهي تبرهن أن الجمهور يهتم، حقاً، بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيبرز أيضاً في معركة انتخابات الكنيست. كذلك دلت هذه النتائج على أن الكثيرين من المحسوبين على حركة العمل والمقربين لها، إنما عادوا إلى أنفسهم، مما أدى إلى الحصول على نتائج جيدة» (**دافار**، ٨/٤/١٩٨١). وكذلك فقد أصدرت الهيئة الناطقة بإسم المعراخ، المعروفة بإسم «هيئة ردود الفعل»، بياناً أعربت فيه عن إرتياحها لنتائج انتخابات الهستدروت التي «زودت ليكود في اتجاهاته

الهدامة، وعززت مركز حركة العمل ذات القيم الاصيلة. إن نتائج الانتخابات هذه ستكون بالنسبة لجمهور العاملين وللشعب في اسرائيل بمثابة نقطة انطلاق لإبعاد حكومة ليكود الفاشلة عن الحكم» (المصدر نفسه).

أما بالنسبة لليكود، فتدل النتائج على أنه حافظ، تقريباً، على قوته؛ حيث حصل على نحو ٢٧٪ من الأصوات، مقابل نسبة مقدارها ٢٨,١٨٪ كان قد حصل عليها في الانتخابات السابقة. ويبدو أن الانخفاض في نسبة الأصوات التي نالها ليكود، والذي يقدّر بنسبة ١,١٨٪، إنما يعود إلى انسحاب حزب راتي وخوضه الانتخابات بقائمة منفردة وحصوله كما سبق وذكرنا، على ١,٢١٪ من الأصوات. وقد لاقت هذه النتائج ارتياحاً ظاهراً لدى زعماء ليكود؛ حيث أعلن رئيس الحكومة بيغن «ان انتخابات الهستدروت كانت جيدة سواء لناحية نتائجها أم لناحية التوقعات المتعلقة بانتخابات الكنيست» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣١١، ٧ و٨/٤/٨١، ص ٤). وأضاف بيغن أن النتائج أظهرت أن «ليكود يتمتع بقوة تأييد بين الجماهير، ولن تُضعف أية دعاية من قوة مؤيديه والمؤمنين به». وبالنسبة للكنيست يجب أن نتذكر أن التأييد الذي يحظى به من جانب الأشخاص غير المنتمين إلى الهستدروت، كان دائماً يفوق التأييد له بين أعضاء الهستدروت. وقد اتضح [بناءاً على نتائج انتخابات الهستدروت هذه] إن لدى ليكود إمكانات جيدة لتشكيل الحكومة القادمة في اسرائيل» (المصدر نفسه).

كذلك، أعلن الوزير دافيد ليفي، رئيس قائمة ليكود في الكنيست، والذي اتُهم، خلال المعركة الانتخابية، على أنه «الرجل القوي للهستدروت»، ان ما أظهرته نتائج الانتخابات هذه هو حفاظ ليكود على قوته وبقائه الحزب الأول. ومما قاله ليفي، في هذا الصدد: «لقد استغل المعراخ كامل قوته، ومع ذلك، جاء الارتفاع في الأصوات لصالحه زهيداً». وأضاف: «ان توقعات استطلاعات الرأي العام قد تحطمت [نتيجة هذه الانتخابات] على أرض الواقع» (المصدر نفسه، ص٧). كذلك، أعلن سيمحه أولبخ، زعيم حزب الاحرار في ليكود ونائب رئيس الحكومة، عن اعتقاده «بأن ليكود، استناداً إلى نتائج انتخابات الهستدروت سيشكل الحكومة المقبلة» (المصدر نفسه).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل أن ارتياح المعراخ لنتائج الانتخاب من جهة، وترحيب ليكود بها من جهة أخرى له ما يبرره على أرض الواقع؟ ثم، ما هي دلالات هذه الانتخابات بالنسبة لانتخابات الكنيست التي ستجري في آخر حزيران (يونيو) المقبل؟

وقبل الرد على هذين السؤالين لا بد من ذكر بعض ما تميزت به هذه الانتخابات. فلنذكر، على سبيل المثال، الدعاية الانتخابية التي رُكّز عليها كل من المعراخ وليكود بصفتهما أكبر قائمتين للهستدروت. ويلاحظ هنا، أن التركيز كان، في الأساس، على زعماء القائمتين أكثر منه على مضمون برامجهما الاقتصادية والاجتماعية. ففي حين، رُكّز المعراخ على شخصية ميثل واصفاً إياه «بالرجل الجيد»، رُكّز ليكود على دافيد ليفي معتبراً إياه «الرجل القوي للهستدروت»، كما سبق وذكرنا. وبالطبع، فإن هذه الدعاية «لم تكن تتناسب ودور الهستدروت كمؤسسة تشمل أكثر من نصف سكان اسرائيل، وتهتم بالقضايا ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بكل اسرائيلي سواء كان عاملاً مأجوراً أو مستقلاً، مستخدماً أو رب عمل، يسارياً أو يمينياً، من الطائفة الشرقية أو الغربية، يهودياً أو عربياً. فنشاطات الهستدروت، سواء كانت ناجحة أم فاشلة، إنما تحدد بمدى كبير النشاط الاقتصادي بمجمله، وبمدى الرخاء وتوزيع الداخيل ومستوى المعيشة لكل فرد، وثمة تأثير لذلك على الهجرة والنزوح، وعلى المناعة القومية والركيزة الامنية» (أوري النيري في هاعولام هازيه، ٨/٤/٨١، ص ٣٥).

إضافة إلى التركيز على شخصية زعماء القوائم، فإن الدعاية الانتخابية لم تخلُ، أيضاً، من الاتهامات المتبادلة خصوصاً بين زعماء المعراخ وليكود. فمثلاً، اتهم زفولون شليش، احد أعضاء كتلة ليكود في الهستدروت، زعماء المعراخ بأنهم لا يدافعون عن عمال الانتاج، ولا يهتمون بمساواتهم مع موظفي الخدمات من ناحية شروط

العمل. ومما قاله: «إن مهمة الهستدروت [بقيادة المعراخ] هي فقط التوقيع على اتفاقات الأجور، والعمل خارج إطار دورها الذي خصصه لها مؤسسوها. وتتمثل اعراض ضعف قيادتها في هجماتها السلبية، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، حيث عارضت كل عمل أو مبادرة حكومية دون أن تقترح شيئاً بناءً من جانبها» (معاريف، ٦/٤/١٩٨١). ورد ناحوم باسه، أحد أعضاء كتلة المعراخ في الهستدروت، على هذه الاتهامات بقوله: «إن ليكود يريد تحويل الهستدروت إلى اتحاد ضعيف لنقابات مهنية.. والحقيقة هي أن هذه الحكومة إنما سُئت بالطبقات الفقيرة وبالشباب، وأضرت بمناطق الاعمار» (المصدر نفسه). وأضاف باسه أن هدف المعراخ هو الفوز في انتخابات الهستدروت، وخفض قوة ليكود من ٢٨٪ إلى ١٥ - ٢٠٪ (المصدر نفسه). ومن ناحيته، اتهم سكرتير عام الهستدروت قيادة ليكود بأنها عجزت عن عرض أي تحدٍّ حقيقي أمام المعراخ. وقال «إن هنالك هوة عميقة تفصل بين الكتلتين من ناحية المبادىء. لقد اعتقدت أنه، بعد مرور هذا الوقت من عضويتهم في الهستدروت، سيتأثرون قليلاً ويقتربون من أسسها، إلا أنه، بعد هذه الولاية، [أي بعد انتخابات ١٩٧٧] أقول بأسف، إن التنكر من جانبهم تجاه هذه الأسس، إنما بقي كما كان في بداية طريقهم نحو الهستدروت. فهم لم يتقبلوا مبادىء الهستدروت أو يستوعبوها، ورغبوا في تحويلها إلى منظمة أشبه بنقابة العمال القومية [التابعة لحركة حيروت]، أي نقابة مهنية بحتة» (من مقابلة مع يروحام ميشل، دافار، ٧/٤/١٩٨١). وأضاف ميشل أنه، منذ تولي ليكود الحكم، «تعمقت الهوة [بين حكومته وبين قيادة المعراخ في الهستدروت]. وكانت كتلته في الهستدروت [أي كتلة ليكود] أشبه بخاتم مطاطي للحكومة، معتبرة نفسها عاملاً مساعداً لوزارة المالية. وقد بذل أعضاؤها كل ما في وسعهم لتشويه مظهر الهستدروت، محاولين المس بكوبات حوليم [صندوق المرض] وبصناديق التقاعد. أما عدائهم تجاه مؤسسات الهستدروت الاقتصادية فهو لا يعرف حدوداً» (المصدر نفسه).

يبدو أن هذه الدعاية الانتخابية الضعيفة التي انتهجها كل من المعراخ وليكود، إضافة إلى التهم المتبادلة بينهما، كانت السبب الرئيسي في ضعف إقبال الناخبين على الادلاء بأصواتهم يوم الانتخابات. فقد أشارت وسائل الاعلام الاسرائيلية إلى أن ٥٨٪ فقط من أصحاب حق الاقتراع، قد شاركوا حقاً في الانتخابات، بينما وصلت نسبة الاقبال، قبل أربع سنوات، إلى ٦٨٪. وقد أثر هذا الاقبال القليل على النتائج النهائية للانتخابات، خصوصاً بالنسبة لليكود؛ حيث ظهر أن المعراخ استنفذ طاقته الانتخابية بصورة أفضل خصوصاً في الحركة الكيبوتسية التي تعد معقله الرئيسي، وقد كان الاقبال على الانتخابات فيها كبيراً؛ حيث حصل المعراخ على ٩٩٪ من الأصوات. كذلك، كان التأييد للمعراخ كبيراً بين الطبقات الميسورة في المدن الثلاث الرئيسية في اسرائيل: القدس وتل - أبيب وحيفا. وبشكل عام، يمكن القول أن فوز المعراخ في هذه الانتخابات، وحصوله على زيادة في الأصوات تقدر بحوالي ٧٪، مقارنة مع الانتخابات السابقة، كما سبق وذكرنا، إنما تحقق له نتيجة استعادته لأصوات داش. «فالحقيقة هي أنه في الأحياء الميسورة التي صوّت الكثيرون من مثقفيها في انتخابات ١٩٧٧، لصالح داش، حصل المعراخ على نسبة كبيرة من الأصوات. وقد برز ذلك بصورة خاصة في حيفا التي كانت قد أيدت، في الماضي، قائمة داش بحماس كبير. وكان هذا الأمر متعلقاً بالطابع الميسور نسبياً للمدينة؛ حيث يتواجد الكثير من اليهود الغربيين (الاشكناز) والاكاديميين ومدراء العمل والمهندسين وكبار التقنيين وشرائح الاكاديميين. وقد كان ماضي هؤلاء مرتبطاً بشكل، أو بآخر، بالمبادىء الاشتراكية. إن اختفاء داش قد منح، إذن، المعراخ مكاسب كبيرة في الأحياء الميسورة في تل - أبيب والقدس، وذلك رغم امتناع عدد كبير من سكانها عن التصويت» (شيفح فايس في يديعوت احرونوت، ٩/٤/١٩٨١).

أما ليكود، فقد حصل على معظم أصواته في الأحياء الفقيرة في ضواحي المدن وفي مدن الاعمار، وذلك رغم الأزمة الاقتصادية التي يعانيها سكان هذه المناطق. ويبدو أن اجراءات وزير المالية هوروفيتس بشأن خفض الاسعار،

خلال الأشهر الأخيرة الماضية، ثم تزعم الوزير دافيد ليفي، المحسوب على الفئات غير الميسورة من الاسرائيليين التي تقطن أحياء المدن الفقيرة ومدن الاعمار، إنما خلقا نوعاً من التماثل مع ايكود على غرار ما حدث في الانتخابات السابقة (بديديا باري ودافيد شاحام، يديعوت احرونوت، ٩/٤/١٩٨١).

لقد كانت انتخابات الهستدروت بمثابة استفتاء عام جيد وذي مصداقية كبيرة بالنسبة لما يتوقع حدوثه في انتخابات الكنيست في أواخر حزيران (يونيو). لولا النسبة الكبيرة للممتنعين عن التصويت والتي ناهت الاربعين بالمئة، كما سبق وذكرنا. على أي حال، فإن ارتياح زعماء المعراخ للنتائج التي حققوها في انتخابات الهستدروت ليس ثمة ما يبرره في الواقع؛ وذلك للسببين التاليين: أولاً، لقد استعاد المعراخ، في فوزه، الأصوات التي فقدها قبل أربع سنوات لصالح داش. ثانياً، سيواجه، في انتخابات الكنيست، ثلاث قوائم على الأقل يمكن أن تستنفد من طاقته الانتخابية، وهي: قائمة دايان التي لم تشارك في انتخابات الهستدروت وقائمة حقوق المواطن التي شاركت مع المعراخ في قائمة واحدة في انتخابات الهستدروت والتي ستخوض انتخابات الكنيست بشكل مستقل، ثم قائمة التغيير التي تعدّ جزءاً من داش والتي ستخوض الانتخابات بشكل مستقل أيضاً. أما بالنسبة لليكود، فإن الوضع، بعد انتخابات الهستدروت، يبدو أفضل؛ حيث أن محافظته على قوته تقريباً، خلال هذه الانتخابات، إنما تشير إلى أن «هنالك جزءاً كبيراً من جمهور الناخبين، من بين الأجراء وذوي الدخل المحدود، لم يقرر بعد أن الوقت قد حان لكي يترك ليكود الحكم ويعود المعراخ إليه» (افتتاحية معاريف، ٨/٤/١٩٨١).

لقد كانت انتخابات الهستدروت، في أحسن الأحوال، استفتاء يحمل الكثير من الأمور المجهولة. ومن أبرز هذه الأمور تلك اللامبالاة التي تمثلت في جمهور الممتنعين عن الادلاء بأصواتهم؛ الأمر الذي ترك، بلا شك، أثراً على النتائج النهائية لهذه الانتخابات. والمجهول، هنا، هو عدم معرفة رأي هؤلاء، وهل سيشاركون في انتخابات الكنيست أم أنهم سيواصلون امتناعهم. وتشير الاحصائيات، هنا، إلى أن نسبة الامتناع عن التصويت، في انتخابات الهستدروت، خلال المعارك الانتخابية الأربعة الاخيرة قد فاقت نسبة الامتناع عن التصويت للكنيست خلال المعارك الانتخابية نفسها، إذ تراوحت نسبة التصويت للهستدروت بين ٦٥ - ٧٧٪، بينما تراوحت، بالنسبة للكنيست، بين ٧٨ - ٨٢٪. وهنالك، أيضاً، أمر آخر مجهول يتعلق بدور القوائم الاخرى في انتخابات الكنيست، وهل ستحصل هذه القوائم على أصواتها من المعراخ أم من الليكود، وأبرز هذه القوائم، كما ذكرنا، قائمة دايان الجديدة. وهذا الامر لم تكشفه نتائج الهستدروت. أما الامر الاخير الذي بقي مجهولاً، فهو آراء المليون ناخب من غير أعضاء الهستدروت، الذين يشكلون جبهة المنافسة الأساسية بالنسبة للقوائم جميعها، وربما توقفت على هؤلاء نتائج انتخابات الكنيست.

الاعداد لانتخابات الكنيست

في هذه الأثناء، تستعد الكتل والاحزاب الاسرائيلية لعرض قوائمها المرشحة لانتخابات الكنيست العاشر التي ستجري في أواخر حزيران (يونيو) المقبل. فقد قام المعراخ بعرض أوائل المرشحين في قائمته، وذلك بعد تنافس شديد تمّ بين مؤيدي بيرس ومؤيدي رابين حول احتلال الاماكن الأولى الرئيسية في القائمة. وكتسوية للخلاف بين الطرفين، احتل بيرس المركز الأول، وحلّت النائبة شوشانه أربيلي - الموزيلينو المكان الثاني، بينما احتل أبا ايبن المكان الثالث، وجاء اسحاق رابين في المكان الرابع، وبار - ليف في المكان الخامس، وما زالت الجهود مستمرة لاستكمال تشكيل القائمة.

كذلك، عرض بيرس أعضاء حكومة الظل، التي ينوي تشكيلها في حال انتصار المعراخ في الانتخابات، حيث استبعد رابين تماماً عنها. فقد رشح أبا ايبن وزيراً للخارجية وبار - ليف وزيراً للدفاع والبروفيسور حاييم بن - شاحار، رئيس جامعة تل - أبيب وأبرز الخبراء الاقتصاديين في اسرائيل، وزيراً للاقتصاد. وجاء يحكوئي وزيراً للتجارة والصناعة. وقد اصطدمت خطوة بيرس هذه برد عنيف من جانب رابين الذي كان يتطلع

إلى تسلم حقيبة الدفاع، معتبراً أن الوقت لم يحن لعرض حكومة الظل؛ «إذ من الأفضل تركيز الجهود على مسألة تشكيل قائمة مرشحي الحزب لانتخابات الكنيست، لأن النشاط الجدي لاركان انتخابات الحزب لن يبدأ، ما لم تشكل تلك القائمة. والنقطة الهامة التي تشكل امتحاناً لوحدة الحزب، تكون عبر إعطاء التمثيل الملائم لجميع القوى الفاعلة فيه» (ن. إ. إ.، العدد ٢٣١٤، ١٠ و١١/٤/١٩٨١، ص٤). وقد أثرت قضية التنافس داخل حزب العمل بصورة سلبية على مكانته ومظهره لدى الاسرائيليين، بحيث أخذ تأييده يتدنى باستمرار في استفتاءات الرأي العام شهراً بعد آخر، وبدأت الاتجاهات، في وسائل الاعلام، تبدي يأسها من الخلافات القائمة بين أعضائه وتشيطيه.

أما في ليكود، فإن قائمة المرشحين لم تعلن بعد، رغم عدم وجود صراعات حادة بين أعضائه بسبب تنظيف صفوفه مسبقاً من المعارضين. إلاّ أنه علم، من مصادر الاعلام الاسرائيلية، أن من بين الأسماء المرشحة بعد بيغن: سمحه ارليخ ويعقوب اريدور واسحاق شامير واليعيزر شوستاك واريئيل شارون ودافيد ليفي ويورام أريدور واسحاق موداعي (هآرتس، ١٥/٤/١٩٨١). ويلاحظ أن ليكود تمكن، خلال الاشهر الاخيرة، من امتصاص نقمة الاسرائيليين على سياسته الداخلية، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بعد تعيين يورام أريدور وزيراً للمالية، وهو الذي بادر إلى اتخاذ اجراءات اقتصادية انتخابية، كما سبق وذكرنا. ويلاحظ أن همّ قادة ليكود الآن، بعد تجاوز انتخابات الهستدروت التي ساد خلالها التركيز على القضايا الداخلية بشكل كبير، ينحصر في تركيز الدعاية الانتخابية على صعيد السياسة الخارجية؛ حيث حاق ليكود العديد من المكاسب التي طغت على نشاطات المعراخ في هذا المجال. فطروحات المعراخ حول الخيار الاردني، ومن ثم الخيار السعودي، وتسريب أنباء زيارة بيرس إلى المغرب وجولاته في أوروبا الغربية وغيرها من نشاطات، لم تؤد، على ما يبدو، إلى إثارة حماس الاسرائيليين، وفق ما تشير إليه استطلاعات الرأي العام، حيث بقي ليكود متقدماً في هذا المجال. ويلاحظ هنا، أن التيار اليميني المتعصب الذي قوي في اسرائيل بعد تسلم ليكود الحكم، ما زال قوياً رغم معاهدة السلام مع مصر. والدليل على ذلك أن تأييد ليكود يزداد، وفق استطلاعات الرأي العام الاخيرة، مع تزايد حملة بيغن ضد كل من المستشار الالماني شميت والرئيس الفرنسي ديستان بسبب ما صرحا به حول تأييدهما للحقوق الفلسطينية. وليس مستبعداً، كذلك، أن يكون توقيت التصعيد الاسرائيلي في لبنان، منذ بداية نيسان (ابريل) الماضي، سواء تم ذلك بشكل مباشر أي بواسطة قصف جنوب لبنان واختلاق أزمة الصواريخ، أم بشكل غير مباشر أي عبر حلفاء اسرائيل من الميليشيات المسيحية، إنما يخدم حملة ليكود الانتخابية. وقد جاء، في استطلاع للرأي العام، نشر في إحدى الصحف الاسرائيلية قبل ستة أسابيع من الانتخابات الاسرائيلية، ان شعبية بيغن مستمرة في الارتفاع في وجه منافسه زعيم حزب العمل المعارض شمعون بيرس؛ حيث حصل بيغن على نسبة ٣٤,٣٪ مقابل نسبة ٢٢,٧٪ حصل عليها بيرس. وكان استطلاع آخر نشرته الصحيفة في الاسبوع الماضي قد أظهر كتلة ليكود التي يتزعمها بيغن، وهي تزاحم حزب العمل مزاحمة شديدة على الأصوات من دون فارق يذكر بينهما (السفير، ١٢/٥/١٩٨١).

وحسب تقرير وزارة الخارجية الأميركية، فإن الاحتمالات، في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة، أصبحت مفتوحة؛ حيث أن انتعاش ليكود، خلال الاسابيع الاخيرة، يخلق احتمالات متساوية لرئيس الحكومة بيغن في تنافسه مع بيرس. وقد كونت وزارة الخارجية هذا التقدير بناءً على معلومات وتقارير تتلقاها من سفارتها في تل – أبيب، وبناءً على تقييم أجراه مرافق وزير الخارجية هيغ أثناء زيارته إلى اسرائيل في نيسان (ابريل) الماضي. وقد عُلم، من واشنطن، أن المسؤولين الاميركيين كانوا يقدرون، حتى الآونة الأخيرة، أن انتصار المعراخ في الانتخابات المقبلة أمر أكيد، وان لا أمل لبيغن في الفوز. وقد تبدل هذا الرأي الآن، حيث وصفت احتمالات بيغن بأنها الأفضل، (معاريف، ١٦/٤/١٩٨١).

دايان يأمل في احتلال مكان داش

أعلن موشي دايان، في الرابع من نيسان

(ايريل) الماضي، عن تشكيل قائمة مستقلة برئاسته لخوض انتخابات الكنيست العاشر وأطلق عليها اسم تيلم، أي حركة التجدد الرسمي (دافار، ٥/٤/١٩٨١). وتضم قائمة دايان الانتخابية موردخاي بن - بوزرات، من زعماء اليهود الشرقيين؛ وزلمان شوفال، أحد كبار رجال الاعمال؛ وابراهيم بن - منير وعكيفا كرمي، من رجال الوشافيم؛ والمحامي بوعاز نهير؛ والعقيد (احتياط) يسرائيل غرنيط؛ والدكتور يسرائيل كاتس (الثلاثة من حركة داش سابقاً)؛ واللواء (احتياط) هرتسل شابير قائد الشرطة سابقاً؛ والمحامي رام كسبي؛ وشلومو اهرونسون وبنتان يناي وعامي كرمون وهم أساتذة جامعيون؛ ويوسف يهلوم من الكيبوتس الموحد وقائد الناحال سابقاً ورينا صموئيل (يديعوت احرونوت، ٥/٤/٨١). وقد أعلن دايان، فيما بعد، أن قائمته ستساعد مستقبلاً على تشكيل حكومة في اسرائيل إذا نشأ وضع لا يتمكن معه أي من الاحزاب الكبيرة تشكيلها. أما في حال عدم انضمامه إلى الحكومة، فسيبقى مع أعضاء كتلته في صفوف المعارضة (دافار، ٨/٤/١٩٨١).

لم ينتظر دايان موافقة حزب راتي بقيادة يغئال هوروفتيس، وزير المالية السابق، على الانضمام إلى قائمته كي يعلنها؛ الامر الذي أدى إلى حدوث حالة من الغليان الشديد بين صفوف راتي، خصوصاً بعد انسحاب النائب زلمان شوفال من الحزب وانضمامه إلى دايان بصورة مستقلة. وقد علق دايان على عدم موافقة هوروفيتس على الانضمام إليه بقوله: «إن من لا ينظر إلى مستقبل اسرائيل في السنين الخمس المقبلة، لا تستطيع أن نفرض عليه الانضمام إلى قائمتنا» (المصدر نفسه). ورد هوروفيتس بقوله انه لا يستطيع الموافقة على البرنامج الذي أعده دايان لهذه القائمة (المصدر نفسه). وقد ظهر أن نقطة الخلاف بينهما تتمحور حول القدس؛ حيث ورد في البرنامج: «إن موقف اسرائيل لا يلغي حق العرب إذا ما رغبوا في طرح مطالبهم أثناء المفاوضات بصدد فرض السيادة الأردنية على شرقي المدينة، وفق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢. وإذا دارت هذه المفاوضات في فترة ولاية الكنيست العاشر، ستحاول اسرائيل، بسبب المركز الخاص للقدس بالنسبة للعالمين المسيحي والاسلامي، الوصول إلى اتفاق مع الطرف الآخر حتى عن طريق حلول غير عادية» (حاييم حاخام، معاريف، ١/٤/١٩٨١). وبالنسبة لباقي القضايا المطروحة في البرنامج، سواء كانت تتعلق بالوضع الاقتصادي أم بمصير المناطق المحتلة أم بالمستوطنات، لم يظهر خلاف حقيقي بين مواقف كل من هوروفيتس ودايان؛ الامر الذي سهّل التفاوض بينهما حول حل الخلاف القائم بشأن القدس. وبالفعل، فقد تمت تسوية هذا الخلاف بواسطة تبديل النص المذكور سابقاً. الذي صيغ كما يلي: «إذا طلب الأردن طرح موضوع القدس أثناء المفاوضات حول السلام، ستوافق اسرائيل على البحث في موضوع حقوق المسيحيين والمسلمين في الاماكن المقدسة» (هآرتس، ١٥/٤/١٩٨١). وبناءً على هذا النص الجديد، وبعد اسبوعين من التردد والصراع الداخلي، قرر راتي الانضمام إلى قائمة تيلم بزعامة دايان. وقد أدى هذا القرار إلى انقسام في صفوف الحزب المذكور؛ حيث أعلن معارضوه، بزعامة النائب اسحاق بيريتس، انهم سيعملون على خوض الانتخابات بقائمة مستقلة» (يديعوت احرونوت، ٢٣/٤/١٩٨١).

وقد أثار تشكيل قائمة دايان ردود فعل سلبية في المعراخ وليكود على حد سواء. فقد اعتبر زعيم حزب العمل بيرس «أنه محظور تجزئة الخريطة السياسية إلى شظايا حزبية. وليس المطلوب لاسرائيل قيام حزب آخر، وإنما قوة كبيرة وثابتة تستطيع مواجهة الصعوبات الكبيرة التي ستخلفها الحكومة الحالية بعد الانتخابات» (معاريف، ٥/٤/١٩٨١). واعتبر سكرتير عام حزب مبام نكتور شمطوف «أن قائمة دايان إنما جاءت من أجل ضمان مقاعد في الكنيست للذين الظتهم الاحزاب المختلفة، ولن تؤدي هذه القائمة إلى تكتل بين الشعب وإنما إلى تفرقة، إذ ربما منعت احتمال قيام حكومة مستقرة ضرورية جداً لاسرائيل، أو ربما أدت إلى تعلق أية حكومة ستشكل في المستقبل بعد الانتخابات، بالمفدال مرة أخرى» (المصدر نفسه).

واعتبر النائب حاييم كورفو، رئيس ادارة الائتلاف في ليكود، ان قائمة دايان «محكوم عليها

بالعيش فترة قصيرة. وإن هوروفيتش ربما استخلص عبرة أخلاقية من قيامها، لأن الذين دفعوه نحو الاستقالة من ليكود، قد تركوه في منتصف الطريق. وليس من شك في أن هوروفيتس او خاض الانتخابات بصورة مستقلة لما فاز حتى بنصف مقعده (المصدر نفسه). كذلك، أعلن النائب ابراهيم سرير من حزب الأحرار في ليكود، ورئيس كتلة ليكود في الكنيست أن قائمة دايان «ليست سوى طبعة جديدة من داش». وينبغي الافتراض أنها ستؤدي إلى خيبات أمل مماثلة لما احدثته داش ولكن بسرعة أكبر، لان الجمهور لم ينس الدرس بعد» (المصدر نفسه).

لكن، رغم التهجم الشديد على قائمة دايان، يلاحظ أن جوّ القلق قد ساد حزب العمل، خوفاً من أن تكون التجربة مع تيلم مشابهة للتجربة السابقة مع داش خلال انتخابات ١٩٧٧، أي أن تستقطب هذه القائمة أصواتاً على حساب حزب العمل في الأساس. كذلك، تمثّل خوف زعماء حزب العمل، خصوصاً بيرس، في أن تكون هذه الكتلة الجديدة حجر عثرة في المستقبل أمام تشكيل حكومة المعراخ في حال نجاحه في الانتخابات وعدم حصوله على نسبة كافية تمكنه، منفرداً، من تشكيل حكومة. وانطلاقاً من هذه المخاوف، أفادت الصحيفة الاسرائيلية (هآرتس، ٢/٤/١٩٨١)، بناءً على معلومات سربتها مصادر مقربة من دايان، ان اتفاقاً قد تمّ بين بيرس ودايان، بضغط من بعض كبار رجال المال في اسرائيل يقضي بموافقة الأول على ترشحي قائمة تيلم والتزام الثاني بعدم تأييد حكومة ليكود في أي حال من الأحوال، حتى إذا بقي خارج حكومة المعراخ، لسبب ما، يلتزم ببقائه معارضة مخلصة. ومقابل ذلك، يلتزم بيرس بتعيين دايان «وزيراً للحكم الذاتي» وبأن تعمل الحكومة وفق آرائه من خلال تجاهل الخيار الاردني. كذلك، اتفق الاثنان على أن يكون المرشح المفضل لتسلم وزارة المالية عديم الانتماءات الحزبية، على أن يكون المفضل اليروفيسور حاييم بن – شاحار وبعده موشي زنبار. وفعلاً، فقد تراجع بيرس، عقب هذا الاتفاق، عن ترشيح يعاقوب ليفنسون كوزير المالية، حيث وقع اختياره، كما سبق وذكرنا، على بن – شاحار. ويبقى السؤال: هل يستطيع دايان حقاً الالتزام بمثل هذا الاتفاق في حال فشل المعراخ في الانتخابات، وفي حال دعوته إلى المشاركة في الحكومة من قبل ليكود؟ وهنا، يبدو أن ممارساته السابقة بعد انتخابات ١٩٧٧، تجعل إلتزامه ضعيفاً.

انتصار الجناح المتصلب في المفدال

حُسم الصراع الداخلي في الحزب الديني القومي لصالح وزير المعارف زفولون هامر والنائب يهودا بن – مئير زعيمي كتلة ليكود فتموراه (التكتل والبديل)، ولصالح كتلة الشباب، وذلك بعد التصويت الذي جرى في اللجنة التنفيذية للحزب بشأن اقتراح هامر حول منح مكان آخر للحاخام دروكمان في قائمة المرشحين للكنيست. وتبين، في نتيجة التصويت هذا، أن هامر قد انتصر على وزير الداخلية بورغ وأصبح الزعيم غير الرسمي للمفدال وأقوى رجل فيه؛ وذلك رغم استمرار بورغ في تسلم قائمة الحزب (و. إ. إ، العدد ٢٣٣٧، ١١ و١٢/٥/٨١، ص ٢٩).

وكان الصراع داخل حزب المفدال قد نشب نتيجة الاتفاق الذي تمّ بين الحاخام دروكمان وكتلة الشباب على توزيع جديد للتمثيل في قائمة مرشحي الحزب، بحيث يحصل هؤلاء على نسبة التمثيل الأكبر، فتتحول كتلة بورغ (المفنية) إلى أقلية. وقد رفض الوزير بورغ هذا الاتفاق معتبراً أن ذلك سيؤدي إلى انقلاب في موازين القوى داخل الحزب، من شأنه أن يقوي الاتجاه الصقري داخله. وقد أعلن رفائيل بن – ناتان، أحد مؤيدي بورغ، أن هذا الاتفاق «سيدمر طابع الحركة كله، ولا نستطيع الموافقة على ذلك. فالمفدال كان منذ تأسيسه حركة ثوراة وعمل؛ حركة معتدلة في طابعها. واتني على اقتناع كامل بأن معظم مؤيدينا ليسوا صقوراً وإنما هم أشخاص معتدلون، والصقور لديهم عنوان أفضل هو: حركة هتحياه. إن تسلط دروكمان على الحركة إنما يفرض علينا قيوداً لا نستطيع بعدها أن نكون شركاء في الحكومة المقبلة (مع المعراخ)». وربما أضُر هذا الأمر بالدولة وبإمكانية العيش المشترك بين اليهود المتدينين والعلمانيين» (من حديث لبن – ناتان مع بنكوادار في جيروسالم، ٧/٤/١٩٨١).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ان الماخام دروكمان هو عضو المجلس الموسع لفرش ايموناليم، واحد أعضاء حركة أرض – اسرائيل الكاملة والأكثر تطرفاً في المفدال بعد هامر وبن – منير، نستنتج أن المفدال سيرفع ثمن مشاركته في أي ائتلاف حكومي بعد الانتخابات، خصوصاً إذا تلقى دعوة المشاركة من العراق.

حنّه شاهين

وثائق

الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين
مهمة استطلاعية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل
١٢ – ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠

تقرير تمهيدي
ونتائج قانونية

مونيك شيميليه - جندرو، أستاذ القانون الدولي في جامعة ريمس (فرنسا)
روميو فرونتني، قاض متقاعد (ايطاليا)
باتريك مالك كارتان، محام من دبلن (إيرلندا)

ملاحظات أولية

تكفي زيارة واحدة لهذا البلد، والاحتكاك المباشر بالنواحي الكثيرة المرعبة لعدم المساواة والظلم والتفاوت، سواء على صعيد العلاقات الانسانية أو القانونية، ليدرك المرء بيقين أن النظام القانوني في اسرائيل، هو في ذاته، وإلى حد بعيد، يمثل عقبة كأداء سواء في نظر المراقب القانوني العادي، أو بالنسبة لمبدأ الشرعية. فمجرد عدم وجود دستور للبلاد هو في ذاته أمر يصعق المراقب، ويكشف عن الخطة المبيتة والمبرمجة بوعي: فهذا دليل قاطع على رفض حتى مجرد وجود أية قاعدة قانونية تشكل ضماناً موضوعياً وشاملاً. ويمثل هذا بدوره محاولة لتوفير حرية العمل، للاسرائيليين بما يعني في الحقيقة الرفض المتعمد لاقامة أية ضوابط أو حدود مسبقة لعملية تنفيذ واعية لمخطط متحيز.

وقد يبدو هذا النهج، نهج المخادعة والتلاعب بالقانون، وكأنه انعكاس للفلو في الدفاع عن النفس، أو كأنه رد فعل متأخر وخاطيء للهموم التي عاناها الشعب اليهودي في مجرى تاريخه. لكن الهيمنة الوحشية، والظالم المبرمجة، ما كانت لتمثل في يوم من الأيام درعاً واقية من الهجمات والاساءات، بل لعل من المناسب القول إنها كانت على الدوام سبباً للمزيد من المآسي والآلام والكوارث. وان إذلال شعب من الشعوب هو أبداً، وفي كل مكان، مصدر توترات خطرة تصيب الجميع، لكنها تصيب أولاً مرتكبي القمع والاذلال أنفسهم قبل سواهم.

وإن رفض اسرائيل لمبدأ وجوب حل المشكلات بالوسائل القانونية والاساليب الأخلاقية، ينطبق على تعاملها مع الخارج والداخل، مثلما ينطبق

على المناطق المحتلة. فاعتراضات الأمم المتحدة واحتجاجاتها، وكذلك نصائحها وتوصياتها، لا تلقى من اسرائيل غير الأذان الصماء، والتجاهل والسخرية. وتلجأ الدولة الاسرائيلية، في أثناء ممارسة سلطاتها، إلى أسلوب المناورة والخداع، لكي تخلو في منأى عن أية ملاحقة قانونية، أو عن أية عملية ضبط نظامية.

فالسلطة التنفيذية التي تمثلها في المناطق المحتلة السلطات العسكرية، تملك كامل الصلاحية، إلى درجة انها تقوم هي ذاتها باصدار التشريعات بصورة مباشرة. وهكذا يبدأ انتهاك القانون في لحظة ولادته. وتكون المحصلة النهائية أن النظام القانوني يأتي ليطابق نفسه تماماً مع الحكم التعسفي لسلطة تستمد شرعيتها من القوة لا غير. وان المبادىء القانونية التي لا يعفي أي مجتمع متحضر نفسه منها، وعلى الأخص إلزامية القوانين والاعتماد عليها وشمول تطبيقها، تُنحر هنا على مذبح الذرائع «الأمنية» الخرافية. ويبدأ التنكر للعدالة حتى على مستوى مبادئها البدهية المسلم بها، مبادىء النزاهة وعدم التحيز، وحق الناس في المقاضاة. وبالمثل فان هناك تنكراً كاملاً لعدد من القوانين التي أكدت على امتداد التاريخ استحالة الاستغناء عنها: الاجراءات الدقيقة التي تحكم استخدام وسائل الاثبات، وقوة القضايا المقضية التي لا تقبل المراجعة.

وفي المقابل، لا يمكن الاعتقاد على الوجه الصحيح، بأن هذا التنكر للمفاهيم الشرعية، ينبع من «قانون الطوارىء» من حيث صلته الحميمة بالوضع الناشىء عن الاحتلال العسكري لبعض الأقاليم. ذلك أن خطط اسرائيل التي تستهدف ضم المناطق معروفة جيداً، ومعلنة صراحة، وذات طبيعة دائمة. أضف إلى ذلك انه أصبح من المفهوم بجلاء على الصعيد العالمي أن اتفاقيات كامب ديفيد ليست سوى أداة .. وليست بالضرورة الأداة الوحيدة الممكنة - لاجبار الشعب الفلسطيني على دفع الثمن وتحمل الأعباء الباهظة المترتبة على مثل هذا الاغتصاب الفظ لحقوقه، وبكل المخاطر التي ينطوي عليها.

ولهذا لم يكن صدفة أبداً أن جميع المنظمات الرئيسية غير الحكومية، المعنية بالحفاظ على القانون الدولي وحقوق الانسان، لم تدخر جهداً، خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، في استكشاف الوضع في اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة، وان القلق العالمي مما يجري في هذا البلد حيث السلام غريب ومفقود، عبر عن نفسه في التحقيقات الميدانية، وكذلك في بيانات الاحتجاج القوية التي قدمت إلى الحكومة الاسرائيلية، من جانب العصبة السويسرية لحقوق الانسان، ونقابة المحامين في الولايات المتحدة (١٩٧٧)، والجمعية الدولية للحقوقيين الكاثوليك (السلام الروماني - باكس رومانا)، والجامعة الدولية لحقوق الانسان (١٩٧٨)، ومنظمة العفو الدولية (١٩٧٩)، واللجنة الدولية للحقوقيين (١٩٨٠).

هذه الاستجابة التي لم يسبق لها مثيل هي بالتأكيد محصلة للمطالب العامة الداعية لاستيضاح الدوافع، والظروف، والنتائج النهائية المحتملة لسلوك غير مألوف بتاتاً من جانب دولة تتخذ لا شرعيتها أبعاداً تاريخية. جميع هذه التحقيقات والاستقصاءات توصلت إلى نتائج بليغة ومتطابقة، وسلطت الضوء على حالة تتميز بالانتهاك الخطير والفاضح للمبادىء العالمية للقانون والأعراف والمفاهيم الأخلاقية التي هي محل اتفاق عام بين المجتمعات البشرية. وتمثل إسرائيل في هذا المنظار حالة فريدة ومتناقضة، حيث انها لا تحترم من الروابط، ولا تتقيد بأي من الضوابط، إلا ما تملي منها تبريرات السلطة بحجة المصلحة العليا، بطريقة استثنائية في فظاظتها. وان ما يرتبه هذا الوضع من آثار ونتائج على حياة الشعب الفلسطيني، فوق، وبالاضافة إلى التعذيب والممارسات اللاإنسانية الأخرى التي هي في ذاتها كريهة وبغيضة ولا يمكن تحملها، هي لسوء الحظ قائمة فعلاً ومعروفة جيداً، وتشتمل على آثار ونتائج لم يسبق لها مثيل من ناحية، ولا يمكن التنبؤ بها من ناحية ثانية. وعلى سبيل المثال، تلك القواعد التي تتبناها إدارة المناطق المحتلة، والتي أعطيت وزناً تشريعياً (مثلاً القرارات التي تصدرها السلطات العسكرية)، فهي عامة لا تُنشر بل تبقى مكتومة حتى عند الناس الذين يعنيهم تطبيقها بصورة مباشرة.

وبالاضافة إلى أن طبيعة هذا الوضع لا يمكن

احتمالها أو التسامح معها – وهو الأمر الذي كشفته وأكدت عليه جمعيتنا من زاوية مختلفة أثناء اجتماعات كامب ديفيد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ فان هذا الوضع يتفاقم لتغدو معالجته بطريقة واقعية وبناءة، أمراً أشد عسراً. ولعل موضوع فلسطين يجسد على وجه الدقة السياق الذي يتيح لنا أفضل تقويم ممكن لمدى نقض القواعد الدولية التي تحكم حقوق الانسان وعجزها، على ضوء كل الاحتمالات الواردة من أوجه الاعتداء على المفاهيم الديموقراطية، هذا من جهة، وتقويم مدى شدة الحاجة الحيوية لمعالجة هذا الوضع سريعاً، من الجهة الأخرى.

ولهذه الغاية بالذات، باعتبارها تمثل حصيلة مهمتنا الاستقصائية الميدانية، نسارع إلى القول على الفور، وإلى التأكيد بقوة، على مدى شدة هذه الحاجة للمعالجة، وإعلان عزمنا على أن نساهم في تنظيم عمل مشترك فعال ومنسق، يكون في مستوى المشكلة المطروحة.

تقرير تمهيدي

وصل وفد الاتحاد الدولي للحقوقيين الديموقراطيين إلى اسرائيل في الثالث عشر من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠. وتألف من مونيك شيميليه – جندرو استاذ القانون الدولي في جامعة ريمس (فرنسا)، ورميو فروتشي القاضي المتقاعد (ايطاليا)، وباتريك ماك كارتان محام من دبلن (ايرلندا). وقضى الوفد الفترة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٠ في جولة شملت زيارات لعدة أنحاء ومنازل ومكاتب للالتقاء بالناس في الضفة الغربية المحتلة. وكانت بين المدن والبلدات التي زارها أعضاء الوفد: القدس، والخليل، ونابلس، ورام الله، والبيرة، وبيت لحم وسواها، وهي تمثل معظم الكثافة السكانية في الضفة الغربية. وعقد أعضاء الوفد خلال هذه الجولات زهاء أربعين مقابلة مطولة، مع أشخاص واسعي الاطلاع وذوي صفة تمثيلية للرأي العام، وينتمون إلى مهن ومشارب وقطاعات مختلفة. ونقدم فيما يلي خلاصة إجمالية للحقائق والوقائع التي تراكمت لدى اللجنة في أثناء ممارسة مهامها.

إحتلال عسكري أم إدارة مدنية؟

الذي يتجول في المناطق المحتلة، يستحيل ألا يلفت نظره الوجود العسكري الاسرائيلي الكثيف والطاغي:

نقاط تفتيش عسكرية على الطرق، دوريات في المدن، تحصينات وإجراءات خاصة لحماية المكاتب الحكومية والبنايات والمستوطنات، بالاضافة إلى الحركة المستمرة للآليات التي تحمل العسكريين. على أن هذا الوجود المادي الملموس للقوة العسكرية الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة لا يمكن تقديره حق قدره إلا بفهم دوره الحقيقي والأساليب التي يستخدمها، لكي يحقق بأقصى درجة من الفعالية، الغايات التي تستهدفها الادارة الاسرائيلية والمخططات التي ترسمها.

فالحياة في المناطق المحتلة، بشموليتها وبتعدد أوجهها ونواحيها، تخضع حالياً لحكم الآلة العسكرية الاسرائيلية، وجميع السلطات المدنية مناطة كلياً بالحكام العسكريين الذين يعينهم النظام تحت إشراف وزير الدفاع، بغية إدارة الأمور وترتيبها في المناطق المحتلة بما يخدم المصالح والمخططات الاسرائيلية. وحتى الخدمات القضائية يتولاها العسكريون. وتيسيراً لمهمة الاغتصاب الكامل للخدمات المدنية والقضائية في المناطق المحتلة، عمد الاسرائيليون في أثناء فترة احتلالهم منذ ١٩٦٧، إلى إصدار أكثر من ٩٥٠ أمراً عسكرياً تقضي بإحالة الادارة الفعلية للحياة اليومية في المناطق المحتلة، إلى عهدة السلطات العسكرية. وتحدث هذه العملية تدريجاً، ودون التزام بنشر القرارات العسكرية. ولقد استخدمنا تعبير «الادارة الفعلية» قصداً لأن السلطات الاسرائيلية تسمح بوجود مجالس بلدية منتخبة، كمجرد واجهات شكلية. وسوف نرى في سياق التقرير كيف أن السلطات الاسرائيلية شنت منذ ١٩٧٦ على الخصوص، وهو تاريخ آخر انتخابات بلدية جرت في المناطق المحتلة، حملة مدروسة ومنهجية لمضايقة الهيئات البلدية المنتخبة وإزعاجها بصورة دائمة، وإعاقتها عن أداء وظائفها على نحو سليم.

مجموعة القوانين العسكرية الاسرائيلية هذه

تسهل عمل الجيش الاسرائيلي الذي يعتبر أن واجبه الصريح الآن هو ضم كل المناطق المحتلة فعلياً. فجميع الأعمال العدوانية التي يرتكبها الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة، تجد تبريرها الفوري في «القانون» باعتبارها ضرورية للغايات الأمنية والحفاظ على أمان المكاسب الاسرائيلية. وان استخدام حجة «الأسباب الأمنية» يحرم السكان فعلياً من الالتجاء إلى المحاكم المدنية أو العادية لاحقاق الحقوق. وثبتت هذه المحاكم على الدوام مجموعة من المبادىء القانونية والاجراءات القضائية تنكر على أي فرد أي حق في دعوة المحاكم المدنية للتدخل في إملاءات السلطات العسكرية، في شأن أية قضية كمصادرة الأراضي، والتوقيف القضائي أو الاداري، وتقييد حرية التنقل، وادارة الشؤون المدنية العامة.

ولقد توصل وفدنا، في ضوء جميع الاثباتات والأدلة التي توفرت لديه، إلى أن الادعاء بأن اسرائيل «تدير» المناطق المحتلة، هو ادعاء باطل ومقطوع الصلة بحقائق الواقع الملموس. فوجود الآلة العسكرية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، هو في سياق تنفيذ السياسات التوسعية للحركة الصهيونية؛ وهي سياسات لا تأخذ في الاعتبار أبداً الحقوق الأساسية للفلسطينيين الذين يبدي الاسرائيليون عزماً أكيداً على تشريدهم من وطنهم إلى الأبد. فليس الأمن هو المهمة الحقيقية للقوات المسلحة الاسرائيلية، بل التنفيذ المنظم والمبرمج لخطة قمع وتمزيق الحياة الفلسطينية، بهدف إجبار جماهير السكان الأصليين على الهجرة الجماعية من الوطن.

الحياة المدنية والديمقراطية

في ظل غياب أي مجلس مستقل لممثلين منتخبين في المناطق المحتلة، وفي ظل فقدان جميع المؤسسات والمنظمات الوطنية، برزت المجالس البلدية لتحتل الواجهة، باعتبارها الهيئات الوحيدة المتبقية التي توفر للفلسطينيين مباشرة: الانتخابات والخدمات على السواء. وفي العادة تجري الانتخابات لهذه المجالس البلدية كل أربع سنوات. وجرت آخر انتخابات في ١٩٧٦، عندما تمكن مرشحو الجبهة الوطنية الديموقراطية من كسب أكثر من ثمانين بالمئة من معدل أصوات المقترعين، وفازت بجميع مقاعد رؤساء البلديات الاثنين والعشرين، وحققت في بعض الحالات فوزاً يمثل ١٠٠٪ من مقاعد المجالس كما حدث في الخليل. ومثل انتصار المرشحين العرب نكسة قاسية للمخططات الاسرائيلية، بل وكان دلالة ساطعة على انهيار شامل للمحاولات الاسرائيلية التي تستهدف التسلل إلى الحياة المدنية للأهالي بغية تصديع الكتلة المتماسكة للمقاومة الفلسطينية. أما انتخابات ١٩٨٠ فلقد فات موعدها، ومن المشكوك فيه أن يسمح الاسرائيليون باجراء انتخابات جديدة. وفي هذه الاثناء، يبدو أن الادارة الاسرائيلية تبنت بعض التكتيكات البارعة، انما غير الجديدة. ومنها إعاقة رؤساء البلديات أنفسهم وفق خطة إزعاج منظمة، والتدخل السافر في كل وسيلة متاحة، في أعمال المجالس البلدية، والتحكم في الشؤون المعيشية المدنية للشعب الفلسطيني.

الازعاج المنهجي لرؤساء البلديات

في صبيحة الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٨٠ كان هناك نشاط غير اعتيادي للجيش الاسرائيلي في البلدتين التوأمين رام الله والبيرة. لقد كانوا يتوقعون أمراً ما. تظاهرة؟ لكن السكان لم تكن لديهم أية خطط للتظاهر، وعلى الأقل ليس قبل السابعة والنصف صباحاً عندما تقدم الجنود إلى مراكزهم. في تلك اللحظة توقف التيار عن خطي الهاتف لمنزلي رئيسي البلدتين المذكورتين، كما انقطع الهاتف عن مستشفى «القضاء» الساعة الثامنة من ذلك الصباح، جلس رئيس البلدية «خلف» وراء مقود سيارته وأدار المفتاح، وكان انفجار، وأصيب رئيس البلدية بجروح بليغة، وفقد قدمه اليسرى، كما أصيب بحروق في كل أنحاء جسمه. وفور حمله إلى المستشفى، نقل الخبر إلى رئيس البلدية «طويل»، جاره في البيرة، مع دعوته إلى المستشفى وتنبيهه إلى وجوب الحيطة والحذر. وذهب طويل إلى المستشفى في سيارة أخرى، ولدى عودته من المستشفى إلى المنزل وجد جندياً لا يحمل معه أية معدات على الاطلاق، يريد إجراء فحص للسيارة والكاراج بحثاً عن أية مواد متفجرة، شريطة أن يرافقه رئيس البلدية «طويل» افتح الباب، فرفض «طويل» وحالما توجه

الجندي - وتكرر أنه لم يكن يحمل أية معدات - لمعالجة الباب، حدث انفجار رهيب أودى بحياته على الفور. وبعد دقائق معدودة وصلت إلى المكان فرقة نظامية مجهزة مختصة بتفكيك العبوات، جاءت من المعسكر الاسرائيلي المحلي، لتعالج المشكلة التي كانت قد حسمت. وفي ذلك الصباح نفسه فقد الشكمة رئيس بلدية نابلس وجليه كلتيهما في انفجار مماثل، وهو يتلقى العلاج الآن في احدى مستشفيات لندن.

في اليوم السابق، كانت الصحيفتان اليوميتان في القدس والضفة الغربية قد تسلمتا أوامر غير معللة، تحظر عليهما التوزيع في الضفة الغربية خلال الأسبوعين التاليين. وفي ذلك اليوم نفسه كان بيغن يتسلم مقاليد وزارة الدفاع. والرأي الذي يتفق عليه الفلسطينيون أنه لا مجال للشك في هوية الجهة التي أصدرت أوامرها للجنود الاسرائيليين للتوجه صبيحة ذلك اليوم، الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٨٠ إلى رام الله والبيرة. وبالمثل لا يوجد أدنى شك في المهمة التي كانوا سيضطلعون بها: معالجة وقمع أية ردة فعل يشعلها السكان المحليون استنكاراً لمحاولتي الاغتيال، اللتين كان قادة أولئك الجنود، على الأقل، على علم بهما.

وان رؤساء البلديات ونوابهم الخمسة الذين قابلهم وفدنا، كانوا جميعاً خاضعين لأوامر التحفظ وتقييد حرية التنقل والتضييق على نشاطهم. ويتعرضوا جميعاً لأوامر الحجز في البلدة، أي منعهم من الانتقال خارج حدود المدينة التي يعيشون فيها بدون ترخيص. كما رفضت السلطات الاذن لرئيس بلدية البيرة «الطويل» للسفر إلى انكلترا تلبية لدعوة تلقاها من الهيئات البلدية هناك. وفرض عليه أمر الحجز في البلدة، يوم السابع من آب (اغسطس) ١٩٨٠، بعدما كانت محاولة قتله قد أخفقت. ونرفق مع هذا التقرير صورة للقرار العسكري الخاص باحتجازه في بلدته، كما نرفق صورة أخرى لترخيص يسمح له بالسفر ليوم واحد خارج حدود بلدته (الملحق الرقم١، والملحق الرقم٢).

وجاء الابعاد العاجل للتوأمة رئيس بلدية الخليل وملحم رئيس بلدية حلحول، في الرابع من أيار (مايو) ١٩٨٠ مع حرمانهما من أي حق في الدفاع، مؤشراً صريحاً على الاستهانة الكاملة بالممثلين المنتخبين للشعب الفلسطيني. وهذا الابعاد يتناقض تماماً مع القانون الاسرائيلي، وتعرض للنقد من جانب المحكمة العليا في القدس، كما يمثل انتهاكاً فظيعاً للحقوق المسلم بها عالمياً في العدالة الطبيعية والانسانية.

التدخل في الشؤون الداخلية

كل إجراء تتخذه المجالس البلدية، أو عمل تقدم عليه، أو مشروع، أو قرار، يخضع لرأي السلطات العسكرية. وان موافقة هذه السلطات العسكرية لازمة لفعل أي شيء، وهي موافقة نادراً ما تأتي. وتبقى المشاريع الحيوية المتعلقة بالاسكان، والطرق، وحفر آبار المياه، والتدابير الصحية الخ... موقوفة أو معلقة عدة أشهر، أو تتعرض في النهاية لرفض السلطات العسكرية. كل ذلك بذريعة الأمن. فالخليل ظلت تنتظر ترخيص السلطات العسكرية منذ ١٩٧٨ لكي يسمح لها بحفر بئر ثان لتلبية احتياجات المدينة من الماء. ولقد تم تحديد موقع الحفر من قبل مساحين مختصين، فهذا شرط مسبق يفرضه الحاكم العسكري قبل أن يعطي الترخيص. أما رام الله فسعت كثيراً - وعبثاً - للحصول على موافقة الحاكم العسكري لاستخدام بناية قائمة تتألف من أربعة طوابق كمدرسة، مع أنها شُيدت أصلاً لهذا الغرض. وتضطر المدن لاقامة الأبنية دون الحصول على تراخيص الحكم العسكري بالشكليات المطلوبة، وذلك لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للنمو السكاني. وان العديد من هذه العمارات يهدم كلياً من قبل الاسرائيليين، ويزال من الوجود بطريقة منظمة. وتصبح المصيبة أفظع حين نعلم أن اسرائيل لا تقدم شيئاً لميزانيات البلديات. فهذه البلديات مضطرة للاعتماد كلياً على التبرعات التي تأتيها من الخارج عن طريق عمان. وتبذل السلطات العسكرية جهدها حتى لاغلاق باب التبرعات من الخارج، فتخضع رؤساء البلديات للاقامة الجبرية والحجز في المدينة وترفض إعطاءهم التراخيص للسفر إلى عمان لتقديم طلبات بلدياتهم وعرض احتياجاتها من الدعم المالي بغية تمويل المشاريع المختلفة في المدن.

وهناك تقارير واسعة الانتشار عن تدهور الخدمات الاساسية في المدن. كالعيادات والمستشفيات والخدمات القضائية والمدارس. وهذا كله ترافقه حملة ثابتة تستهدف إثارة موجة من اللوم للسلطات البلدية، كسياسة محسوبة بغاية غرضها التشكيك في البقية الباقية من الثقة بالشرعية التمثيلية لهذه البلديات في خواطر الفلسطينيين. أضف إلى ذلك التعطيل الفعال للحياة العادية للفلسطينيين، والنتيجة لمجمل هذه السياسات والمخططات، جعل الحياة في المناطق المحتلة لا تطاق، مع ترك الخيار الوحيد المتبقي: الهجرة، وهو خيار يصبح في كثير من الحالات محتماً.

الاستيلاء على الاراضي

السياسة الراهنة للاستيلاء على الأراضي ليست «موجهة باعتبارات أمنية»، بل محكومة بالهدف الصهيوني النهائي: «الارض بدون الشعب العربي». وهذه السياسة تطبق في الاراضي المحتلة، مثلما تطبق في داخل اسرائيل نفسها سواء بسواء. وان برنامج بيغن والليكود يتضمن خطة ثابتة لاقامة المستوطنات على الرغم من أحكام وشروط اتفاقيتي كامب ديفيد. هذا البرنامج لمصادرة أراضي الفلسطينيين الذي يجري تطبيقه بوتيرة هائلة يومياً، لا يقوم على أية اعتبارات أمنية، بل على تأمين الضم الكامل للضفة الغربية والمناطق المحتلة الاخرى في نطاق «اسرائيل الكبرى». وان نطاق الرقعة التي جرى ويجري فيها النشاط الاستيطاني، جرى ويسمه بدقة بحيث يقوم بتطويق جميع المراكز السكانية العربية. والهدف واضح، وهو عزل التجمعات السكانية العربية بعضها عن البعض الآخر، مع المضي في تركيز كل الخدمات الاساسية في أيدي المستوطنات الاسرائيلية، بحيث تتحول التجمعات العربية في النهاية إلى مجموعة «غيتوات» معزولة. ونقدم في الملحق الرقم (٣) خريطة تبين الطوق الاستيطاني المرسوم ومواقع المستوطنات في هذا الطوق.

سياسة اغتصاب الأراضي هذه التي تطبق بلا هوادة ولا تمييز، ربما تصبح أشد فظاعة حين يتعلق الامر بأكثر القطاعات البشرية العربية هشاشة: البدو. فالقرارات العسكرية التي صدرت مؤخراً بغية تسهيل مصادرة مساحات واسعة من مضارب البدو في النقب، كانت تحت عنوان «سلام كامب ديفيد». وفي هذه البرهة بالذات تقوم الحكومة الاسرائيلية بتنظيم عملية للاستيلاء على ثلث مساحة الأراضي المأهولة من جانب البدو العرب في النقب، وبدون تعويض ملائم. فهناك زهاء ١١ مليون دونم تشكل المساحة الاجمالية لمنطقة النقب، لم يكن البدو يشغلون منها – حتى وقت قريب – سوى ربع مليون دونم. وعلى الرغم من المساحات الشاسعة من الاراضي المتاحة للحكومة الاسرائيلية لكي تنشىء فيها القواعد العسكرية والجوية نتيجة لانسحابها من سيناء، فانها لم تجد أمامها سوى الاستيلاء على زهاء ٨٠ ألف دونم من الاراضي التي يعيش فيها البدو.

العمل واتحادات العمال

كان من نتائج تعطيل الحياة الفلسطينية منذ الاحتلال الاسرائيلي، تدفق حركة سكانية - كثيفة من الأرض والزراعة إلى المخيمات والمدن في الضفة الغربية والمناطق المحتلة الاخرى. ولعل هذه الهجرة من الريف أقوى وأشد في قطاع غزة الذي هو أكثر المناطق الريفية كثافة سكانية في العالم. هذه الحركة السكانية نتج عنها نقص كبير في الاعمال في ناحية، ونقص موازٍ في القطاعات الانتاجية في الاقتصاد المحلي في ناحية أخرى. ويتزايد باضطراد اعتماد الضفة الغربية والمناطق المحتلة الاخرى على اسرائيل لتوفير العديد من الأمور الضرورية. واسرائيل في المقابل «تتمتع» بواحد من أعلى معدلات التضخم في اقتصاديات العالم المعاصر، والمحصلة هبوط دراماتيكي في المداخيل الحقيقية للعرب. وعلى سبيل المثال فان أحد مسؤولي البلديات ذكر أن السعر الحالي للسكر الذي يشترونه لدار الايتام المحلية هو ٤٩٠٠ ليرة اسرائيلية للكيس الواحد، في حين لم يتجاوز ثمنه ٣٥ ليرة اسرائيلية فقط قبل ست سنوات.

هذا الوضع يستغله المحتلون الاسرائيليون أبشع استغلال، فيفيدون من هذا الخزان الجاهز للايدي العاملة الرخيصة، التي تفيض بها المدن والبلدات المختلفة في الأراضي المحتلة. وفي كل

صباح يتوجه خمسة وسبعون ألفاً من العمال العرب، وهم يحملون بطاقات الهوية/الترخيص، للعمل في داخل اسرائيل. ويشكل هؤلاء زهاء ١٥ بالمئة من الطاقة العاملة في اسرائيل، التي تحتوي هي ذاتها على قوة عاملة من العرب الاسرائيليين. وكما هو الحال في جنوب أفريقيا، فالعمال لا يسمح لهم بقضاء الليل في اسرائيل، بل يُجبرون على القيام برحلات طويلة يومياً من وإلى مكان العمل. وهناك تقدير أن فترة العمل زائد الوقت اللازم للذهاب والاياب تساوي ١٤ ساعة يومياً. ولا يقبض العمال بدل انتقال. ثم انهم محرومون من أية حقوق في اسرائيل، فهم – باعتبارهم عرباً – يخضعون للقانون الأردني (المحلي)، الذي لا يسري طبعاً في اسرائيل. ولا يوجد قانون يتيح إنصاف العامل من رب العمل. والطريقة الوحيدة أمام العامل لرفع أي إجحاف هي رفع القضية إلى المحكمة. والواقع الفعلي يشهد بأن جميع قضايا التعويضات، والفصل التعسفي من العمل، والضمان الاجتماعي، هي من الابواب الموصدة في وجه العمال. وأي تهديد بالاضراب يؤدي إلى الطرد الفوري من العمل. أما الأعمال التي يتولاها عمال المناطق المحتلة فهي إجمالاً الاعمال الشاقة ومتدنية الاجر. وان العمال الفلسطينيين كافة غير مؤهلين للاستفادة من أية منافع اجتماعية تنشأ تراكمياً نتيجة لجباية الضرائب الاعتيادية. وبناء عليه ليست من حقهم معاشات التقاعد، والتعويضات المرضية، الخ... ويعني هذا عملياً وجود تمييز في الأجور يعادل ٢٠٪ تقريباً، بينهم وبين زملائهم من العمال العرب الاسرائيليين. ومن الناحية الاخرى هناك العمال الذين يعملون في الضفة الغربية وليس أمامهم سوى العمل في ورش صغيرة وسيئة التجهيز. ويوجد تقدير أن الضفة الغربية بأسرها لا تضم سوى ثمانية معامل يضم الواحد منها أكثر من خمسين عاملاً. ومما يزيد الوضع تفاقماً في الضفة الغربية، جزئياً، السياسة الثابتة التي ينتهجها الاسرائيليون بعدم الاستثمار بتاتاً في أي مشروع عربي. ان الحاجة إلى العمل هي في رأس الأسباب المهمة للهجرة خارج المناطق المحتلة، مع خسارة حق العودة، وخصوصاً في اوساط شريحة الشباب المؤهل علمياً. وهكذا فان البطالة، وسوء أحوال العمل، والأجور المتدنية، كلها ظروف تخدم مصالح الاسرائيليين ومخططاتهم لإكراه الاهالي على الهجرة من الوطن.

الأمر العسكري الرقم ٨٢٥ (٢٠ آذار – مارس ١٩٨٠)

قد يتوقع المرء، على ضوء ما سبق ذكره، حركة نقابية نشيطة واضطرابات عمالية. لكن فرص العمل، أو بالاحرى نقص فرص العمل، تحمل تأثيراً عكسياً. على ان الحكومة الاسرائيلية مضت أبعد من ذلك باصدارها القرار الرقم ٨٢٥ في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٨٠ الذي يتيح لها السيطرة الكاملة على الشؤون النقابية. وهناك رجعة إلى نص القرار أو الأمر العسكري هذا، في الملحق. هذا الأمر العسكري يسمح للسلطات العسكرية بما يلي:

١ – طرد أي عضو من أية نقابة.

٢ – منع أي شخص قضى عقوبة سجن لخمس سنوات أو أكثر من ترشيح نفسه للانتخابات النقابية.

٣ – ينبغي إبلاغ السلطات العسكرية مقدماً – وقبل ٣٠ يوماً من إجراء الانتخابات على الأقل – باسماء جميع المرشحين.

٤ – من حق السلطات العسكرية إبطال عضوية أي شخص منتخب (بفتح الخاء)، وأكثر من ذلك، من حقها إلغاء أية قرارات اتخذتها النقابة خلال الفترة التي كان فيها ذلك الشخص المجرد من العضوية، عضواً في النقابة باعتباره، شخصاً منتخباً!!

وفي هذا المجال تلجأ السلطات العسكرية إلى إجراءاتها الثابتة: الاعتقال وتقييد حرية التنقل. جورج حزبون نائب رئيس الاتحاد العمالي في الضفة الغربية، يخضع للحجز في بلدته بيت لحم. حسن برغوثي الأمين العام لنقابة عمال الفنادق والمطاعم (وهو جانب مهم في القطاع التجاري في الأراضي المقدسة) ومحمود زيادة نائب الأمين العام، كلاهما محظور عليهما دخول القدس مع أنها مقر نقابتهما، وكلاهما يخضعان للحجز في بلده: الأول في قرية كوبر والثاني في الخليل.

زكريا حمدان من نابلس، و (*Khalis Zefazi*) من نابلس، وظمين حسين من رام الله وحسام حداد من بيت لحم، جميعهم قادة نقابيون في مناطقهم، طردوا جميعاً من فلسطين، وغيرهم كثير، اقتصاصاً من نشاطهم النقابي. وهناك حظر على احتفالات الأول من أيار (مايو) عيد العمال العالمي، ولم يسمح باقامتها خلال السنوات الثلاث الاخيرة في الضفة الغربية. أما في القدس (التي لا يعتبرها الاسرائيليون جزءاً من الضفة الغربية)، فلقد هاجم رجال الشرطة مكان الاحتفالات بأول أيار (مايو) واعتقلوا ٢٢ شخصاً من منظميها خلال هذا العام. وبينما تعرض سبعة من هؤلاء للتوقيف لمدة أسبوع، أفرج عن الباقين دون توجيه أية تهمة.

إن جميع الاجتماعات النقابية ودروس الثقافة العمالية ينبغي إبلاغ السلطات العسكرية عنها مسبقاً، قبل شهر واحد من عقدها على الاقل، على أن يتضمن الابلاغ معلومات كاملة عن الموضوع، ومحتوى الكلمات أو الخطب، والخطباء أو المحاضرين. وهذا كله تنفيذاً لامر عسكري صدر في ١٩٧٦. وان جميع وفود منظمة العمل الدولية تفيد تحركاتها ضمن الاقنية الحكومية، الامر الذي تنشأ عنه أحياناً حوادث طريفة، من ذلك مثلاً عندما توجه السيد عادل غانم، (*Adel Ghanim*) الامين العام للنقابات في الضفة الغربية لمقابلة وفد المنظمة المشار إليها خلال زيارته في العام ١٩٧٦، انعقد اللقاء في مكتب الحاكم العسكري للقضاء، حيث وجد أن الشخص المكلف بالترجمة له هو عضو في الشين بيت (المباحث الاسرائيلية) بل وكان الشخص ذاته الذي تولى التحقيق معه آخر مرة! وفي الزيارات اللاحقة التي قامت بها وفود تلك المنظمة، لم يُسمح أبداً للسيد غانم بمقابلتها. ذلك أنه خضع لاستجواب دقيق في الفترة عينها حين كان ينبغي له الاجتماع بالوفود الزائرة. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ التقى السيد غانم بوفد الاتحاد العام لعمال فرنسا، في نابلس، وبعد ذلك استدعي إلى مكتب الحاكم العسكري للقضاء، وجرى استجوابه من قبل المستشار السياسي للحاكم العسكري العام لكل منطقة الضفة الغربية. ودار الاستجواب حول كيف جرى ترتيب ذلك اللقاء وما الذي بحث فيه الخ... وامتدت جلسة الاستجواب هذه ست ساعات كاملة. ومن المدهش أن نذكر في هذا المقام أن السيد غانم وهو الامين العام للنقابات في الضفة الغربية حظر عليه الاشتراك في يوم ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ حيث ان الحاكم العسكري للقضاء اعتبر الاجتماع ذا أغراض سياسية، في حين كان الموضوع عزم السلطات الاسرائيلية على الاستيلاء على شركة الكهرباء في القدس الشرقية. وكان الاجتماع لفئة تضامنية مع عمال تلك الشركة الذين أعلنوا معارضة إلحاقها بالشبكة القطرية الاسرائيلية الخاصة؛ الامر الذي من شأنه اخضاع السكان المحليين أكثر فأكثر للمصالح الاسرائيلية.

التعليم والحرية الاكاديمية
الامر العسكري الرقم ٨٥٤
(٨ تموز - يوليو ١٩٨٠)

وكما هو الحال في القطاعات الاخرى للحياة الفلسطينية، فان المحتلين الاسرائيليين فرضوا سيطرتهم المطلقة على شؤون التعليم والحرية الجامعية في المناطق المحتلة. ووفقاً للامر العسكري الرقم ٨٥٤ الصادر في ٨ تموز (يوليو) ١٩٨٠، فان قبول الطلبة في الجامعات ومعاهد التعليم كافة، يخضع كلياً لسلطة الحاكم العسكري للمنطقة التي يوجد فيها ذلك المعهد. بل وأكثر من ذلك، على جميع معاهد التعليم، سواء القائمة في زمن الامر العسكري المذكور أو التي لم تكن قائمة، ان تحصل على ترخيص من الحاكم العسكري يسمح لها بالوجود، وعلى المدرسين كافة الحصول مسبقاً على ترخيص منه قبل أن يتولوا وظائفهم. ويستطيع الحاكم العسكري بالطبع أن يرفض الترخيص لاي معلم كان قد أوقف للتحقيق من جانب السلطات الحاكمة. والحقيقة أنه يصعب العثور على معلم لم يخضع لمثل هذا التحقيق. وتجد نص هذا الامر العسكري في الملحق الرقم (٥). ولقد أخضعت الجامعات الثلاث الموجودة في الضفة الغربية، لسلطة الحاكمية العسكرية مباشرة، وذلك وفقاً للتعديل على القرار ٨٥٤. وجوبه هذا الامر العسكري بالسخط والاستنكار من جانب جميع الجامعيين في المناطق المحتلة. وهنا كما هناك، وكما مر معنا بالنسبة لجميع نواحي وقطاعات الادارة

الاجتماعية، فان جميع الجامعات والمعاهد تتلقى تمويلها من الخارج، ولم ينفق الاسرائيليون ليرة واحدة عليها، بل صبوا عليها نقمتهم وخططهم القمعية لكبتها والتحكم فيها.

هذا الأمر العسكري صدر في تموز (يوليو) ١٩٨٠، بالضبط قبل ذهاب الكنيست إلى العطلة الصيفية، وبالضبط قبل أن تغلق الجامعات أبوابها لعطلة الصيف كذلك. وكانت هناك رسالة مؤرخة في ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٨٠، تلقاها السيد غابي برامكي نائب رئيس جامعة بيرزيت (فرئيس الجامعة ابن مؤسسها، الأستاذ حنا ناصر، جرى إبعاده منذ سنوات وهو مقيم في الأردن) أبلغته بأن عليه الحصول على ترخيص للعمل، والتقيد بأحكام القرار الجديد. وفي الثامن من تشرين الأول (اكتوبر) .. ولم يكن هناك أي رد من جانبه على الرسالة المشار اليها - تلقى السيد برامكي بياناً إضافياً يطالبه مباشرة بما يلي: ١ - طلب ترخيص للجامعة لكي تكتسب الحق في الوجود ٢ - على جميع الطلبة الاجانب تقديم طلبات لقبولهم في الجامعة ٣ - على الطلبة المحليين كافة تقديم طلبات مشابهة كذلك ٤ - تقديم تفاصيل كافية وافية عن جميع المعلمين والطلبة. واننا نقدم صورتين للرسالة والبيان الاضافي في الملحقين الرقم (٦) والرقم (٧).

ولقد فهمنا ان الجامعة تعتزم تجاهل هذه الطلبات، باعتبارها غير مبررة على الاطلاق وتمثل تدخلاً فاضحاً ولم يسبق له مثيل في الشؤون الدراسية والأكاديمية. لكن الواقع هو الواقع. وعلى أي حال، فقضية المعلمين تولى الأستاذ ناصر رفعها إلى اليونسكو بناء على طلبها.

التمويل

على الرغم من حقيقة أن الجامعات مسجلة في صورة قانونية كجمعيات خيرية، فانها تخضع لضرائب باهظة. وهذا أسلوب آخر يلجأ اليه الاسرائيليون للتدخل في مشروعية الحياة الفلسطينية. ولهذا، وعلى سبيل المثال، كان على جامعة بيرزيت حين رغبت في تجهيز مجمعها العلمي بكمبيوتر، أن تدفع خمسين ألف دولار كضريبة، بالاضافة إلى ثمن الكمبيوتر. وتزعم السلطات ان الجامعات الاسرائيلية، مثلها كمثل الجامعات العربية في الخضوع للضريبة، لكنها تتجاهل حقيقة ان كل الضرائب التي تدفعها الجامعات الاسرائيلية تستردها عن طريق الاعانات الحكومية والاستثمارات التي تقدم للجامعات الاسرائيلية وحدها. ونعود إلى القول ان الاسرائيليين لا ينفقون ليرة واحدة على التعليم في المناطق المحتلة. ولقد بلغت الضرائب التي دفعتها جامعة بيرزيت للاسرائيليين في العام ١٩٧٩، ٢٤٠ ألف دولار. واقتطع هذا المبلغ من ميزانية تبلغ ٥,٨ مليون دولار (أي ان نسبة الضريبة بلغت ٤٪ تقريباً). هذه المعدلات الضريبية العالية المفروضة من قبل المحتلين الاسرائيليين على المعاهد كما على المدارس العربية كافة، التي تعتمد في بقائها واستمرارها على الهبات، لا تعني سوى عزمهم الثابت على إرهاقها وتحطيمها لكي تتوقف عن خدمة مجتمعها.

السيطرة على المناهج الدراسية

صحيح أنه لا توجد للاسرائيليين سيطرة مباشرة على مضامين المقررات التعليمية، إلا أن السلطات ابتدعت وسائل خبيثة وفعالة وغير مباشرة في هذا المضمار، من ذلك مثلاً أنها حظرت كل الكتب المدرسية حول التاريخ العربي، الثقافة العامة، والسياسة، لاسباب أمنية، حيث أنها ستكون بالضرورة مؤيدة لخط منظمة التحرير الفلسطينية، ولهذا فانها - في نظر الاسرائيليين - لن ينتج عنها غير إلهاب حماسة قرائها واثارة أفئدة الطلبة. وتضم قائمة الممنوعات زهاء ستين دورية أكاديمية عربية يحظر دخولها إلى جامعة بيرزيت والمكتبات الاخرى، علماً بأن هذه الدوريات معروضة بحرية في الجامعات الاسرائيلية حيث يدرس بعض الطلبة العرب كذلك.

الادارة

بعد الغزو الاسرائيلي للمناطق المحتلة، أقدم المعلمون والأكاديميون الفلسطينيون على تأليف مجلس أعلى للتعليم، للتخطيط وإدارة جميع مستويات التعليم في المناطق المحتلة. ويباشر هذا المجلس عمله منذ ١٩٧٧، لكن سلطات الاحتلال تمنعه من عقد اجتماعاته بين فترة وأخرى. وكانت

حجتها لمنع الاجتماع الاخير، أنه ينعقد لاسباب سياسية، ذلك انه كان سيناقش مسألة الامر العسكري الرقم ٨٥٤ الذي أشرنا اليه آنفاً.

وتخضع جميع الابنية ومشروعات التطوير لاشراف السلطة العسكرية.

الحياة الاجتماعية والثقافية

في الحادي والثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦، سارت تظاهرة سلمية في منطقة الجليل، استنكاراً لمصادرة الاراضي، فهاجمها الجنود الاسرائيليون بمنتهى القسوة والعنف، وقتلوا ستة من العرب، ومنذ ذلك التاريخ أصبح ذلك اليوم يعرف باسم «يوم الأرض»، ويحيي العرب المناسبة بطرق شتى. وفي هذا العام قرر طلبة بيرزيت أن يقيموا «مخيم عمل» في قريتهم. وحال الاسرائيليون دون تنفيذ الفكرة، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء التوضيح أو التفسير.

وفي رام الله أغلق الحاكم العسكري للقضاء هذا العام معرضاً فنياً، كما أغلق نادياً اجتماعياً، والسبب في الحالتين أن الذي افتتحهما هو نائب رئيس البلدية المحلي *(N'Adih Ramles)* الذي هو قس انكليكاني.

وكما ذكرنا من قبل، فان سلطات الاحتلال حرمت الاحتفال بعيد أول أيار (مايو)، خلال السنوات الثلاث المنصرمة. وانها لجريمة نكراء أن يضبط معك عدد من «الطليعة» الصحيفة الاسبوعية للحزب الشيوعي في الضفة الغربية. فكلاهما، الحزب وصحيفته، محظوران في الضفة الغربية، بينما في اسرائيل شيوعيون أعضاء في الكنيست.

وان جميع الكتب العربية حول الشعر والفولكلور والتاريخ الخ... تحظر بأمر الحاكم العسكري، إذا كانت لها أية صلة بالقضايا العربية أو إذا اعتبرت معادية للصهيونية أو لليهود. مثلاً «تاجر البندقية» [لشكسبير] هي في عداد الكتب الموجودة على القائمة السوداء.

وتخضع جميع التظاهرات والاجتماعات السياسية لتحكم قاس. وكما سنرى لاحقاً، تصدر جميع الصحف والمجلات في ظل رقابة متشددة.

وهذه قائمة بأسماء الخطباء الذين منعهم الحاكم العسكري من إلقاء كلمات في جامعة بيرزيت في العام ١٩٧٩:

١ – دكتور سليمان بشير، المحاضر في جامعة النجاح.

٢ – بشير برغوثي، محرر «الطليعة».

٣ – توفيق طوبي، عضو الكنيست والشيوعي اسرائيلي.

٤ – دكتور حيدر عبدالشافي رئيس جمعية الهلال الاحمر في غزة.

٥ – ناصر ناجنسكي، عضو الحزب الشيوعي الاسرائيلي.

لجميع هؤلاء منعتهم سلطات الاحتلال من التحدث في الضفة الغربية «لاسباب أمنية»، مع أن كلاً منهم يعتبر شخصية عامة ذات وزن لدى الرأي العام في منطقتها.

الرقابة على الصحف

يتوجب على الصحف المعادية للاحتلال كافة، أن تسلّم ثلاث نسخ من العدد الذي سيصدر «غداً»، عند الساعة السابعة من مساء «اليوم»، وذلك لمكتب المراقب العسكري، وهو ضابط معين من قبل الحكومة ليتولى الاشراف على عملية الرقابة على النشر والمنشورات، ويكون في العادة في رتبة عميد مع عدد من المساعدين يعملون في أمرته. النسخ الثلاث، تذهب إحداها إلى إضبارات جهاز المخابرات، ويحتفظ بالثانية، في حين تعاد الثالثة إلى إدارة الصحيفة المعنية وهي تحمل تأشيرات الرقيب على كل المواد المطلوب حذفها. وعند منتصف الليل تجري الأمور بسلاسة، ويكون في وسع الصحيفة الذهاب إلى المطبعة. لكن التأخيرات كثيرة وكلفة الانتاج مرتفعة. وان طلب إعادة النظر في قرارات الرقيب متعذر في ظل ضغط العمل اليومي. كما ان اللجوء إلى المحكمة للاحتجاج على تصرفات الرقيب، مستحيل بسبب الاجراءات العسكرية التي تحظر استخدام النسخة التي مزّرتها الرقابة من الصحيفة، والتي تحمل خاتم الرقيب وتأشيراته الرسمية، كمستند قانوني في المحكمة. ثم انه لا يسمح للصحف أبداً بنشر أية مادة يمكن أن يفهم منها القارىء أن هناك رقابة. وفي ظل غياب

أي تحديد لدور الرقيب، وحيث انه يتولى مهمته بصورة تعسفية وتحكمية، فانه يستحيل على الصحف أن تعرف مقدماً وعملياً ما الذي يمكن أن يجيزه أو يمنعه من مواد النشر. ولهذا، وتوفيراً للوقت والكلفة والازعاج، نشأ نوع من الرقابة الذاتية لدى الصحف الفلسطينية الثلاث المعادية للاحتلال، وهي **الفجر والشعب**، **والطليعة** التي هي أسبوعية وناطقة بلسان شيوعيي الضفة الغربية ومحظورة كلياً في المناطق المحتلة، والتي يتعرض حاملها لعقوبة السجن أو غرامة باهظة.

وهناك عوامل أخرى تؤثر فعلياً على حرية النشر. فجميع الصحف ينبغي أن يحمل ناشروها ترخيصاً اسرائيلياً. ومنذ ١٩٦٧ لم يعط غير ترخيص واحد لشخص فلسطيني، ولهذا عليهم الاعتماد كلياً على الناشرين الاسرائيليين. ويتعرض الناشر على الدوام لكثير من المخاطر وللخوف من الانتقام. وعلى سبيل المثال فان الناشر السابق لصحيفة **الفجر** تعرض للاختطاف والقتل، وتلقت الصحيفة أربعة تهديدات من السلطات تنذرها بالاغلاق. ولقد انتظر ناشر **الطليعة** أكثر من عام ونصف العام قبل أن يؤذن له بالعمل، ولم يتوفر له الترخيص إلا بعد قرار من المحكمة العليا. وكان على إدارة الصحيفة أن تنتظر ثلاث سنوات أو أكثر، من أجل تركيب جهاز للهاتف.

وكثيراً ما تتلقى شركات التوزيع المستقلة، تهديدات بوقف توزيع صحيفة ما. وفي وسع السلطات العسكرية أن تصدر حظراً تاماً على التوزيع في المناطق المحتلة، مثلما مر معنا من قبل ونحن نروي ما حدث في اليوم السابق لمحاولة اغتيال رؤساء البلديات الثلاثة في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، عندما تلقت الصحف الثلاث المذكورة آنفاً أوامر عسكرية تحظر عليها التوزيع في الضفة الغربية لمدة أسبوعين كاملين. وغني عن القول أن الصحف ملزمة بأن ترسل موادها كافة بلا استثناء إلى الرقيب، بما فيها الاعلانات التجارية.

هذه المسلكية الاسرائيلية القائمة على التعصب والتمييز، لا تنطلق كلياً من الروح العنصرية وحدها، ذلك أن الصحف العربية التي تتسم بشيء من مواقف التعاون مع الاحتلال أو مع برامج صهيونية أخرى، تتلقى من السلطات معاملة مختلفة ومنافع وتسهيلات.

ولا بد من وقفة خاصة عند رؤساء تحرير الصحف الثلاث السالفة الذكر وما تخصهم به السلطات من «عناية». فثلاثتهم: مأمون السيد رئيس تحرير **الفجر** وبشير برغوثي رئيس تحرير **الطليعة** وأكرم هنية رئيس تحرير **الشعب** تعرضوا لقرارات الحجز في المدينة التي صدرت في حقهم في اليوم نفسه الذي صدر فيه قرار مماثل بطال رئيس البلدية «طويل»، وتفسيرهم لها أنها محاولة لاضعاف حملتهم على مخططات الحكم الذاتي. وهناك حقيقة أخرى كنا نعرفها من قبل، وهي أن الصحف العربية الصادرة في ظل الاحتلال لا يسمح لها البتة بتسلم أية صحيفة أو مجلة عربية من الخارج، مع العلم بأن الصحف والمجلات العربية الصادرة في شتى الدول العربية متاحة بحرية ويسر للتلفزيون الاسرائيلي والصحف الاسرائيلية.

ان الصحافة الحرة والنابضة بالحيوية والنشاط، والقادرة على أن تكون ناقدة ونزيهة، شرط أساسي لأي مجتمع ديموقراطي، وتبرز أهمية هذه الحقيقة في ضوء الحملة الضارية التي تشنها السلطات الاسرائيلية على الصحافة التقدمية في المناطق المحتلة. ومرة أخرى نخلص إلى أن السياسة المرسومة هي تحطيم المجتمع الفلسطيني وحرمانه من القيادة وتجريده من الهوية.

استنتاجات قانونية

لقد عاد وفدنا بحصيلة كبيرة نسبياً من المعلومات التي جمعناها ميدانياً عبر الاتصالات المباشرة بمختلف الهيئات التي تمثل رسمياً سكان المناطق المحتلة. ولقد وصفنا بشيء من الاسهاب خلاصة لقاءاتنا تلك، في القسم الاول من هذا التقرير. وكان وفدنا قد قام قبل سفره بدراسة العديد من المراجع والاستنتاجات حول الوضع في اسرائيل، سواء منها ما نشر أو ما لم ينشر (بما فيها خصوصاً نشرات الوحدة الخاصة للامم المتحدة بشأن الحقوق الفلسطينية والتقارير الاخرى للامم

المتحدة)، كما كان وفدنا قد اطلع على موقف الحكومة الاسرائيلية، سواء من خلال المذكرات الاسرائيلية إلى الامم المتحدة، أو كما ينعكس في الصحافة الاسرائيلية.

وان الاستنتاجات القانونية التي نقدمها فيما يلي، هي نتيجة تحليل شامل للوضع برمته، في ضوء القانون الدولي الراهن.

إن سياسة الحكومة الاسرائيلية تتناقض وعدد مهم من القواعد الاساسية للقانون الدولي، أو القواعد المتعلقة بحقوق الانسان، والتي أدارت إسرائيل ظهرها لها.

(أ) هناك أولاً اتفاقية جنيف (١٢ آب - أغسطس ١٩٤٩) الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب:

١ - انطباق الاتفاقية على الوضع في المناطق التي تحتلها اسرائيل

يجدر أن نلاحظ في هذا الخصوص:

(أ) أن الحكومة الاسرائيلية وقعت على الاتفاقية وصدقت عليها في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، مما يعني ان اسرائيل ملزمة كلياً بهذه الاتفاقية على الصعيد القانوني.

(ب) ان الوضع الذي يخلقه احتلال اسرائيل العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة يقع كلياً في نطاق الاتفاقية، أياً كانت الادعاءات الاسرائيلية المعاكسة. كما يتبين في هذه النقطة أن المادتين السادسة والسابعة من الاتفاقية جليتان تماماً في هذا الشأن. وبناء عليه:

المادة السادسة، الفقرة الثالثة: «في حالة الاقليم المحتل، لا يعود تطبيق الاتفاقية الحالية سارياً بعد انقضاء سنة واحدة على انتهاء العمليات العسكرية؛ على أن قوة الاحتلال سوف تكون ملزمة، طوال بقاء الاحتلال، بأن تمارس وظائف الحكومة في مثل هذا الاقليم، وفق أحكام المواد التالية في هذه الاتفاقية: ١ إلى ١٢، ٢٧، ٢٩ إلى ٣٤، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٦١ إلى ٧٧، ١٤٢».

المادة ٤٧: «ان الاشخاص المحميين الذين هم في الاقليم المحتل، لا ينبغي أن يحرموا في أي حال، ولا في أي أسلوب مهما كان، من المزايا التي توفرها هذه الاتفاقية، عن طريق أي تغيير يجري استحداثه كنتيجة لاحتلال الاقليم سواء على مؤسسات أو حكومة ذلك الاقليم، ولا عبر أية اتفاقية تبرم بين سلطات الاقليم المحتل وبين قوة الاحتلال، ولا عن طريق قيام قوة الاحتلال بضم ذلك الاقليم، كله أو بعضه».

فالانظمة التي ترسيمها الاتفاقية تستهدف بالضبط وعلى وجه الدقة تفادي نشوء الوضع الذي تسعى اسرائيل للوصول إليه في المناطق المحتلة.

(جـ) انه لمن رابع المستحيلات إلقاء أي ظل من الشك على حقيقة الوصف الذي ينطبق على الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهذه المناطق تشكل إقليماً يخضع للاحتلال العسكري.

هذه الحقيقة جرى التذكير بها مؤخراً من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في القرار ٤٦٥ الصادر بتاريخ الأول من آذار (مارس) ١٩٨٠، الذي أكد مرة أخرى «ان اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب تنطبق على المناطق العربية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس». ولم تستخدم أية واحدة من القوى الخمس الكبرى حق النقض ضد هذا القرار.

(د) ثم ان المسلك الاسرائيلي في هذا الشأن متناقض على الاطلاق. فالموقف الذي تتمسك اسرائيل به رسمياً في تعاملها مع الهيئات الدولية، يقوم على رفض استخدام تعبير «المناطق المحتلة» *.

---

* هذا هو الموقف الذي يتبناه البروفسور يهودا بلوم، من الجامعة العبرية في القدس، والذي هو الآن المندوب الاسرائيلي الدائم لدى الامم المتحدة. وقوام هذا الموقف التأكيد على أنه لم تكن هناك أبداً «سلطة شرعية تتمتع بالسيادة» في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل ١٩٦٧. وهناك وصف لهذا الموقف في كراس أصدرته الامم المتحدة في ١٩٨٠ تحت عنوان «مسألة انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على مناطق غزة والضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بما فيها القدس».

لكن المسلك التشريعي في داخل اسرائيل يأخذ منحى مختلفاً. ففي قضية بيت البكوات (Beth El Bekaath) أصدرت المحكمة العليا في اسرائيل حكماً في ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٩ قالت فيه: «استناداً إلى اتفاقية لاهاي للعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩، لا أحد ينكر أن واقعي الدعوى هم من أولئك الأشخاص المحميين، حسب المعنى المحدد في القانون الدولي». لكن المحكمة مضت بعد ذلك لتؤكد أن القانون الدولي لا ينطبق إلا على العلاقات بين الدول وانه ليست له أدنى علاقة بالاجراءات القضائية داخل دولة ما.

وفي وقت قريب جداً، في القضية المتعلقة بمستوطنة ايلون موريه (المحكمة العليا في اسرائيل، ٢٢ تشرين الأول - اكتوبر ١٩٧٩، الرقم ح س ع ٣٩٠ - ٧٩) قرر القاضي كيتكون: «انه لمن الخطأ الاعتقاد بان اتفاقية جنيف لا تنطبق على يهودا والسامرة».

وهكذا فالخط الذي تتبناه اسرائيل هو تأكيد أن الاتفاقية لا تنطبق قانوناً على الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تواصل الادعاء في الوقت نفسه بأن أحكام الاتفاقية يجري التقيد بها في الممارسة، من جانب الحكومة.

٢ - الادعاء الأخير هو مجرد ذريعة للانتهاك المتواصل والشامل لبنود اتفاقية جنيف

يبدو واضحاً من خلال القسم التمهيدي من هذا التقرير، والذي قدم الوقائع والحقائق التي أمكن رصدها على أرض الواقع، والشهادات الشخصية التي أمكن الحصول عليها، اننا نواجه ما يلي:

(أ) الانتهاك الصريح والفاضح للمادة ٤٩ التي تحظر ترحيل أو إبعاد سكان المناطق المحتلة أو إكراههم على الانتقال. كما تحظر قيام سلطة الاحتلال بنقل سكانها المدنيين لاسكانهم في المناطق المحتلة:

تواجه زائر المناطق المحتلة حقيقة مذهلة، هي: رؤية العديد من مخيمات اللاجئين، وفي الوقت نفسه رؤية عدد أكبر من المستوطنات الجديدة التي تقام حديثاً في رعاية وإشراف نامين من جانب لجنة وزارية رسمية خاصة بشؤون استيطان هذه المناطق. وتشكل هذه المستوطنات جزءاً من مخطط كبير (خطة دروبلس) يستهدف على المدى البعيد تطويق جميع المدن والقرى العربية بمستوطنات يهودية، بحيث تصبح هذه التجمعات السكانية العربية مجرد «غيتوات» محاصرة. ويستتبع إنشاء المستوطنات بالطبع أعمال الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها، وهي أعمال لا تجد ضحاياها، من السكان العرب، أية وسيلة قانونية للتصدي لها، بما انها تتم في معظم الحالات تحت لافتة «الأسباب الأمنية»، مع الاكتفاء بهذا التبرير وحده.

هذه الظاهرة تحدث على نطاق واسع وحجم كبير، ومدى يؤكد أن الأمر لا يعدو كونه تطبيقاً لحق الفتح *

(ب) الانتهاك المستمر في الأراضي المحتلة للمادة ٢٧ الخاصة بمعاملة الأشخاص المشمولين بالحماية:

فالشتائم المهينة، والعنف والتخويف، والاكراه، كلها تصرفات تحظرها هذه المادة، وهي مع ذلك جزء لا يتجزأ من الممارسة الاسرائيلية الراهنة في المناطق المحتلة (أنظر التقرير التمهيدي).

(جـ) انتهاك المادة ٣٢ من خلال الاستخدام العلني والمسلم به للتعذيب (أنظر تقريرنا التمهيدي، وانظر أيضاً تقرير لجنة العفو الدولية للعام ١٩٧٨).

(د) مخالفة المادة ٣٣ التي تحظر العقوبات الجماعية، والارهاب، والسلب والنهب، والانتقام من الأشخاص، والاستيلاء على الممتلكات (أنظر المعلومات بهذا الشأن في تقريرنا التمهيدي، بخصوص التدمير المنهجي للممتلكات، ونسف بيوت العرب، والأعمال الارهابية كتلك التي

---

* أنظر الملحقات، وانظر كذلك نشرات الأمم المتحدة التي أصدرتها الوحدة الخاصة بالحقوق الفلسطينية في آذار (مارس) ١٩٧٩ وأيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩.

تعرض لها رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة في الثاني من حزيران – يونيو ١٩٨٠).

(هـ) خرق المادة ٥٢ الفقرة الثانية التي تنص على أن «جميع الخطوات التي تستهدف خلق بطالة أو تقييد الفرص المتاحة للعمّال في إقليم محتل، من أجل اغرائهم بالعمل لدى سلطة الاحتلال، هي محظورة» (أنظر التقرير التمهيدي فيما يتعلق بالظروف المفروضة على العرب في المناطق المحتلة).

(و) انتهاك المادة ٥٣ بشأن الحفاظ على الممتلكات، وذلك بهدم البيوت، كما من معنا أعلاه.

(ز) إنتهاك المادة ٦٥ التي تشترط بخصوص الأحكام العقابية التي تفرضها سلطة الاحتلال، ألا تصبح سارية المفعول قبل أن تنشر وتذاع ويحاط السكان المحليون علماً بها بلغتهم الخاصة.

إن أوامر وقرارات الحاكم العسكري الاسرائيلي لا تنشر في أي تعميم رسمي، وتنقل إلى السكان باللغة العبرية لا بالعربية (أنظر في الملاحق – على سبيل المثال – الأمر بالاقامة الجبرية الموجه بالعبرية إلى رئيس بلدية البيرة، من جانب السلطة العسكرية).

إن غالبية الشخصيات والأشخاص المسؤولين الذين اجتمعنا إليهم في المناطق المحتلة، تعرضت في مناسبة أو أخرى لمثل هذه الأحكام التي تقيد حريتها في الانتقال، في غياب أي تبرير حقيقي، وبدون حتى التظاهر بوجود أي تبرير سوى ما يسمى «الأمن العسكري»، وهو التبرير الذي يستخدم غطاء لسلبية التعسف التي تطبع تصرفات الحكم العسكري الاسرائيلي من ناحية، وحجة لتبرير انتهاك القانون والمخالفات الكثيرة لأحكامه، بما في ذلك النظام القانوني الواجب اتباعه في حالة وجود احتلال عسكري، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة.

(حـ) الانتهاك المتواصل للمواد ٧١ و٧٢ و٧٣ بشأن الاجراءات الجزائية ككل وحقوق الدفاع. والمثال الساطع على هذا ما وقع مؤخراً في محاكمة رئيسي بلديتي الخليل وحلحول التي لم يؤذن فيها بسماع الشهود (يمكن العثور على أمثلة أخرى في التقرير التمهيدي).

(ط) الانتهاكات العديدة للمادة ٧٦ الخاصة بمعاملة الموقوفين (راجع التقرير التمهيدي، وكذلك تقرير منظمة العفو الدولية).

(ي) الانتهاكات للمادة ١٤٣ بشأن الاشراف الذي تتولاه سلطة الحماية، وامكانية الوصول إلى جميع أماكن الاعتقال والتوقيف والعمل.

ومن الجدير بالتنويه هنا فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، انها تحتوي على اجراءاتها الخاصة بشأن نظام التحقيق، وفقاً للمواد ١٤٧، ١٤٨ و١٤٩:

المادة ١٤٧ تعدد المخالفات الخطيرة المحتملة للاتفاقية، فتذكر بينها القتل المتعمد، والتعذيب، والمعاملة غير الانسانية، والتسبب المقصود بالآلام، والابعاد أو النقل غير القانوني، والتوقيف غير الشرعي. والواقع أن هذه المادة تعدد جميع حالات الخرق التي مرت معنا قبل قليل. أما المادة ١٤٨ فتعطي الاتفاقية قوة إلزامية على الصعيد القانوني، حيث تنص على انه:

«لا يجوز للطرف السامي المتعاقد أن يحل نفسه، أو أن يحل طرفاً سامياً متعاقداً سواه، من تبعة الانتهاكات الموصوفة في المادة السالفة».

أما المادة ١٤٩ فتحرص على فعالية الاجراءات الوقائية: «بناء على طلب فريق في النزاع، يجري تحقيق في طريقة يتم تقريرها، بين الفرقاء المعنيين، حول أي انتهاك مزعوم لبنود الاتفاقية».

«وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق بشأن اجراءات التحقيق ينبغي أن يتفق الفرقاء على اختيار حكم يقوم هو نفسه بتقرير الاجراءات الواجب اتباعها».

«وفي حال ثبوت الخرق، على فرقاء النزاع وضع حد له، وانهائه بلا تباطؤ».

تعارض السياسة الاسرائيلية مع ميثاق الأمم المتحدة، ومع كل القانون الدولي وضعته الأمم المتحدة بناء على الميثاق

١ – التزامات اسرائيل تجاه الأمم المتحدة:

قُبلت عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة في أيار (مايو) ١٩٤٩، وبهذا، ومنذئذ، أصبحت ملتزمة،

باعتبارها وقعت على ميثاق الأمم المتحدة، بجميع الالتزامات المستفادة من الميثاق.

والميثاق ليس سوى معاهدة بين الدول، ولهذا فانه يقع في نطاق صلاحية المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا، في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٦٩ بشأن قانون المعاهدات، والتي تنص على أن:

«كل معاهدة نافذة المفعول هي ملزمة لأطرافها وينبغي تنفيذها في نية حسنة».

العقد شريعة المتعاقدين *(Pacta Sunt Servanda)*:

أما في حالة اسرائيل فان من المهم أن نتذكر الشروط التي تم على أساسها قبول عضويتها في الأمم المتحدة، والصياغة الخاصة لقرار الجمعية العامة التي تم انتقاء كلماتها بعناية، والتي فتحت الباب أمام اسرائيل. ففي القرار المرقم ١٨١(٢) في ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ أقرت الجمعية العامة تقسيم فلسطين. وفي ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ تبنت الجمعية العامة القرار ١٩٤(٣)، وهو قرارها البارز الثاني بشأن فلسطين، وهذا القرار أنشأ لجنة التوفيق، ودعا إلى تجريد القدس من السلاح وتدويلها، وأكد حق الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم. وكانت اسرائيل قد تقدمت بطلب قبول عضويتها في الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، لكن طلبها لم يتوفر له العدد الكافي من الاصوات في مجلس الأمن، الذي انتقد الكثير من أعضائه اسرائيل لعدم تنفيذها قرارات الأمم المتحدة.

ولا ينبغي أن تغيب عن البال حقيقة مهمة، هي أن علاقات اسرائيل مع الأمم المتحدة ذات طبيعة خاصة جداً، ذلك أن اسرائيل كانت الامة الوحيدة التي أقامت دولتها وأعطيت أرضها بقرار رسمي من المنظمة الدولية.

وحين تقدمت اسرائيل للمرة الثانية بطلب العضوية، وكان ذلك في أوائل ١٩٤٩، أعطى ممثلها تأكيدات وضمانات بالتمسك بالمبادىء الواردة في الميثاق، وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وانه لامر بالغ الأهمية أن نستعيد في هذا المقام بيان المندوب الاسرائيلي في تلك المناسبة:

«بالنسبة لوضعية قرارات الجمعية العامة في القانون الدولي، من المسلم به أن ما كان منها يمس السيادة الوطنية لاعضاء الامم المتحدة، لا يعدو كونه توصيات غير ملزمة. ومع ذلك، فان **قرار فلسطين مختلف في الاساس، حيث انه يتعلق بمستقبل إقليم هو في عهدة المنظمة الدولية. ولهذا فان الامم المتحدة بمجموعها هي وحدها الطرف المؤهل والمختص بتقرير مستقبل الاقليم. وبناء عليه فان لقرارها قوة إلزامية».**

وإنه لامر بالغ الاهمية أيضاً أن نتذكر أن قرار الجمعية العامة بقبول عضوية اسرائيل، يتضمن إشارة محددة إلى هذه التاكيدات، وإلى القرارات الرئيسية:

«ان الجمعية العامة... إذ تلاحظ أن مجلس الامن قد أوصى الجمعية العامة بقبول اسرائيل عضواً في الامم المتحدة،

إذ تلاحظ أيضاً تصريح دولة اسرائيل انها «تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد بأن تحترمها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة.

«إذ تشير إلى قراريها الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وفي ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، وإذ تحيط علماً بالتصريحات وبالايضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة اسرائيل أمام اللجنة السياسية المؤقتة فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة، فان الجمعية العامة...

تقرر أن تقبل اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة».

وبناء عليه، فان اسرائيل أصبحت منذ أيار (مايو) ١٩٤٩ فصاعداً، ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة، وبالقرارات المشار اليها أعلاه – والتي قبلت بها طوعاً – كما أصبحت ملتزمة مع الدول الاعضاء الاخرى بما يعرف بـ *(Derivative Law)*، وهو القانون المستقى من القرارات التي يصادق عليها أعضاء الأمم المتحدة بالاكثرية الساحقة أو بالاجماع، أو تلك التي جعلها التكرار والالحاح تعبيراً شرعياً عن العرف الدولي فاكتسبت بالمثل صفة الالزام. ولعل من المفيد واللازم أن نشير في هذه المناسبة إلى أن مجموعة المبادىء التي يحتويها الميثاق، وتلك المستقاة من انجازات الدول الاعضاء، تمثل في مجموعها نقلة

أساسية إلى الأمام في تقدم القانون الدولي وتطوره.

٢ - عدم وفاء اسرائيل بالتزاماتها التي رتبها عليها الميثاق

لقد خرقت اسرائيل الحظر المفروض على استخدام القوة وعلى حق الفتح *(Right of Conquest)*، كما تنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية للميثاق. فمجمل السياسة التي اتبعتها على امتداد السنين في المناطق المحتلة تكشف محاولة خبيثة لتحويل الاحتلال العسكري إلى ضم دائم.

(أ) ففيما يخص علاقاتها بالشعب الفلسطيني، تخرق اسرائيل المبدأ القائل بحق أي شعب في تقرير مصيره، وفقاً للمادتين الأولى والثانية من الميثاق، وهو المبدأ الذي يكتسي في عصرنا الراهن أهمية استثنائية في القانون الدولي، والذي يمكن اعتباره على الصعيد الشرعي **قانوناً آمراً** *(Jus Cogens General peremptory Law)*.

(ب) كما تنتهك اسرائيل الحق المسلم به لأي شعب من الشعوب في التصرف بحرية بموارده الطبيعية. وهذا الحق أكدت عليه وأبرزت أهميته الجمعية العامة في قرارها الرقم ١٨٠٣ (١٧) بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢. أما الموارد التي تعنينا هنا بصفة خاصة فهي الثروة المائية التي حرم الفلسطينيون من حقهم فيها من خلال إقامة المستوطنات (أنظر تقريرنا التمهيدي، وخصوصاً مثال نابلس، فقيها تم الاستيلاء على ٣٠ بالمئة من المياه التي كان يستخدمها الفلسطينيون لصالح المستوطنات الاسرائيلية الجديدة). ولقد بلغ من خطورة هذه المشكلة، أن مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز، المنعقد في هافانا في أيلول (سبتمبر)، أصدر قراراً ينص على «السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الأراضي العربية المحتلة»، كما يدين «الخطوات التي اتخذتها اسرائيل بغية اغتصاب وتحويل الموارد المائية العربية في السطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، مما يحرم السكان العرب الذين يعيشون في ظل الاحتلال من الموارد المائية الضرورية لوجودهم ولنموهم الاقتصادي».

(جـ) وتنتهك اسرائيل القرارات المتعددة لمجلس الأمن الدولي وللجمعية العامة قاطبة، وعلى الأخص تلك المبادىء التي دأبت المنظمة الدولية على تأكيدها والالحاح عليها:

- حق الفلسطينيين في العودة.
- وجوب انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة.
- وجوب التقيد باتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩.
- حظر إنشاء المستوطنات في المناطق المحتلة.

فالقرارات، التي صدرت عن المنظمة الدولية بشأن هذه المبادىء، كثيرة وعديدة إلى درجة أنه يتعذر علينا هنا أن نورد بها قائمة كاملة. وسنكتفي بالقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في ١٩٦٧ وبالقرارات ٤٥٢ (١٩٧٩) و٤٦٥ و٤٦٩ (١٩٨٠) الصادرة مؤخراً، فهذه القرارات كافة تؤكد على التزامات اسرائيل المشار إليها آنفاً، وتعرب عن عدم رضاها على سجل اسرائيل الحافل بالمخالفات.

ومن الجدير بالانتباه في هذا الشأن أن ميثاق الأمم المتحدة يرسم الاجراءات الواجبة لمراقبة التزام الموقعين عليه بأحكامه وبنوده. وهناك نوعان من الاجراءات: فإن امكان الطرد تنفيذاً للمادة السادسة (التي لم تطبق في حق أية دولة حتى الآن)، هناك أحكام الفصل السابع (والعمل في حال تهديد السلام، خرق حالة السلام، وأعمال العدوان)، التي استخدمت فعلاً في حالتي روديسيا وجنوب أفريقيا.

(د) السياسة الاسرائيلية تناقض المواثيق الدولية لحقوق الانسان:

١ - اسرائيل طرف في هذه المواثيق، حيث انها مهرتها بتوقيعها في التاسع عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ (مع العلم بأنها لم تصادق عليها حتى الآن). ولقد أصبحت سارية المفعول في ١٩٧٦.

٢ - الحكومة الاسرائيلية أخفقت في التقيد بأحكام هذه المواثيق في وجوه شتى:

(أ) أمامنا المادة الأولى في الاتفاقيتين (إحداهما تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأخرى حول الحقوق المدنية والسياسية): ففي كلتيهما تأكيد على حق جميع الشعوب في تقرير المصير، وحقها في أن تتصرف بحرية بمواردها الطبيعية، بينما نرى - كما أسلفنا القول - أن الشعب الفلسطيني محروم في الوقت الحاضر من هذه الحقوق.

(ب) ومن الأحكام الفائقة الأهمية نذكر:

١ - المادة الرابعة: من أولى الاتفاقيتين بشأن الحاجة إلى رسم حدود وضوابط للحقوق المعنية بأن يقررها القانون. وهذا ما تنتهكه اسرائيل بعدم نشر أوامر وقرارات حكامها العسكريين في المناطق المحتلة، وكذلك بوضع قيود لا حصر لها على حقوق الفلسطينيين دون الاعتماد على أي أساس قانوني أبداً (أنظر تقريرنا التمهيدي والملاحق).

٢ - المادة السادسة: بشأن حق العمل (أنظر التقرير التمهيدي فيما يخص الظروف والشروط التي يضطر العمال العرب للعمل في ظلها).

٣ - المادة الثانية عشرة: فيما يخص الحق في الصحة (أنظر التقرير التمهيدي بشأن أحوال الادارة الصحية في المناطق المحتلة، والكيفية التي تم الاستيلاء بها مؤخراً على المستشفى في القطاع العربي من القدس ليصبح مقراً للشرطة، دون توفير أي بديل للسكان العرب هناك).

٤ - المادة الثالثة عشرة: بشأن حق التعليم (أنظر على الخصوص في التقرير التمهيدي، المعلومات التي تمكنا من تحصيلها حول الموضوع من السلطات المختصة في جامعة بيرزيت).

٥ - المادة السابعة: من الاتفاقية الثانية التي تحظر التعذيب والقسوة والمعاملة غير الانسانية أو التحقير (أنظر تقريرنا التمهيدي وكذلك تقرير لجنة العفو الدولية).

٦ - المادة التاسعة: في حق الحرية والأمن، وحظر التوقيف الاعتباطي أو الحجز التعسفي. وفي هذا الصدد كنا قد ذكرنا من قبل الحالات التعسفية تماماً بشأن الاقامة الجبرية، ناهيك عن حالات التوقيف والاعتقال (أنظر على سبيل المثال قضية «صالح» في التقرير التمهيدي).

٧ - المادة العاشرة: بخصوص معاملة المعتقلين.

٨ - المادة الثانية عشرة: فيما يتعلق بحرية الحركة والتنقل ضمن اقليم الدولة، وما تقرره هذه المادة من أنه لا يجوز أبداً حرمان أي شخص بصورة تعسفية من حقه في دخول وطنه (وهذا هو بالضبط «حق العودة» الذي حرم منه عدد كبير من الفلسطينيين).

٩ - المادة الرابعة عشرة: الخاصة بالاجراءات القضائية وحق الدفاع (أنظر مثلاً، في التقرير التمهيدي، حكاية الاعتداء المثلث على وزراء بلديات رام الله والبيرة ونابلس، وحقيقة أن السلطات الاسرائيلية لم تفتح أي تحقيق، على الرغم من التأكيدات التي أعطتها الحكومة).

ولعل من المناسب أن نضيف هنا أن الاتفاقيتين الخاصتين بحقوق الانسان، يكملهما بروتوكول اختياري يتضمن الاجراءات التي تكفل احترام بنود الاتفاقيتين، وتخول الأفراد رفع أية شكاوى بهذا الشأن إلى لجنة حقوق الانسان. لكن الحكومة الاسرائيلية لم توقع هذا البروتوكول.

خلاصة عامة

ليس هناك ما يمكن أن يقال كمحصلة إجمالية، سواء في نطاق صلاحية وقدنا، أو على الصعيد القانوني المجرد، سوى الاقتراح بأن تبادر مختلف الجهات المعنية إلى العمل. وينبغي بمقتضى هذا استخدام الطرائق التالية:

(أ) اجراءات التحقيق التي تنص عليها اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩، كمدخل، ينبغي أن تؤدي إلى وضع حد لانتهاكات القانون التي لا تحصى في المناطق المحتلة.

(ب) الانظمة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة كأداة ممكنة لوضع حد لمخالفات اسرائيل الفظيعة والكثيرة للالتزامات التي رتبتها عليها عضويتها في المنظمة الدولية. وقد يستلزم هذا

الامر تطبيق المادة السادسة الخاصة باجراءات الطرد، أو اللجوء إلى الخطوات الحديدة التي ينص عليها الفصل السابع، وهي الخطوات الخاصة بالعقوبات التي ينبغي إنزالها بأية دولة عضو تشكل أعمالها تهديداً للسلام.

مثل هذه الاقتراحات التي نطرحها، وان بدت على قدر من العقلانية إذا نظر إليها على الصعيد القانوني الخالص، فانها في الحقيقة تفتقر إلى الواقعية والروح العملية. ذلك ان الحلول ذات الصيغة القانونية ليس لها وجود على أرض الواقع إلا حيث تكون مسبوقة بتغيرات في الواقع الاجتماعي (على صعيد موازين القوى والمواقف العقلية) مما يسمح بتجاوز التناقضات التي أفرزت تلك النزاعات.

استناداً إلى هذا المفهوم سوف نخلص إلى تسجيل بعض الملاحظات حول العناصر الاساسية لحل محتمل للمشكلة المطروحة.

بعد ثلاثين سنة من الوجود الفعلي لدولة اسرائيل، ذات الحكومة والهياكل الادارية المنتظمة، فانها – وهي الدولة التي أبصرت النور في أحضان الأمم المتحدة وبمبادرة منها عام ١٩٤٧ – تشكل كياناً فعلاً ليس في وسع أحد تجاهله على مستوى القانون الدولي. لكن كل المفهوم الاسرائيلي لـ «الامن» يستلزم إعادة نظر، وان «الأمن العسكري» هو مجرد عذر في ضوء جميع المقاييس، وفي نظر جميع السكان وقادتهم في المناطق المحتلة.

ولقد مضت المحكمة العليا في اسرائيل بعيداً في هذا الاتجاه، في حيثيات حكمها في قضية بيت البكوات (*Beth El Bekoath*)، قائلة بخصوص المستوطنات اليهودية الجديدة: «إن مزاعم المدعى عليهم أن هذا تتطلبه الاحتياجات العسكرية الضرورية، هي في نظر رافعي الدعوى مجرد ذرائع واهية لتمويه دوافع أخرى... لكن النقطة الرئيسية انه وفقاً للاعتبارات الامنية الحقيقية، ليس هناك ما يدعونا إلى الشك في أن وجود المستوطنات، وحتى المدنية منها، والتي تتألف من مواطنين مدنيين ينتمون إلى سلطة الاحتلال، في المناطق المحتلة، يشكل إسهاماً بارزاً في أمن تلك المناطق، وأن ذلك الوجود يجعل قيام الجيش بواجبه أمراً أكثر يسراً...» *.

هذا إقرار صحيح تماماً بحقيقة أن الحجة الامنية العسكرية هي مجرد ذريعة للمصلحة العليا أو امتياز ملكي، لتبرير أعمال الحكومة التعسفية. والواقع أننا أثناء قيامنا بمهمتنا، ولدى سؤالنا ضحايا أوامر الاقامة الجبرية، والاعتقالات، ومصادرة الاملاك، عن الأسباب التي أعطيت لهم لتبرير هذه الاجراءات، كان الجواب هو نفسه دائماً بلا تبديل أو تغيير: «الأمن العسكري».

وانه لأمر لا مفر منه على الاطلاق الآن، أن تتبنى اسرائيل مفهوماً مختلفاً كلياً لـ «الامن». فأمن اسرائيل الحقيقي يتوقف على مدى ما يتحقق في النهاية من تلبية للأماني المشروعة لجيرانها العرب، وللسكان الذين يعيشون في المناطق المحتلة، وللاقلية العربية في اسرائيل نفسها.

الاجراءات والانظمة القانونية الضرورية موجودة، وهي تحول دون أي تفكير انتقامي أو ثأري. وان الاجراءات التي ذكرناها فعلاً تتصل بايقاع العقاب. لكن في وسع الأمم المتحدة أن توفر إطاراً لحلول سياسية قد تجد سبيلها إلى التنفيذ، مما يغني عن تلك الاجراءات. وهذا ما فعلته المنظمة الدولية حقاً في حالات أخرى، وقد تكون مساعدتها ذات شأن في تأمين انسحاب اسرائيل من مناطق مثل احتلالها لها كثيراً.

لكن الشرط المسبق الذي لا بد من توافره لدى اسرائيل ولدى جيرانها العرب، ولدى القوى العظمى، هو توفر الاستعداد السياسي لمثل هذا الحل.

---

* ينبغي أن نلاحظ في هذه المناسبة انه بينما تقر المحكمة العليا الاسرائيلية كلياً بوجود الاحتلال العسكري للمناطق، فانها – في الوقت نفسه – تخالف المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، وذلك حين تبرر وجود المستوطنات وتباركه.

الملاحق

[ألحقت بهذا التقرير نصوص الوثائق التالية، ولم نقم بترجمتها بل نكتفي بتثبيت عناوينها (المترجم)].

١ – صورة للأمر العسكري بفرض الحجز في المدينة على رئيس البلدية «الطويل».

٢ – صورة لرسالة ترفض الاذن لرئيس البلدية «الطويل» للسفر لمدة اسبوعين إلى انكلترا في سبتمبر (ايلول) ١٩٨٠.

٣ – خريطة تبين الخطة المستقبلية للمستوطنات غير المشروعة المزمع انشاؤها.

٤ – نص الامر العسكري الرقم ٨٢٥ بتقييد الشؤون النقابية.

٥ – نص الأمر العسكري الرقم ٨٥٤ لفرض الهيمنة على شؤون التعليم، والتعليق عليه.

٦ – صور الرسائل من الحاكم العسكري إلى نائب رئيس جامعة بير زيت في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٨٠.

٧ – صورة لرسالة تذكير نتيجة لعدم الرد على الرسالة السابقة.

٨ – صورة للملحق الرقم واحد الذي أصدرته نشرة جامعة بيرزيت (حزيران – يونيو ١٩٨٠) والذي يحمل وقائع الازعاج والمضايقة التي تعرض لها الطلبة من قبل السلطات العسكرية (٤ نيسان – ابريل ١٩٨٠ – ٢ حزيران – يونيو ١٩٨٠).

ترجمه عن الانكليزية: محمد النصر

صَدرَ حَديثاً عن مَركز الأبحاث

حزب الإستقلال العَربي في فلَسطين ١٩٣٢ - ١٩٣٣

تأليف

سميح شبيب

١٤٨ صفحة

١٢ ل.ل.

اليَوميّات الفلَسطينية

المجلد الثاني والعشرون من ١/٦/١٩٧٥ إلى ٣١/١٢/١٩٧٥

٧٦٠ صفحة

٦٧ ل.ل.

من أجل تنمية وعي استراتيجي عربي

تصدر في أول تموز/يوليو القادم

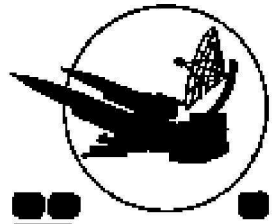

دراسات استراتيجية

مجلة فصلية تعنى بالشؤون الاستراتيجية

- تعالج بأسلوب علمي قضايا الأمن القومي العربي في مواجهة المخططات والتحركات الاستعمارية والصهيونية.
- تتناول بالدراسة القضايا الاستراتيجية الدولية وانعكاساتها على المنطقة العربية.
- تضع أمام القارىء العربي المعلومات الأساسية في المجال الاستراتيجي، بأبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية، ضمن فهم شامل يربط بين الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية العليا.
- يشارك في تحريرها عدد كبير من الباحثين المتخصصين، في الوطن العربي.

تصدر عن معهد الانماء العربي في بيروت.

رئيس التحرير محمود عزمي

'alestine Affairs

. 115, June 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: Mahmoud Darwish
Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere: L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العر
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب